الحركة الوطنية في اليمن

دراسة ووثائق



تأليف

أحمد جابر عفيف

الطبعة الأولى

١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م



طبع هذا الكتاب بطريقة الصف التصويري والأوفست
في دار الفكر بدمشق ص . ب (٩٦٢) هاتف (١١١١٦٦)

الإهداء

إلى المؤمنين بالحرية والديموقراطية

عملاً لا قولاً

المؤلف



كتب تاريخ وعلوم أخرى
facebook.com/hisy.books

تقديم

بقلم الدكتور عبد العزيز المقالح

الإنسان كائن تاريخي ، أو بحسب التعبير الشائع حيوان له تاريخ .. ، حيوان يتم تهذيبه وإضفاء الطابع الإنساني على حواسه ومشاعره بالتجارب المستخلصة من حياته ، والتي تتراكم عبر مسيرة البشرية ليتكون منها فيما بعد مايسمى بالتاريخ ، وكلما زاد كمّ التجارب البشرية زاد حظ الإنسان من حجم الوعي بالوجود ، وزادت صفحات التاريخ عمقاً واتساعاً .

وحين يعجز الإنسان عن امتلاك ناصية الرؤية التاريخية ، ويغترب عن التجارب المستفادة من مسيرة الحياة يفقد بذلك وعيه الإنساني المتبلور عبر المراحل التاريخية المتعاقبة ، ويبدأ من ثَمّ دورة انتكاس أخرى ، كما حدث لشعبنا في فترات من تاريخه القديم ، وفي القرن الأخير من حياته بشكل خاص ، وكما حدث لشعوب كثيرة أضاعت تاريخها ووقفت ـ على حافة الضياع ـ تبكي أطلاله المندثرة .

أكتب هذه الخواطر ، وأنا أقلب صفحات هذا السفر التاريخي ، الذي يقدمه صديقي الأستاذ أحمد جابر عفيف ، إلى أبناء وطنه ، في ظرف أحوج مايكون فيه الوطن وأبناؤه إلى قراءة تاريخهم ، والحديث منه بالذات ؛ وليس قراءته وحسب ، وإنما درسه وتحليله والسيطرة عليه عقلياً ووجدانياً ، حتى لايتكرر أو يشوّه أو يفرغ من محتواه الحقيقي ، ويتحوّل إلى أداة عائقة تعترض حياة الإنسان في المجتمع الجديد ، مجتمع مابعد السادس والعشرين من سبتمبر ١٩٦٢ م .

ولاأشك في أن هذا الكتاب ، سوف يوفر لنا - ربما لأول مرة - مادة وثائقية على درجة كبيرة من الأهمية ، وأنه بأسلوبه السديد الموضوعي ، سوف يلقي الضوء على نصف قرن من تاريخنا المعاصر ، ومن كفاح شعبنا المضطهد ، ونضاله مع نفسه أولا ، ثم نضاله ضد حكامه الخونة الطغاة ثانياً ، وهو - أي هذا الكتاب - يحاول بطريقة وثائقية فريدة ، أن يجسّد نضال كوكبة من الرجال كرسوا حياتهم لرفع الحيف عن الشعب ، وفضح الظلم وإثارة الناس على الطغيان ، حتى تبلورت القضية الوطنية وأصبح لها حركة وثورات وانتفاضات وشهداء .

والمتتبع لحركة النشر في بلادنا ، يرى أنه قد ظهرت في السنوات الأخيرة مجموعة من الكتابات - ولا أقول الكتب - التي تروي من وجهات نظر مختلفة ، ملامح من تاريخ الحركة الوطنية في اليمن ، ولكن جل هذه الكتابات - إن لم تكن كلها - تتسم بطابع المذكرات ، وللمذكرات - كما هو معروف - أسلوبها الذي يختلف عن أسلوب

المؤرخ ، الذي يقوم على منهج دقيق وعناية خاصة بالمصادر ، مع أمانة في جمع الوثائق والبيانات ، وموضوعية ترتفع إلى مستوى الحياد - إذا صح التعبير - في عرض الوقائع وفي تحليل الأحداث . ومن هنا فالمؤرخ - بعكس كاتب المذكرات - لايعنيه أين يقع من الأحداث ، ولايعنيه إرضاء فئة على حساب فئة ، ولا طائفة على حساب طائفة ، وإنما يعنيه أولاً وأخيراً ، تعريف أبناء الشعب أصول تاريخهم ، وحقيقة ماحدث في هذا التاريخ من خير وشر ، ومن بطولات وحماقات ، ومن انتصار وانكسار .

ولعل المشاكل التي تواجه الباحث في تاريخ اليمن بعامة ، والحديث منه بخاصة ، أكبر من أن تحدد وأكثر من أن يحصيها القلم ، وهي مشاكل لاتقف عند ندرة الوثائق أو غياب حقائق الأحداث والوقائع ، وإنما تنشأ عن هذا الاختلاف في الرؤية إلى مسببات تلك الأحداث والوقائع ، وإلى النتائج التي أدت اليها ، وهل ساعدت إرادة الرقي والتجاوز أم ساعدت إرداة الاستلاب والقهر والتراجع ؟ وهل ساعدت البلاد لكي تضع نفسها في مكانها الصحيح من حركة التاريخ المعاصر ، أم شكلت عائقاً يعترض تحقيق ذلك الهدف ؟ فقد تسللت بعض الكتابات المشبوهة وغير المسؤولة في محاولة قذرةويائسة ، لإرضاء الجلاد على حساب المناضل ، والفاجر على حساب القديس ، ويهوذا على حساب المسيح !!

ومثل تلك الكتابات المشبوهة الحاقدة ، الرامية إلى تشويه الذاكرة اليمنية ، وإلى جعل كثير من الشباب ينصرفون عن تاريخهم ،

والبحث عن تاريخ آخر في هذه القارة أو تلك من قارات الأرض الخمس ، ويظن البعض أن انصراف كثير من الشباب عن تتبع تاريخ هذا الوطن ، يعود الى مساوئ هذا التاريخ ، ومايحفل به من وقائع الاغتصاب والبطش ، ومن سنوات البؤس والتقتيل ؛ وهذا الظن - وبعض الظن إثم - لايمت إلى الحقيقة بصلة ، فليس هناك شعب على وجه الأرض لم يعان من صراع التخلف ، ولم يسلم تاريخه من التردي والاضطراب والانهيار ، وأحياناً من العار ، تتساوى في ذلك الشعوب الكبيرة والشعوب الصغيرة .

الكتابات المشبوهة - إذن - والكتابات السطحية ، تلك التي تشبه الفقاقيع العائمة على ظهر الماء ، هي التي تصنع هذا العزوف في أذهان شبابنا عن تاريخهم ، وتجعلهم يكرهون هذا التاريخ ويكرهون بلادهم ، لأن من يكره تاريخه لابد أن يكره بلاده . وحتى لايكره شبابنا تاريخهم وبالتالي بلادهم ، علينا أن ننطلق من رصد ملامح تاريخنا من خلال تحليل صادق وحقيقي للوضع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي ، أن يتحول هذا الرصد إلى وثيقة اجتماعية إنسانية ، يمكن لها أن تأخذ دورها الإيجابي لا السلبي في صنع الإنسان الجديد في اليمن ، وفي تعميق القيم الجديدة في حياته وفي سلوكه .

وإن هذا الكتاب الذي يجمع بين دفتيه كل هذا الحشد من الوثائق والبيانات ، وكل هذا الحشد من الوقائع التاريخية ، يثير في نفسي الرغبة الجامحة في الحديث ، والحديث كما يقال ذو شجون ، والشجون تتفجر كطوفان يوشك أن يغطي مساحة زمن من الوقائع

المذكورة في هذا الكتاب ، وهي شجون تتوقف عند مطالبة كل باحث قادر على إعادة النظر في تاريخنا ، ونقد الاحداث وتحليلها من خلال رصد حقيقي وصادق للوضع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي ، فقد عاش اليمني في وطنه ابتداءً من العشرينات إلى أواخر الخمسينات ، مهاجراً مقهورا ، وكان رد الفعل أن ابتلعته أمواج هائلة من الشك في كل شيء ، وعدم الثقة في أي شيء ؛ وخلقت سنوات القهر في نفوسنا قدراً غير قليل من الالتواء والخوف ، والحذر والتربص ، وعندما جاء زمن التغيير وأطل ربيع الثورة أحاط به الشتاء من كل مكان ، فامتلأت الحقول بالدماء - دفاعاً عن الثورة - بدلاً من السنابل ، وامتلأتْ الجبال بالجثث - دفاعاً عن الثورة - بدلاً من أن تمتلئ بالمهندسين والمنقبين عن خيرات الوطن وآثار إنسانه القديم .

وفي ظل الممارسات الخاطئة ، وفي ظل الخوف من المعلوم والمجهول ، فقدت الرصاصة قيمتها ، وفقدت الكلمة محتواها ، وعادت أمواج الشك الهائلة في كل شيء ، وعدم الثقة في أي شيء ، تحتل رأس المواطن ، مثقفاً كان أو جاهلا ، عاملاً كان أو عاطلا ، ولن يبدد أمواج الشك ولن يخرج الناس من المتاهة المشتركة ، سوى فهم عميق يبدأ بقرار أخلاقي عملي ، يتوجه نحو التاريخ القريب لاستلهامه العبرة والعظة والتجربة المطلقة ، من أجل ولادة إنسان جديد بعيد عن التعصب ، خال من الحقد ، مبرأ من الخوف ، يستوحي دائماً كلمة التاريخ اللانهائية (كل شيء فان ويبقى وجه الله والشعب) !!

وبعد هذه الملاحظات والخواطر التي أثارتها قراءة هذا الكتاب ؛ ليسمح لي القارئ أن أحدثه قليلاً عن مؤلفه ٠٠ عن الأستاذ (أحمد جابر عفيف) ، لأن الكتاب في يقيني سوف يتحدث عن نفسه ، وسيجعل القارئ يحكم له أو عليه ، وإن كنت موقناً أنه سيحكم له لا عليه ، فقد جاء نتيجة جهد شاق ، وخلاصة ثلث قرن من معايشة الحركة الوطنية .

والحديث عن الأستاذ أحمد جابر عفيف كما ينبغي ، ليس مكانه في مقدمة كتابه ، لكن الإشارة إلى ذلك هنا ضرورة لابد منها ، لأنها سوف تعطي القارئ فكرة عامة عن علاقة المؤلف بكثير من وقائع كتابه ، وتعطي القارئ أيضا فكرة عامة عن علاقته ببعض صانعي الأحداث ، وبخاصة في سنوات ماقبل ثورة سبتمبر حين كان يومئذ واحداً من أبرز المثقفين الحاضرين في ساحة التصادم بين قوى النور وقوى الظلام ، بين فلول الأمس وجحافل الغد .

كنت في حجة عندما عرفت الأستاذ أحمد جابر عفيف لأول مرة ـ على بعد ـ . كان ذلك منذ ربع قرن تقريباً ، وبعد أن بدأت محطة إذاعة صنعاء إرسالها ، وكان الاستاذ أحمد جابر عفيف في ذلك الحين يعد أهم برامجها وهو برنامج (التربية والتعليم) ، إن لم تخني الذاكرة ، وحين انتقلت إلى صنعاء عرفته معرفة مباشرة ، كان أستاذاً مربياً وأحد أبرز رجال التربية والتعليم في وزارة المعارف آنذاك ، إن لم يكن أبرزهم وأكثرهم وعياً وحضوراً في شؤون التربية ، وكنت واحداً من الطلاب أو المدرسين الطلاب الذين وجدوا منه كثيراً من الرعاية والتوجيه .

كان يحاول جهده في ذلك الحين أن يكون قريباً من شباب المدارس ، وأن يتحسس همومهم العامة والخاصة ، وفي ساحة المدرسة الثانوية وفي منزله ، وفي الوزارة كانت له مع الشباب لقاءات ؛ أتذكر من بين أولئك الشباب على سبيل المثال لا الحصر ، المناضل الشهيد علي عبد المغني ، والمقدم علي الجائفي ، والمقدم حمود بيدر ، والمقدم محمد الخاوي ، والمقدم علي الشيبه ، والمقدم عبد الله المؤيد ، والمقدم صالح العريض .

وكان للاستاذ أحمد جابر عفيف دور مذكور في اختيار عدد من شباب المدرسة للالتحاق بالكلية الحربية . وعندما قامت الثورة تقلبت به المناصب وتقاذفته المتاعب ، كما تقلبت بغيره من أبناء هذا الوطن ، وكانت الفترة التي قضاها في بيروت سفيراً للجمهورية العربية اليمنية في السنوات الأولى من عمر الثورة ، أهم فترات حياته السياسية وأخصبها ، فقد اقترب من مركز صناعة الأحداث العربية ، وعرف الشيء الكثير من الوقائع ، وشاهد كل التيارات وهي تقترب من مرفأ السفينة المسماة (بيروت) ، ثم وهي تتسلل إليها وتعمل داخلها مع كل شيء وضد كل شيء .

وعاد إلى صنعاء وبعد فترة تسلم وزارة التربية والتعليم ، وكان باعتراف أصدقائه ومنافسيه من أفضل من تولى شؤون هذه الوزارة ، وفي عهده تم تدشين جامعة صنعاء ، هذا المصنع الفكري البديل للواقع المتخلف والانحطاط الذهني والعلمي .

تلك ملامح سريعة وعابرة من حياة مؤلف هذا الكتاب الضخم عن الحركة الوطنية في اليمن ، وكنت أود عندما اختارني لتقديم كتابه ، أن أكتفي بها ، وأن أضعها بين يدي القارئ في مدخل هذا الكتاب ، لكي يعرف أن المؤلف لم يكن متطفلاً على كتابة تاريخ وطنه ، ولم تكن شهادته هامشية ، بل كانت في صميم الأحداث ، وبخاصة تلك الأحداث التي تلت قيام الثورة ، وهي في تاريخ اليمن واليمنيين تختزل رحلة القرون ، ويحتشد فيها صراع مئات السنوات .

أرجو أن أكون قد وفقت في التقديم كما وفق الكاتب في إضاءة جانب من تاريخنا المجبول بالألم والمكتوب بالدم ...

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله وحده ، والصلاة والسلام على رسوله الأمين .

وبعد ؛ فإن التفكير في إخراج كتاب إلى النور ، يصاحبه معاناة شديدة ، أشبه بمعاناة المخاض ، حتى يولد هذا الكتاب ويظهر إلى الوجود .

فهناك المشاكل العديدة التي تصاحب هذا التفكير : مشكلة الهدف والغرض من وضع الكتاب ، مشكلة المحتوى والمضمون ، مشكلة الإخراج والترتيب .. هل سيفي المولود الجديد بالغرض المطلوب منه ؟ هل سيخرج مشوهاً أو ناقصاً ؟ أم سيخرج كما يشتهي منه المؤلف .

ويزداد الأمر صعوبة إذا كان الكتاب المقترح يتناول قضايا بلاد المؤلف ووطنه ، ويتحدث عن ترابه وحضارته ، ويعالج تلك النبضات الفياضة والثورية التي يزخر بها تاريخ البلاد ، ففي هذه الحالة تختلط انفعالات المؤلف وتضطرب ، فهو جزء من ذلك الوطن ، وهو عجينة من ترابه ،وإلى هذا التراب ستعود هذه العجينة .

إزاء هذا كله ، فسيكون الكتاب خليطاً ... خليطاً بين الانفعال والواقع ، بين الشجون والأحداث ، حديثاً بين ذات المؤلف وبين جميع أبناء الوطن ، إنه في النهاية حوار طويل مستمر يناجي المؤلف فيه أحداث الوطن وتراثه .. وإني لا أدعي أني أقدم كتاباً تاريخياً ، فللتاريخ رجاله المتخصصون ، وله مناهجه وأساليبه ..

ولا أقول أيضاً إنه جزء من مذكراتي أرغب في نشرها ، فقد شغلتني الحياة العامة بوظائفها ومشاكلها ، ومااحتاجته من مواقف وجهد ووقت ، عن أن أسجل مذكراتي يوماً بيوم ..

كذلك فهو ليس مجرد ذكريات على هامش الاحداث الكبيرة أو أوراق ذكرياتي ، كتلك التي يسجلها المرء كلما خلا إلى نفسه بعد مرور الأحداث بوقت طويل ...

وأيضاً لا أقدم فحسب مجموعة أوراق قديمة ووثائق ومحاضر وغيرها لكي أبادر إلى نشرها خوفاً من الضياع ... ولكن هذا الكتاب هو خليط بين هذا كله ، جمع بين صفحاته وسطوره الرغبة العميقة المخلصة في أن أقدم شيئاً ما إلى الأجيال الصاعدة ، شيئاً يدور حول تاريخها البعيد والقريب . فمن أصعب الأمور على النفس أن يرى المرء شباب هذا الجيل ، جاهلاً تاريخ بلاده ، ناسياً أسماء رجاله البارزين الذين أراقوا دماءهم الزكية في سبيل وطنهم ، وانصرف عن تدارس التطورات التاريخية والاجتماعية والاقتصادية التي مرت بها بلادنا ، ليس من أقدم العصور فحسب ، بل أيضاً في تاريخنا الحديث والمعاصر ، وخاصة بعد أن نالت بلادنا الاستقلال ، عند انتهاء الحكم العثماني الثاني في اليمن ، أواخر الحرب العالمية الأولى .

حقاً لقد أصبحت معالم هذه الفترة القريبة نسياً منسيّاً عند شبابنا ، إلاّ من عدد محدود جداً يكاد يعد بالأصابع .

وخطورة هذا الأمر ، هو أن نسيان التاريخ فقدان للذاكرة ، فالتاريخ ـ كما يقال ـ ذاكرة الشعوب ، وإذا فقد الشعب ذاكرته فقد مقومات شخصيته . والتاريخ دون شك من أهم مظاهر الإبداع التي وضعها الإنسان منذ بدء الخليقة ، فمنذ أن حرص الإنسان الأول على وضع النقوش على جدران الكهوف ، وهو يجد ويجتهد في تطوير هذه النقوش ، وذلك عبر الأجيال الطويلة المتوالية ، ليصل بالتاريخ إلى علم له نظرياته ، ومدارسه ، إلى علم حديث مثل باقي العلوم الحديثة ذات المعالم الواضحة ، والمناهج المدروسة .

ولقد اهتم الإنسان بتسجيل أحداث حياته وحياة أسرته ، ثم تسجيل أخبار قبيلته وشعبه ، ليبقى الخلف ذاكراً للسلف ، وليستفيد الخلف من أعمال السلف ، فيقلد حسناته ، ويبتعد عن أخطائه ، وهذا يساعد ذلك الخلف ، ليس فقط على دراسة الماضي فحسب ، بل على فهم الحاضر ، ووضع خطوط مستقبله ومستقبل أمته ، لبناء حياة أفضل . ومن أجل هذا اهتمت الحكومات المختلفة بوضع المجلدات الضخمة لتسجيل تاريخ شعوبها ، وكونت اللجان ، وبذلت الأموال ، للقيام بهذا العمل الضخم . وفي نفس الوقت شجعت الجهود الفردية المخلصة لكتابة تاريخها القومي ، وذلك لأنها تدرك جيداً أن الشباب الواعي لتاريخ بلاده ، هو القادر على فهم حاضره ، والناهض لبناء مستقبله .

ومن هذا كله لا أستطيع إلا أن أقول : إني لا أقدم إلاّ قدراً يسيراً وجهداً متواضعاً إلى ذاكرة الشعب ، فالحفاظ على كيان وشخصية يمننا ، لا يكون إلاّ بمد هذه الذاكرة باستمرار بما يفيد من كتابات . وإني لا أدّعي الكمال في هذا العمل ، فالكمال من صفات الله وحده ؛ ولكني أضع فقط خطوطاً رئيسية لتاريخ بلادنا ، إذ لعلّي أسهم ببعض الفائدة ، وربما أضع بعض الأفكار العامة التي قد تغري أبناءنا بالتخصص في دراسة تاريخنا من ناحية ، ويملأ الثغرات التي قد تعيب هذا الكتاب من ناحية أخرى .

غير أن ما شجعني على تقديم هذا الكتاب ، هو شغفي بتاريخ بلادي ، وحبي الشديد للاطلاع على مراجعه المختلفة ، وذلك منذ وقت مبكر من حياتي . وربما يرجع هذا أيضاً إلى إلحاحي في تقصي حقائق تاريخنا القريب ، وإلى أني كنت عارفاً ومطلعاً ،ربما أكثر من غيري ، على بعض هذه الحقائق ، لقربي من بعض الأحداث الوطنية ، وخاصة لصلتي الوثيقة ببعض ضباط ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ منذ عام ١٩٥٥ م . وأخص بالذكر الشهيد علي عبد المغني ، ولعل الأحياء منهم يتذكرون ، والذكرى تنفع المؤمنين .

وعلى الله التوفيق **[صنعاء] صفر ١٤٠٢ هـ** أحمد جابر عفيف
يناير ١٩٨٢ م



كتب تاريخ وعلوم أخرى
facebook.com/hisy.books

الفصل الأول

نظرة عامة

على تاريخنا القديم والوسيط



نحن وحضارتنا القديمة

﴿ وجئتُكَ من سَبأ بنَبأ يقين ﴾ (النمل : ٢٢)

هذه هي إحدى الآيات القرآنية التي شرفنا الله بها في قرآنه الكريم ، فأشار فيها إلى تاريخ وتراث بلادنا فكرمنا بذلك أيّما تكريم ، وخلّد بذلك حضارتنا القديمة ..

فهل نحن كرّمنا تلك الحضارة وذلك بالتعرف عليها ودراستها والوقوف على آثارها ، وجمع شتاتها ، والتنقيب عن معالمها ... ؟ !

سؤال بديهي بسيط ، ولكن إجابته بالنفي أكثر بداهة ، وأكثر بساطة .. فنحن لم نفعل شيئاً من أجل تلك الحضارة يستحق الذكر ، بل على عكس ذلك ، فإن بعض معالمها قد خرّبناها بأيدينا ، والبعض الآخر قد سرق ونهب لتهاوننا أو لجهلنا بأهميته ، أو للاثنين معاً . هذا بالاضافة إلى أننا لم نقم بعد بالجهود اللازمة للتنقيب عن الآثار المطمورة ، ربما لظروف تاريخية يطول شرحها ، وربما لما يحتاجه التنقيب من خبرة بشرية وأموال ضخمة ، وهذا وذاك لم يتوافرا بعد .

ومن الصعب في الحقيقة ، وبالنسبة لظروف عديدة ، تقديم دراسة وافية نظراً لصعوبات كثيرة .

ماهو واجبنا نحوها

ـ تربية وتدريب عدد كبير من المتخصصين اليمنيين ، الذين يقبلون على دراسة التاريخ القديم بإخلاص وحماس .

ـ الإقبال على تعلم اللغة اليمنية القديمة حتى يمكن قراءة الكتابات والنقوش القديمة .

ـ توفير الإمكانيات الكبيرة للقيام بأعمال التنقيب اللازمة في طول البلاد وعرضها ، وذلك تحت إشراف جيش من الأثريين اليمنيين ، وبالتعاون مع الخبرات العربية والأجنبية .

ـ بناء وإعداد المتاحف اللازمة لحفظ القطع الأثرية التي يسهل نقلها ، وترتيب هذه الآثار بها ترتيباً علمياً وفنياً .

ـ الاطلاع على الكم الكبير من الدراسات التي قام بها عدد من الأجانب الذين تخصصوا في الدراسات اليمنية .

وبعد هذا كله سيسهل على بعض المتخصصين تقديم دراسات علمية عميقة تكشف لنا جوانب تراثنا القديم .

وليس هذا من باب الاعتذار عن تقديم دراسة سليمة عن تاريخنا القديم ، وليس أيضاً من باب تصعيب الأمور وتضخيمها ، بل الغرض فقط هو رسم المنهج السليم الذي يؤدي بالضرورة إلى ظهور دراسات سليمة ، فحتى الآن فإن القليل من هذه الدراسات التي ظهرت في اللغة العربية هو الذي يعتبر عملاً طيباً ، أما الباقي - وهو الأغلب - فيشوبه الاضطراب والخلط وعدم العمق ، وعدم الاعتاد على المراجع الأصلية .

وما أسعدني - بل وما أسعدنا جميعاً - عندما نرى قريباً دراسات جادة عميقة تظهر إلى الوجود في اللغة العربية وبأقلام يمنية ، إذ هنا نكون قد استعدنا ذاكرتنا ، وبدأنا نبني مقومات شخصيتنا الوطنية . ولا شك فإن النظر إلى بعض الصور - التي ننشرها هنا - تغري المرء وتحمسه على ضرورة الاهتمام بهذا التراث حتى تنجلي للعالم معالمه .



التاريخ هو ذاكرة الشعوب

ورحم الله الزعيم الوطني الكبير أحمد المطاع الذي سبق وأشار إلى صعوبات دراسة التاريخ اليمني القديم ، وإلى كيفية التغلب عليها ، وذلك في مقالاته التاريخية التي لم يكملها ، والتي بدأ في نشرها في مجلة الحكمة التي أصدرها هو وزملاؤه وعلى رأسهم المرحوم أحمد عبد الوهاب الوريث والمرحوم عبد الله العزب ، ونشرها الدكتور سيد مصطفى سالم ، والأستاذ علي أحمد أبو الرجال ، في كتاب مع دراسة مستفيضة[1]، فقد تكلم في بداية هذه المجموعة من المقالات عن أهمية التاريخ ، وأنه قد شاهد اهتمام الدول المختلفة في العصر الحديث ، وقد أسهب في توضيح أهمية التاريخ بالنسبة للشعوب التي تريد البناء والنهوض ، فقال : « ولذا كان لزاماً على كل أمة أن تحاول النهوض ، والالتفات أولاً إلى الماضي بدراسة تاريخها ، ومعرفة ما فيه من الحوادث والكوارث ، والوقائع والكوائن ، وأسباب الصعود والهبوط ، فإن حياة الأمم موصولة ، وحاضرها القريب وليد ماضيها البعيد ، ولذا قيل : إن الأمة التي تهمل ماضيها ولا تعرفه مثل الرجل الذي يفقد ذاكرته . » وهو لا يقصر أهمية التاريخ لفئة دون أخرى ، بل يعممها لكافة أبناء الأمة سواء كان حاكماً أو محكوماً . ويخصص الحديث بعد هذا الإسهاب على معنى التاريخ عند العرب ، ثم يخص القول عن كتابات العرب التاريخية الضخمة ، فيستعرض بعض المراجع العربية الكبيرة ، ثم يبدأ في انتقادات هذه المراجع ، فيبرز محاسنها ومساوئها ، ليرسم في النهاية المنهج

(١) كتاب : مجلة الحكمة اليمانية ـ ١٩٣٨ ـ ١٩٤١ ، وحركة الإصلاح في اليمن ، ص٣١٨ ـ ٣٥١ .

السليم الذي يجب أن يكون عليه كتابة التاريخ فيقول : « فلابد لكاتب التاريخ إذاً من تحري الحقائق ، وتمحيص الأخبار ، والابتعاد عن كل مايشوب الحقيقة من زيادة أونقصان ، ومجانبة الهوى ونزعات النفوس ، وأن يحكم العقل لا العاطفة عملاً بقوله تعالى : ﴿ وإذا قلتم فاعدلوا ﴾ (الأنعام:١٥٢) مع ملاحظة الحالة الاجتماعية والأخلاقية والسياسية وكل ماله صلة بحياة الأمة ، وفي ذلك من المشاق والمتاعب مالا يفي الكلام بوصفه ، ولايدرك كنهه إلا من خاض لجج هذه الأبحاث . »

بعد هذه المقدمات ، بدأ التحدث عن تاريخ اليمن ، فأخذ يعدد الصعاب التي تكتنف مراحله ، وأن أهم هذه الصعاب هي أن مراجعه الرئيسية ضائعة بين الآثار المطمورة والمنهوبة ، وبين كتبه ومخطوطاته المبعثرة المهملة . ورغم ذلك فقد أخذ يتحدث عن بعض معالم التاريخ اليمني القديم ، وعن بعض مراجعه ومصادره الأصلية ، فيشير إلى مواضع قوتها وإلى نقاط نقصها ، وإلى تفضيل بعضها على بعض حتى قال : وبالرغم مما دونه الهمداني وغيره ، وما عثر عليه المستشرقون من النقوش وكشفوه من الآثار ووجدوه من المسكوكات ، فإن تاريخ أولئك الأقوام لايزال في مرحلته الأولى ، وطريق الدراسة مهما أمعن فيها المتوغل ، وتقليب الصفحات وإن استغرقت أيام الحياة ، لاتسد الحاجة ، ولا تروي الغلة لما هنالك من مجاهل لاتهتدي الأفكار إلى معرفتها ، والحل الوحيد لهذه المشكلة إنما هو درس الآثار والتفهم لأسرارها . وأظن الوقت قد حان للفوز بهذا الفخر العظيم ، فَمن الخليقُ بتاج ذلك المجد الباهر ياترى ؟

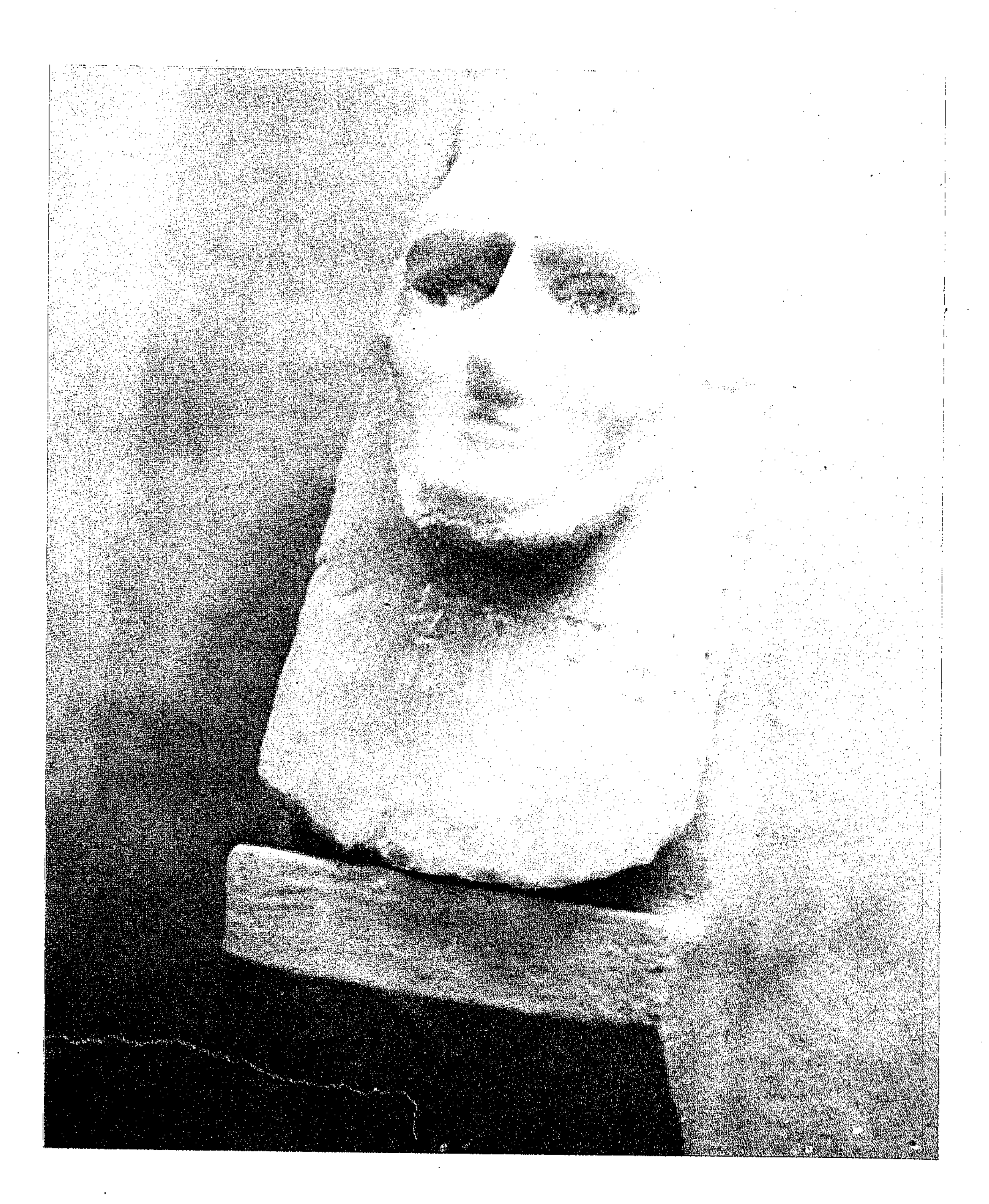
الأمل وطيد في همم رجال الجد ، ذوي الغايات البعيدة ، والمراتب الكبيرة والنفوس العالية ، والضمائر الحية ، وما ذلك عليهم بعزيز » .

وإني أضم صوتي إلى صوت المرحوم الأخ أحمد المطاع رحمه الله فما زلنا ـ رغم سنوات طويلة من وفاته ـ في انتظار أبناء اليمن من الشباب الذين سيكرسون حياتهم لدراسة تاريخنا القديم الدراسة اللائقة به ، حتى يكتب لهم الخلود ، لأنهم سيربطون أنفسهم وأسماءهم بحضارة خالدة .

ومما يدل على عظمة هذا الرجل ـ رحمه الله ـ أنه رغم البيئة المغلقة التي عاشها ،

معبد ملكة سبأ بمأرب





فقد أشاد بجهود المستشرقين في خدمة التاريخ اليمني القديم فقال : « وعلى كل تقدير فان للمستشرقين فضلاً لاينكر على التاريخ لاكتشافهم الآثار وحلهم النقوش ، ومواصلتهم البحث عن حقائق لها قيمة عالية في عالم التاريخ فقد أوضحوا كثيراً من خفاياه ، وعرفوا من الدول الغابرة والأمم القديمة مالم يعرفه مؤرخو اليونان ولا الرومان ولا العرب أنفسهم » بل وكان آخر عبارة قالها في سلسلة مقالاته التي تم نشرها في الحكمة قبل توقيفها ، هي التي عدد فيها جهود هؤلاء المستشرقين فقال : « ومن أهم هذه المعلومات ماعثر عليه المستشرق هاليفي وقَلازَرْ (جلازر) وأَرْنو وغيرهم من آثار دول اليمن القديمة ، فإنهم جزموا بوجود حكومات متعددة في جهة حضرموت وسبأ وما اتصل بها ، ومن أهمها : دولة معين وهي أقدم دول اليمن ، ثم دولة سبأ وحِمْير وحضرموت وقتبان ، بينما كان قدماء المؤرخين من العرب لايزيدون على ذكر الدولة الحِمْيرية ، وإليها ينسبون كل عظمة ، وبعض مؤرخي اليونان أشار إلى دولة معين بعدة كلمات . »



جهود العرب والمستشرقين في كشف ملامح حضارتنا

والواقع أنه قد وفد إلى بلادنا عدد من الأجانب الذين اهتموا بحضارتنا القديمة وذلك منذ القرن التاسع عشر الميلادي . وقد قام هؤلاء بنسخ أو تصوير عدد كبير من النقوش القديمة ، ثم قاموا هم أو غيرهم بترجمة هذه النقوش إلى اللغات الحديثة ، فكانت هذه الخطوات هي اللبنة الأولى التي وضعت الأساس السليم لدراسة معالم حضارتنا القديمة ، بعد أن كانت أغلب معلوماتنا عنها تقوم على الروايات الشفوية التي تناقلتها الأجيال ، وسجلها بعض مؤرخينا القدماء .

وأول هؤلاء الأجانب هو الفرنسي : تُوماس أرنو ، الذي كان أول من زار مأرب عام ١٨٤٣ م ، وبلغت النقوش التي استنسخها منها ومن صرواح ستة وخمسين نقشاً وقام بترجمة هذه النقوش إلى الفرنسية العالم فِريسْنِل .

وهناك فرنسي آخر هو (جُوزِيف هَالِيفي) الذي جاء إلى اليمن عام ١٨٦٩ م موفداً من قبل أكاديمية النقوش والفنون الجميلة في باريس . وقد استطاع أن ينسخ من مأرب والجوف ونجران حوالي (٦٧٦) نقشاً حِمْيرياً ، وقد كان هذا العدد الوفير من النقوش محلاً لدراسته هو وآخرون من بعده .

ثم جاء عالم نمساوي هو (إدْوارد جلازر) ، وقد قام بين عامي ١٨٨٢ - ١٨٩٢ م بأربع زيارات إلى اليمن موفداً من قبل الهيئات العلمية المختلفة ، واستطاع أن ينسخ

خلالها حوالي ألفين من النقوش من منـاطق همـدان والجوف وظفـار ومـأرب وتمنع ، وقام بترجمة بعضها ، وقام آخرون بترجمة الباقي .

وتزايـد الاهتمام الأوروبي بعـد ذلـك فجـاءت بعثـة راثجِنز وفيسمان الألمـانيـة ، وقامت بأول حفر للآثار في المناطق المجاورة لصنعاء عام ١٩٣١ .

كذلك بُذلت جهود عربية في الكشف عن معالم حضارتنا القديمة ، فقـد جـاءت بعثة الجامعة المصرية عام ١٩٣٦ م ، فقامت بالحفائر الأثرية في ناعط ومشهد ، وقـام عضو البعثة الدكتور خليل نامي بترجمـة النقوش التي تجمعت من منطقـة همـدان إلى اللغة العربية ، وتلا ذلك جهود مصرية أخرى للـدكتور أحمـد فخري والأستـاذ محمـد توفيق .

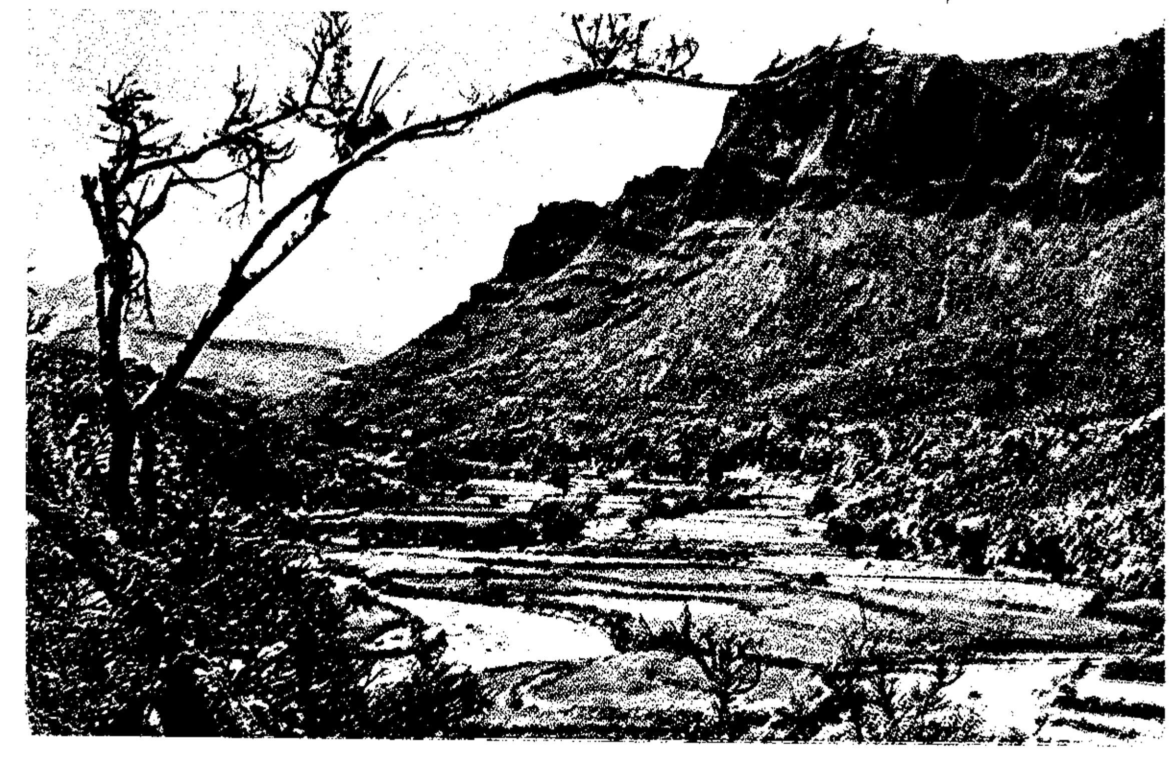
وجاء جون فيلبي بعد ذلك الى اليمن ، وقـام برحلتين فيهـا ، الأولى عـام ١٩٣٧ والثـانيـة عـام ١٩٥١ ، وقـد زار خـلالها نجران وشبـوة والعقلـة وجمع الكثير خـلال الرحلتين ، وهي تشمل تماثيل ومجوهرات ونقوش وأختام وغير ذلك .



هكذا بذل أجدادنا الكثير من أجل بناء اليمن الخضراء

وهنا يأتي ذكر بعثة ويندل فيليبس المشهورة التي زارت اليمن عام ١٩٥١ ، والتي ركزت أبحاثها في منطقة مأرب وصرواح ، فكشفت عن الكثير ، وحملت معها الكثير أيضاً ، وإننا ننصح أبناءنا بالتوسع في القراءة عن أخبار هذه البعثة لأهميتها ، ولما ترتب على زيارتها من نتائج ، وليبدأ هؤلاء بقراءة كتاب الأستاذ زيد عنان الذي كان مرافقاً رسمياً لهذه البعثة ، وكتاب الدكتور أحمد فخري وعنوانه : (اليمن ، ماضيها وحاضرها) ، كذلك كتاب ويندل فيلبْس نفسه الذي ترجم إلى العربية تحت عنوان : (كنوز الملكة بلقيس) ، فلا شك أن البدء بالاطلاع على هذه الكتب سيؤدي بالباحث إلى اكتشاف كثير من القضايا التي صاحبت هذه البعثة .

وبعد ذلك جاءت بعثة بييك الأمريكي في عام ١٩٦١ ، فقد ترأس هذا العالم بعثة أثرية حصرت جهودها في وادي حضرموت ، وإلى جانب ماعثرت عليه هذه البعثة من مقتنيات فقد قام الدكتور جام بنسخ حوالي ٩٧ نقشاً من العقلة قرب شبوة وقام بنشرها بعنوان : نصوص العقلة .



أما (بِرْيان دو) فقد كان مديراً لإدارة الآثار في عدن من ١٩٦٢ إلى ١٩٦٧ ، وقام خلال هذه الفترة بإجراء مسح أثري لكثير من المواقع والآثار في عدن وغيرها ، ونشر هذه الجهود جميعها في كتاب له .[1]

ولاشك أن هذه الجهود التي بذلت في نشر تلك النقوش قد تبعها عدد كبير من الدراسة والأبحاث مما أغنى المكتبة اليمنية ـ في اللغات المختلفة ـ بالمؤلفات القيمة التي تساعد الباحث اليمني الجاد على اتخاذ خطوات ثابتة نحو خدمة تاريخ بلاده ، اذ أن هذا كله يعينه على الوقوف على أساس سليم ، فيبدأ بالاطلاع على هذه الدراسات وباستيعابها ، ليتمكن من الانطلاق في البحث والتنقيب في أرجاء هذا التراث العزيز .

ولايعني هذا أن مانشر ، أو ماظهر من دراسات ، يعتبر كافياً ، أو قد غطى جميع جوانب التاريخ اليمني القديم ، بل العكس هو الصحيح ، فقد اختلفت الترجمات التي نشرت للنصوص اليمنية القديمة بين بعضها البعض ، وهذا يرجع إلى افتقادنا إلى وجود قاموس عام يضم بين جوانبه مفردات اللغة اليمنية القديمة ، وذلك حتى يتفق المترجمون على ترجمة واحدة قريبة إلى الصحة ، وحتى نفهم الحقائق التاريخية كما يجب .

ومن ناحية أخرى فاني مازلت ألح على شبابنا على الاهتمام بتاريخ اليمن القديم ، لا لشيء إلاَّ لأن مانشر حتى الآن يعتبر قليلاً وغير كافٍ ، فلاشك أن هناك الكثير ، والكثير جداً ، الذي يحتاج إلى الاكتشاف وإلى الترجمة ، حتى نتعرف على ملامح تاريخنا القديم ، وحتى نستكمل صورته ـ بقدر المستطاع ـ كما حدث بالنسبة للحضارات القديمة ، مثل الفرعونية والبابلية والأشورية والفينيقية وغيرها ... ، فإنه ينقصنا عن طريق هذه النقوش أو غيرها ، تحديد بدايات تلك الدول القديمة أو نهاياتها ، هذا فضلاً عن التاريخ اليمني الاجتماعي والاقتصادي ، الذي نستطيع من خلاله أن نفهم تلك التطورات الطويلة العميقة التي حدثت ووقعت على طول تاريخ بلادنا العريقة .

(١) سلطان ناجي : من تاريخ الحضارة اليمنية ، مجلة اليمن الجديد ـ العدد الرابع ، السنة الخامسة ، سبتمبر ١٩٧٦ ص٤٧ ـ ٤٨ .

ظروف اليمن الطبيعية وأثرها في تطوره التاريخي

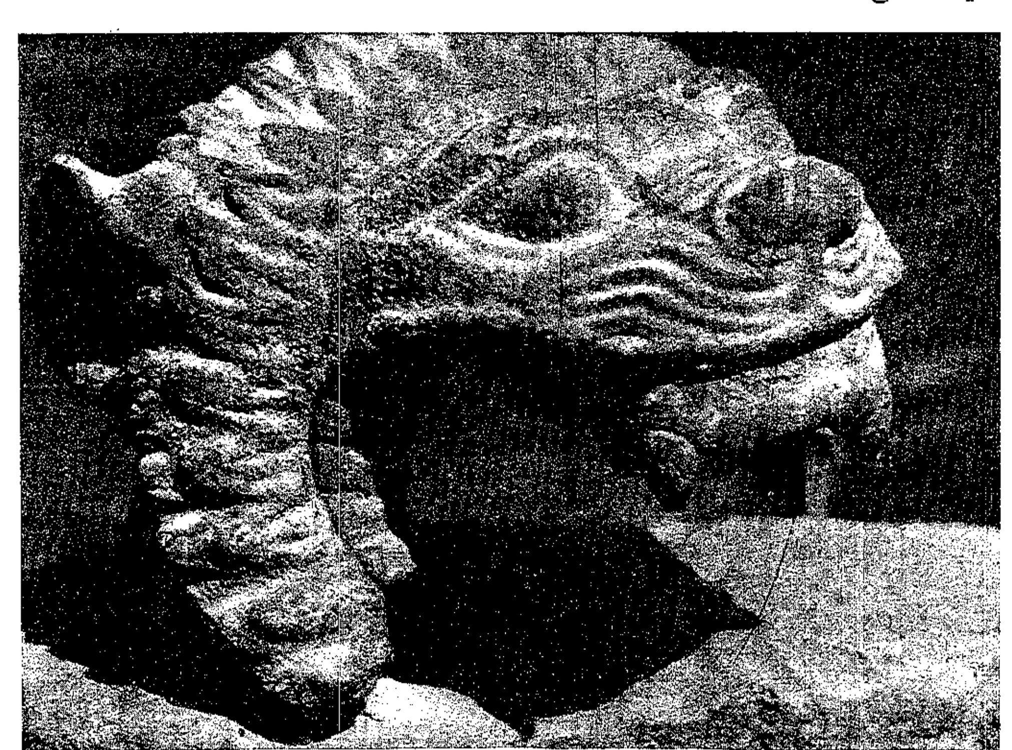
ولاشك في أن موقع اليمن الجغرافي إلى جانب ثروته الزراعية بصفة خاصة ، كانا من أهم العوامل التي أثرت في تاريخ البلاد على مر العصور ، كما كان كل منهما يكمل دور الآخر في الحقيقة ، فبالاضافة إلى أهمية وقوع اليمن على الطريق التجاري القديم ، فقد كانت ثروته الطبيعية هي الدعامة التي جعلته يستفيد حضارياً من وراء هذا الموقع ، كما جعلته بدوره أقدر على أن يصبح موطناً للحضارة هو الآخر ، وليس مجرد طريق للتجارة .

وكان البحر الأحمر منذ أقدم العصور هو الطريق الذي حمل إلى العالم القديم أول مبادئ الاتصال الفكري والتجاري بين الحضارات الثلاث القديمة التي كانت تحيط بالجزيرة العربية وهي : الحضارة الفرعونية في مصر ، والحضارة البابلية والآشورية في بلاد مابين النهرين ، وحضارة وادي السند . وكان الطريق البحري هو الطريق المفضل منذ أتقن الإنسان فن الملاحة ، إذ كان أكثر أمناً وأقل نفقة ، ولذلك كان اتصال مصر ببابل يتم عن طريق البحر ، ويقوم به تجار يمنيون .[1]

---

(١) د . سيد مصطفى سالم : الفتح العثماني الأول لليمن ، ص ١٥ .

وهناك مايثبت اتصال مصر باليمن وذلك على النقوش التي عثر عليها في مصر ، وربما تؤكد النقوش اليمنية هذه العلاقة ، إذ يعتبر أقدم ماورد مسطراً على الآثار عن علاقة مصر ببلاد بونت - يعتقد أنها اليمن ، أو اليمن وما واجهها على الشاطئ الأفريقي حسب بعض الأبحاث - هي البعثة التي أمر بإرسالها الملك ساحورع من الأسرة الخامسة (حوالي ٢٥٥٠ ق.م.) إلى تلك البلاد . وقد ظلت هذه العلاقات التجارية والحضارية قائمة حتى احتل الرومان مصر فاهتموا بنقل تجارة الهند رأساً إلى مصر دون الاستعانة بالتجار اليمنيين ، ولكنهم لمسوا في أبناء اليمن منافساً قوياً ، إذ كانت تجارة الطريق البري في أيديهم ، كما كان الملاحون الرومان يخشون بأسهم عند اجتيازهم باب المندب أو عندما يرسون على بعض الموانئ في تلك المناطق ، ولهذا أرسل الرومان حملة قوية من مصر إلى اليمن في سنة ٢٤ ق.م . ولكنها باءت بالفشل في إخضاع اليمن للسيطرة الرومانية[١].



قطع فنية من البرونز تعبر عن مدى التقدم الحضاري الذي وصل اليه أجدادنا

(١) دكتور أحمد فخري : دراسات في تاريخ الشرق القديم ، ص١٤٦ - ١٤٨ .

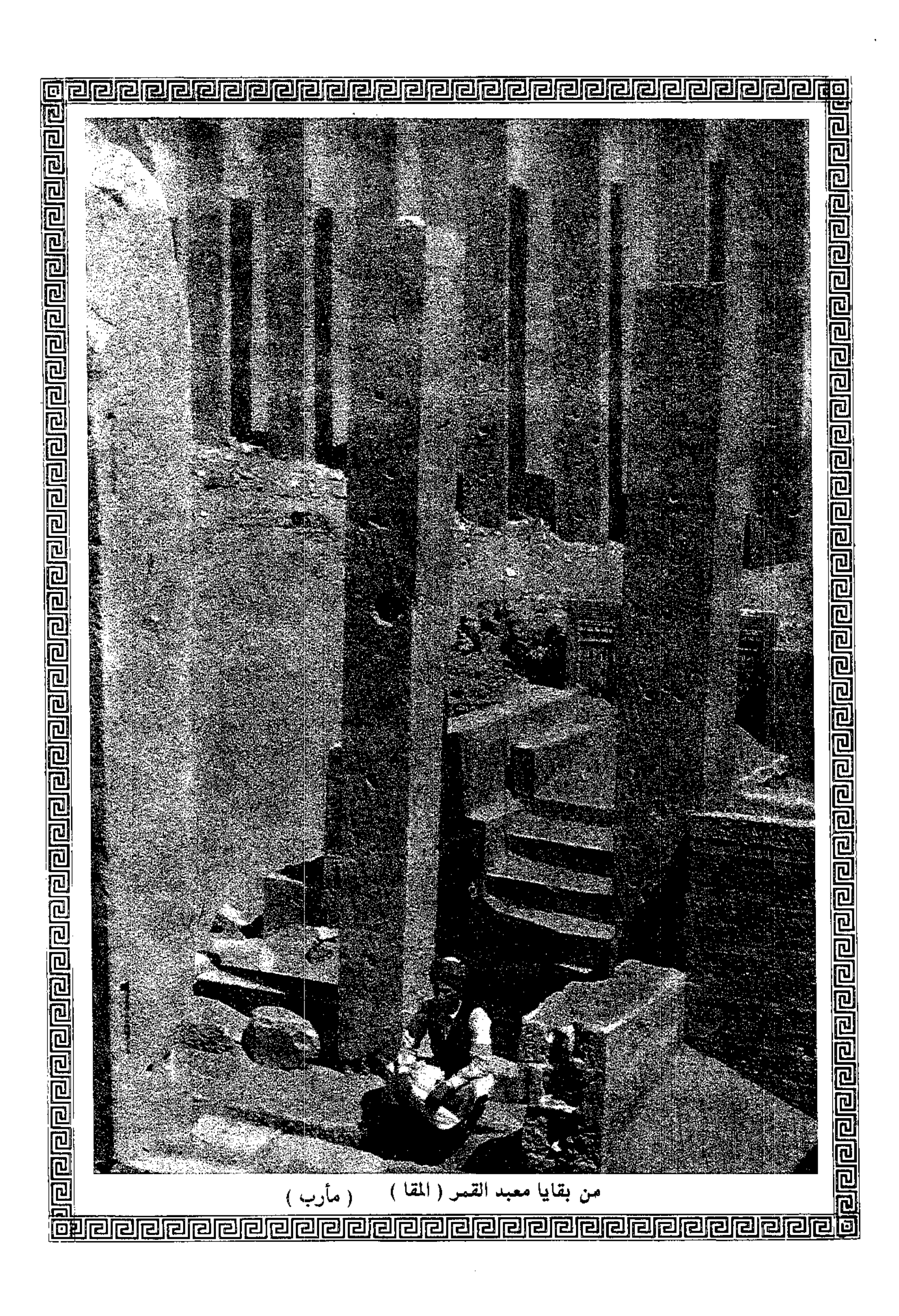
واستفاد اليمنيون القدامى أيضاً من إمكانيات البلاد الزراعية ، فاستغلوها أحسن استغلال ، وطوروها أفضل تطوير ، فبنوا المدرجات وأقاموا السدود في طول البلاد وعرضها ومن أشهرها (سد مأرب الذي مازالت بقاياه تدل على اهتمام أجدادنا بهذا المجال ، وعلى مدى قدرتهم على السيطرة على إمكانيات بلادنا الطبيعية . وقد ترتب على هذه السيطرة أن قامت ممالك قديمة قوية خلّفت وراءها حضارة مزدهرة ظلت باقية على مر العصور منها : دولة معين ، وقتبان ، وحضرموت ، وسبأ ، وحمير .

ونظراً لهذه الحضارة وللازدهار المادي الذي عاشه اليمن ، فقد كان أيضاً موضع طمع جيرانه لثروته التجارية والزراعية وخاصة في فترات ضعفه ، وقد تمثل ذلك حين وقع فريسة الصراع بين الدولتين الكبيرتين القديمتين وهما الامبراطورية البيزنطية والامبراطورية الفارسية ، وذلك حول مناطق النفوذ في الشرق . وكان هذا الصراع السياسي يختفي كما هو معروف وراء شعارات دينية ، فبعد أن اعتنق الملك الحميري (ذو نواس) الديانة اليهودية وقام بالوقوف أمام العناصر المسيحية في اليمن وخاصة كما وقع في حادثة الأخدود الشهيرة في سنة ٥٢٣ م . ، قام قيصر بيزنطة بدفع نجاشي الحبشة إلى إرسال حملة قوية إلى اليمن لإنقاذ المسيحيين به . وقد استطاع أبرهة الحبشي أن يلحق الهزيمة بذي نواس ، وأن يقيم دولة حبشية في اليمن استمرت حوالي نصف قرن .

ولكن الصراع البيزنطي الفارسي لم ينته عند هذا الحد بانتصار بيزنطة . إذ مدت فارس نفوذها إلى اليمن وساعدت على طرد الأحباش الممثلين للنفوذ البيزنطي ، وذلك عندما هب أحد الأمراء الحميريين وهو سيف بن ذي يزن يريد تخليص بلاده من الحكم الحبشي ، وذلك بمساعدة الفرس ، فأرسل معه امبراطور الفرس أحد كبار قادته على رأس قوة فارسية فتمكن من هزيمة الأحباش ، وظل الوضع هكذا حتى ظهر الإسلام ودخل اليمنيون في الدولة الاسلامية[1] .

---

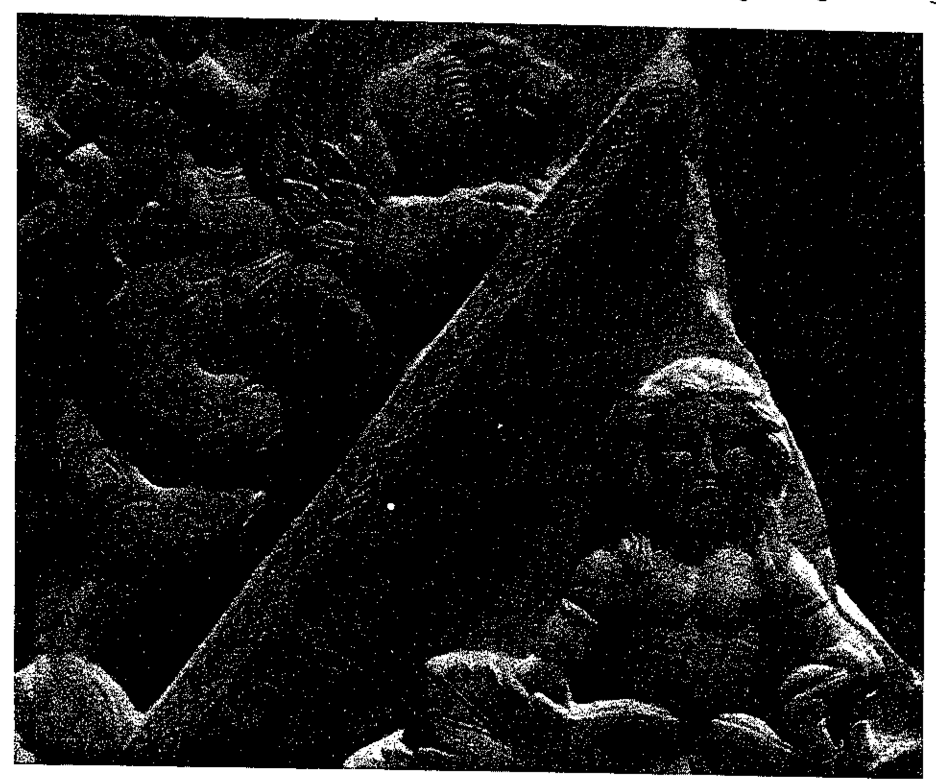
(١) دكتور أحمد فخري : دراسات في تاريخ الشرق القديم ، ص١٤٨ - ١٥٠



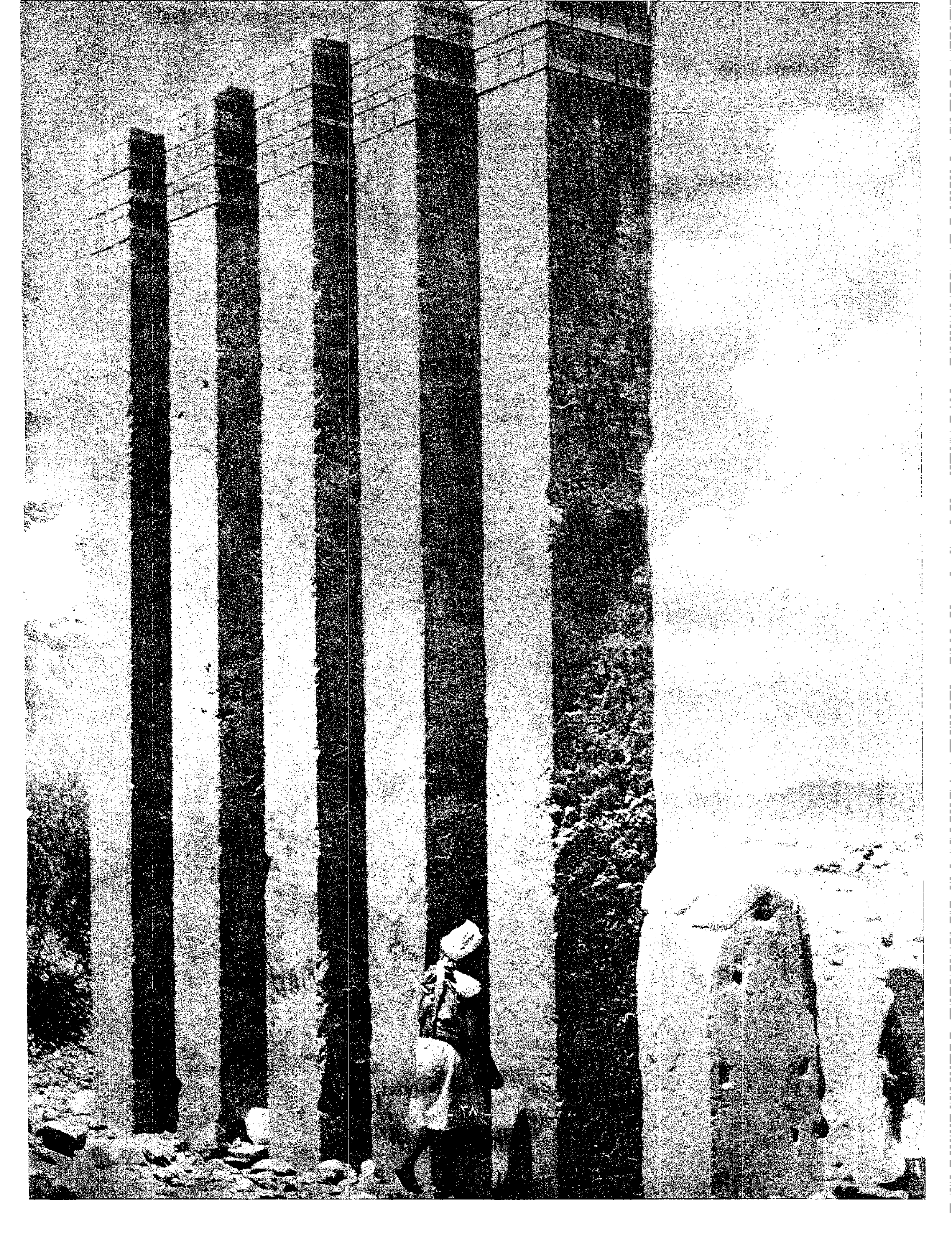
من بقايا معبد القمر (المقا)   (مأرب)

وهكـذا يتضح كيف أثر موقع اليمن وثروتـه الـزراعيـة في تـاريخـه القـديم ، كما اتضح أن هذه الظروف الطبيعية الخاصة كانت تحتـاج إلى عنـايـة اليمنيين الشـديـدة حتى يمكنهم الاستفادة بها ، وحتى لا تكون موضع طمع الآخرين .

كذلك ظلت ظروف اليمن الطبيعيـة ومـدى الاهتمام بـاستغلالهـا وتنميتهـا ، هي الركيزة الأولى التي حددت الخطوط العـامـة لتـاريخ اليمن في العهـد الاسلامي وحتى عصرنا الحديث ، فكان قيام الـدول القويـة في العصر الإسلامي وازدهـارهـا ، يعتمـد أساساً على ماتبذله هذه الـدول من أجل تنمية موارد اليمن الاقتصـاديـة ـ التجـاريـة والزراعية بصفة خاصة ـ ؛ وعندما كانت هذه الدول تنحـدر إلى الضعف ينقسم اليمن إلى إمارات أو إقطاعيـات صغيرة تعتمـد كل منهـا على أسـاس اقتصـادي محـدود مثل مناطق الوديان والسهول في تهامة أو فوق الهضبة ، أو مثل المناطق التجاريـة الغنيـة حول عدن أو الشحر جنوباً ، أو حول المخا وجيزان على البحر الأحمر[1].



(١) د . سيد مصطفى سالم : الفتح العثماني الأول لليمن ، ص١٨ .





رأس من المرمر تشهد على
مدى المستوى الحضاري قديماً

نحن والإسلام

ومن المعروف أن أجدادنا قد اعتنقوا الإسلام اقتناعاً به ولم تفتح بلادهم كما حدث بالنسبة للبلاد العربية الأخرى ، وزيادة على ذلك ساهم هؤلاء الأجداد مساهمة فعالة إيجابية في بناء الأمبراطوريةالإسلامية باشتراكهم بأعداد غفيرة في الفتوحات الإسلامية ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى باستقرارهم في البلاد المفتوحة مما أدى إلى نشر الإسلام في هذه البلاد ، بل وإلى نشر العروبة فيها . ومعنى هذا أن اليمنيين ارتبطوا بالدولة الاسلامية المركزية ـ في المدينة المنورة ودمشق ، وبغداد ـ ارتباطاً وثيقاً ، وأثروا وتأثروا بأحداثها السياسية والدينية المختلفة .

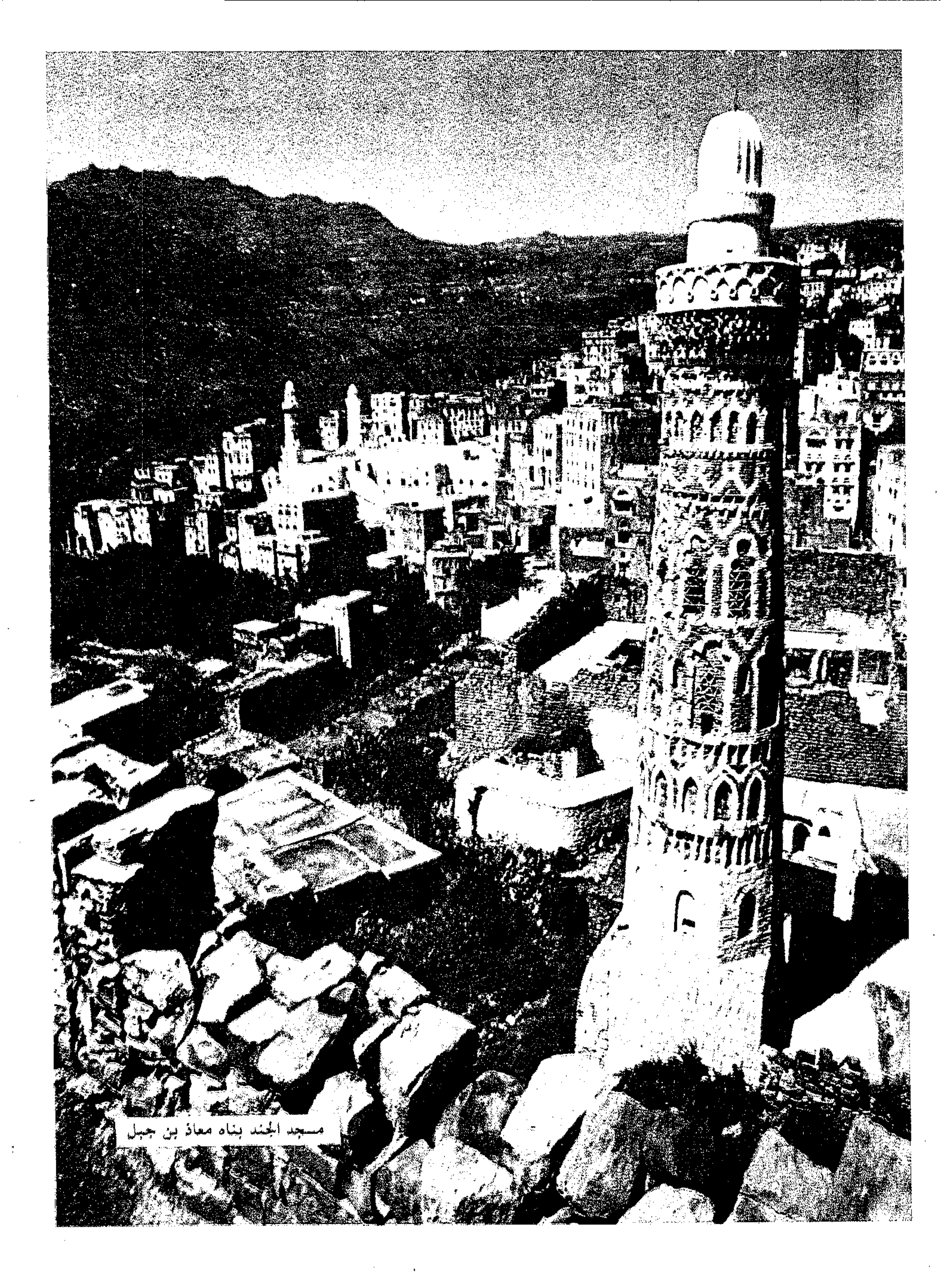
وكتب التاريخ الإسلامية الكبيرة مثل كتابي الطبري وابن الأثير مليئة بأخبار اليمنيين ، وتنتظر في الحقيقة من يكرس جهوده لكتابة تاريخ اليمن واليمنيين ، في فترة صدر الإسلام حتى ظهور الدولة المستقلة في بلادنا ؛ نظراً لأهمية هذه الفترة وكثرة أحداثها وتنوعها وتشعبها بالنسبة لتاريخنا ، ليس في خارج اليمن فحسب ، بل وفي داخل البلاد أيضاً . فقد تعددت الثورات في داخل البلاد في العهد الأموي والعباسي عندما كان يأتي إلى اليمن ولاة قساة يظلمون أبناء البلاد ويسعون إلى ابتزاز أموالهم . وازدادت هذه الاضطرابات في العهد العباسي نظراً لاعتماد العباسيين على

العنصر الفارسي ثم التركي وإبعادهم للعناصر العربية بوجه عام ، ونظراً لالتجاء العلويين-منافسي العباسيين على الخلافة - إلى اليمن ، لوعورة طبيعتها من ناحية ، ولبعدها عن مركز الخلافة في بغداد من ناحية أخرى .

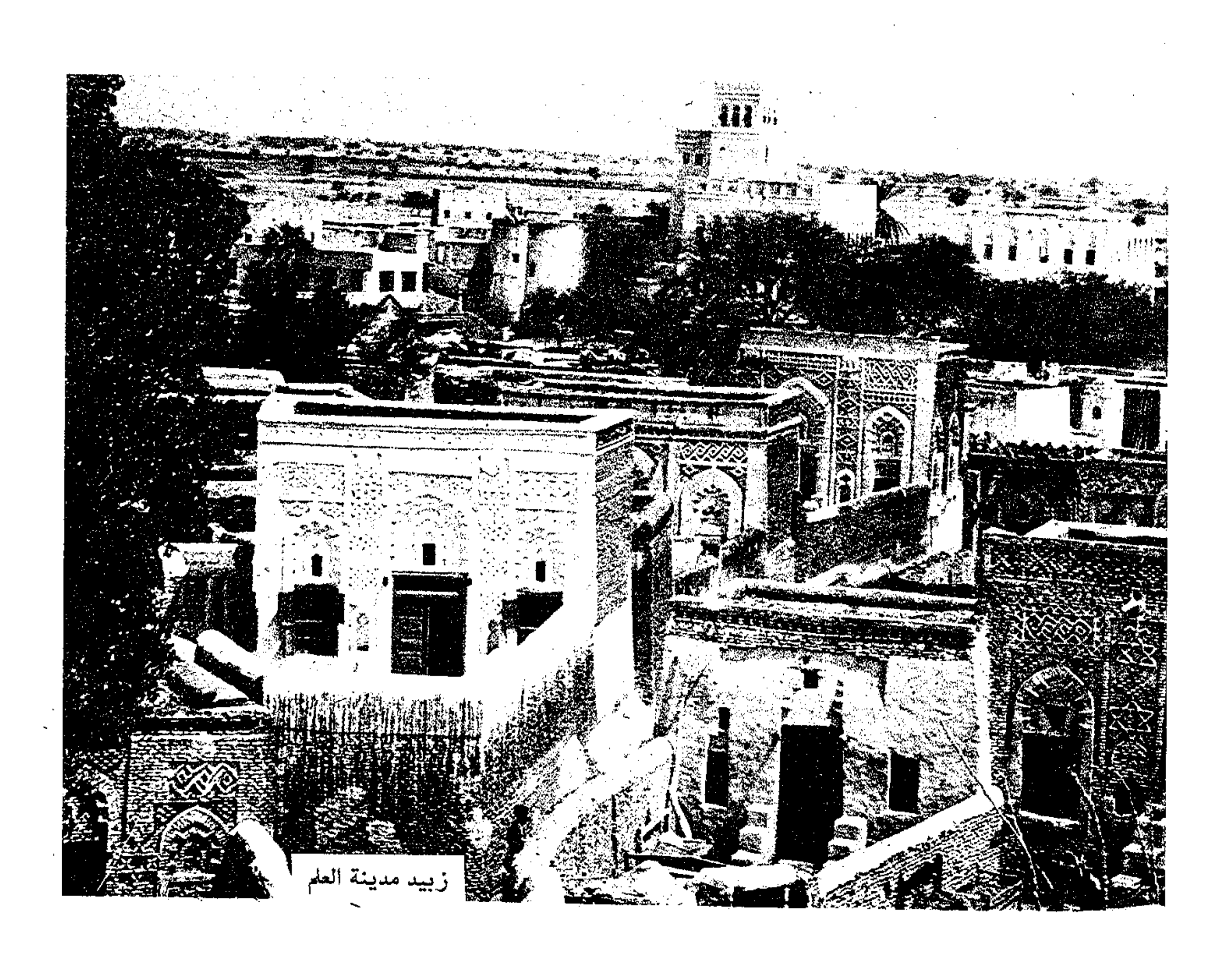
ونظراً لضعف الخلافة العباسية ، ولاستعدادات اليمنيين وميولهم الطبيعية ، ثم لظروف تاريخية طويلة الشرح ، فقد بدأت الدول المستقلة في اليمن في الظهور منذ القرن الثالث الهجري ، العاشر الميلادي ، وذلك كما حدث في باقي جهات العالم الاسلامي .

غير أن تاريخ بلادنا منذ ذلك الحين ، وفي أغلب فتراته ، قد اتسم بوجود عدد من الدويلات التي تعاصر بعضها بعضاً ، أي أن الحكم في البلاد كان لا مركزياً ومُفَتّتاً في كثير من الاحيان . حقيقة أنّ بعض هذه الدول حاول توحيد البلاد وإقامة حكومة مركزية ، غير أن المحاولات كانت لفترات محدودة ، وربما لا تفرض مركزيتها على جميع أنحاء البلاد .

ومرة أخرى فاني أطالب أبنائي ، خاصة من أبناء الجامعة أو غيرهم ، أن يهتموا بدراسة هذه الفترة ، فهي من ناحية تحتاج إلى جهود فردية كثيرة متعددة حتى تغطي أجزاء ومراحل هذه الفترة الطويلة مرحلة بعد أخرى ، ثم يقوم البعض الآخر ، بدراسة الجوانب الاجتماعية والاقتصادية المختلفة خلال هذه المراحل كلها ، وفي النهاية سيأتي أحد الأبناء أو الاحفاد ليكتب تاريخ هذه الفترة في دراسات عميقة مستفيضة ، عن النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وربما أكثر من ذلك ، فتظهر كتابات عن النواحي الثقافية والحضارية والعسكرية والتجارية وإلى غير ذلك من التخصصات المختلفة .



مسجد الجند بناه معاذ بن جبل



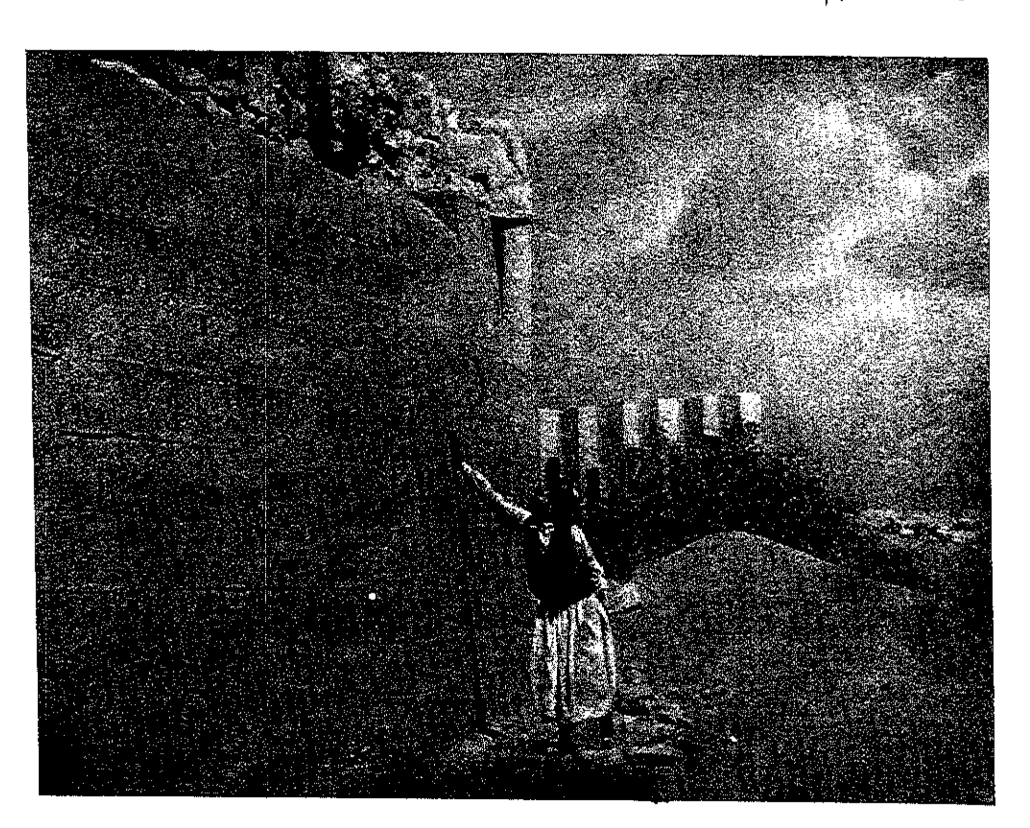
زبيد مدينة العلم

اليمن تحت حكم الدويلات الإسلامية

وقبل الدخول في رسم صورة الدويلات الإسلامية التي ظهرت في اليمن في تلك الفترة ، وإذا جاز لنا أن نستخلص حقيقة هامة من تاريخنا ، فإننا ننبه الدارسين من أبنائنا وأحفادنا ، إلى أن عظمة الدول التي ظهرت على طول تاريخنا ، إنما ترجع ـ أي هذه العظمة ـ إلى محاولة تلك الدول لتوحيد البلاد ، وإلى تجميع أجزائها المختلفة تحت حكومة مركزية واحدة ، أي الحفاظ على حدود البلاد الطبيعية ، وأن هذه المحاولة ـ أو المحاولات ـ هي التي أعطت تلك الدول عظمتها وشهرتها في تاريخنا المجيد ـ فقد فهم هؤلاء الأجداد وحدة طبيعة البلاد ، ووحدة الشعب اليمني ، فعملوا باستمرار على تحقيق هذه الوحدة ـ مهما كلفهم الأمر ـ فاكتسبوا بذلك الشهرة والخلود ، ولم يخطر على بالهم مطلقاً تقسيم البلاد ، أو التقاعد عن تفتت البلاد إلى إمارات ومشيخات ، أو إلى شطرين أو أكثر ، بل كانوا دائماً يعملون ـ أو حتى يحلمون ـ بتحقيق وحدة البلاد تحت سيطرة حكومة مركزية ، وبهذا رسموا لنا الطريق والإتجاه ، وأنه لاعظمة لنا ولاخلود إلا بتوحيد البلاد ، وإلا بتجميع أجزائها الطبيعية ، قبل أن نتهم بالخيانة أو العمالة أو غيرها ...

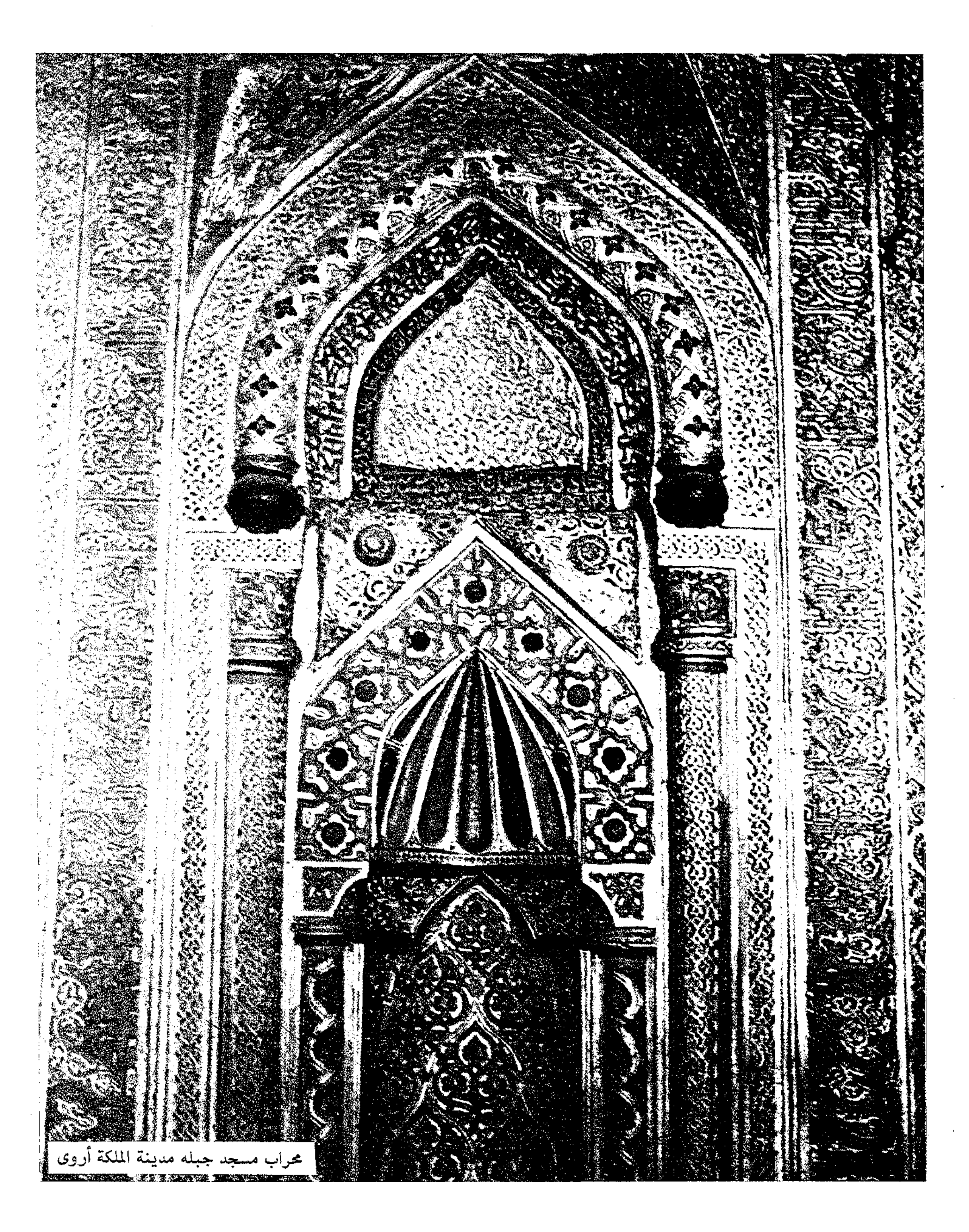
من المعروف أن أولى هذه الدول هي دولة بني زياد التي استمرت من

٢٠٣ ـ ٤٠٩ هـ الموافق ٨١٨ ـ ١٠١٩ م ومؤسسها هو محمد بن عبد الله زياد الذي أرسله الخليفة المأمون العباسي إلى تهامة للقضاء على ثورة العلويين هناك . وقد استطاع ابن زياد أن يوحد البلاد لفترة محدودة ، فمد نفوذه إلى جهات اليمن المختلفة ، وأخضعها لنفوذه ، غير أن هذا لم يستمر طويلاً ، وأصبحت الدولة الزيادية طوال عهدها ، دولة تهامية ـ أي ساحلية ـ أكثر من أن تكون دولة مركزية لجميع جهات اليمن ، وخاصة لأنها اختطت لها مدينة زبيد التهامية عاصمة لها ، وتأكيداً لما سبق أن أشرنا إليه ، فقد عاصر هذه الدولة ، دُويلة أخرى تمركزت فوق الهضبة ، وهي دولة اليعفريين ، التي كانت تتمركز في صنعاء ثم تمد نفوذها أحياناً إلى الجند ، أو تنكمش أحيانا أخرى إلى أقل من ذلك بكثير . وفي نفس الوقت كان العباسيون يرسلون ولاتهم أحياناً إلى صنعاء ،أو يعترفون باليعفريين ولاة لهم .

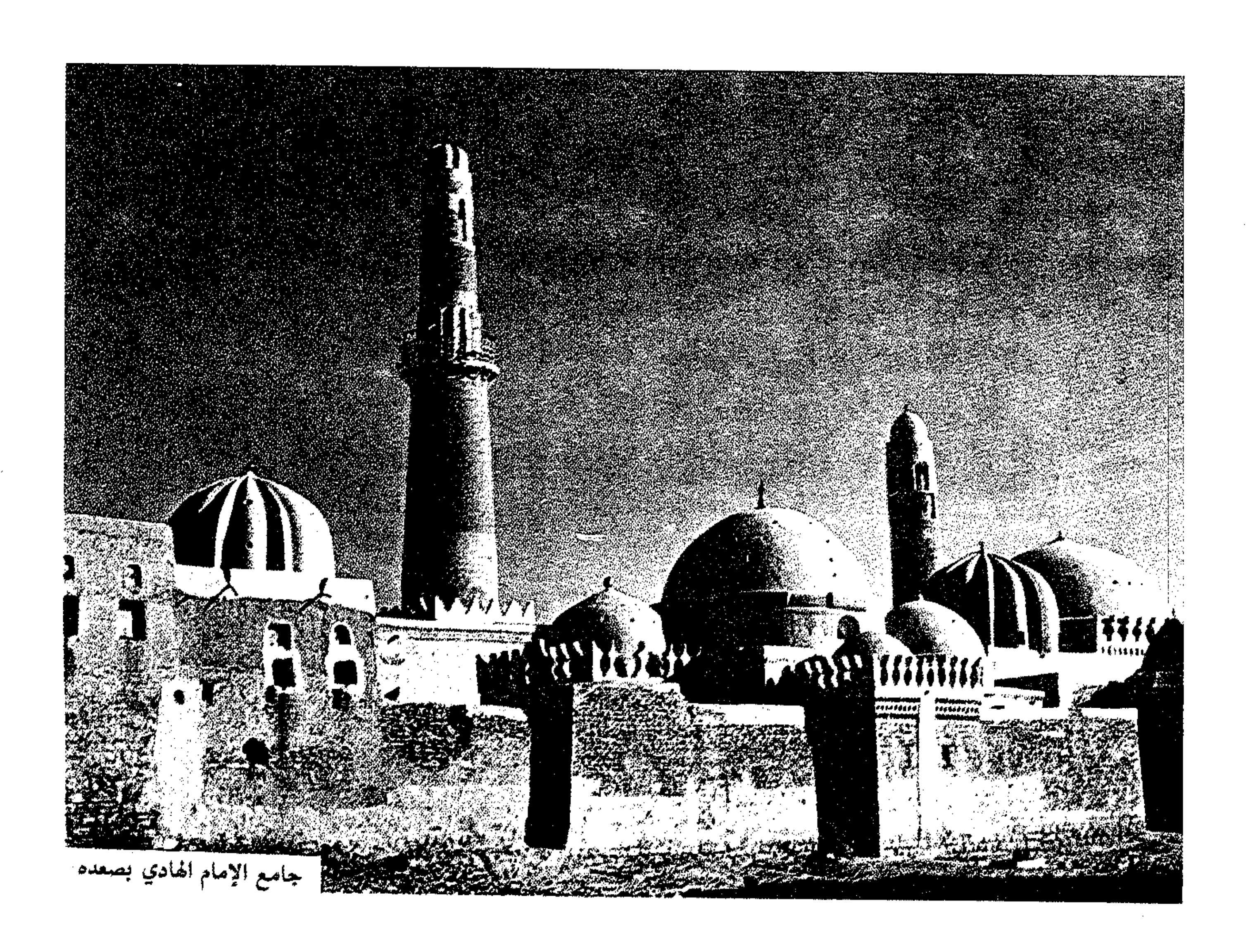


آثارنا تدل على عظمة حضارتنا

(من مأرب)



محراب مسجد جبله مدينة الملكة أروى



جامع الإمام الهادي بصعده

دخول المذهبية إلى اليمن

من هذه الصورة المصغرة ، وهي ظهور دولة الزياديين وماعاصرها ، نستطيع أن نفهم كيف سار تاريخ اليمن بعد ذلك . فهؤلاء لم يستطيعوا توحيد اليمن الاّ لفترة محدودة وبطريقة قاصرة ، وربما كانت الظروف أقوى منهم عشرات المرات ، فالدولة العباسية مستمرة في الضعف ولا تستطيع أن تمدهم بعناصر القوة ، وتحولوا هم إلى مجرّد مغامرين يفرضون حكماً بالقوة التي أتوا بها من بغداد ، وهناك قوى محلية كثيرة تستطيع أن تفرض نفسها بالقوة ، وبإمكانياتها الذاتية . لذلك نجد أن هناك مذهبين شيعيين مهمين قد دخلا اليمن في نفس الفترة ، وكونا لنفسها أتباعاً وأنصاراً ، أولهما هو المذهب الزيدي الذي كان أساساً لدولة الإمامة في بلادنا ، وثانيهما هو المذهب الإسماعيلي الذي قامت على أساسه دولة علي بن الفضل وزميله ابن المحوشب ، والتي توجت بعد ذلك بقيام الدولة الصليحية ،. ويرجع نجاح المذاهب الشيعية في اليمن إلى ماذكرنا ؛ وهو لجوء العلويين إلى اليمن بعيداً عن الاضطهاد العباسي ، وتحصناً في طبيعته الجبلية ، هذا إلى جانب أن اليمنيين قد شعروا بالاضطهاد في عهد الدولة العباسية التي أبعدتهم عن السلطة والوظائف العامة ، رغم مابذلوه من جهد ونفس من أجل إقامة تلك الامبراطورية الاسلامية الواسعة .

ولا داعي هنا إلى الدخول في طبيعة المذهب الزيدي وإلى الدور الذي لعبه في تاريخ بلادنا ، فربما يأتي هذا في مكانه ، ولاداعي إلى الدخول في كيفية تلقي المذهب الإسماعيلي ، وكيفية دخوله أيضاً إلى بلادنا ، فهذا كله يرجع إلى مؤرخين

متخصصين كما ذكرت من البداية ، ولكن كل ما يهمنا هو دراسة وتتبع تأثير دخول هذين المذهبين إلى بلادنا ، وما هو الدور الذي لعبه كل منهما في تاريخنا ؟

ربما لا يستطيع أحد الإجابة على هذه التساؤلات الآن ، وإنها لتحتاج إلى دراسات ودراسات مستمرة حتى نستطيع أن نقف على إجابات محددة لعديد من الأسئلة ، وربما كان أهم هذه الأسئلة هو : ماهي الظروف التاريخية والاجتماعية التي ساعدت على انتشار هذه المذاهب في بلادنا ؟ هل هي مجرد الحاجة الى عقيدة ونظام حكم مهما كان الأمر ؟ هل قدمت هذه المذاهب وغيرها الجديد بالنسبة لما هو قائم في ذلك الوقت بحيث أن شعبنا حين ذلك شعر بأنه يجب أن يبحث عن جديد حتى يحقق حياة أفضل ؟ ثم ماذا كانت مواقف حياة الرجل العادي في اليمن حينذاك ؟ هل جرى وراء الأحداث دون تدبر أو تفكير ؟ أو هل كانت الجماهير حينذاك ، ترى ، وتفكر ، وتطالب ، ثم تثور ؟ وعندئذ يحدث التطور .

وهنا ومرة ثالثة ، ورابعة ، وخامسة ، أناشد أبنائي أبناء الأجيال الحالية ، والمستقبلة ، أن يبحثوا في أعماق المراجع المختلفة ، ويتفهموا مابين سطورها ، حتى يجيبوا في النهاية على هذه الأسئلة المختلفة التي مازالت تحير أبناء جيلنا هذا .. أناشدهم ، وأناشدهم دائماً ، والأجيال مازالت في الانتظار .

فمن المعروف مثلاً أن دولة الإمامة الزيدية قد ظهرت من صعدة وماحولها . بل وصلت أحياناً إلى صنعاء - في أواخر القرن الثالث الهجري هذا .

وفي نفس الوقت ظهرت دولة القرامطة - كما اشتهرت - أو بمعنى آخر دولة علي بن الفضل وابن الحوشب ، وهنا تعددت مراكز القوى في بلادنا ، كما يقال في عصرنا الحالي ، إذ تصارعت القوى مع بعضها البعض وهي : الزيدية واليعفرية والإسماعيلية والزيادية ثم النجاحية التي ورثتها ، وهنا تظهر الدولة الصليحية التي تعتبر تعبيراً عن وجود المذهب الإسماعيلي في بلادنا ، فتعمل هذه الدولة على توحيد البلاد ، ونجحت في ذلك ، ولم يبق معارضاً لها إلا دويلة النجاحيين ، التي استمرت فترة غير قصيرة ، وظلت البلاد في النهاية موزعة بين هاتين السلطتين رغم أن الغلبة كانت للدولة الصليحية في أغلب الأحيان ، وذلك حتى سقطت الدولة الفاطمية في

مصر ، وأرسل من ورثهم - وهم الأيوبيون - حملة للقضاء على النفوذ الشيعي في اليمن ، أو بمعنى أدق على بقايا الدولة الصليحية سواء في جبلة أو في عدن وهم آل زريع .

وكانت الدولة الصليحية قد نقلت الولاء الروحي للحكومة اليمنية إلى القاهرة حيث الخلافة الفاطمية ، بدلاً من الخلافة العباسية في بغداد ، ولكن الأيوبيين أعادوا السيادة الاسمية الى العباسيين في النواحي العربية الإسلامية التي مدوا إليها نفوذهم ومنها اليمن .

وقد كان الحكم الأيوبي تمهيداً لظهور الدولة الرسولية ثم الطاهرية بعد ذلك ، وكانت الأولى تعتبر من أهم الدول الإسلامية التي ظهرت في اليمن ، لطول عهدها ، ولما خلفته من آثار ، وماقامت به من أعمال .

ويلاحظ أن توالي الدول الإسلامية في زبيد وتعز وصنعَاء وجبلة ، وعدن ، لايعني مركزية الدولة ، أو أن هناك توحيداً شاملاً تاماً لأنحاء البلاد ، فقد ظلت القوى المختلفة تحاول المحافظة على وجودها ، فالإمامة الزيدية تعمل على مد نفوذها من ما حول صعدة إلى صنعَاء جنوباً أو حتى إلى مابعدها جنوباً ، والعناصر الإسماعيلية تعمل على التماسك والبقاء سراً ، بعد أن سقطت دولتهم ـ أي الصليحية ـ على يد الأيوبيين . ولاشك أن هذا التنازع والصراع ، هو الذي أدى ـ عند بداية العصر الحديث ـ أي القرن السادس عشر الميلادي ، الموافق العاشر الهجري ـ هو الذي أدى إلى انهيار الدولة الطاهرية أمام جماعة المماليك الشراكسة ، ومقتل عامر بن عبد الوهاب على أبواب صنعاء ، ثم مجيء العثمانيين إلى بلادنا ، واستمرار حكمهم هنا حوالي قرن من الزمان .

وقد قدم الأخ الدكتور سيد مصطفى سالم دراسة مطولة عن الوجود العثماني في اليمن ، تحت عنوان (الفتح العثماني الأول لليمن) ،يمكن الرجوع إليه لتفهم تطورات هذه الفترة . غير أن مايمكن الإشارة إليه هنا ، هو أن هذه الفترة قد تمخضت عن تطورات خاصة في بلادنا ، كانت هي التي وضعت الأسس الرئيسية التي رسمت الخطوط العريضة لتاريخ بلادنا الحديث . فخلال الحكم العثماني لليمن ، استطاعت الإمامة أن تثبت وجودها ، وأن تتزعم حركة المقاومة لشعبنا اليمني للحكم العثماني . وقد تمثل هذا في البداية ، في موقف الإمام شرف الدين ، ثم ابنه الإمام المطهر ، الذي مثل في تللك الفترة ، رمز المقاومة للحكم العثماني . وعند ضعف هذه الأسرة ، ظهر الإمام القاسم ، ثم ابنه المؤيد الذي انتهى الحكم العثماني في عهده ، وبذلك بدأ حكم الدولة القاسمية في اليمن . وقد استمر حكم هذه الدولة حوالي مئتين من السنين ، استطاعت خلالها الإمامة أن تثبت أقدامها في حكم اليمن .

الإمامة وموقفها من العثمانيين

نستطيع أن نقول أن لكل دولة ، فترة قوة ، وفترة ضعف ، فقد استطاع الإمام المتوكل إسماعيل أن يوحد أجزاء اليمن المختلفة ، ولكن بعد ذلك ضعفت هذه الدولة حتى أنه قد ظهر عدد من الأئمة في المنطقة المحيطة بصنعاء نفسها ، فقد ظهر إمام في صنعَاء ، وآخر في سَنَعْ ـ (من ضواحي صنعَاء) وآخر في بني حشيش (من ضواحي صنعَاء) أيضاً . ورحم الله ابن القارة الذي أشار الى هذه الصورة ، وإلى مدى ماوصلت إليه البلاد من تفتت في هذه المرحلة من تاريخنا ، ويمكن الرجوع إلى قصيدته المشهورة حتى نستشف منها ما وصلت إليه حالة الإمامة في تلك الفترة . وقد أدى هذا كله إلى دخول الحكم العثماني الثاني الى اليمن ، إذ دعى أحد الأئمة هؤلاء الأتراك إلى دخول صنعاء بعد أن كانوا في الحديدة ، محصورين هناك ، لا يستطيعون حراكاً لذلك زحفوا إلى المناطق الداخلية ، واحتلوا جزءاً بعد آخر ، حتى استولوا على صنعَاء نفسها .

وهنا بدأ مايسمى : الحكم العثماني الثاني لليمن ، فقد وصلوا إلى صنعاء في عام ١٨٧٢ م ، واستمر حكمهم إلى انهيار امبراطوريتهم عند نهاية الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٨ .

بداية عهد الإمام يحيى محمد حميد الدين

ويمكن أن يقال هنا أنه بانهيار هذه الامبراطورية بدأ تاريخ اليمن المستقل ، تحت حكم آخر الأئمة الذي استطاع أن يتزعم حركة التذمر ضد هؤلاء العثمانيين ، وهو الإمام يحيى . وهنا مرة أخرى ، نستطيع أن نتساءل ، لماذا التف الشعب اليمني وراء الإمام يحيى ؟ ولماذا نجح في أن يرث الأتراك بعد سقوط دولتهم ، وأن يصبح هو الحاكم الشرعي للبلاد عند نهاية الحرب العالمية الأولى ؟

لاشك أن هذه التساؤلات كلها هي التي تمثل أهم نقاط تاريخنا المعاصر ، فقد كان هناك تذمر ضد الحكم العثماني في جميع أرجاء البلاد ، ولكن لماذا استطاع الامام يحيى أن يتزعم هذا التذمر ؟ هل لأن الفترة كانت ملتهبة ضد الفساد العثماني ؟ أم لأن قوة الإمام كانت هي القوة الوحيدة التي تسيطر على سطح الأحداث ؟ المهم ، هو أن الأحداث قد تمخضت عن خروج الأتراك من اليمن ، واستلام الإمام يحيى للسلطة في البلاد ، وأن البلاد قد أصبحت مستقلة ، ولكن تحت نظام معين ، هو نظام الإمامة .

وهكذا يتضح أن تاريخ بلادنا المعاصر - أي القريب - إنما هو امتداد لتاريخنا البعيد ، وأن كل مرحلة فيه ، إنما هي امتداد للمرحلة التي تسبقها . وهنا يجب أن يقف القلم ، ليتتبع معالم تاريخ الفترة المعاصرة ، وليتعرف على تفاصيل تلك الفترة حتى نفهم ما نمر به من أحداث ، سواء في ذلك الماضي القريب ، أو في تلك المراحل التي عاصرناها ، وعشنا أحداثها فترة بعد أخرى ...

وبالاضافة إلى ماسبق ، نود أن نوضح هنا بعض النقاط لإبراز الأسس التي حددت معالم تاريخنا القريب حتى نفهم كيف بدأنا ؟ وكيف سرنا ؟ ولماذا ثرنا في عام ١٩٦٢ حتى نقضي على نظام الإمامة ؟ .

من الأمور البديهية التي يجب أن يهتم بها الدارسون من أبنائنا ، هو لماذا اشتد ساعد الإمامة بعد وصول الأتراك إلى صنعاء عام ١٨٧٢م ، بعد أن كانت الدولة القاسمية قد وصلت الى حالة كبيرة من الضعف والانهيار كما ذكرنا ؟ ورغم أني ألح في دعوة أبنائي إلى الاهتمام بهذا الموضوع فاني أميل الى حد ما إلى الرأي الذي ذهب إليه القاضي عبد الله الشماحي ، الذي يرى أن الحكم العثماني لليمن للمرة الثانية ، هو الذي عمل على أن يدب النشاط من جديد في أوصال الإمامة ، فظهر حينذاك أئمة أقوياء نسبياً ـ أي بالنسبة لمن سبقهم في مرحلة سابقة ـ هم الإمام المتوكل محسن ، ثم الإمام الهادي شرف الدين ، ثم الإمام المنصور محمد ، ثم ابنه الامام المتوكل يحيى . فقد نجح هؤلاء في استغلال تذمر الشعب اليمني من الحكم التركي ، ومن فساد ولاته وموظفيه ، وعملوا على إثارة الفئات المختلفة ، فدفعوها إلى الالتفاف حولهم ، فارتفع بذلك شأن الأئمة ، ومهدت الأحداث المتوالية إلى أن ينتهي الأمر بأن يرث الأئمة حكم الأتراك عند انهيار إمبراطوريتهم .[1]

وربما تقودنا هذه النقطة إلى نقطة أخرى ، وهي ما طبيعة تلك الحرب التي دارت بين الأتراك وبين أجدادنا ؟ هل هي حرب وطنية لإخراج حكم أجنبي من البلاد ؟ هل هي ثورة ضد الظلم والفساد الذي أتى به ذلك الحكم التركي ؟ أم أنها مجرد صراع على السلطة بين هؤلاء الأئمة ، وبين الدولة صاحبة الزعامة السياسية والدينية في ذلك الوقت وهي الدولة العثمانية ؟ مثل هذه التساؤلات وغيرها تحتاج إلى إجابات المتخصصين ، ولكن يمكن هنا الإشارة إلى رأي أحد الدارسين ، فقد قال : « أما الحروب والثورات التي تزعمها الأئمة ، والتي شهدها العصر العثماني الثاني في اليمن ، والتي قيل إنها تعبير خفي عن رفض الأئمة للسيادة العثمانية تحت ستار

---

(١) عبد الله عبد الوهاب المجاهد الشماحي : اليمن ، الانسان والحضارة ، ص١٦٢ ـ ١٦٤

محاربة الفساد ، ورفع الظلم ، فلم تكن إلا دفاعاً عن مصالح خاصة منبثقة من أوضاع محلية مؤقتة ، وإلحاحاً من الأئمة في تأكيد زعامتهم الدينية ، والحصول على بعض مظاهر السلطان ، ولكن التناقض بين موقف كل من العثمانيين والأئمة من الحكم ، عمل على إثارة الحروب بينهما . واتضح الخلاف بين الموقفين منذ اللحظة الأولى لدخول العثمانيين اليمن للمرة الثانية ، فأعلنوا سياستهم في برنامج خاص وضعه أحمد مختار باشا الذي تمكن من دخول صنعاء عام ١٨٧٢م ، واستطاع أن يجعل من اليمن ولاية عثانية ، ويقضي هذا البرنامج بتضييق الخناق على الأئمة ، وتحويلهم الى رؤساء جماعات دينية محلية ، فأدى هذا إلى ثورة الأئمة ، وعملهم على إثارة القبائل ، وذلك لارفضاً للخلافة العثمانية السنية ، ولكن دفاعاً عن مصالح وأوضاع خاصة بهم » .[١]

وهناك من اعتبر أن الثورات التي قامت في هذا العهد التركي ، وأن الحروب التي نشبت ضدهم ، إنما كانت تعبيراً عن حركة وطنية ضد احتلال أجنبي ، وأن أئمة تلك الفترة استطاعوا لظروف تاريخية واجتماعية كثيرة أن يتزعموا هذه الحركة ، وأن يمتطوا أمواجها ، حتى ارتفع شأنهم ، واستطاعوا أن يرثوا الحكم التركي عند انتهائه عقب الحرب العالمية الأولى . ومن هذه الأصوات التي ارتفعت بهذا الرأي صوت الأستاذ عبد الله البردوني ، والقاضي عبد الله الشماحي الذي قال في أسلوب يميل إلى الخطابة أكثر مما يميل إلى البحث العلمي : « اقترب القرن الثالث عشر هجرياً من نهايته واليمن قد ضاق ذرعاً من عار الاحتلال التركي ، ودبت في الشمال اليمني غضبة عارمة أنست الشمال كل شيء إلا محو عار الحكم التركي ، غضبة اختفى معها برحم النسيان جنين الشخصية اليمنية ، وجعلت كل زيدي يضع أنملته على زناد بندقيته ، أو كفه على قائم سيفه ينتظر في تحرق كلمة القائد إلى معركة الشرف وتطهير اليمن من الغازي ، وكلمة القائد الى جنة عرضها السموات والأرض أعدت للمتقين .. » .[٢]

---

(١) د . سيد مصطفى سالم : تكوين اليمن الحديث ، ص٣١ - ٣٢ .

(٢) عبد الله الشماحي : اليمن ، الانسان والحضارة ، ص١٦٢ .

ولنترك القاضي الشماحي وغيره يواصلون حديثهم حول هذا الرأي ، لنرى أن غيرهم قد انبروا للرد عليهم في المجلات اليمنية المحلية مثل (الكلمة) و (اليمن الجديد) . فقد رأى هؤلاء أن هذه الثورات والحروب لم تكن حركة وطنية بالمعنى الصحيح ، بل كانت تهدف لتحقيق مصالح وأطماع محدودة لتلك الأطراف المختلفة التي اشتركت فيها ، مثل الإمامة ، والقبائل الشمالية ، والفئات الشعبية الأخرى من كافة أنحاء اليمن ، بل ومثل الأتراك أنفسهم الذين كانت لهم أغراضهم وأهدافهم الخاصة في اليمن .

وأكثر من هذا أن هؤلاء يستدلون على أن الحركة التي قامت بها الفئات المختلفة ضد الأتراك في ذلك الوقت كانت تحمل في طياتها شتى الأغراض والمطالب مما يبعدها عن أن تكون حركة وطنية خالصة ، ويرجعون هذا إلى أنه لم يظهر في صلح دعان الذي عقد بين الإمام يحي وبين الأتراك في عام ١٩١١ (ملحق رقم - ١ -) ، لم يظهر أية مطالب وطنية ، بل كانت مطالب دينية وإصلاحية محدودة . ومن ناحية أخرى يرون أن الوجود التركي في اليمن ، وإصرار هؤلاء على هذا الوجود ، واصطدامهم مع اليمنيين ، إنما يعبر هذا كله عن لعبة سياسية كبيرة ، هي اللعبة الدولية بين تركيا وإنجلترا ، حول تقسيم الجزيرة العربية بين هذين النفوذين .

لماذا ثرنا على الأتراك ؟

من هنا نرى ، أن هناك اختلافات كثيرة حول تقييم هذه الفترة ، وأنها تنتظر من يتعمق في دراستها حتى ينتهي إلى رأي موضوعي دون تحيز أو انفعال .

غير أنه يمكن الإشارة هنا إلى عدة نقاط لعلها تفيد الباحثين فيما بعد :

ـ لقد كان فساد الحكم العثماني وظلم ولاته وموظفيه في أغلب أوقاته سبباً رئيسياً في ثورات اليمنيين في كافة أنحاء اليمن .

ـ استطاع الأئمة أن يستغلوا تذمر اليمنيين وسخطهم على الحكم التركي ، لتحقيق أغراضهم ، ولتدعيم كيانهم في البلاد .

ـ كانت هناك أغراض وأهداف متعددة من وراء تلك الثورات والحروب ، بعضها يتعلق بأهل البلاد ، والبعض الآخر يتعلق بالعثمانيين ، ثم كان هناك مايتعلق بمراكز القوى في الوطن حينذاك .

ـ لقد كانت السلطنة العثمانية تمثل حينذاك الخلافة الاسلامية ، لذلك كانت الشعارات التي يرفعها الأئمة هي أن ممثلي السلطان في اليمن قد خرجوا على الاسلام وعلى شريعته ، لذا يجب محاربتهم ، وتمثلت هذه الحدود وهذه المطالب في صورتها النهائية في تلك المواد التي انصبت في صلح دعان ، ولم تحمل تلك المواد ، أو تلك الشعارات التي رفعها الأئمة ، الإشارة إلى أن الأتراك يمثلون عنصراً أجنبياً يجب إخراجه من البلاد .

ـ لقد عملت عناصر يمنية من الفئات الزيدية أو الشافعية في ظل السيادة العثمانية ، وشغلوا لديهم وظائف مختلفة سواءً كانت مدنية أو حتى عسكرية باسم فرق « الضبطية » .

ـ وفي نفس الوقت انضمت فئات أخرى من اليمنيين الى جانب الإمام ، ليس تعلقاً بالامامة ، بقدر ماهو كره للعثمانيين ، ورغبة في التخلص من حكمهم ، ومن فساد هذا الحكم .

هذه هي بعض النقاط التي ربما تثير القضايا الكثيرة أمام أبنائي من الدارسين والباحثين في تاريخنا اليمني القريب .

لقد انتهت هذه الفترة ـ رغم كل ما تحتاجها من تساؤلات وإجابات ـ إلى أن يصبح الإمام يحيى ، هو الوريث الطبيعي للحكم التركي في اليمن :

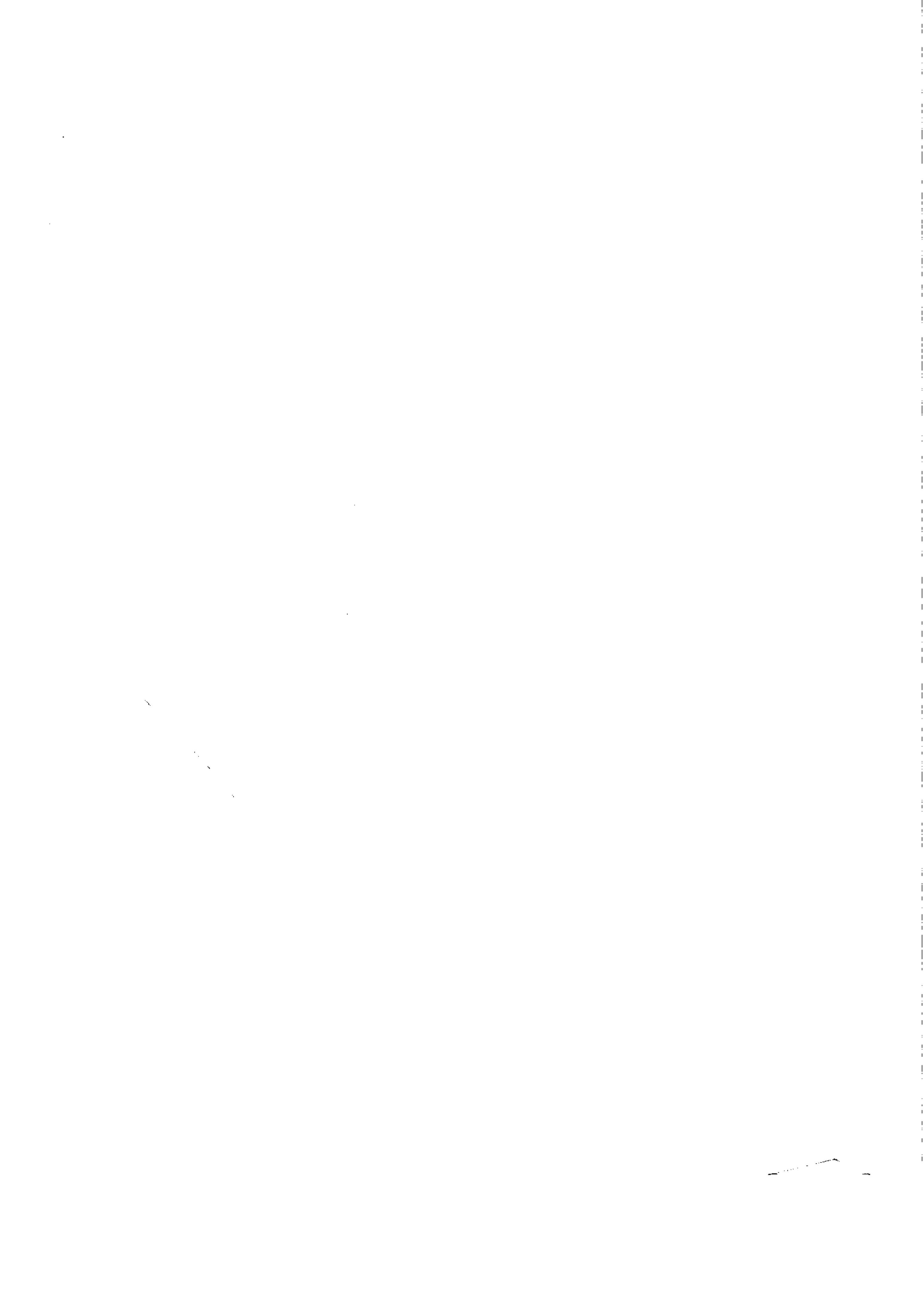
ففي استانبول ، انهارت الامبراطورية العثمانية أمام قوات الحلفاء ـ أي أمام قوات أوروبا الغربية ـ وأصبح لزاماً على الأمبراطورية أن تخلي ولاياتها المختلفة من قواتها ، وتنكمش إلى دولة صغيرة ضيقة الحدود ، هي تركيا الحديثة . أما في اليمن فقد كان لزاماً بعد أن ينسحب الترك من بلادنا ، أن تقوم حكومة من أهالي البلاد ، وأن يتولى السلطة بها من هو صاحب القوة ، الذي يستطيع أن يفرض نفوذه في كافة أنحاء اليمن ، سواء كان ذلك بالقوة أو بالسياسة والدهاء ، أو كان ذلك نتيجة اقتناع اليمنيين ، ورضائهم بما وصلوا إليه ، وهو خروج العثمانيين من البلاد ، وقيام نظام الإمامة بدلاً منهم .

لقد كانت النتيجة ، واقعياً وتاريخياً ، هي أن يسلم الأتراك الإمام يحيى السلطة والنفوذ في البلاد ، وعندئذٍ يدخل هو إلى صنعاء ، تحيطه الهيبة والتقديس من جانب ، ومن جانب آخر تقذف إليه الشتائم والكراهية ، لأنه هو الذي عقد صلح دعان (١٩١١ م) مع الأتراك ، وهو الصلح الذي لم يعبر عن كل رغبات اليمنيين ، ولأنه لم يكن الشخص المؤهل تماماً للإمامة طبقاً لشروط الإمامة نفسها حسب المذهب الزيدي الهادوي نفسه .

البداية العملية للأحداث

ومن هنا ، حيث التعلق والتقديس ، وحيث البغض والكراهية ، يبدأ تاريخنا القريب . فمن هنا تلمس الأحرار من آبائنا وأجدادنا ، أن هذا الحاكم ليس هو الحاكم الصالح للبلاد ، وأن الدماء التي أريقت خلال الحروب والثورات ضد الترك ، لم تكن من أجل أن يصل الإمام يحي إلى السلطة والنفوذ ، بل كانت من أجل ما هو أسمى من ذلك بكثير ، من أجل استقلال الوطن وعزته ، بل ووحدته بعد إخراج الإنجليز من مناطقه الجنوبية ، ومن أجل تنميته وتطويره لتحقيق حياة أفضل لأبنائه ، ولأجياله المتوالية .

من هنا يبدأ الهمس والتساؤل الذي دار حول النبت الأول للحركة الوطنية ، أو على أقل تقدير ، وبأبسط المعاني ، لماذا بدأ التذمر ضد حكم الإمام يحي ؟ وكيف نما ؟ وكيف تحول بعد ذلك إلى حركات عنيفة ، فقامت ثورة ١٩٤٨ التي أودت بحياة هذا الإمام ؟ وكيف توالت بعد ذلك الثورات والانتفاضات التي انتهت إلى ثورة ١٩٦٢ ، والتي قضت على ذلك الحكم الإمامي البغيض وإلى الأبد .



الفصل الثاني

المعارضة الشعبية للإمامة
حتى ثورة سبتمبر ١٩٦٢ م



نقص الكتابات عن حركاتنا الشعبية

حقاً إن هناك نقصاً كبيراً في الكتابات التي نشرت عن تحرك شعبنا ضد حكم الإمامة ، والتي تحكي وتسجل كيف صمد هذا الشعب في وجه ذلك الحكم ؛ وكيف أعلن تمرده عليه ، سواء في شكل انتفاضات فردية أو جماعية ، أو في شكل ثورات كبيرة مثل ثورة ١٩٤٨ وحركة ١٩٥٥ ، ومحاولة قتل الإمام أحمد والتخلص منه في عام ١٩٦١ م . حقاً لقد تعذب هذا الشعب ، وقدم الكثير من الضحايا الذين مهدوا لنجاح ثورة ١٩٦٢ ، غير أن أحداً ممن شاركوا في هذه الأحداث ، أو ممن جاؤوا بعدهم من إخواني أو أبنائي ، الذين شاركوا في تلك الأحداث الماضية ، أو الذين استمعوا إلى تلك الأحداث ، وأرادوا أن يكتبوا عنها ، كل هؤلاء لم يكتُب ، ولم يحاول أن يكتب عن هذه الأحداث ، أو من ناحية أخرى ، إنهم سجلوا ثم بخلوا في نشر ماكتبوا ، لأسباب كثيرة ، سواء كانت سياسية أو اجتماعية أو تاريخية .

لهذا كله فإني أضم صوتي إلى صوت الذين نادوا وينادون باستمرار لملء هذا النقص ـ الذي أشير إليه ـ من ناحية الكتابة عن ثورات شعبنا ضد الحكم الإمامي ، فأرجع هذا النقص إلى قلة المراجع التي يمكن الاعتماد عليها ، وإلى ـ اذا جاز التعبير ـ البخل الذي أصاب هؤلاء الذين شاركوا في صنع تلك الأحداث ، أو هؤلاء الذين سمعوا عن تلك الأحداث ، إلى هؤلاء وهؤلاء ممن لم يكتب عن تلك الحركات التي عارضت الحكم الإمامي ، بل وتلك التي ثارت عليه ـ عدة مرات ـ حتى نجحت أخيراً في عام ١٩٦٢ م ، في القضاء عليه . إني أضم صوتي إلى صوت هؤلاء ، فأقول أن

هؤلاء وهؤلاء قد قصروا في خدمة القضية الوطنية ، وفي توضيح المسار الذي سار فيه شعبنا حتى قام بثورته الخالدة في عام ١٩٦٢ م ، وذلك لأنهم لم يكتبوا تاريخ شعبنا وتطوراته ، بل إن هذا التقصير ، وهذا النقص ، يرجع إلى النقاط الآتية :

أولاً : عدم وجود الوثائق الكافية عن الحركة الوطنية ، منذ بداية المعارضة لحكم الإمام يحيى .

ثانياً : عدم وجود أحزاب ومنظمات ذات برامج محددة ومنشورة .

ثالثاً : عدم وجود صحافة حرة تعبر عن وجهات نظر الأحرار الوطنيين باستثناء « صوت اليمن » التي استمرت لفترة محددة ، وكانت تحاول أن تكون صوتاً للمعارضة الهادئة ، أكثر منها تعبيراً عن وجهات نظر ومبادئ الأحرار .

رابعاً : احتكار بعض الأفراد لبعض المعلومات والوثائق التاريخية ، الأدبية والنضالية .

خامساً : عدم اهتمام الحكومات المتلاحقة في إعداد تاريخ الثورة اليمنية ، وقوائم للشهداء ، مصحوبة بحياتهم وسنوات استشهادهم .[1]

لكن رغم موافقتي هذه على النقاط المذكورة ، فإني أجد الكثير من المبررات لهؤلاء الذين صنعوا الأحداث ، وإلى هؤلاء الذين عرفوا عنها الشيء الكثير ، أجد أنهم كانوا معذورين إلى حد كبير فيما نسب إليهم من تقصير نحو القضية الوطنية ، وأنهم لم يكتبوا عن تفاصيلها شيئاً . فمن ناحية ، لقد انشغل هؤلاء في الحياة العامة ، سواءً في تثبيت دعائم الجمهورية ، أو في تصحيح مسار الثورة وفي استمرار سيرها واتجاهها إلى خدمة أبناء هذا الشعب المهضوم . ومن ناحية ثانية لم تتهيأ خلال هذه المسيرة ، الفرصة السانحة لأن ينشروا ما سجلوه أو كتبوه ـ اذا حدث هذا ـ فأحداث بلادنا سريعة متلاحقة ، لاتترك لأحد أن يستريح أو يستقر حتى يسجل أو يكتب . ويرجع السبب في ذلك إلى أن بلادنا ـ كما يعرف الجميع تحاول أن تنتقل من حياة العصور الوسطى إلى حياة العصور الحديثة ، بل وأكثر من هذا ، من ذلك

(١) عبد الله أحمد الثور : ثورة اليمن ، ص٥ .

العصر الحديث إلى العصر الذي نعيشه ، فقد طغت على العالم تلك القفزات السريعة ، التي تقوم على أساس علمي تكنولوجي ، وأصبح الصراع الآن علمياً مادياً أكثر من أي شيء آخر . ومعنى هذا كله ، أننا في حاجة دائمة ، إلى كل فرد مهما كانت أهميته الاجتماعية ، إلى أن يعمل حتى يحقق النهضة لبلادنا ، وحتى نطمئن في النهاية إلى أننا سنعبر مرحلة الانتقال هذه لكي نسير مع العصر ، ولكي ندخل التاريخ المعاصر ، فنبني عندئذ مستقبلنا الذي نطمح إلى تحقيقه . ومن ناحية ثالثة ، فحتى الآن لم تتوفر في بلادنا أدوات النشر والطبع الحديثة ، فكثير من مطبوعاتنا تطبع في الخارج ، والأمل أن توجد هنا الأدوات الكافية للطبع والنشر ، حتى يغري هذا الكثير من الكتاب والمفكرين على أن ترى كتاباتهم ومؤلفاتهم النور ، فتطبع وتنشر وتصل إلى أيدي القراء والباحثين ، وعندئذ نجد من يجمع هذا كله ، لكي يخرج منها وإلينا ، بالأبحاث القيمة العميقة .

مثل هذه المبررات وغيرها لا تعفي أحداً من أن يغني مكتبتنا الوطنية بالكثير من المؤلفات والمطبوعات ، لافي مجال التاريخ فحسب ، بل في جميع النواحي الانسانية الأخرى : الاقتصادية والاجتماعية والفكرية والثقافية ، وغير ذلك .

تطور المسار الوطني

ورغم ذلك ، فإنه يمكن الإشارة إلى الخطوط الرئيسية التي سارت فيها حركتنا الوطنية في عهد الإمامة ، وكيف قاوم شعبنا هذا العهد حتى قامت ثورة ١٩٦٢ ، فقضت على تلك الإمامة إلى الأبد .

ويمكن الإشارة إلى هذه الخطوط من خلال تلك الكتابات القليلة التي ظهرت إلى الأفق حتى نغري أبناءنا بالتعمق في دراسة تلك القضايا ، وإلى إظهار تلك القضايا الخفية التي يضمها تاريخنا المجيد العميق . فقد أشار أحد رجال الحركة الوطنية الذي شارك في صنع ثورة ١٩٤٨ م وما بعدها ، وهو الأخ والوالد القاضي عبد السلام صبره ، قد أشار إلى البدايات الأولى لتلك الحركة بقوله : « فالتاريخ الحديث والمعاصر يثبت أن اليمن قدمت على طريق الثورة أشجع رجالها وخيرة أبنائها . وقد بدأت ثورة سبتمبر ـ اذا ماشئنا الحقيقة ـ مع الهمسات الأولى للمناضل « المحلوى » ورفاقه بعد تربع الطاغية يحي حميد الدين على عرش اليمن ، وواصلت نموها مع أصوات المطاع ورفاقه ، ومع صرخات الزبيري ونعمان ، ونشاط مطيع دماج وآخرين أمثال زيد الموشكي والخادم الوجيه . وكانت هذه الثورة ـ أي ثورة سبتمبر ـ الوليد الشرعي والمكتمل النمو لثورة ١٩٤٨ ولحركة ١٩٥٥ وماتخللها وتبعها من أحداث ، أبرزها انتفاضة حاشد وخولان ، ثم الحركة الفدائية الجسورة للعلفي واللقية في مستشفى الحديدة ٠٠٠ وفي عهد الإمام يحي حين كانت اليمن مغلقة في وجوه العرب والأجانب ، كان الأفراد القليلون الذين شاء لهم حسن الحظ ، أو سوء الحظ أن يزوروا اليمن ، كانوا يخرجون منها وعلى ألسنتهم كلمة واحدة هي الثورة ٠٠٠ لابد من الثورة لتحطيم هذه الجدران السميكة التي تحجب عن اليمن شمس القرن العشرين . وقامت ثورة ١٩٤٨ في محاولة لهدم جدران المعتقل الكبير الذي يأوي إليه اليمنيون في حيرة من أمرهم ، وكان حظ المحاولة الأولى الفشل فقد دفنها الطغيان وجهل الشعب في مهدها .

أسباب التذمر الشعبي

وجاء عهد السفاح أحمد حميد الدين ، وأراد ـ تحت سطوة المزيد من النزوات والمجون ـ أن يسير على نهج والده ، وأن تبقى اليمن كما كانت المقبرة الثابتة في العالم المتحرك .. »[1] .

وقبل أن نواصل السير مع هذا الحديث الموجز السريع ، نستطيع أن نقف لحظة لنشير إلى بعض النقاط الهامة ، التي أبرزت في النهاية ملامح عهد الإمامة وجعلت الشعب يكره ذلك الحكم منذ السنوات الأولى لعهد الاستقلال ، أي بعد خروج الأتراك من اليمن .

فقد نجح الإمام يحيى في استغلال تذمر الشعب اليمني من فساد الحكم التركي وقسوة بعض الحكام ، وتزعم هذا الغضب ـ بحكم ظروف تاريخية سابقة ـ حتى نجح في أن يجبر الأتراك على الاعتراف بوضعه الخاص في اليمن ، وذلك كما يتضح من بنود صلح دعان الذي عقد في عام ١٣٢٩هـ الموافق ١٩١١ م .[2]

وعمل الإمام منذ هذا الصلح على تثبيت أقدامه في الداخل بين القبائل ، تمهيداً لأن يرث الأتراك بعد خروجهم من اليمن . فبدأ منذ ذلك الوقت المبكر ، ثم منذ الفترة الأولى للاستقلال ، يعمل على التخلص ـ أو على الأقل التقليل من شأن كل من السادة الأقوياء الذين يتوقع منهم منافسته على الحكم ، وأيضاً من شأن المشايخ الأقوياء الذين وقفوا إلى جانبه أثناء محاربة الأتراك . وفي مقابل ذلك بدأ يقرب

---

(١) أحمد الرحومي وآخرون : أسرار ووثائق الثورة اليمنية ، ص٨ ـ ٩ .

(٢) يراجع نص الاتفاق وملابساته في كتاب : تكوين اليمن الحديث للدكتور سيد مصطفى سالم .

إليه الضعفاء من السادة والقضاة ليبني بهم دولته على الأساس الذي يروقه ويهواه دون مراعاة لمصلحة الشعب ومستقبله ، وقد تكلم القاضي عبد الله الشماحي عن العديد من هذه الشخصيات التي أبعدها الإمام .[1]

استسلمت بعض الشخصيات الكبيرة من السادة والقضاة والمشايخ للأقدار ، فابتعدوا عن الإمام إلى خارج صنعاء ، واشتغل البعض بالعلم والتدريس ، واهتم البعض الآخر بمصالحهم الخاصة في مناطقهم المختلفة ، غير أن البعض الآخر قاوم هذا الاتجاه الذي أبداه الإمام ، وثار في وجهه ثورات عنيفة كلفته الكثير من الجهد والمال ، ولكنها كانت ثورات متفرقة فتمكن من التغلب عليها . ومن هذه الثورات : « ثورة شيبان والأحمر في حاشد ، وثورة السيد محمد علي الوزير في السِّر ببني حشيش ، وثورة النعمي والشيخ أحمد الزيحي بالشرفين ، وثورة الشيخ علي مطلق بهمدان صنعاء ، وثورة قبائل الزرانيق بتهامة ، وقد استمرت ثورة الزرانيق أكثر من عام ، إلى غير ذلك من الثورات[2] . »

لقد فجرت أحداث عام ١٣٥٥ هـ الموافق ١٩٣٤ م غضب جميع فئات الشعب بما في ذلك ما يسمون بالمعتدلين . فقد انهزم الإمام في الجهتين الشمالية والجنوبية ، وخرجت عسير ونجران من تحت يده ، وضاع أمله في المناطق الجنوبية في اليمن ، وكشفت هذه الهزيمة فساد حكم الإمام وضعف جيشه وعدم اهتمامه بتكوينه وضيق أفق سياسته وجمودها .

---

(١) عبد الله الشماحي : اليمن الإنسان والحضارة ، ص١٧٠ ـ ١٧٢ .

(٢) عبد الله الشماحي : اليمن الانسان والحضارة ، ص ١٧٤ .

تكوين الجبهة الوطنية

ونتيجة لهذا كله ، ازداد التذمر والغضب وظهرت حركة معارضة عامة شاملة ، موجهة ضد الأوضاع السائدة التي أدت إلى تلك الهزائم ، وكانت هذه المعارضة ترمي إلى التطوير والإصلاح والعصرية في إطار إسلامي صحيح ، وإذا كان هناك تفاوت في اتجاهات هذه المعارضة ، فهو يرجع إلى اختلاف عناصر التيار ، أكثر مما يرجع إلى اختلاف اتجاهاته وأهدافه . ولهذا فيمكن تصوير ماحدث حينذاك بأنه كان يشبه الجبهة الوطنية التي تهدف إلى تغيير الأوضاع ، إما عن طريق الإصلاح وإمّا عن طريق الثورة ، لإلغاء الحكم الفردي وإقامة حكومة دستورية ، وإصلاح أحوال البلاد ، والانتقال بها إلى العصر الحديث . وقد ظهرت صورة « الجبهة » هذه ، في أول مجلة يمنية صدرت في عهد الإمام يحي وهي مجلة « الحكمة » ، فرغم أنه قد ظهرت بها تيارات تقليدية وسلفية وإصلاحية ، إلا أنه ظهر بها أيضاً تيار ثوري ، فقد استطاع ثوار تلك الفترة أن يتسللوا إليها ويحرروا بها ، بدليل أنه بعد فشل ثورة ١٩٤٨ م ، اتضح أن كثيراً ممن اعتقلوا أو أعدموا كانوا ممن حرروا فيها ، ومن هؤلاء : أحمد المطاع وأحمد الحورش وأحمد البراق ، ومحمد صالح المسمري ، ومحي الدين العنسي وزيد الموشكي[1] .

ولقد كانت « الجبهة الوطنية » التي أشرنا إليها ، تتكون من عناصر شتى ، فبالإضافة إلى المشائخ الذين اتخذوا الحرب والثورة العنيفة طريقاً لهم كما أشرنا إلى بعض ثوراتهم ، فقد كان هناك خليط من المتعلمين والمثقفين ؛ منهم العاملون من أجل المصلحة العامة ، ومنهم الباحثون عن مصلحتهم الخاصة .

---

(١) د . سيد مصطفى سالم : مجلة الحكمة اليمانية وحركة الإصلاح في اليمن ص ١٧٠ ـ ١٧١ .

فقد كان هناك أصحاب التعليم التقليدي والثقافة الإسلامية الصحيحة ، الذين انضموا إلى صفوف المعارضة لإحساسهم بأن الإمام لايطبق الشرع القويم . وهناك أبناء مدرسة الأيتام الذين أراد لهم الإمام أن يكونوا مجرد كتبة وموظفين صغاراً في حكومته ، وهناك أبناء المدرسة العلمية الذين كانوا يؤهلون لأن يصبحوا حكاماً وعمالاً .

وهناك سعداء الحظ الذين أتيحت لهم فرصة الدراسة في مصر والعراق ، وخاصة تلك البعثات الأولى التي أرسلت إلى العراق للدراسة العسكرية . وقد اطلع هؤلاء وهؤلاء على الثقافة الحديثة العصرية من خلال تلك الكتب التي كانت تتسرب إلى داخل البلاد مع الحجاج العائدين ومع الوافدين من الخارج من اليمنيين ومن غيرهم من العرب .

ونظراً لطبيعة هذه المجاميع ، فقد بدأت مظاهر المعارضة هادئة بسيطة ، تتقرب إلى الإمام وتحاول أن تنصحه وترشده إلى الطريق السليم ، غير أن الإمام وابنه ولي العهد ، أصما أذنيهما عن النصح ، فترتب على هذا أن تحول التقرب والمديح إلى غمز ولمز ، ثم إلى قدح وهجوم . وقد بدأ ذلك في همس داخل التجمعات الصغيرة في « المقايل » و « المتاكي » ، ثم تحول الهمس إلى قصائد ومنشورات ، ثم نما هذا وذاك إلى تنظيمات صغيرة محدودة داخل المدن الكبرى مثل صنعاء وذمار وإب وتعز والحديدة وعدن .

ملامح حركة المعارضة

وهنا يمكن أن نقول أنه قد برزت حينذاك ملامح حركة معارضة عامة شملت أنحاء البلاد ،وضمت إليها الشاعر والأديب والعالم والضابط ، فضلاً عن أبناء بعض القبائل ، وبعض الأسر الهاشمية الساخطة . واستطاع هذا التجمع في النهاية أن يفجر ثورة ١٩٤٨ ، وهي ليست أول ثورة في البلاد فحسب ، بل كانت أيضاً أول ثورة على الساحة العربية ضد نظم الحكم العربية القائمة . ورغم كل ماقيل ومايقال عن أسباب فشل هذه الثورة فقد كانت ملمحاً هاماً من ملامح تاريخنا الحديث والمعاصر ، ومفخرة من مفاخر هذا التاريخ ، كما سنشير إلى ذلك فيما بعد

وهنا تجدر الاشارة إلى ناحيتين :

أولاهما أن الشعر كان لسان حال المعارضة في أغلب الأحيان ، وذلك لميل شعبنا إلى الشعر كما هو معروف عنه . ومن أولى قصائد الهجوم على الإمام قصائد علي بن يحيى الإرياني التي رواها الأستاذ أحمد المعلمي أحد تلاميذه ، والتي نشرها عند تقديمه لكتاب الاستاذ أحمد الشامي : « من الأدب اليمني » . فقد جاء في إحدى هذه القصائد التي يوجهها للإمام يحيى :

العدل للرحمن من أسمائه ... وبه القيام لأرضه وسمائه

فاجعل عليه أساس ملكك ثابتاً ... فهو الكفيل له بطول بقائه

واعلم بأنّا في زمان مشرق ... قد غاب عنه الجهل مع ظلمائه

لا تغترر بخضوع هـــذا القطر يـــا يحيي وقــول الـــزور من شعرائــــه
كم من ضعيف الــدين خـــان إلّهـــه وعصــــاكمُ إذ اطراكمُ بثنــــائـــه
مـــا ســوَّدتــك عليــه إلاّ قــوةٌسـ ـتزول إن عـــادت قــوى أبنـــائـــه

ومنها :

قـــد كانت الأتراك أهــون يـــاترى من سيـــد قـــد غرنـــا بـــدعـــائـــه
كم قـــام فينـــا خـــاطبـــاً مستنفراً متضرعـــــاً متـــوســــلاً ببكائـــه
ويَعُـــد لـــلأتراك بعض مثـــالب قـــد أصبحت من بعـــدُ من سيائـــه
فيقــول قـــد خـــانـوا الإلـــه بظلمهم ومحــوا من الإنصـــاف شمس سمائـــه
وبـــأنهم جـــاروا على اليمن الــــذي لم يصرفـــوا الـــزكـوات على فقرائــــه
وبـــــأنهم قـــــد أخروه ولم يـــزل في جهلــه وعنـــائـــه وشقـــائـــه
حتى إذا تمت ولايتـــــــــه على الـ قطر التعيس بمكره ودهـــــائـــــه
حلّت لــــــه أفعـــــالهم ، وكأنّما حِـــلُّ الحرام معلـــق برضـــائـــه
أو جـــاءه الـــوحي الشريف بحلِّهـــا والله حـــابـــاه بكل ولائــــه[1]

---

(١) أحمد محمد الشامي : من الأدب اليمني ، ص ٢١ .

الزبيري... أنموذج وطني

أما الناحيـة الثـانيـة فهي أن مسـار حركـة المعـارضـة من خطوة إلى أخرى كما ذكرنا من قبل ، إنما كان يطابق تماماً مراحل حياة من قـاموا بهـا - أو هي انعكاس لحيـاة هؤلاء - سواء من استشهـد في فترات مختلفـة على طريق الثورة ، أو من انتظر إلى حين . ويتضح هذا إذا تتبعنا - بإيجاز - حيـاة أحـد رجـال الوطن وهو الشهيـد محمـد محمود الـزبيري ، بـاعتبـاره أنمـوذجـاً بـارزاً لهـذا الجيـل ، الـذي يمثـل الصحـوة السياسيـة . فقـد كان هـذا الجيل طليعـة الـدعوة إلى التغيير والالتزام بقضـايـا المجتمع والحياة ، وكان التناقض واضحاً بينهم وبين المجتمع الذي يحيون بين ظهرانيه ، وبينهم وبين الأسر التي ينتمون إليها . فقد كانت هـذه الأسر تحرص على حيـاة الجمود المتمثلـة في عصر الإمام يحيى وعلى تقديس كل ما هو موروث ، وكانت كالإمام يحيى تقاوم كل أفكار التحول لمـا تسببـه من اهتزاز في بنيـان المجتمع التقليـدي ·· وقـد تفتحت عينـا الزبيري على أوضاع بلاده واشتغل بالسياسة وهو مازال طالب علم ، ثم سافر للدراسة في كليـة دار العلـوم بـالقـاهرة ، ومكث بها عـدة سنـوات ، زاد فيهـا اتسـاع أفقـه السياسي ، وعاد من هنـاك حـاملاً قـانون جمعيـة الأمر بـالمعروف والنهي عن المنكر الذي كان يرى فيه سبيلاً للتقدم باليمن ، وقدمه إلى الإمـام ، فكان جزاؤه السجن في الأهنوم حوالي عـام ، ثم فر بعـد إطـلاقـه من هنـاك ولجأ إلى تعـز ، حيث يـوجـد السيف أحمـد ولي العهـد حينـذاك . وكان الأحرار يرون في ولي العهـد أنـه الأمـل للقيام بالإصلاح والتقدم بالبلاد . ولكن خاب أملهم ففر الكثير منهم إلى عدن خوفاً

من بطشه ، فكان منهم مطيع دماج والزبيري ونعمان والشامي والموشكي وغيرهم ، وكان أعداء هؤلاء يطلقون عليهم اسم « العصريين » باعتبار أن العصرية تهمة كبيرة تلصق بصاحبها العار والدمار .

وقد نجح الزبيري وبعض رفاقه في تكوين أول عمل صحفي من نوعه ، هو جريدة « صوت اليمن » ، للتعريف بالأحوال في مملكة الإمام يحي ، وفي دعوة المواطنين إلى الثورة والقضاء على ذلك النظام العتيق ، الذي كان عاراً ووصمة في جبين الأمة العربية والإسلامية ، وقد نجحت الدعوة وأثمرت الإطاحة بالإمام يحي . وكان الزبيري وزيراً للمعارف في حكومة الثورة ، ولأنه كان في طليعة المحرضين على الثورة بشعره ونثره وبمواقفه ، فإن فشل الانقلاب كان يعني بالنسبة له شيئاً واحداً هو الحكم عليه بالإعدام . لكنه سلم من الموت بأعجوبة ، فقد كان واحداً من أعضاء الوفد اليمني الذي اختير للذهاب إلى المملكة العربية السعودية ، للتباحث مع وفد الجامعة العربية برئاسة عبد الرحمن عزام وبمرافقة هذا الوفد إلى صنعَاء . وكانت المملكة السعودية قد عملت على تأخير وفد الجامعة في الأراضي الحجازية حتى يكتمل الحصار من حول الثورة الوليدة . وحين يئس الزبيري من إثناء الملك السعودي عن موقفه ، قرر مع رفاقه العودة إلى صنعاء لكنهم فوجئوا بسقوط العاصمة في يد البرابرة . وكان على الزبيري أن ينجو بنفسه غير مختار ، ومنذ ذلك الحين ابتدأ حياة التشرد ، ثم الغربة الطويلة في الباكستان ، حيث أمضى خمس سنوات يبكي مصرع الرفاق ويهدهده الحنين الى الوطن .

الزبيري في القاهرة

وفي ٢٣ يوليو ١٩٥٢ م قامت ثورة مصر الظافرة فكانت أملاً للثوار العرب في كل مكان ، وفتحت القاهرة ذراعيها لتستقبل الزبيري وأمثاله ممن ينشدون لأوطانهم الحرية والاستقلال . وفي القاهرة أعلن الزبيري قيام الاتحاد اليمني ، وهو التنظيم الحزبي الذي خلف الجمعية اليمنية الكبرى وحزب الأحرار ، وظل بين مد وجزر يتابع أمواج السياسة العربية ويعاني من تقلباتها ، إلى أن قامت ثورة ٢٦ سبتمبر فعاد إلى وطنه وزيراً للتربية والتعليم ثم نائباً لرئيس الوزراء لشؤون الإعلام والتربية . ولم يكن الزبيري على مدى حياته يحفل بالمناصب ، لذلك فقد هجر مكتبه في المدينة وذهب إلى الريف ليدافع عن منجزات الثورة الأساسية وفي مقدمتها النظام الجمهوري ، حتى سقط مضرجاً بدمائه في ٣٠ مارس ١٩٦٥[1] .

ويبدو أنه كان يتوقع هذه النهاية ، فهو القائل :

بحثت عن هبة أحبوك ياوطني   فلم أجد لك إلاّ قلبي الدّامي

وقد اتجهنا إلى هذا العرض الموجز لحياة المناضل الشهيد لا لقلة المادة العلمية التي نعتمد عليها ، ولا لبساطة حياة هذا الوطني الكبير ، بل على العكس تماماً ، فإن حياة هذا الرجل لاتكفيها المجلدات والمجلدات ، وهذا مالا تتسع له دراستنا المتواضعة

---

(١) د . عبد العزيز المقالح : ديوان الزبيري (المقدمة) ، ص٩ ـ ١٢ .

هذه ، لذلك فيكفي أن نشير هنا إلى اقتناعنا التام ، بأنه إذا جاز لنا أن نقول وصفاً للزبيري ، فيكفي أن نقول عنه أنه « الثائر الزاهد » . وقلما نجد مثل هذا الرجل الذي يتحلى بهذه الصفة ، فقد يثور البعض لمصلحة خاصة ، وقد يثور آخر لثأر شخصي ، أما أن يثور المرء من أجل المصلحة العامة دون أن يفكر لحظة واحدة في مصلحته الخاصة أو في مصلحة أسرته ، فهذا ماينقله مباشرة إلى مصاف الزهاد والرسل والقديسين ، وهذا ماوصل إليه شهيدنا الزبيري .

لقد عاش في المنفى حياة بسيطة متواضعة ، وعاش في القاهرة في شقة متواضعة ، ينفق مرتبه على الطلبة والمحتاجين من اليمنيين ، وفي نفس الوقت ظل ينفث من روحه وشعره وكتاباته النثرية مايغني الحركة الوطنية بالحياة والحركة ، ويغذيها بالثورية والاستمرار حتى لقي مصرعه .

لقد شارك هذا الزعيم بأشعاره وبكتاباته في كل مراحل نضالنا من أجل الثورة والتقدم ، فلم يكن شاعراً محلياً يتغنى بما هو قائم في بلادنا ، أو يهاجم مالا يعجبه في هذه البلاد ، بل كان شاعراً إنسانياً أولاً ، ثم شاعراً قومياً ، وأخيراً شاعراً وطنياً .

الكارثة

(آخر قصيدة قالها الشهيد محمد محمود الزبيري)

هذا هو السيف والميدان والفرس ... واليوم من أمسه الرجعي ينبجس

ما أشبه الليلة الشنعا ببارحةٍ ... مرت وأشنع من يهوي وينتكس

كأن وجه الدجى مرآة كارثةٍ ... يرتد فيها لنا الماضي وينعكس

وكل من رام قهر الشعب متجه ... لها يريد الهدى منها ويقتبس

يقلدون أفاعيل الإمام فلو ... رأوه يرفس من صرع به رفسوا

هذي القوانين رؤياه تعاودهم ... قد ألبسوها نفاق العصر والتبسوا

روح الإمامة تسري في مشاعرهم ... وإن تغيرت الأشكال والأسس

متى حكمتم بقانون وقد قتل ... الآلاف أو سحقوا كالدود أو كنسوا

والبدر في الجرف تحميه حماقتكم ... فأنتموا مثلما كنتم له حرس

لولا كموا لم يعش بدر ولاحسن ... ولم يدم لهما نبض ولا نفس

هموا الأولى غرسوكم محنة وأذى ... ياليتهم أخذوا للجرف ماغرسوا

عار على صانع القانون يكتبه ... وحكمه في بحار الدم منغمس

كفى خداعاً فعين الشعب صاحية ... والناس قد سئموا الرؤيا وقد يئسوا

لم القوانين فنّ الموت من يدكم ... والحقد رائدكم والحق مرتكس

وأنتمو عودة للأمس قد قبر الطغاة ... فيكم وعادوا بعد ما اندرسوا.

وأنتمــوا طبعــــة للظلم ثــــانيــــة ... تــداركت كل مــا قــد أهملــوا ونســوا
إن شئتمــوا فــاقتلــوا من ليس بعجبكم ... أو من ترون لهم في قربكم دنس
وأحرقـونـا بغـار كلمـا اجتمع الأحرار ... أو فكروا في الرشـــد أو حـــدسـوا
وحـاسبـوهم متى شئتم حسابكم الطـاغي ... إن سعلـــوا في النـــوم أو عطســـوا
من حظكم أن هـــــول الأمر مستتر ... عنكم وأن شعـــــاع الشمس ينطمس
وأن صـوت الخراب الفـــظ أغنيـــة ... ترتـــاح أنفسكم منهـــا وتـــأتنس
هنـــاءة الحكم إن أطغـــاكمـــو بلـــه ... من الكـــوارث واستغـــواكمـــو حرس
أوراقكم لشراء الشعب تـــــذكرنــــا ... مـابـاعـه قسس بـالصـك واختلسـوا
أتنكرون عليهم بيـــــــع جنتهم ... يـــاقـوم لاتخـــدعـونـــا كلكم قسس
قـــانـونكم لاغتصـــاب الحكم مهـزلـــة ... كترهـــات إمـــام مســـه الهـوس
والحكم بـــالغصب رجعي نقـــاومـــه ... حتى ولـــو لبس الحكام مـــالبســوا
والظلم يعلنـــه القـــانـون نفهمـــه ... ظلمـاً وإن زينـوا الألفـاظ واحترسـوا
والمـوت من مـــدفـع حر نقـول لـــه ... مـوتـاً وإن أو همـونـا أنـــه عرس
والمستشـارون في القـانـون لـو حضروا ... حربـاً لمـا كتبـوا حرفـاً ولا نبسـوا
يلفقـــون قـــوانين العبيـــــد لنـــا ... ونحن شعب أبيٌّ مـــــــــاردٌ شرس
ليت الصـواريـخ أعطتهم تجـــاربهـــا ... فـإنهـــا درست أضعـــاف مـــادرسـوا

ونحن لانميـل إلى مـاذهب إليـه البعض ، من النقـاد في مجـال الأدب ، أو من الجاهلين المنتهزين الذي يرمون إلى أغراض خـاصـة ، الـذين يودون أن يتخـذوا من حياة هذا الرجل الزاهد ، فرصة للظهور ، أو لاعتلاء الموج كما يقال ، فنجري وراءهم لنقسم حياة الزبيري إلى أقسام ، ونعمل على تجزئة حياة الزبيري فنجعل منهـا المضيء ومنها غير ذلك ، فحياة المناضل إنمـا هي وحـدة لا تتجزأ ، فحينـاً يكون مـادحـاً ، وحيناً آخر يكون قادحاً ، فهذا كلـه لا يهم ، ولكن مـا يهم أخيراً هو الغرض والغـايـة التي يرمي إليها ذلك المناضل .

لذلك نعجب بذلك الرجل - الزبيري - الذي أشار إلى فلسطين ، وإلى القضية العربية ، وإلى مشاكل سوريا ولبنان ، حينما كان الاستعمار الفرنسي مستحكماً ، وإلى باقي القضايا العربية الأخرى ، وفي نفس الوقت ، يذكر قضايا وطنه الخاصة ، شماله وجنوبه ، فيقول :

شطره يستغيث من غاصب عات   وشطر من مستبـــد بليـــد
فـــاذا مـــاتخـــاصما فكقطين   استبـاحـا أشلاء جسم بـديـد

وهو لم يسجل هذا الوصف فحسب ، بل سجل تلك اللحظة الخالدة التي خرج فيها هو ورفاقه - أو من سبقه - من الشمال إلى عدن لكي يعلن الثورة من هناك ، فقد قال :

خرجنـا من السجن شم الأنـوف   كما تخرج الأسـد من غـابهـا
نمر على شفرات السيـــوف   ونـأتي المنيـة من بـابهـا

ويجب أن نلاحظ أن جماعة الأحرار - الذين فروا إلى عدن - لم تكن أكثر من فئة قرأت عن الثورة العربية ضد عبد الحميد ، وألمت بطرف من العلم بأصول الحكم البرلماني وقواعد النظام الدستوري ، وأطالت النظر حول ماكتب الكواكبي ومحمد عبده ورشيد رضا ، حول ضرورة الإصلاح السياسي والديني في المجتمع العربي والقضاء على الاستعمار الـذي كان يسيطر على معظم البـلاد العربيـة ومعظم قـارتي آسيـا وأفريقيا .

ولم يصل الطموح بجماعة الأحرار - في تلك الفترة - إلى حد إعلان النظام الجمهوري ، لأن النظام الملكي كان سائداً في البلاد العربية ، نظام ملكي في مصر ، ونظام ملكي في العراق ، وفي الأردن ، وفي الحجاز ، وكان الأحرار في حاجة إلى مساندة بعض الأقطار العربية ، وخاصة مصر والعراق ، فكان من الحكمة أو البداهة أن لا يتركز هجوم الأحرار على النظام الملكي من حيث هو نظام ، لأنهم في حاجة إلى مساندة البلدين اللذين أشرنا إليهما ، ولأن الاستعمار كان يحتضن أولئك الملوك ، ولن يتمكن الأحرار من شن الغارة على النظام الملكي ، خاصة وهم في عدن ، إحدى

ممتلكات التاج البريطاني يومذاك ، وإنما كان قصارى همّ الأحرار أن يعلن حكم ملكي مُقيد بدستور ونظم برلمانية ، وذلك مالا يغيظ مصر أو العراق وكثير من الأقطار العربية التي كانت تعرف مأساة اليمن بنظام الحكم القائم فيها ، والذي لايشبهه نظام في حياة أي شعب متخلف .

ومن أجل ذلك قام على رأس ثورة ١٩٤٨ الإمام عبد الله بن أحمد الوزير الذي اعترف به الزبيري ورفاقه إماماً دستورياً يغاير شكل الإمامة القديم ... وضُربت ثورة ١٩٤٨ ، وأحيط بالأحرار الذين انتقلوا من جنوب اليمن إلى شماله ليشهدوا ميلاد الفجر الجديد ، ونزل أغلب قادتهم غياهب السجون ، وقتل بعضهم وترك البعض الآخر في حالة أشد من القتل .. وهنا بدأ تشرد شاعرنا الزبيري ، إلى أن أستأنف نشاطه مرة أخرى في القاهرة بعد قيام ثورة ١٩٥٢ للعمل على تفجير ثورة جديدة .

ولا شك أن الزبيري خلال هذا التشرد ، لم ينس رفاقه في الكفاح ، بل اصطدمت نفسيته عندما كان يسمع من حين إلى آخر أنباء الاعدامات المتوالية ، لذلك قال :

كفرت بعزمتي الصامدة	وقدسية الغضبة الحاقدة
وأنّات قلبي تحت الخطوب	وأحلامه الحية الصاعدة
وبالشهداء وأرواحهم	تراقبني من علٍ شاهدة
اذا أنا أيدت حكم الطغاة	وهادنتهم ساعة واحدة[1]

وكأن الزبيري بهذه الأبيات يذكر الأجيال بما حدث لشهداء ثورة ١٩٤٨ ، وفي نفس الوقت يؤكد أنه لن ينساهم ، وأنه لن يخونهم ، أو يخون قضيتهم ، بل سيظل وفياً لما استشهدوا من أجله ، وهو تقدم الشعب ، وتحقيق آماله ، ووحدة أراضيه[2].

---

(١) محمد سعيد جرادة : في الزبيري شاعراً ومناضلاً ، ص٧٩ ـ ٨٦ .

(٢) انظر ملحق ٩ ، ١٠ لترى كيف فكر الزبيري حينذاك

سؤال دائم متكرر

وهنا يلح ويبرز السؤال الدائم ، الذي نطرحه وستطرحه الأجيال اليمنية الصاعدة ، وهو : لماذا ثار شعبنا ضد حكم الإمامة ؟ هل حُباً في الثورة والتمرد في حد ذاتها ؟ هل هو شعب لايقبل الاستقرار والنظام لذلك يميل إلى التمرد والعنف ضد ماهو قائم من حين إلى آخر ؟ أم أن هناك من الأسباب مادفع هذا الشعب إلى الثورة على الإمامة ؟ .

حقاً لقد فعلت الإمامة الكثير ضد هذا الشعب حتى أنه قام بالثورة مرة ومرات إلى أن تمكن من القضاء على بيت حميد الدين وأعلن الجمهورية عام ١٩٦٢ . فقد عزل هذا البيت شعب اليمن داخل قوقعة ضيقة ، بعيداً عن التيارات الحضارية المعاصرة التي اجتاحت العالم منذ بداية القرن العشرين (الميلادي) على الأقل ، فعطل مسيرة التطور ، وحول اليمن إلى متحف بشري ، ومثل حي للحياة البدائية الأولى ، وللتخلف والتأخر ، حتى أن بعض الكتَّاب الغربيين كانوا يقرنون شعبنا بشعب التبت ، المنعزل عن العالم بحكم موقعه الجبلي الجليدي ، وبشعوب أفريقيا الوسطى بصفة خاصة ، التي تعيش داخل الغابات ، وفي مناخ استوائي قاتل ، لقد شبهونا بهذه الشعوب ، لالشيء إلا للعزلة القاتلة التي عشناها تحت حكم إمامة حميد الدين .

ومن ناحية أخرى لقد قتل بيت حميد الدين مواهب شعبنا ، لقد قضى على تلك البراعم التي كان بالإمكان أن تزهر وتنمو لو وجدت التربة والمناخ المناسبين . فقد كان التعليم محدوداً قاصراً ، يرمي إلى تخريج صغار الموظفين ، أو إلى تخريج علماء لايفقهون من العلم إلا مايخدم الحكم الإمامي ، ويثبت دعائمه ، هؤلاء هم خريجو المدرسة العلمية ومدرسة الأيتام ، تلكما المدرستين الوحيدتين اللتين فتحهما الإمام يحيى طوال حكمه أمام أبناء اليمن ، ورغم ذلك فقد كانت الطلائع الثورية التي ظهرت في النصف الأول من القرن العشرين ، والتي ثارت على هذه الأسرة ، والتي احتل بعضها المكانة الأولى - إلى الآن - في تاريخنا المعاصر ، كان هؤلاء جميعاً من أبناء هاتين المدرستين ، فهؤلاء الذين قصد الإمام يحيى أن يكونوا موظفين لديه ، خداماً في حكومته ، بناة لنظام حكمه ، هم الذين ثاروا ضده ، وشكلوا ملامح تاريخنا الحديث والمعاصر .

كذلك يجب أن نشير إلى ملامح أخرى من حكم بيت حميد الدين الذي ثار عليه شعبنا وأعلن الجمهورية .

صور من الماضي ... لكي نتعلم

من هذه الملامح أن أئمة بيت حميد الدين لم يحكموا اليمن إلا من خلال نظم بالية عفنة لاتتلاءم مطلقاً مع نظم وقوانين العصر الحديث الذي عاشه هؤلاء ، وعاشه شعبنا . فقد اعتمدوا للأسف على مظاهر ثلاث لتثبيت قواعد الحكم : وهي نظام الرهائن ، وهو الحصول من القبائل المختلفة على بعض أفرادها المقربين من شيخ هذه القبيلة أو تلك ، ونظام « التنافيذ » ، ثم نظام « الخطاط » ، وهي جميعها تعني أمراً هاماً ، وهو تأليب جماعة أو حتى أفراد ، من أبناء هذا الشعب ضد جماعة أو أفراد من أبناء الشعب نفسه ، حتى يبقى أبناء بيت الإمامة في القمة ، يضربون أبناء الشعب بعضهم ببعض ، لتبقى لهم الغنائم ، وليضمنوا في النهاية دوام حكمهم وسيطرتهم .

لن نطيل كثيراً في الإجابة عن هذا السؤال ، وهو لماذا ثار شعبنا ضد الحكم الإمامي ؟ ففي النهاية ، يجب أن تكون الإجابة على هذا السؤال من واجب أبنائنا ثم أحفادنا ، إذ عليهم أن يبحثوا ويتعمقوا لتوضيح هذه الجوانب المختلفة من تاريخنا القريب ، ولكن مانريده هو لفت أنظار هؤلاء إلى كيف كان يُحكم شعبنا في تلك الفترة ، وإزاء هذا كله ، ليس أمامنا إلا أن نقدم أمام أبنائنا الأعزاء ،بعض الوثائق التي استطعنا العثور عليها ، لتعبر عن طبيعة هذه الفترة ، وعن طبيعة حكم هؤلاء الأئمة . فبعضها يعبر عن كيف كان يوظف الموظفون خلال ذلك الحكم ، سواء كانوا

عمالاً أو حكاماً ، وهم الذين يعتبرون كبار رجال الدولة حينذاك .فمن خلال هذه الوثائق يتضح أن الامام قد رسم واجباتهم ومهماتهم مما تعني في النهاية تقييد صلاحية وظائفهم إلى حد كبير ، فتتحول ـ نتيجة لذلك ـ إلى وظائف مشلولة ، فلا يمكن لهؤلاء الموظفين التصرف إلا بالرجوع إلى الإمام نفسه ، وهذا مايؤكد أنه كان حاكماً مطلقاً ، فرداً ، يقبض على الأمور جميعها بين يديه . ففي هذه الأوامر ـ أي أوامر التعيين ـ نرى أنه يحدد لموظفيه كل صغيرة وكبيرة من مهام وظائفهم ، وهذا في حد ذاته مما يوحي إلى موظفيه بضرورة الالتزام بأوامر وحدود الإمام ، فلا يقومون بعمل إلا بعد العودة إليه مهما كان هذا العمل تافهاً أو صغيراً (ملحق رقم ٧) .

ويزداد الأمر وضوحاً إذا تعمقنا في استقراء أوامر التعيين هذه ، فهو لايكتفي بتعيين كبار رجال الدولة مثل أمراء الألوية ، أو رؤساء المحاكم في هذه الألوية ، ثم يترك لهؤلاء حرية التصرف في اختيار من هم دونهم من الموظفين الذين سيعملون تحت رئاستهم ، بل كان الإمام يتدخل في تعيين كافة موظفي الدولة مهما قلت أهميتهم أو صغرت وظيفتهم ، فكان بذلك يرمي إلى أن يكون الجميع مرتبطاً به هو ، معتمداً على أن أمر تعيينه صادر من الإمام نفسه ، وأن الإمام هو ولي نعمته ، وأن بقاءه في وظيفته يرجع أولاً وأخيراً إلى رضاء الإمام . وزيادة على ذلك فقد هدف الإمام إلى أن يشعر جميع موظفي الدولة ـ الكبار والصغار ـ أنهم يستمدون مكانتهم الاجتماعية ووضعهم الوظيفي من وجود الإمام وقدسيته ورهبته ، وأن بقاءهم في هذه الأوضاع الاجتماعية والوظيفية إنما يرجع إلى بقاء الامام ووجوده في هذه المكانة المقدسة ، وعلى قمة أجهزة الدولة .

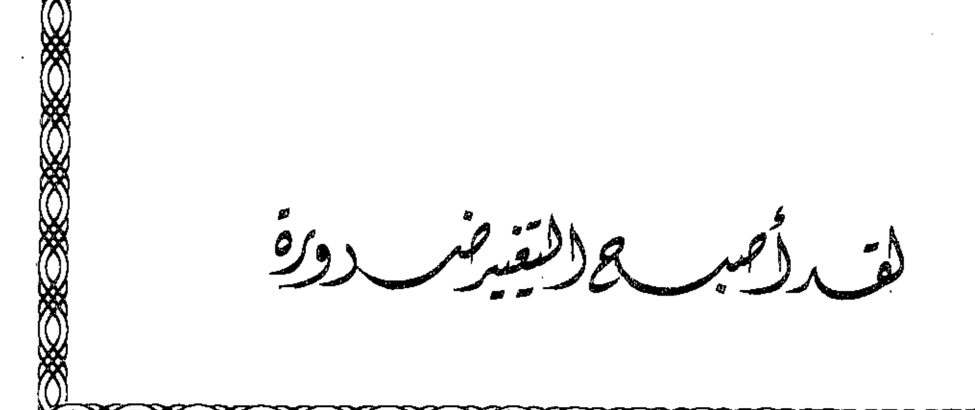
وكان الإمام يحيى يحرص على أن يرسل إلى مشايخ وأعيان المنطقة التي يعين فيها أحد الموظفين ، ليخبرهم أنه قد عين فلاناً ، وذلك ليعرفهم به ، وليأمرهم بإطاعته والالتزام بأوامره باعتباره موظفاً من موظفيه ، فيشعر هذا الموظف أو ذاك أن الإمام هو الذي يمهد له الطريق لكي يتولى وظيفته ، ثم أخيراً لكي يخبر هؤلاء المواطنين بأنه قد ألزم هؤلاء الموظفين بمهام معينة ، فيجب أن يراعوها لدى هذا الموظف ، أي في النهاية ، لكي يراقب المواطن ذلك الموظف ، ولكي يتصرف الموظف

كا أمر الإمام ، وهكذا لقد رمى الإمام الى ربط الجميع بشخصه ، سواء كان الحاكم أو المحكوم ، فالجميع كان يرى أن الإمام هو سبب نعمته وبقائه ورفاهيته ...

وهنا يجب أن نشير إلى ناحيتين هامتين :

الأولى ، أن الإمام كان لايكتفي بتلك الخطوات ـ أو الاجراءات ـ التي كان يتخذها ، عند تعيين موظفيه ، أو عند تحديد مهامهم أو واجباتهم ، بل كان يعين على هؤلاء أشخاصاً آخرين يفتشون عليهم ، وكان يطلق عليهم لقب مفتشين ، وكانت مهمتهم الأساسية هي أن يكونوا عيوناً للإمام نفسه ، وكان في نفس الوقت ، يحيط هؤلاء بهالة مقدسة خاصة .

والثانية ، أن الإمام كان قد طبع أبناءه بتلك الصفات التي كان يريدها لهم ، فرغم أن ابنه محمداً ، الذي عرف بالبدر الأول ، والذي مات غريقاً أمام الحديدة ، كان من أفضل أبنائه ، ومن المؤهلين فعلاً لحكم اليمن ، إلا أننا نرى أسلوبه وطريقته في إدارة الأمور تشبه تماماً طريقة أبيه .



إزاء هذا كله ، يجب القول بأن شعبنا كان لابد أن يثور ضد إمامة بيت حميد الدين ، وكان لابد أن يحاول التغيير ، لاتغيير إمام بآخر مثلما حدث عام ١٩٤٨ ، بل تغيير النظام كله .

لقد كانت الظروف العربية والدولية قد تحولت من حال إلى أخرى ، وكان التفكير في النظام الجمهوري في حد ذاته ، ضرباً من الكفر ، أو نوعاً من الخروج على المألوف ، وذلك عندما قام الأحرار بثورة ١٩٤٨ م ؛ ولكن تغيرت بعد ذلك ، ظروف العالم العربي والإسلامي ، وأصبح من الممكن المناداة بالنظام الجمهوري ، وأكثر من ذلك ، المناداة بالدخول مباشرة إلى القرن العشرين ، وإلى عصرنا الحديث ، حيث يعيش الإنسان المعاصر ، في العالم العربي ، وفي باقي أنحاء العالم المعاصر .

لعل هذه الصفحات القليلة توضح أن تاريخنا سار متأثراً بالتاريخ العربي والدولي وليس منفصلا عنه ، فكما ذكرنا ، كان من الصعب إعلان النظام الجمهوري عام ١٩٤٨ لأن النظام الملكي كان يسود أنحاء العالم العربي ، وكان الاستعمار بأشكاله المختلفة يسيطر على أنحاء العالم ، ويساند تلك النظم ، الملكية الرجعية . أما في عام

١٩٦٢ فقد كان التفكير الأساسي لثورتنا هو النظام الجمهوري ، لا لأن هـذا كان يعبر عن رغبة شعبنا الأكيـدة ، وكرهـه العميق لنظـام الإمـامـة فحسب ، بل أيضـاً لأن الظروف العربية والدولية كانت تساعد على ذلك .

وليس معنى هذا مطلقاً أن ثوراتنا ضد الإمامة كانت مستوردة من الخـارج ، أو بإيحاءات من جهات أجنبية ، بل على العكس ، فقد كان ماقمنا بـه يمنيـاً بحتـاً ، من حيث الفكر والتنظيم ، ومن حيث الرجال والسلاح ، وذلك منذ أن حاربنا الأتراك قبل الحرب العالمية الأولى إلى أن أعلنا الثورة عام ١٩٦٢ م .

ويتأكـد هـذا إذا أمعنـا النظر في أحـداث عـام ١٩٤٨ ، فقـد أطلق على رئيس الـدولـة لقب الإمـام ، ولم يكن ملكاً ، وذلـك لأن النظـام السـائـد من قبـلُ ، كان الإمامة . واشترطوا أن يكون إماماً دستورياً شوروياً ، لأن الإمامـة السـابقـة كانت فرديـة مطلقـة كهنوتيـة ، واعتبروا أن هـذه الخطوة خطوة هـامـة ، ولم يبـالغـوا في مطـالبهم حتى لاتكون ثورتهم قفزة غير محسوبـة ، أو موضـع نقـد الأجيـال المعـاصرة حينذاك أو الأجيال التالية .

نظـرة على ثورة ١٩٤٨م

وهنا تكمن أهمية ثورة ١٩٤٨ ، فاننا نعتبرها ثورة كاملة متكاملة رغم كل ماقيل عنها ، ورغم مهاجمة البعض لها والتقليل من شأنها . فنحن على سبيل المثال لا نقبل القول بأن هذه الثورة ليست لها أهمية لأنها استبدلت إماماً بإمام ، فهذا القول خاطئ من أساسه لأن أصحابه لم يتعمقوا النظر في الشروط التي تمت فيها مبايعة الإمام الجديد وهو عبد الله بن أحمد الوزير ، أو بمعنى آخر ، لم يتحروا الدقة في أحكامهم ولم يرجعوا إلى « الميثاق المقدس » الذي أعلنه ثوار ١٩٤٨ (ملحق رقم ٨) .

ثم من خلال مواد هذا الميثاق يتضح أن الثوار حينذاك قد نقلوا اليمن خطوة سياسية كبيرة ، فمن حكم إمامي فردي يحيط نفسه بهالة من القدسية والكهنوتية ، إلى حكم إمامي دستوري شوروي ، حكم مقيد بشروط شديدة تحد من سلطات الإمام ، ألا يكفي أن الثوار هم الذين اختاروا الإمام ، وأنه ليس من الأسرة الحاكمة ، أي لم يعترفوا بأنه من الضروري أن يكون الحكم وراثياً . فقد حدد الميثاق مهام الإمام من حيث الواجبات والحقوق ، ثم وضعوا إلى جانبه وزارة مسؤولية ، وإلى جانب هذا وذاك ، كان هناك مجلس شورى ، ووضعوا لكل من هذه الجهات الثلاث ، مسؤوليات وواجبات محددة .

إن الـذين اتهمـوا ثـورة ١٩٤٨ بـالنقص والتقصير ، لايعرفـون كيف كان يعيش شعبنا تحت حكم أسرة حميد الـدين ، ولو عرفوا لأدركوا أن ثورة ١٩٤٨ ، كانت ثورة بمعنى الكلمة ، ليست لأنها الأولى على الساحة العربية فحسب ، وليست لأنها طـالبت بالحكم الدستوري والشوروي ، بل لأنها أول محاولة فتحت الطريق لأبنـاء الشعب إلى داخـل أجهـزة الحكم ، لا لأنهم مقربين لـلإمـام ولأسرتـه ، بـل لأنهم أهـل لـذلـك ، ومؤهلون لأن يتولوا الوظائف المختلفة ، وربما أصبح ذلـك الآن من البـديهيـات التي لاتنـاقش ، ولكن يجب أن نـدرك أن مـاهـو بـديهي الآن كان في السـابـق من المستحيلات ، ولهذا ثار الآباء ، ولهذا نمجد هؤلاء الآباء ، ونمجد ثورتهم .

وربمـا كان لبعض النقـاد ، آراء هـامـة يجب منـاقشتهـا فقـد كتب البعض آراء هوجـاء لايمكن الوقـوف عنـدهـا ، ولكن هنـاك من كتب من مـوقف واع رزين ، مـوقف الـوطنيـة ، ومن هـؤلاء الأستـاذ عبـد الله البردوني الـذي كان لـه رأي ولـه كتـابـات حـول ثـورة ١٩٤٨ وغيرهـا ، فقـد كتب الأستـاذ البردوني عن ثـورة ١٩٤٨ الكثير ، فذكر مالها ، وما عليها ، ذكر حسناتها ، وأشار إلى سيئاتها ، ومما قالـه عن مآخذ هذه الثورة أنه قال : « وعلى وفرة مزايا هذه الحركة (أي الثورة) فان عليها مآخذ يعترف بها حتى صناعها ، ويحتم الواجب الوطني تمحيصها لأنها أصبحت تجربـة يملكهـا الشعب ليعرف الأبنـاء مـاذا فعـل الآبـاء ، ولعـل ألمـح المـآخـذ هـو لجـوء « الأحرار » إلى عـدن تحت السلطـة الاستعماريـة مهما كانت الضرورة إلى ذلـك الالتجاء ، لأن المستعمر لايحرر أحداً ·· وإن لوّح بالعبودية الجميلة » .[1]

ونرد على هذا المأخـذ بعـدة تسـاؤلات : إلى أين يـذهب هؤلاء الأحرار في رأي الأستاذ عبد الله البردوني ؟ فمن ناحية ، ألم تكن عـدن يمنيـة وإن خضعت للاستعمار البريطاني ؟ ألن يساعد وجود الأحرار هناك على الاتصـال ـ ولو سراً ـ بـإخوانهم في الجنوب ؟ هل يـذهبون إلى مصر الملكيـة حينـذاك ؟ وهل يعقـل أن يهـاجمـوا منهـا نظاماً ملكياً آخر ؟ ألم تثبت أحداث ثورة ١٩٤٨ م تساند النظم العربيـة الملكيـة مع

(١) عبد الله البردوني : قضايا يمنية ، ص٥٥ .

بعضها لضرب هذه الثورة رغم أنها لم تطالب بالمستحيل وبالنظام الجمهوري ؟ ألم تكن حينذاك أصابع الاستعمار بمختلف أجناسه وأشكاله ممتدة إلى أنحاء العالم العربي ، وتؤثر في سياسة الدول العربية ، ومواقفها تجاه قضايا هذه الدول نفسها ، فضلاً عن الدول الأخرى ؟ حقاً إنني أرى أن أحرار ١٩٤٨ قد لجؤوا إلى الممكن رغم مخاطره لأنه لم يكن أمامهم غير ذلك .

وأورد الأستاذ البردوني المأخذ الثاني ، ثم المأخذ الثالث فقال : « والمأخذ الثاني : اعتبار اليمن عندهم (أي عند الأحرار) هو الشمال نزولاً عند تسمية الاستعمار الذي كان يسمي تلك المناطق الجنوب العربي . والرد على هذا المأخذ بسيط للغاية ، وهو ألم يكن هذا هو واقعنا عام ١٩٤٨ ، ألم يكن من الصعب أمام هؤلاء فتح جبهتين في الشمال والجنوب لتحرير الوطن العزيز ؟ وأخيراً ، ألم يكن تحرير الشمال من حكم الاستبداد هو الوسيلة الوحيدة لتحرير الجنوب من الاستعمار البريطاني كما حدث فعلاً ؟ ثم مع الأسف الشديد ، ألم تبق مشكلة الجنوب والشمال قائمة الى الآن ، ولم نستطع تجاوزها ونحن أحرار في بلادنا ، فليس هناك إمامة في الشمال ، وليس هناك استعمار في الجنوب ، لماذا لم نستطع أن نحل مشكلة وجود شمال وجنوب ، ولم نتوصل إلى توحيد بلادنا إلى الآن ؟ ! .

أما المأخذ الثالث الذي أورده الأستاذ عبد الله البردوني فهو قوله : « المأخذ الثالث على وفرة مبرراته هو الابتعاد عن الشعب وحصر دعوة الثورة في كبار البيوت وكبار الموظفين ، صحيح أن السلطة كانت عنيفة ومقدسة عند الشعب ، وأن الصدق عليها مرفوض والكذب منها مقبول .. لكن كيف يُمكن أن تنشأ حركة في غير تربتها ؟ » .

حقاً ، لقد صدق الأستاذ عبد الله عندما قال هنا : « على وفرة مبرراته » ، ثم قال : « كيف يمكن أن تنشأ حركة في غير تربتها » ، لقد رد بذلك على المأخذ الذي أورده ، وكفانا التفكير في الإجابة . ورغم ذلك فيمكن أن نوضح للأجيال

القادمة ، أنه يجب دراسة البيئة والمناخ التي عاش فيها أحرار ١٩٤٨ ، هل كان هناك إذاعة أو جرائد حرة لتوصيل الرأي إلى أفراد الشعب مهما كان موقعهم ؟ هل توفرت ـ بمعنى آخر ـ وسائل الاتصال بين الأحرار وبين الشعب ولم يقم هؤلاء باستغلالها ، لم يكن أمامهم إلاَّ الاعتماد على « كبار البيوت وكبار الموظفين » كما قال الأستاذ لأنه لم يكن هناك وسيلة للاتصال بباقي أبناء الشعب .

وأخيراً ، ويكفي ماأشرنا إليه عن ثورة ١٩٤٨ ، فقد كانت معْلَماً هاماً من معالم تاريخنا المعاصر ، وإني أدعو ، ثم أدع ، بين يدي أبنائي المهتمين بتاريخنا ، تلك الوثيقة الهامة ، وهي الميثاق المقدس كما أشرنا ، لكي يروا ، ولكي يحققوا ويستنبطوا ، كيف كان تاريخنا ينبع من واقعنا ، وكيف كان يمنياً بحتاً .

ماذا بعد ثورة ١٩٤٨ م ؟

لقد بقي أمامنا أن نقول : إن مسيرة شعبنا لم تقف بعد هذه الأحداث ، لقد أُعدم من أُعدم عقب ثورة ١٩٤٨ ، ولم يكونوا بالعدد القليل ، وسجن من سجن ، ولم يكونوا أيضاً بالعدد القليل ، ولم يكن أيضاً السجن لفترة قصيرة ، ولم يكن هيناً ، بل من ناحية أدعو أبنائي إلى زيارة سجون حجة ليروا بأنفسهم كم قاسى هؤلاء ، ومن ناحية أخرى ، أقول لهم إن سجن هؤلاء استمر من خمس سنوات إلى سبع سنوات إن لم يزد ، فقد بدأ الإفراج عن من بقي منهم حياً في عام ١٩٥٥ م ، عندما بدأت الغيوم تتلبد من جديد بالنسبة لوضع الإمامة وأحوالها .

فاذا أردنا أن نتتبع مسيرة شعبنا ، فانه يمكن القول بأن الغليان ظل مستمراً ضد إمامة بيت حميد الدين ، سواء داخل سجن حجة ، أو بين أوساط الفئات الشعبية الأخرى خارج السجن .

بدأ حماس الإمام أحمد ـ بعد فشل ثورة ١٩٤٨ ، وقضائه على عناصر هذه

الثورة ـ لأن يكون ابنه البدر ولي العهد ، وبدأ يمهد لذلك بكل إمكاناته باعتباره رئيساً للدولة . وفي نفس الوقت بدأت عناصر أخرى تدعو لأن تكون الزعامة لسيف الإسلام الحسن بن الإمام يحيى ، وأخي الإمام أحمد . وهنا بدأت ظاهرة جديدة في داخل مجتمعنا ، وهو انقسام بعض الأحرار بين « بدريين » نسبة إلى البدر ، وإلى « حسنيين » نسبة إلى الحسن .

لقد رأى الأحرار أن يقسموا أسرة حميد الدين من الداخل ، بالاشتراك في لعبة « بدريين » و « حسنيين » ، حتى يصلوا إلى أغراضهم ، وهي التي لم يصلوا إليها عن طريق الثورة والعنف عام ١٩٤٨ ، فعليهم أن يحاولوا ذلك عن طريق الدهاء والسياسة .

وقد نجح المرحوم محمد أحمد نعمان في أن يسجل للتاريخ أفكار الأحرار في فترة ما بعد فشل ثورة ١٩٤٨ ، وذلك في كتابه المعروف « من وراء الأسوار » . فقد عمل الأخ ـ محمد ـ باعتباره حينذاك شاباً فتياً ، يتلمس طريقه إلى الاشتغال بالسياسة والعمل الوطني .. عمل على الاتصال ببعض الأحرار الذين كانوا داخل سجون حجة ، عن طريق الخطابات السرية ، لكي يعرف آراءهم عما يجب عمله في الساحة اليمنية الوطنية ، كيف يتصرف هذا الشاب بين إخوانه الشباب ، مستفيداً من تجارب آبائه الذين قيدتهم القيود ، وحبستهم السجون . وسجل في هذا الكتاب أسئلته وأجوبة هؤلاء الأحرار ، فكان لذلك وثيقة تاريخية هامة يجب الرجوع إليها كلما أمكن ذلك ، فمن خلال هذه الوثائق التي قدمها لنا جيل الأوائل ، يمكن كتابة تاريخ بلادنا فترة بعد أخرى ، وبدون ذلك يصبح التاريخ مجرد آراء واستنباطات جوفاء ، لا تقوم على أساس ، ولاتعتمد على واقع .

نخرج من هذا كله ، إلى أنه يجب توضيح أمور ثلاثة : أولها : لقد وجد بعض الأحرار خارج البلاد ، فحملوا مشعل الثورة ، وواصلوا الجهاد ، وكان على رأس هؤلاء شهيدنا الزبيري الذي انتهز فرصة قيام ثورة مصر عام ١٩٥٢ ، فلجأ إليها بعد منفاه الإجباري إلى باكستان ، ليبدأ من القاهرة نشاطه الثوري من جديد فيصدر مجلة صوت اليمن ، أو يتحدث في إذاعة صوت العرب ، أو لينظم الاتحاد اليمني كما

ذكرنا ، أو ليكون أباً لأبناء اليمن الذين يدرسون في القاهرة ، أو في النهاية ليكون النبراس الذي يضيء طريق الثورة بينما كان باقي الأحرار ، إما في قبورهم بعد أن كتب لهم الاستشهاد ، وإما في داخل السجون لايستطيعون حراكاً .

إن الداخل كان يغلي بالثورة ، فقد استغل الأحرار فكرة البدريين والحسنيين ، لكي يعملوا على تقسيم أسرة حميد الدين من الداخل ، حتى يصلوا إلى تحطيم تلك الأسرة ، ويعملوا على الوصول إلى ماأشرنا إليه من قبل .

إن هذا الداخل الذي يغلي قد أفرخ فعلاً حركات وطنية ضد الإمامة القائمة ، فمن ناحية ، قامت حركة ١٩٥٥ ضد الإمام أحمد ، ونصبت أخاه عبد الله إماماً ، ولكن فشلت هذه الحركة . ومن ناحية ، قامت ثورة القبائل ، وكان أهمها ثورة الشيخ حسين بن الأحمر وابنه حميد ، وفشلت هذه الحركة أيضاً ، وكان نصيب زعيميها : وهما حسين الأحمر وابنه حميد هو الإعدام .

إن مانريد أن نؤكده هنا ، هو أن شعبنا لم يهدأ ولم يستكن بعد فشل ثورة ١٩٤٨ ، بل واصل ثورته ضد الإمامة ، سواء كان ذلك على العسكريين ، مثلما حدث بقيادة الشهيد أحمد الثلايا[1]، ومثلما حدث على يد القبائل بزعامة الشيخ حسين الأحمر وابنه حميد .

ولم يطل الرعب الذي فرضه الإمام أحمد بعد عودته من روما أكثر من عام ونصف ، ثم انطلقت رصاصات الأبطال اللقية والعلفي ، فأقعدته على سرير المرض ، حتى مات ؛ وذلك : « لكي يسرح الفجر الراكض في أحشاء الظلام ، »[2] كما عبر الأستاذ عبد الله البردوني عند حديثه عن إطلاق الرصاص على الإمام أحمد في مستشفى الحديدة .

ولم يكن الغليان قاصراً على داخل اليمن ، بل كان اليمنيون الذين قدر لهم أن يكونوا خارج البلاد بعد فشل ثورة ١٩٤٨ م ، قد تجاوزوا هذه الصدمة ، فأخذوا

(١) انظر بعض الوثائق التي تتعلق بثورة الثلايا (ملحق رقم ١٨ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢) .
(٢) عبد الله البردوني : قضايا يمنية ، ص٥٩ .

ينظمون انفسهم من جديد . ولم يكن هؤلاء هم وحدهم الذين يريدون محو الفشل وتحقيق هدفهم السامي وهو الإطاحة بالإمامة ، بل كان مع هؤلاء ومن حولهم العدد الغفير من اليمنيين الذين يقيمون في المهجر ، وخاصة أولئك الذين يقيمون في شرق أفريقيا ومصر وجنوب شرق آسيا .

لقد كان هؤلاء الذين خرجوا من اليمن تحت ضغط الفاقة ، وبحثاً عن لقمة العيش والتجارة ، وهروباً من الضغط الاجتماعي الذي يعيشون فيه تحت حكم الإمامة ، كان هؤلاء هم القاعدة للأحرار يستندون عليها ، بل وهم الشرنقة التي كانت تلتف حولهم لتحمي حركتهم ولتمدهم بالأموال ، فقد كانوا يدفعون الاشتراكات بسخاء لحركة الأحرار قبل الثورة (١٩٤٨) وبعدها لتواصل نشاطها ، وكانوا يستضيفون أعضاءها لديهم وقتاً طويلاً اذا اضطرتهم ظروفهم السياسية إلى الخروج من اليمن فراراً من اضطهاد الإمامة ، وإذا لم يسمح لهم الاستعمار البريطاني بالبقاء في عدن .

نخرج من هذا العرض بأن الخارج ظل يثور ويغلي بعد فشل ثورة ١٩٤٨ كما كان يحدث في الداخل ، وبدأت الحركة الأولى بعد تلك الصدمة في عدن أيضاً ، فقد أصر من بقي حياً هناك على جمع الشمل من جديد ، والبدء في إعادة تنظيماتهم ، وذلك رغم الصعوبات التي وجدها هؤلاء هناك في تلك الفترة . فمن ناحية كان الإمام أحمد قد لمس جيداً أن وجود الأحرار في عدن كان محركاً هاماً لقيام ثورة ١٩٤٨ ، لذلك عمل على إطفاء هذه الشعلة المتأججة حتى لاتهب الريح من هناك مرة أخرى ، وخاصة بعد أن تصور أنه قضى على هذه الشعلة في داخل « المملكة المتوكلية » ، فبذل بسخاء مع بعض عملائه في عدن لتكوين تنظيم خاص لضرب أية محاولة ثانية للأحرار بالتجمع والنشاط . ومن ناحية أخرى ، كانت إنجلترا تحاول التقرب من الحاكم الجديد في شمال البلاد ، وتعمل على إرضائه ، لذلك لم تسمح ببقاء شهيدنا الزبيري في عدن هو وصديقه عبد الله بن علي الوزير مما أجبرهما على اللجوء إلى باكستان كما هو معروف .

ورغم هذا فقد أصدر الشيخ عبد الله علي الحكيمي في ديسمبر ١٩٤٨ جريدته التي

أسماها « السلام » وذلك من مقره حينذاك في إنجلترا في مدينة كارديف ، وأصدر الأديب عبد الله عبد الوهاب نعمان في عام ١٩٤٩ جريدة الفضول في عدن . وفي عام ١٩٥٠ بدأت المحاولة الأولى لإقامة تنظيم يلم الشمل ويعيد الحياة إلى حركة الأحرار ، وكانت هذه المحاولة هي « الرابطة اليمنية » . غير أن بريطانيا وقفت لهذا التنظيم بالمرصاد فلم توافق على أن يزاول أي نشاط علني ، ولم يمنح الترخيص اللازم للقيام بأي عمل سياسي . عندئذ تحول نشاط هؤلاء إلى شكل نشاطهم القديم وهو داخل نواديهم القروية . غير أن طموحهم لم يهدأ ولم يقف بل اضطرتهم الظروف إلى أن يهتدوا إلى فكرة أخرى ، وهي أن يتقدموا إلى السلطات بتأسيس نادٍ اجتماعي وثقافي باسم « نادي الاتحاد اليمني » على ألا يتدخل النادي في الأمور السياسية ، وتم ذلك في عام ١٩٥١ .

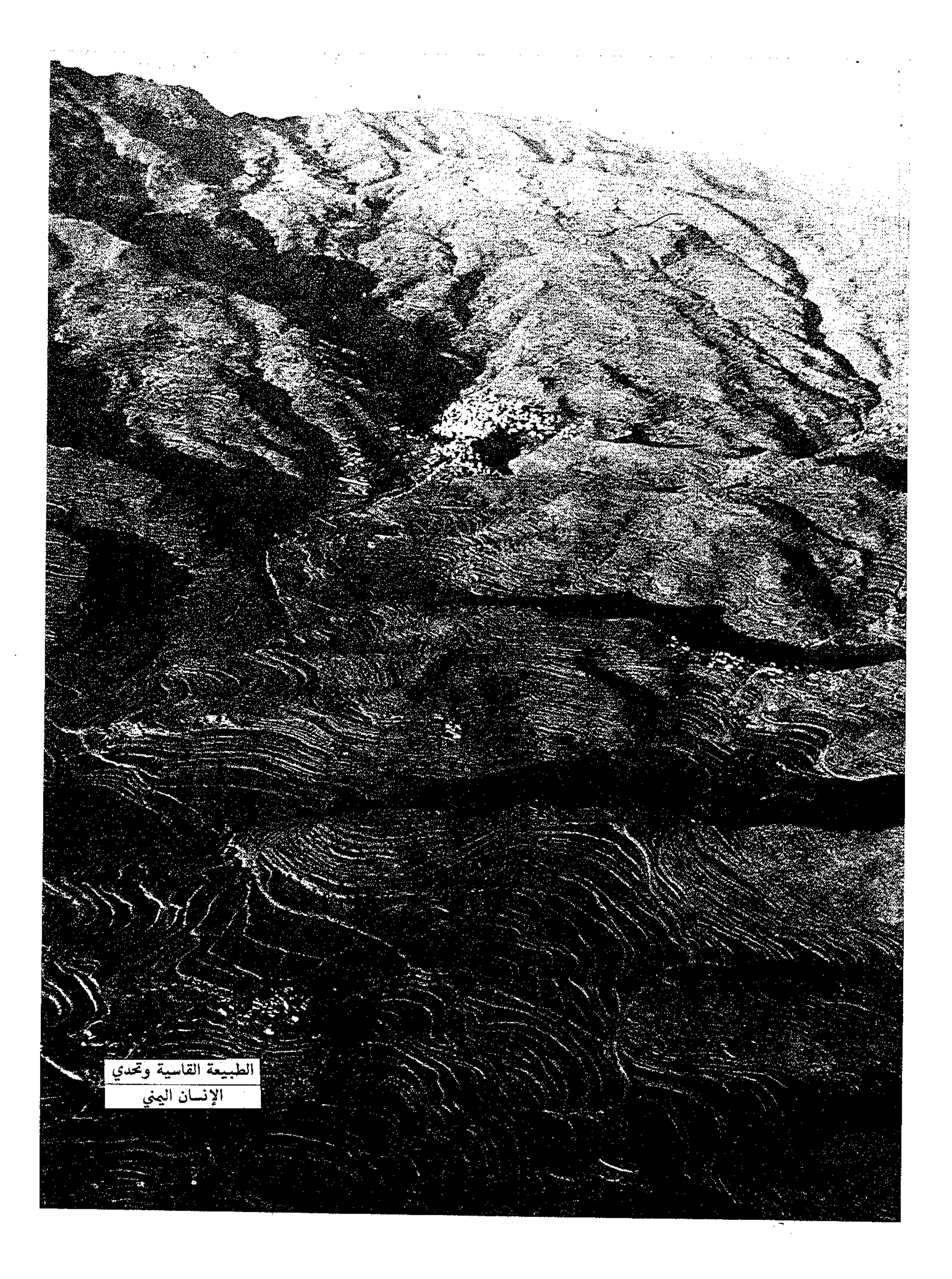
ظهور الاتحاد اليمني لأول مرة

وهكذا ظهر « الاتحاد اليمني » ، ذلك الاسم الذي ظل علماً لنشاط اليمنيين السياسي خارج البلاد ، سواء في عدن أو القاهرة أو في باقي جهات المهجر . حقيقة أن دستوره الأول الذي قدم إلى السلطات البريطانية في عدن كان يشبه دساتير النوادي القروية المحدودة التي كانت هناك ، غير أنه تحول بالتدريج إلى هيئة سياسية عامة تضم كافة القوى الوطنية الساخطة ، الآملة في التغيير .

ورغم هذه البداية البسيطة ، فقد فرح الأحرار كثيراً بظهور نادي « الاتحاد اليمني » ، وبالسماح له بمزاولة نشاط « شرعي » - من وجهة نظر الاستعمار البريطاني - ولو اقتصر هذا النشاط على المجالين الثقافي والتعليمي . وكان هذا السماح بعد مداولات بين الأحرار والاستعمار استمر عاماً كاملاً ، وقد نجح الأحرار بعد قليل في إسقاط كلمة « نادي » والسير بتعبير الاتحاد اليمني فقط .

تأسس أول مجلس إدارة له من الإخوة :

عبد القادر أحمد علوان	رئيساً
علي محمد صالح الأحمدي	أميناً عاماً
السيد أحمد عشيش	نائباً للرئيس
أحمد محمد هاجي	نائباً للأمين العام
عبد الرحمن عبد الرب	أميناً للمال .
محمد أحمد شعلان	مستشاراً .


الطبيعة القاسية وتحدي
الإنسان اليمني

وإلى جانب هؤلاء عدد كبير ـ لايقل عن العشرة من الأعضاء الاداريين الـذين كانوا في الواقع مسؤولين في النوادي القروية .

وإذا قلنا إن الاتحاد حينذاك ، كان يمثل تجمعاً وطنياً يجمع بين جميع الفئـات العاملة على التخلص من الإمامة ومن التخلف ، فإنه كان يقوم بجهود مشرقة جبـارة في ذلـك الجو المظلم ، وفي فترة الركود التي أعقبت نكسـة ثورة ١٩٤٨ وفشلهـا ؛ فقـد عمل الاتحاد على الاتصال بالعديـد من الأحرار في المهجر لربطهم بـالحركـة ، وقـاموا بالتدريس في فصول ليلية لمحو الأمية ولمساعدة المتخلفين من الطلبة ، وجمعوا الأموال لإرسال بعض الطلبة سنوياً للدراسة في القـاهرة ، وأرسلوا إلى أبنـاء المهـاجر المختلفـة لتأسيس فروع للاتحاد اليمني في عدن . وكان أول من استجـاب لهـذه الـدعوة وأسس فرعاً للاتحاد هم الإخوة اليمنيون في القاهرة بزعامة على الجناتي الذي اختير أمينا عامـاً للاتحاد في القاهرة .

ثورة مصر

وكان لقيام ثورة ١٩٥٢ في مصر ، وفتحها الباب أمام الأحرار للجوء إلى القاهرة ، وقدوم محمد محمود الزبيري إليها أثر كبير في زيادة نشاط الاتحاد هناك ، فعمل على احتضان الطلبة الذين يدرسون في القاهرة ، وأصدر من جديد عدداً من مجلة « صوت اليمن » وأطلق أحاديثه من إذاعة صوت العرب ، وعمل على جمع شمل اليمنيين حول مبادئ الاتحاد ، أو بالأحرى حول المبادئ الوطنية التي تهدف إلى التخلص من الإمامة ، وتقدم البلاد ، وتجاوز التخلف .

ولاشك أن وجود الزبيري في القاهرة ، ثم وصول النعمان إليها ، قد أعطيا ثقلا كبيراً للاتحاد اليمني ، وعمل على زيادة نشاطه إلى حد كبير ، مما أدى إلى أن يتحول فرع القاهرة للاتحاد إلى مركز رئيسي ، أو على الأقل إلى مركز يعتبر نداً للمركز الرئيسي في عدن ؛ وربما يرجع هذا إلى ثقل القاهرة في المجال العربي ، وربما يرجع هذا إلى تحررها (أي القاهرة) وتخلصها من النفوذ الاستعماري وربما أيضاً يرجع إلى أهمية الزبيري ومن انضم إليه في الحركة الوطنية ، فإن هؤلاء جميعاً قد أعطوا الثقل الكافي للاتحاد اليمني في القاهرة ، إذاً لقد كان من صالح الأحرار في خارج اليمن أن يوجد هذان المركزان : أحدهما في القاهرة والآخر في عدن .

لقد نشط هذان المركزان نشاطاً كبيراً في تلك الفترة التي تعتبر فترة ركود وجمود في الداخل ـ لقتل وسجن عدد من الأحرار ، وظلا يمثلان الوجه المشرق لنشاط الأحرار ، عندما كان الإمام يقبض على نشاط من في الداخل بيد من حديد ؛ إما بالاعدام وإما بالسجن . أي ظل هذان المركزان بصفة رئيسية يمثلان الوجه المشرق لنشاط اليمنيين الوطني في الخارج ، عندما هدأت الحركة الوطنية في داخل البلاد كرد فعل لفشل ثورة ١٩٤٨ م . وقد أصدر الاتحاد اليمني في القاهرة ،

مأأسماه ـ أو بمعنى أدق مـايمكن أن نسميـه« ميثـاق العمل الوطني » . والحقيقـة أنـه لم يشر إليه الكثير ممن تصدى للكتابة عن العمل الوطني في تلك المرحلـة من تـاريخنـا القريـب . (ملحق رقم ١٠)

ويلاحظ على هذا الميثاق الذي أصدره الاتحاد ملاحظتان هامتان :

الأولى : هي أنـه مـوجـه إلى كافـة فئـات الشعب اليمني ، يـدعـوه إلى التكتـل والاتحـاد ، وإلى الثقـة في قيـادة الاتحـاد السيـاسيـة ، حتى يتمكن من تمثيـل الشعب اليمني ، ومن تحقيق أهدافه .

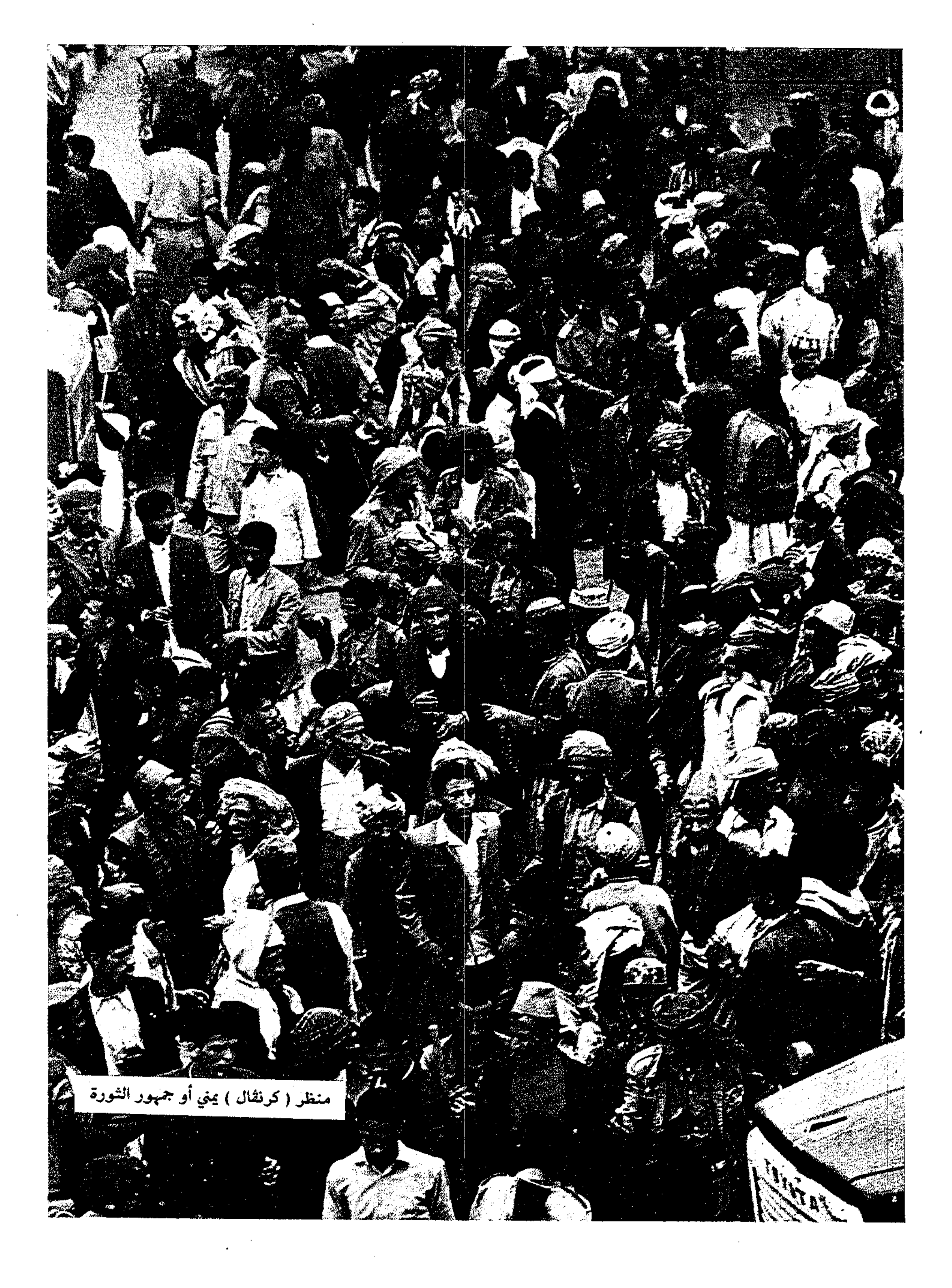
الثانية : هي أنه وجه الحديث إلى الامام أحمد القائم بالحكم حينذاك .

وربما كانت هاتـان الملاحظتـان تعبران عن أن هـذا الميثـاق كان ينبع من واقع الظروف اليمنية حينذاك ، فالإمام أحمد يسيطر على الأوضاع في البلاد تمـام السيطرة عقب فشل ثـورة ١٩٤٨ ، والأحرار في نفس الـوقت يريـدون أن يـواصلـوا المسيرة ، ويرفعوا نفس الشعارات التي رفعها من قبل أحرار ثورة ١٩٤٨ .

لقد أرادوا المحافظة على الحكم الـدستوري والشوروي الـذي رفعتـه ثورة ١٩٤٨ ، كما أرادوا أن يحققوا للشعب اليمني الحريات العامة والفردية التي تتمتع بها باقي الشعوب المتحضرة .

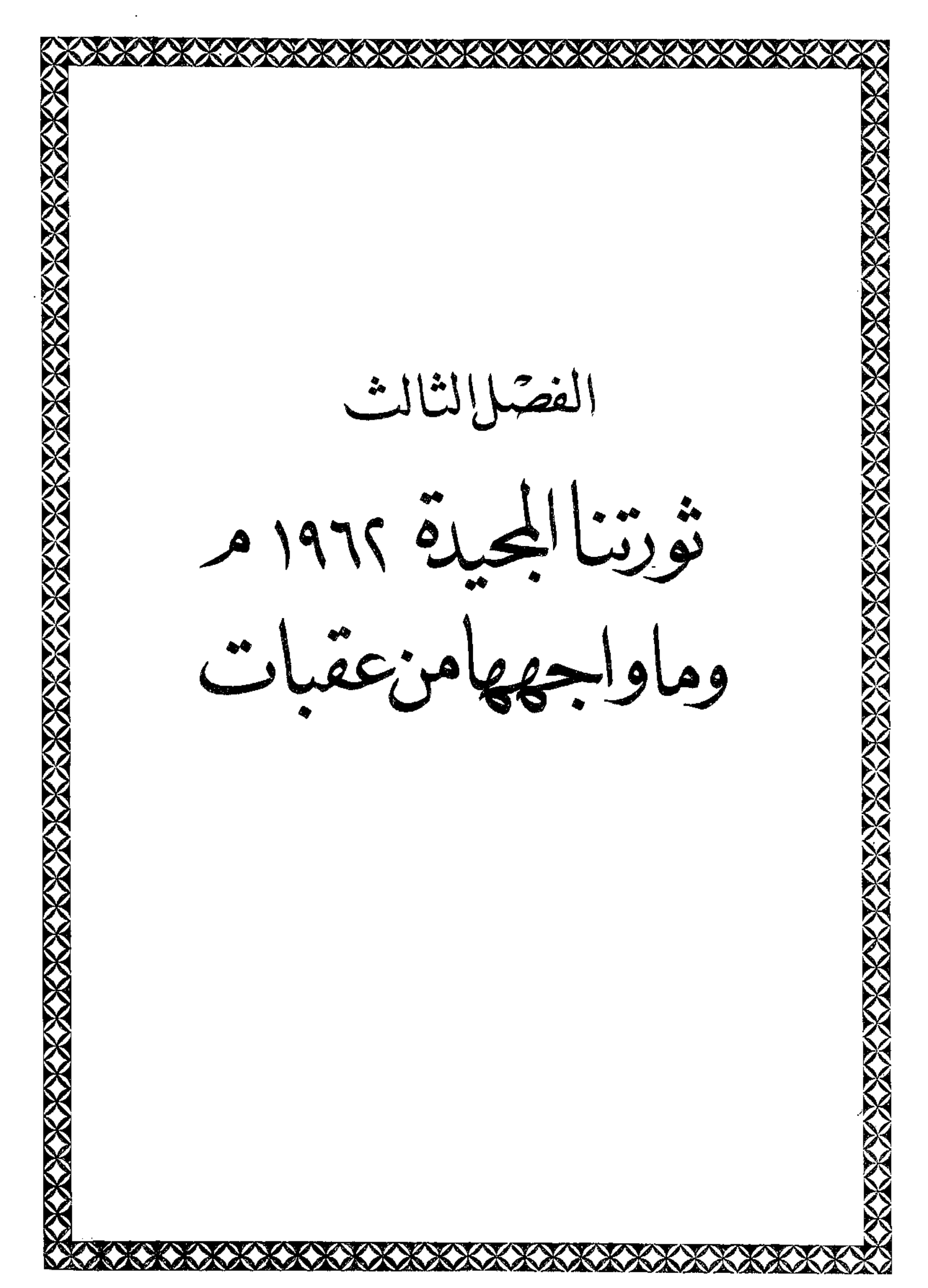
ويمكن أن نخلص من هذا كله ، إلى أن الحركة الثورية ضد الإمـامـة بعـد فشل ثورة ١٩٤٨ ، قد تكاملت سواءً في داخل البلاد أو في خارجها . وأن هذه الحركة قـد استفادت من تجربة ١٩٤٨ ـ سواءً نجـاحهـا أو فشلهـا ـ فلم تستطع أن تتجـاوز الواقع العربي واليمني معاً ، لذلك جاء ميثـاق العمل الوطني الـذي أصـدره الاتحـاد اليمني في القاهرة مشابهاً في تفاصيله للميثـاق الوطني المقـدس المعلن قبل ثورة ١٩٤٨(ملحق رقم ٨) .

وهنا يمكن القول أننا قد أوجزنا الخطوط الرئيسية التي تميز مسيرتنا السياسيـة ، قبل وبعد ثورة ١٩٤٨ ، داخل البلاد أو خارجها . ولقد كان هذا كله مقدمـات ثورة ٢٦ سبتمبر١٩٦٢ م التي نقلت اليمن ـ بشطريه ـ من فترة إلى أخرى ، ومن مرحلـة إلى أخرى ، وهذا ما سنتكلم عنه في فصل آخر .



منظر (كرنفال) يمني أو جمهور الثورة





الفصل الثالث

ثورتنا المجيدة ١٩٦٢ م وما واجهها من عقبات



فرحة الشعب بقيام الثورة

« لقد ثار شعبنا ليلة الخميس ...

لقد أعلن الجمهورية العربية اليمنية ...

لقد قضى على الإمامة ، وهاهو يفتح صفحة جديدة من تاريخنا .. » .

هذه هي .. العبارات .. والشعارات .. والأحلام والأوهام معاً .. الماضي والحاضر .. المتاعب والأمل في المستقبل .. تلك كانت الأحاسيس التي عاشها شعبنا مساء وصباحاً عندما انطلقت من إذاعة صنعاء في صباح ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ عبارة : (هنا صنعاء إذاعة الأحرار .. إذاعة الثوار .. إذاعة الشعب .. ، إذاعة الجمهورية اليمنية) ثم بعد ذلك (إذاعة الجمهورية العربية اليمنية ..) .

لقد انبلج الفجر ، لقد انقشعت الغمة ، لقد انجلى الظلام .. لقد دخل اليمن فجر العصر الحديث ..

وليدة سنوات طويلة ، كانت مجرد أفكار ورؤى بعيدة ، كانت آمالاً ورغبات ، كانت خطوات وانتفاضات ، كانت ثورات ومحاولات لثورات .. كانت تاريخاً ... كانت خطوات على الطريق ..

وأخيراً ٠٠ انطلقت ٠٠ الصيحة ٠٠ الغضبة ٠٠ الثورة ٠٠ انطلقت إرادة التغيير ٠٠ والتحرير ٠٠ والثورة ٠٠

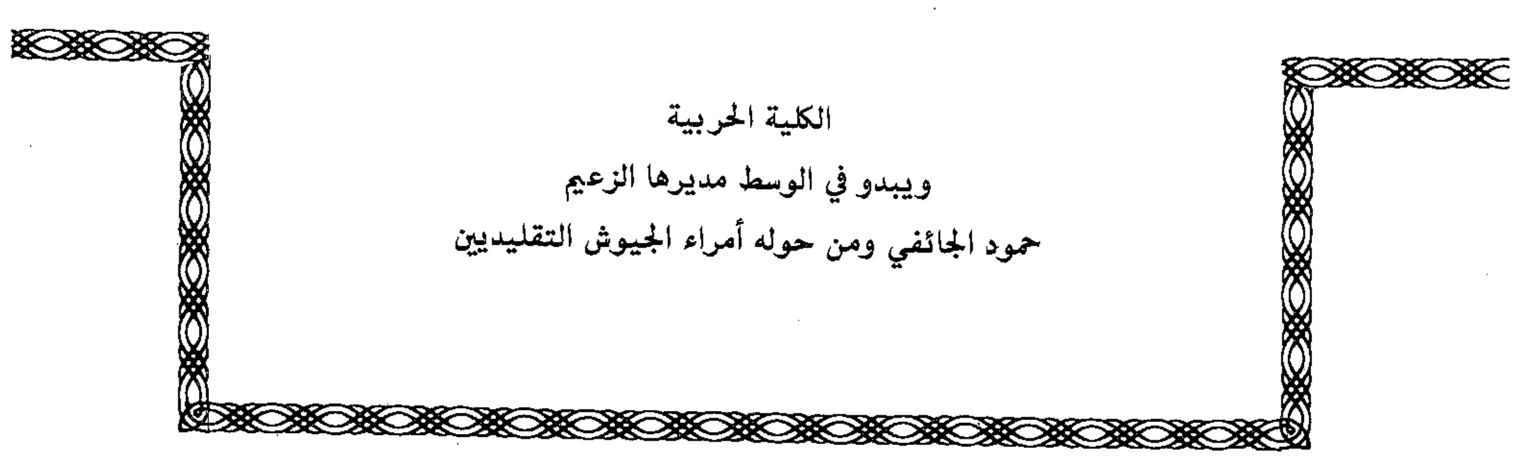
بهذه التعبيرات المتناثرة ٠٠ المضطربة ٠٠ ، استقبل شعبنا الصيحات الأولى لإذاعة صنعاء ، عندما أُعلن قيام الجمهورية العربية اليمنية ، والقضاء على : المملكة المتوكلية اليمنية .

لعلنا لانستطيع إلا بلسان الأديب والشاعر ، وبقلم المفكر والمؤرخ ، أن نسجل تلك النبضات والأحاسيس التي عاشها شعبنا عندما أعلنت الجمهورية .. وعندما أعلنت تفاصيل ذلك المساء الذي تم فيه محاصرة قصر « البشائر » بغرض القضاء على الإمامة النظام العتيق ، وإعلان النظام الجمهوري .

النظام الذي كان حلماً من أنبل الأحلام التي جاشت بها نفوس ثوار اليمن ، كان اللهيب والحماس والاندفاع في نفوس أحرار اليمن ، فلا غرابة أن ينتظره الأحرار بشوق ولهفة عارمين ، وأن يتسابق المخلصون في شرف النضال من أجله والعمل على تحقيقه ، وكان المبدأ قد تمكن من النفوس إلى درجة تسابق معها الأحرار في الحصول على شرف إعلانه على الناس وإذاعته على الشعب اليمني ، وكان المناضل محمد عبد الله الفسيل أحد أولئك الذين ظلوا يحلمون ويتمنون قدوم ذلك اليوم الذي يستطيع فيه أن يصرخ بحلم اليمنيين بملء صوته عبر إذاعة صنعاء ، إذاعة الجمهورية اليمنية ، وقد كان له ما أراد فكان صوته أول أصوات الثورة والجمهورية ، تخرج إلى الشمس وتتجه الى الشعب اليمني علناً دون تستر أو خفاء .

وبالمناسبة ينبغي أن لاتفوتنا دلالة هذا الحادث ، فالفسيل كما نعلم جميعاً أحد ثوار ١٩٤٨ م ، وقد سجن في حجة بسبب اشتراكه فيها فترة طويلة ، وإنه لما له دلالة عميقة أن يكون أحد ثوار ١٩٤٨ م هو أول من أذاع على الدنيا اسم النظام الجديد الذي ناضل اليمنيون من أجله : الجمهورية اليمنية .

وأقرب الدلالات لهذا الحدث إلى النفس ، هي ماسبق أن أكدناه من أن ثورة سبتمبر لم تكن مولوداً جديداً جاء من الفراغ ، وإنما هي نتيجة للتطورات الواقعية



الكلية الحربية
ويبدو في الوسط مديرها الزعيم
حمود الجائفي ومن حوله أمراء الجيوش التقليديين

والنضالية لحركة الأحرار اليمنيين وأن الارتباط بين هذه الحركة والثورة ارتباط قوي بل عضوي ؛ فالثورة هي المحصلة النهائية للنضال الطويل لحركة الأحرار ، وهي كذلك مولود شرعي لها ، والارتباط بين حركة الأحرار ، وثوار سبتمبر من العمق والشمول ، بحيث يمكن القول أن ثوار سبتمبر إنما كانوا جزءاً لايتجزأ من حركة الأحرار .

ويكفي أن نقول هنا أن أحد ثوار ١٩٤٨ م ، وممن واصلوا الكفاح ضد هذه الإمامة ، ظل يحلم ويتمنى بأن يأتي ذلك اليوم الذي يذيع فيه من صنعاء : هنا الجمهورية اليمنية .. ولقد عاش هذا المناضل ، (محمد عبد الله الفسيل) ، حتى جسد هذا التعبير بصوته .

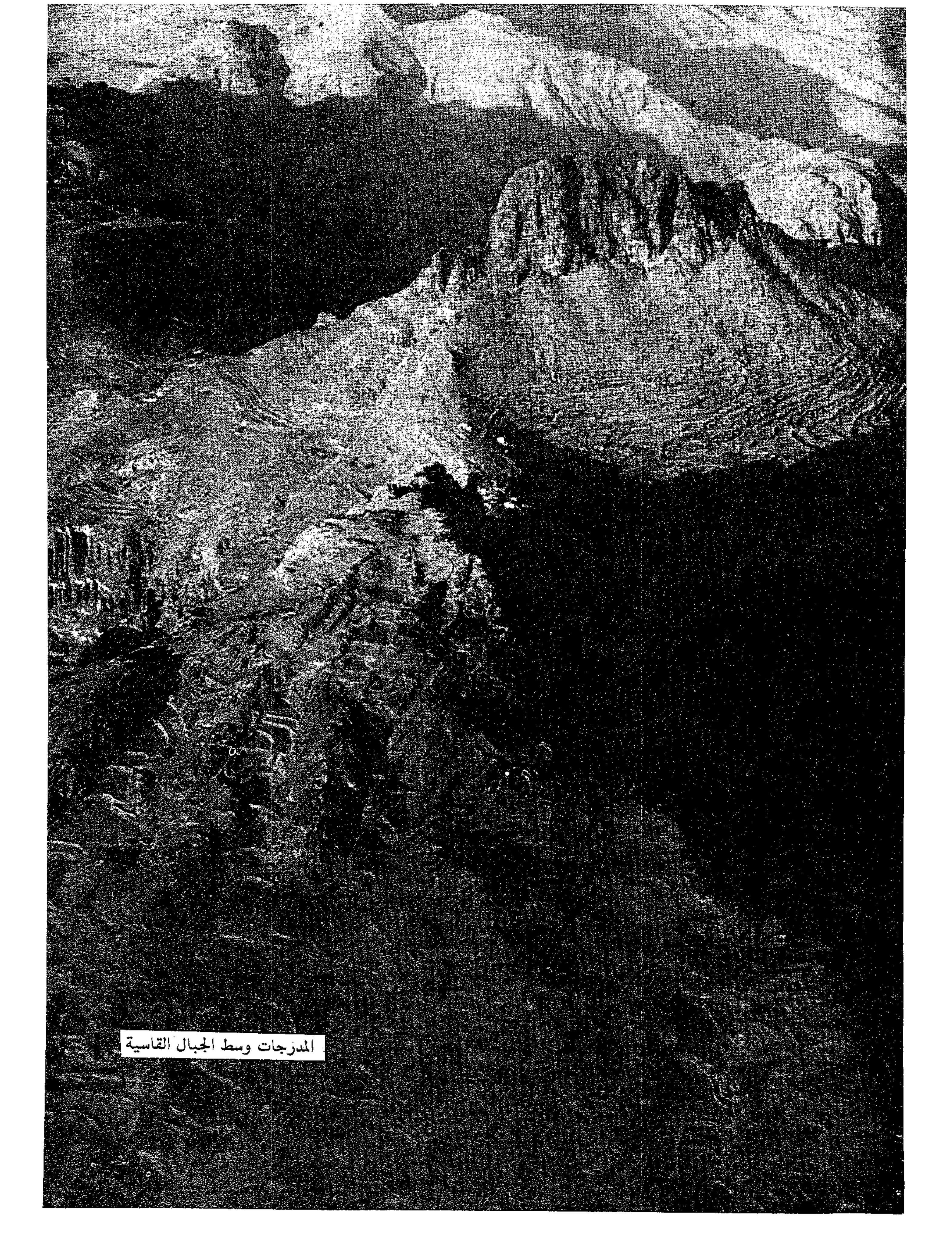
لقد كانت الثورة أمنية ، ثم أصبحت حقيقة .. فقد أصبحنا الآن نعيش مرحلة الجمهورية العربية اليمنية فكيف حدث هذا ؟ وكيف سرنا ؟ وماذا فعلنا حتى ثبتنا تلك الجمهورية ؟ بالأحرى ذلك النظام الذي طالما حلمنا به ، وأملنا فيه ..

سبق وأن تحدثنا عن تاريخ نضال شعبنا فأوضحنا تلك الخطوات التي خطاها شعبنا حتى يصل إلى تلك الانعطافة الهائلة في تاريخه ، وهو قيام ثورة سبتمبر ١٩٦٢ م .

وقلنا إن هذه الثورة المجيدة لم تكن وليدة الصدفة ، أو أنها قامت من فراغ ، بل هي نتيجة حتمية منطقية لكل التطورات التي سبقتها ...

لقد تزعم الإمام يحيى حركة المقاومة للحكم التركي ، ولكنه في رأي كثير من معاصريه لم يكن أكفأ المؤهلين لأن يتسنم ويقود المقاومة ضد الأتراك .

لقد أصبح الإمام الحاكم المستقل بعد خروج الأتراك من اليمن عقب انتهاء الحرب العالمية الأولى ، وهنا ظهرت مساوئه ، فعمل على تجميد الأوضاع في البلاد ، وعلى عز لها وانكماشها ، مما أدى إلى توسيع رقعة المعارضة ، وإلى ظهور البذور الأولى لحركة الأحرار ضد حكم الإمام يحيى ، تلك البذور التي نمت وترعرعت مع الأيام والسنين حتى أثمرت في النهاية ثورة ١٩٤٨ م .



المدرجات وسط الجبال القاسية

لقد انتصرت الإمامة في ذلك العام على طلائع شعبنا ، فقتلت مَن قتلت ، وسجنت الآخرين ، ولكن ظل ذلك الشعب العظيم ، يقدم الضحايا ، ويبرز الأبطال ، رغم تلك النكسة الكبيرة عام ١٩٤٨ م ، التي اعتقد الإمام أحمد عندها أنه قد انتصر على كافة القوى الشعبية ، وقضى عليها إلى الأبد ، فاستقرت له الأمور ، وخضعت لحكمه الرجعي المستبد خضوعاً كاملاً .

غير أن الأيام كانت حُبلىٰ بالأحداث ، ولم تكن السنوات التي تلت النكسة ، سنوات عجاف كما ظن الإمام أحمد ، بل ظلت القوى المتحررة تعلن عن نفسها من حين إلى آخر في أشكال مختلفة ، إما عسكري ، أو قبلي ، أو فردي ، كما سبق أن أوضحنا ذلك بالتفصيل في الفصل السابق .

بل وازداد الأمر خطورة عندما خرج الأحرار من سجون حجة خلال عام ١٩٥٥ م وما بعده .. فقد اشترك هؤلاء في صنع الأحداث وعملوا على التهابها ، وشاركوا في تفتيت أسرة حميد الدين من الداخل حتى يسهل في النهاية القضاء عليها ، وذلك لتعويض الفشل الذي أصيبت به ثورتهم عام ١٩٤٨ . فنجحوا حينذاك في تعميق الهوة التي اخترعوها ، أو على الأقل التي اشتركوا في صنعها ، وهي وجود من يتعصب للحسن بن يحي ويسمون بالحسنيين ، وهناك من يساند البدر بن أحمد ويسمون بالبدريين . وقد نجحت هذه اللعبة الذكية ، فأدت إلى أن يَقْتُل الإمام أحمد اثنين من إخوته عقب فشل حركة ١٩٥٥ ، وهما عبد الله ، والعباس .

وفي عام ١٩٥٥ وما بعده أُطلق سراح الكثير من الأحرار ، ومنذ ذلك الحين تطور نشاط الحركة الوطنية واتسع على نحو يشمل دوائر شعبية أوسع مما كان في الفترة التي تلت نكسة ثورة ١٩٤٨ م .

ولعل أبرز التطورات التي اتسم بها العمل الوطني في تلك الفترة هو وضوح الفكرة والهدف ، وتنوع أساليب العمل النضالي ، على خط العمل السياسي للحركة الوطنية فقد أصبح الأحرار أكثر خبرة وأوسع تجربة بعد الفشل المرير في ١٩٤٨ م ، وبالتالي كانوا أقدر على المناورات السياسية ، واصطناع أساليب التكتيك السياسي الذكي ، الذي ينتج مفعولاً قوياً بضجة قليلة . وبدلاً من المواجهة الصدامية مع أسرة



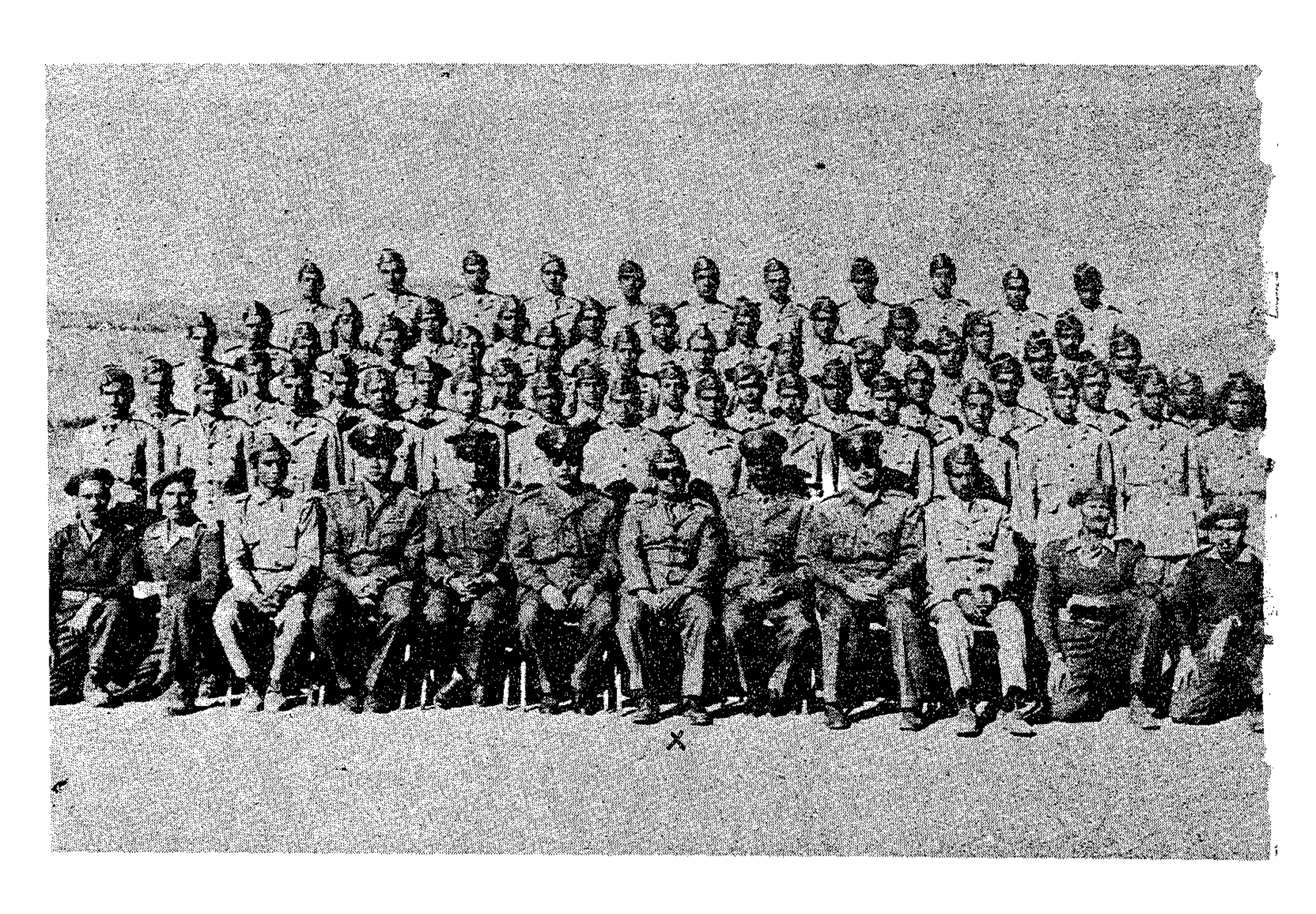
كلية الطيران

ويبدو في الوسط مديرها الزعيم عبد الله السلال

حميد الدين ، عمل الأحرار على تفتيت جبهة الخصم من الداخل وإحداث انشقاق عميق في صف الأسرة الحميدية ، وتعميق الخلافات التي تنشب بين رموز تلك الأسرة ، واستغلال الصراع على السلطة الذي اشتد أواره في تلك الفترة بين الحسنيين « وهم أنصار الحسن بن يحي في الإمامة » والبدريين « وهم أنصار ولي العهد البدر فيها » .

ولم تكن هذه المناورات السياسية ، التي كانت ضرورية للحركة الوطنية ، لتلهي الثوار عن التفكير والعمل على إنجاز عمل حاسم وعنيف ضد الإمامة المستبدة ، فالمناورات السياسية لم تكن بقادرة على حسم الصراع لصالح الثورة دون اللجوء إلى القوة والحسم ، فأقصى ماتقدمه من خدمة للثورات أن تحدث نوعاً من الانفراج السياسي ، أو النفسي السياسي للأحرار ، لكي يستطيعوا العمل بحرية أكثر ، وفي جو أكثر ملاءمة ومواتاة . إنها على الأقل تلهي الخصم عن المواجهة الحاسمة للحركة الوطنية ، والتفرغ للقضاء عليها ، وتلهيه بشأنه الخاص إذ يأتي الصراع على ولاية العهد على رأس خططه السياسية ؛ مما يتيح للحركة الوطنية العمل في جو أكثر أمناً على سلامتها مما لو كان هذا الصراع على السلطة غائباً عن المسرح السياسي .

ومع ذلك كان الأحرار لا يُغفِلون أبداً أهمية المبادرة بعمل حاسم ، فكانت هناك انفجارات شعبية عديدة ، لعل أبرزها محاولة القضاء على شخص الإمام أحمد في الحديدة عام ١٩٦١ م .



كلية الشرطة

ويبدو في الوسط مديرها العقيد عبد الله الضبي

حقاً... لم تكن ثورة بدون مقدمات

وهذا كله يؤكد ما ذهبنا إليه من أن ثورة سبتمبر ١٩٦٢ ، لم تكن وليدة الصدفة أو أنها قامت من فراغ ، بل كانت نتيجة حتمية لتطورات طويلة سبقتها ، بُذل فيها العرق والجهد والدماء ، حتى تمكنت هذه الجهود في النهاية من أن تُؤتي أكلها ، عندما قامت ثورة ١٩٦٢ .

لقد قام بهذه الثورة العسكريون ليس لكونهم قوة جديدة هبطت من السماء أو صعدت من أعماق الأرض ، ولكن باعتبارهم جزءاً من حركة الأحرار العامة التي شملت كافة فئات شعبنا . ولم تكن باعتبارهم ضباطاً وجنوداً ، لقد بادروا بخطوتهم هذه لأنهم كانوا أبناء وإخوة لباقي أعضاء جماعة الأحرار ، فشعروا بما كان يشعر به هؤلاء ، وأحسُّوا بتلك الآلام والاضطهادات التي كان يتعذب بها شعبنا حينذاك ، فتألموا ونظموا أنفسهم في إطار « تنظيم الضباط الأحرار » ، ثم تحركوا ، فكانت حركتهم هي ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ .

وأعترف بصدق بالغ ، أنني لست هنا ذلك المؤرخ الذي يلتزم بسرد الأحداث ، ويتتبع الأخبار والتفاصيل .

ولست أحد هؤلاء الضباط الذين يريدون كتابة مذكراتهم ليوضحوا للأجيال كيف حدثت هذه الانتقالة الضخمة في تاريخ شعبنا .

ولكن يكفينا هنا أن نضع الخطوط الرئيسية التي حددت مسيرتنا بعد الثورة ، فنشير إلى حسناتها ونوضح أخطاءها حتى نتمكن في النهاية من أن نعي مافعلناه ، فيتعمق عندئذٍ فهمنا لواقعنا ، ولنتلمس في النهاية رسم مستقبلنا ، ومواقع أقدامنا ، ثم اتجاه خطواتنا .



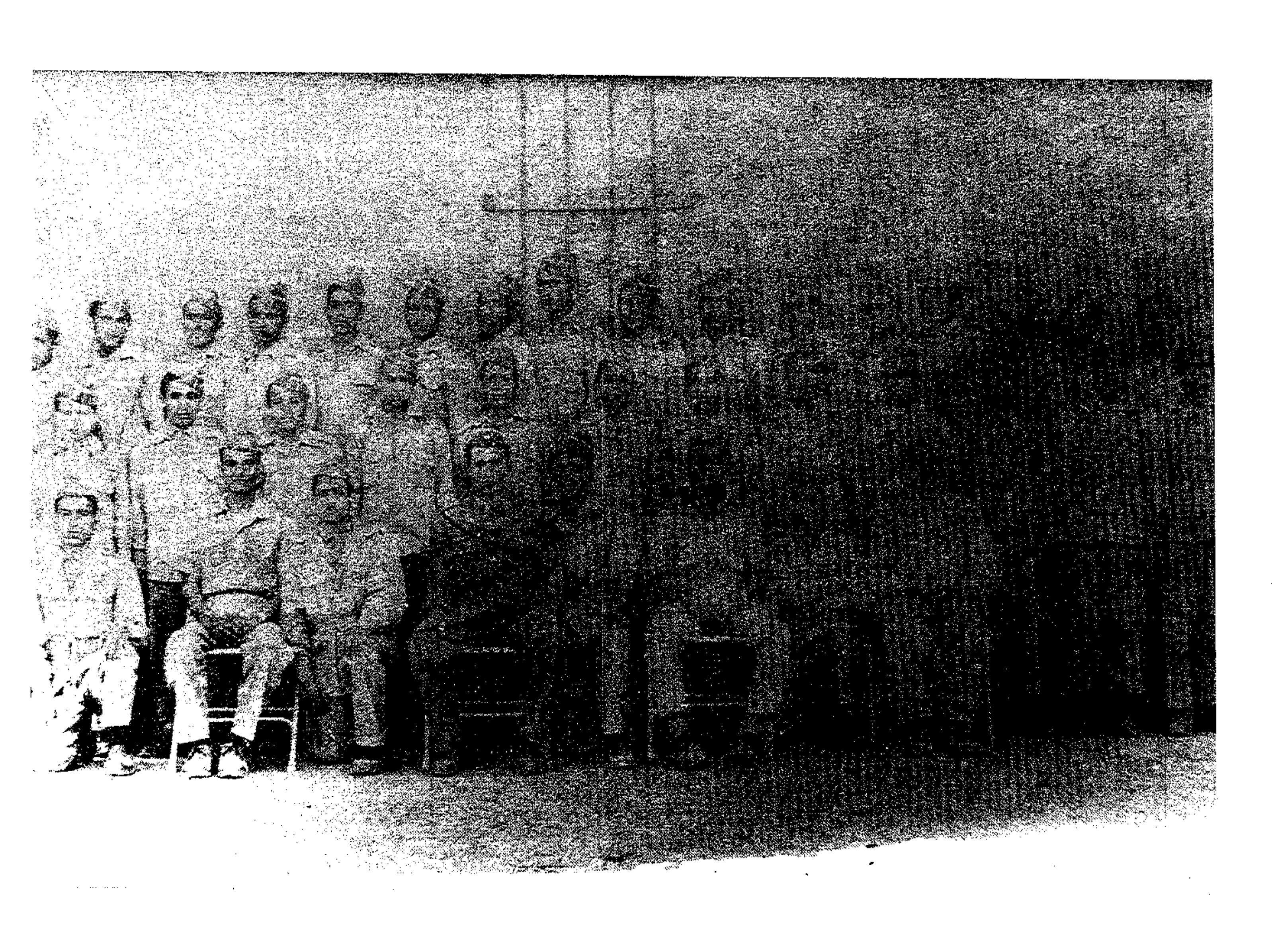
جناح المدفعية في مدرسة الأسلحة
ويبدو الشهيد الملازم علي عبد المغني في أقصى اليسار
والشهيد الملازم محمد مطهر في الوسط

الثورة وتنظيم الضباط الأحرار

وبهذه المناسبة ، فإننا ننصح أبناءنا بقراءة كتاب جماعة الضباط الأحرار ، الذي أصدروه مؤخراً بعنوان : « أسرار ووثائق الثورة اليمنية » ، كذلك قراءة كتاب الأخ عبد الله جزيلان ، فهولاء جميعاً من الضباط الأحرار الذين صنعوا الثورة ، وشاركوا بطريقة أو بأخرى في الأحداث التي تلتها ، بل وحتى يومنا هذا .. ومن ناحية أخرى ، فهذان الكتابان يعتبران من الوثائق الهامة التي تتحدث مباشرة عن أحداث ثورة ١٩٦٢ ، وسيكون لهما أهميتهما فيما بعد بالنسبة لمن يبحث في تاريخ هذه الفترة .

من وجهة النظر التي أشرنا إليها ، وهي أننا سنتكلم عن ثورة ١٩٦٢ م ، باعتبارها الثورة التي كان ينتظرها الجميع ، وانه يجب أن نتكلم عنها بكثير من الموضوعية لنبرز محاسنها ومساوئها معاً ، فهكذا الحياة ، وهكذا التاريخ ، إذا أردنا أن نستفيد منه ، وأن نطوره فنجعل منه مفخرة لنا ، وليس عبئاً جديداً يضاف إلى أعبائنا .

لقد كان هؤلاء الضباط فعلاً جزءاً من الشعب اليمني ، وفئة من الفئات المتحررة التي تريد أن تنقذ هذا الوطن من براثن الرجعية المتمثلة في إمامة آل حميد الدين ، ومن براثن الاستعمار في جنوب الوطن ، والدليل على هذا أن تنظيمهم نفسه جاء ممثلاً لفئات الشعب اليمني ، لافرق بين زيدي وشافعي ، بين شمالي وجنوبي ، لم يعترف هذا التنظيم : بالطائفية ، ولا بالعنصرية ، ولا بالمذهبية ، ولا بأي شيء



يفرق بين أبناء الوطن الواحد ، بل أكثر من هذا اشترط التنظيم أن يتخلى الجميع عن انتماءاتهم الحزبية والمذهبية ، وأن يكون الجميع خداماً للوطن ، متآلفين ملتفين حول هدف واحد : هو تحرير هذا الوطن من الرجعية في الشمال والاستعمار في الجنوب .

إن تاريخ تكوين تنظيم الضباط الأحرار يكاد يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتاريخ باقي أحداث البلاد . فبينما يريد البدر أن يجمع حوله كافة القوى الوطنية ليواجه بها جماعة « الحسنيين » ـ كما أوضحنا ـ عندما كان والده في روما للاستشفاء ، وعندما عاد الإمام أحمد من مشفاه في روما ليلقي خطبته المدوية والمرعبة في الحديدة ، والتي هدد وتوعد فيها الجميع ، خلال هذا كان الأحرار : اللقية ، والعلفي ، يدبران محاولة قتل الإمام أحمد في مستشفى الحديدة ، وفي خضم هذه الأحداث كلها وجد هؤلاء الضباط ـ أي تنظيم الضباط الأحرار ـ أنفسهم : نتيجة انفعالهم بما جرى ويجري حولهم من أحداث ، ونتيجة الرغبة في إحداث التغيير ، أن يجمعوا شملهم ، ويوحدوا تفكيرهم ، ليؤسسوا هذا التنظيم الخاص بهم ، وليسعوا في النهاية إلى تغيير الأوضاع ، وإلى القيام بالثورة .

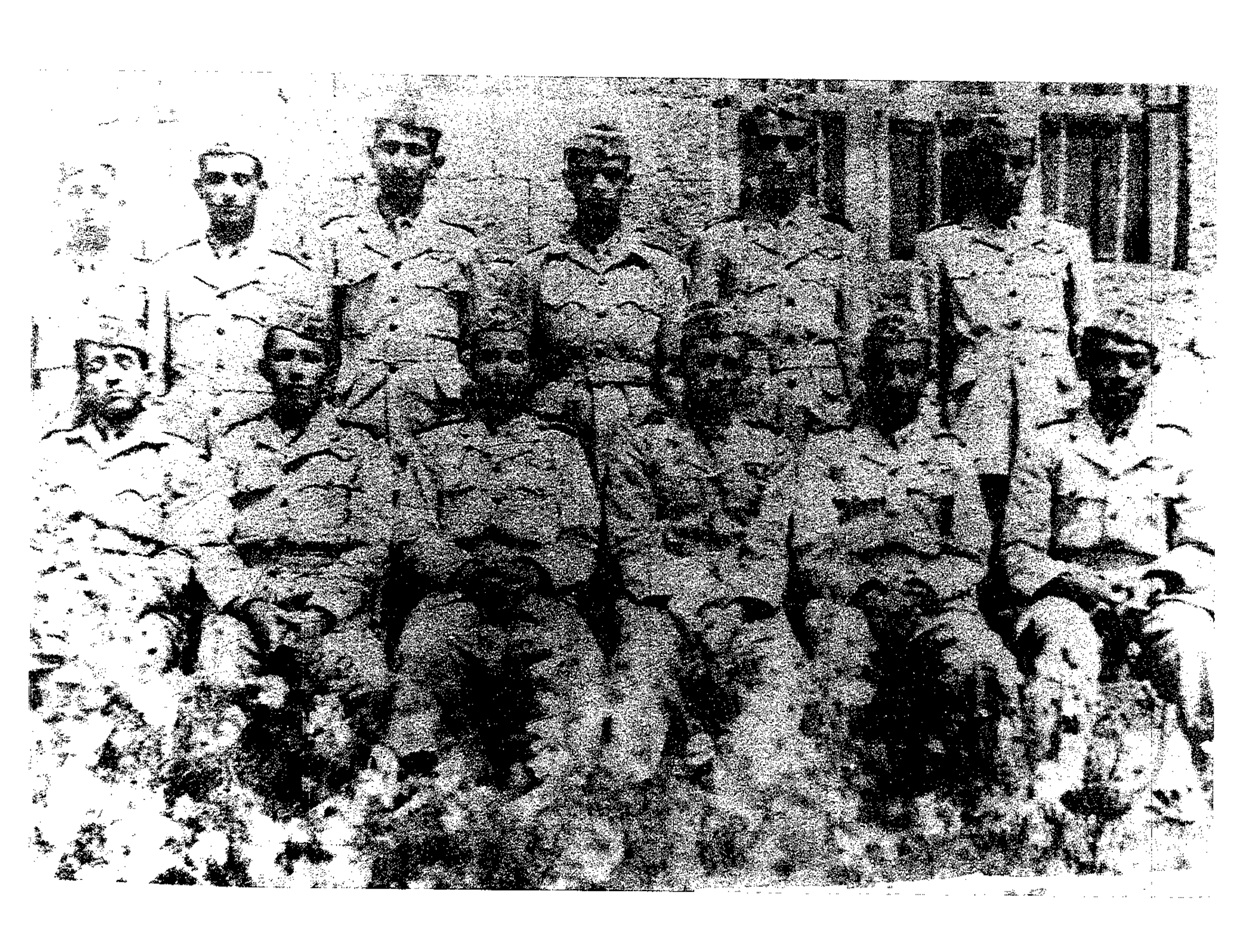
لقد كان الاجتماع الأول لهؤلاء الضباط الذي قرروا فيه إقامة تنظيم خاص لهم ، هو في ديسمبر ١٩٦١ .[١]

وهذا يعني مباشرة وصراحة ، أن الاجتماع كان في خضم الأحداث الملتهبة التي صاحبت وتلت رحلة الإمام أحمد إلى روما للاستشفاء ، ومحاولة قتله في مستشفى الحديدة ، وهذا يؤكد أن هذا التنظيم كان جزءاً من الحركة العامة ، وليس منفصلاً عنها .

ونحن نعني أن حركة صغار الضباط ، هي جزء من حركة الضباط الأحرار ، وأن تنظيم الضباط الأحرار كان مجرد الجناح العسكري لحركة الأحرار ؛ وما نقصده أنه كان ثمة علاقة متينة بينهما . صحيح أن هذه العلاقة لاترقى إلى مستوى التوجيه والقيادة ، وليست علاقة التابع بالمتبوع ، أو الأصل بالفرع ، أو بعبارة سياسية لم

---

(١) أحمد الرحومي وآخرون : أسرار ووثائق الثورة اليمنية ، ص٥٣ .



تكن العلاقة حزبية بالمعنى التنظيمي لهذه الكلمة ، وإنما هي علاقة حمية اعترف بها أعضاء التنظيم أنفسهم في كتابهم السابق ذكره آنفاً .

فلم يكن تنظيم الضباط منغلقاً على من تبقى من ثوار ١٩٤٨ ، انغلاقاً تاماً ، وقد ولد ومارس نشاطه بالاتصال بهم والتشاور معهم ، وأحياناً التنسيق مع سائر ممثلي الحركة الوطنية ، وهو في ذلك ينطلق من شعور أكيد بعدم الاستغناء عنهم واستحالة نجاحه ونجاح حركته بمعزل عن الحركة الوطنية ....

وبما أن حديثنا يجري عن الثورة فإن من المهم أن نثبت هنا المبادئ الستة التي أعلنتها الثورة عند قيامها ، وذلك كما سجلها الضباط في كتابهم الذي أشرنا اليه ، لتكون تحت أعيننا ، لنحدد أبعادها من ناحية ، ولنناقش منابعها وأهدافها وماذا طبقنا منها ؟ لنعرف هل التزمنا بما جاء بها ، أم ظلت مجرد شعارات فقط .

إن هؤلاء الضباط كانوا جزءاً من الحركة العامة في البلاد التي تعارض حكم الإمامة ، وهذه حقيقة أكدها الكتاب الذي أشرنا إليه ، لقد بحثوا في جلساتهم الأولى المتتالية ، الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، ومن خلال تلك المباحثات والدراسات ، صمموا على أن يُكوِّنوا تنظيماً لهم يعمل على الثورة والتغيير ، فوضعوا حينذاك خطوات عمل لتكوين « التنظيم » من ناحية ، ولوضع استراتيجية يسيرون عليها من ناحية أخرى ، بل ولوضع مبادئ تكون شعاراً للتنظيم ، وهدفاً يسعون إلى تحقيقه ، أي أنهم عملوا على فهم الواقع ، ليكونوا جزءاً منه ، ومعبرين عنه .

ولا داعي هنا لأن نسوق الدليل تلو الآخر لنثبت أن حركة الضباط عام ١٩٦٢ م إنما هي جزء من الحركة العامة التي كانت تهدف إلى التخلص من الإمامة والوصول إلى النظام الجمهوري .

مبادىء الثورة وشعاراتها

والمبادئ الستة هي :

الهدف الأول : التحرر من الاستبداد والاستعمار ومخلفاتهما وإقامة حكم جمهوري عادل ، وإذابة الفوارق والامتيازات بين الطبقات .

الهدف الثاني : بناء جيش وطني قوي لحراسة البلاد وحماية الثورة ومكاسبها .

الهدف الثالث : رفع مستوى الشعب اقتصادياً وسياسياً وثقافياً .

الهدف الرابع : إنشاء مجتمع ديمقراطي تعاوني ، يستمد أنظمته من روح الدين الحنيف .

الهدف الخامس : العمل على تحقيق الوحدة الوطنية في نطاق الوحدة العربية الشاملة .

الهدف السادس : احترام مواثيق الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والتمسك بمبدأ الحياد الإيجابي وعدم الانحياز ، والعمل على إقرار السلام ودعم مبدأ التعايش السلمي بين الأمم .

وقد علق هؤلاء الضباط على هذه المبادئ الستة بقولهم :

« هذه هي أهداف ثورة السادس والعشرين من سبتمبر ١٩٦٢ النابعة من الذاتية اليمنية ، ممثلة في تنظيم الضباط الأحرار ، المتلاحم والمتحالف مع كل قوى الشعب الوطنية العاملة في القطاعين العسكري والمدني . ولأمانة التاريخ فإن هذه الأهداف

تعدلت كثيراً نتيجة تطور ظروف العمل النضالي ، وأحببنا أن نثبتها هنا بصورتها الأصلية » .[1]

ونحن بدورنا قد وضعنا تلك الأهداف والتعليق عليها أمامنا حتى نستطيع مناقشتها مناقشة موضوعية ؛ وإذا كانت المناقشة ذات مذاق مر ، فإن المرارة نابعة من الصدق والإخلاص لهذا الوطن ، وعلينا أن نشعر جميعاً بذلك حتى نصل إلى الحقيقة ، وحتى لانبتغي غيرها ، إذ أن هذا وحده هو الذي يجعلنا نقفز فوق حواجز التخلف ، ويساعدنا على أن نتقدم بواقعنا ، لندخل به إلى العصر الحديث .

وبدأت الممارسات الخاطئة

لقد استقبل شعبنا هذه الثورة بفرح عظيم ، والتف حولها وأيدها من صميم أعماقه منذ اللحظة الأولى لقيامها ، وذلك كما ذكرنا في بداية الفصل ، غير أن هذا الفرح كاد يتبدد بعد قليل ، عندما طغت الممارسات السيئة حتى كادت أن تقضي على أهداف الثورة التي كان ينتظرها الجميع .

غير أن الثورة ليست عملاً شعرياً سهلاً كما يقول أحدهم ، وإنما هي عمل ثوري معقد ، يتسم بأنه يحدث دائماً في مواجهة واقع غير ثوري ، مليء بالمحبطات وإمكانات الانتكاسة والتراجع ، والثورة في اليمن فضلاً عن ذلك ، قد جاءت في ظل واقع شديد التخلف والرجعية ، فولدت وهي محاطة بعوامل مضادة خطيرة وكبيرة ، تجعل من استمرار الثورة وتطورها أمراً بالغ الصعوبة ، مليئاً باحتمالات الانتكاس والتراجع .

وليس في نطاق مهمتنا أن نعرض لتلك المحبطات والصعوبات ، ويكفي الاشارة الى بعضها :

---

(١) أحمد الرحومي وآخرون : أسرار ووثائق الثورة اليمنية ، ص٧٥ ـ ٧٦ .

أولاً : إن كل ثورة معرضة بالضرورة للخطأ ، وهذا القول من البداهة بمكان ، ولكنه من أهم ماينبغي للثوار أن يتنبهوا له ، فالأخطاء التي ترافق الثورات ، والتجاوزات الضرورية أو غير المقصودة ينبغي أن يحسب حسابها بدقة ، حتى لا تتحول إلى تهاون فردي ، وبالتالي إلى رجوع عن الثورة ومبادئها ، تحت مبررات شتى ، وحتى لا تتاح الفرصة لأعداء الثورة كي ينقضّوا عليها .

ومن الحق أن نقول ، إن هذه الحقيقة قد غابت عنا بُعيْد قيام الثورة ، حتى تشوه وجه الثورة والنظام الجمهوري في نظر الكثير ، وفقد معه الكثير من ثقته وحبه لهذا النظام .

كان الخطأ يقع بروح لا مسؤولة غالباً ، فيتطور ليصبح مسلكاً لايتعرض للنقد والتمحيص ؛ فيكتسب شرعية مطلقة ، يصبح نقده عملاً مضاداً للثورة .

ولم يكن صدفة أن توزع تهم الرجعية والثورية بعد الثورة بلا قياس ولامعيار ، فقد أغفلنا أن من حق الثورة أن تقيم أعمالها من وقت لآخر ، وأن مبدأ النقد الذاتي من أهم مبادئ الثورات ومرتكزاتها على الإطلاق .

فوقعت الأخطاء التي كان لابد منها ، وفي غياب النقد أصبحت سبيلاً لتبرير الأخطاء التي ليست ضرورية ؛ وغالباً ماتأتي متعمدة .

ومن الصعوبة سوق الأمثلة على تلك الأخطاء على سبيل الحصر ، ولكن سوف نتعرض لمثل واحد غير أنموذجي ، لكنه يوحي بما فيه الكفاية ، ذلك هو القداسة غير المقبولة التي أحيط بها الثوار أو أحاطوا أنفسهم بها ، ومن الحق أن تفجير الثورة كان عملاً عظيماً بكل المقاييس ، وكان الأحرى أن تستمر الثورة بنفس العظمة والشموخ ، ولكن الغرور الذاتي الذي أصاب بعض الثوار ، والمستمد من عظمة الحدث الذي اضطلعوا به ، قد خلق للثورة حماية غير طبيعية من النقد والمراجعة ، فرفعت أعمال وممارسات الثوار السياسية إلى مستوى فوق النقد والمراجعة ، وعجزنا عن التمييز بين النقد المضاد للثورة الذي يهدف إلى تقويضها والقضاء عليها ، والنقد الذي ينطلق من واقع الحرص على الثورة ، ويهدف تقويمها وإصلاح مسارها كلما جانب الخط السليم .

كان من أهم الأخطاء أن نخلط بين الثوار والثورة ، فالثورة في صورتها التي قدمها الثوار عبر الأهداف الستة ليست محل نقد أو مراجعة ، لكن الثوار أياً كانوا ينبغي أن يكونوا محل حساب ومراجعة في كل حين ، لكننا أغفلنا هذا ، واعتبرنا كل نقد للممارسات السياسية للثوار نقداً للثورة ذاتها في شكلها الأمثل ، وبالتالي عملاً مضاداً لها ، ومن هنا لم يكن مستغرباً أن تتراكم الأخطاء بل وتتطور لتصبح انحرافاً عن خط الثورة فقد غاب النقد فغابت معه المسؤولية ، واضطربت الأمور وانتشرت الفوضى لتصبح عامة شاملة لكل حياتنا .

ثانياً : ـ لقد قام بتفجير الثورة تنظيم سياسي معين ، حدد هدفه بوضوح دقيق ، واتخذ الوسائل اللازمة لتحقيق ذلك فأنجزت الثورة بنجاح فائق ، ولكن التنظيم فشل في الاستمرار والتطور ، فاستمرت الثورة بعد الانفجار فاقدة للأداة السياسية الضرورية لعملها الثوري ؛ لقد ضاع التنظيم أو تفسخ تحت إلحاح المسؤوليات الكبرى التي واجهها أصحابه بعد الثورة ، وفي غمرة الدفاع المسلح عن الثورة ضد الهجمات المضادة ، نسي الثوار هذا التنظيم ، وأصبح مجرد تراث لما قبل الانفجار ، وحل محله الاجتهاد الشخصي والقيادة العشوائية .

إن التنظيم هو عقل الثورة الموجه ، أو الضابط الحكيم لسيرها بسلام ، وقد فقدت الثورة اليمنية هذه الميزات بتلاشي تنظيم الضباط الأحرار ، فشجع ذلك على غياب الرأي الجماعي في تقرير سياسة البلاد ، وبروز دور الفرد من جديد ، وتم للخصوم التشويش على الثورة وطمس معالم الرؤية ، وإشاعة جو من الغموض والارتباك وعدم الوضوح ، وقد عجزنا بسبب ذلك عن الإجابة على أسئلة مهمة طرحها الواقع آنذاك مثل السؤال الذي يقول :

كيف ندافع عن الثورة ؟ أو بالأصح : كيف نجعل عملية الدفاع عن الثورة عملاً شعبياً تشترك فيه كل جماهير الشعب . فلجأنا إلى مصر لتمدنا بالقوة اللازمة لتثبيت النظام الجمهوري .

ولو بقي التنظيم الذي فجر الثورة حياً ، وقدر له التطور باستمرار ، لكان الأمر يختلف عن المجرى الذي سارت فيه الأحداث التي تلت الثورة ، وليس في

وسعنا التنبؤ هنا بدقة ، لكن الشيء المؤكد أن التنظيم لو بقي كان سيجنب الثورة الكثير من المزالق ويقودها بنجاح إلى تجاوز الصعوبات والمحبطات .

ثالثاً : ـ عدم وضوح الرؤية بشكل كاف لدى أنصار الثورة ، ولعل الاضطراب الذي حدث غداة الثورة يعبر عن هذه الظاهرة بعمق .

فقد تغير اسم الجمهورية بعد ساعتين من إعلانها فمن الجمهورية اليمنية ، إلى الجمهورية العربية اليمنية ، وهنا تساءل الناس عن السبب ، وبدؤوا ينظرون إلى بعضهم البعض . ومن ناحية ثانية ، استغرب الناس أن تكون مبادئ ثورتنا عددها ستة ، وتذكروا عدد مبادئ الثورة المصرية عام ١٩٥٢ م ومحتواها وبدؤوا يتهامسون : هل هناك صلة بين الثورتين ، وما مدى هذه الصلة ؟

لقد كان أمل شعبنا من وراء الثورة هو الإطاحة بالحكم الفردي المستبد ، لتحقيق الحرية والديمقراطية بكل ماتعنيه هاتان الكلمتان من معان كبيرة ودلالات عميقة ، فهل حققت الثورة للشعب هذه الأماني ؟ أم أن الممارسات الخاطئة التي تلت قيام الثورة هي التي ضيعت هذا الأمل الجميل ، وجعلت الرجل العادي يتندر بقوله إنه كان هناك إمام واحد فانصرف إلى أربعين ، وهو يشبه الأمر بالعملة ، أي أن الريال كان يساوي أربعين بقشه ، وهو بهذا يعبر بعمق عما حدث حينذاك ، وهو أنه قد أصبح كل مسؤول عبارة عن إمام في محله ومكانه ، فكأن الإمام قد تحول إلى أربعين إماماً ، كل منهم أصبح الحاكم الفرد المستبد ، وللأسف كان هذا كله باسم الثورة وباسم شعاراتها .

لذلك فقد صدق الأستاذ عبد الله البردوني حين قال :

« لم تحظ أي حركة بالتأييد الجماهيري الكاسح كما حظيت ثورة ١٩٦٢ إلا أنها تكاثفت على الثورة المشاكل الثورية نتيجة الخليط (الذي جمعته بين جوانحها) حتى كاد يغيب الأساس الجامع بين الثوار من قدماء وجدد ومشردين وغير مشردين .. » فقد أشار هنا إلى أن الحشود التي ضمتها إليها الثورة ، دون أن تكون حشوداً ثورية ، هي التي أساءت إلى الثورة حتى كادت ملامح الثورة نفسها أن تضيع .

وواصل حديثه بقوله : « ولعل السبب وجود نموذج ثوري سبق ثورة سبتمبر في اليمن ، وحاولت الثورة اليمنية العمل على غراره . فقد عرف ثوار سبتمبر ثورة مصر وأحسنوا القياس عليها ، ولم يتكشف لهم الفارق بين المجتمعين من حيث اختلاف الخلفيات ، ومن حيث الواقع الاجتماعي ، ومن حيث الحجم العسكري ، فلأن عبد الناصر حل مكان محمد نجيب ، انتخب الثوار السلال رئيساً مؤقتاً ، واختلفوا في البديل ، وإذا كان الاختلاف ظاهرة فكرية ، فان وجود قاسم مشترك ـ ولو بحد أدنى ـ ضروري جداً لجماعة عبرت عن إرادة شعب طال انتظاره للثورة ، لهذا تغلبت المشاكل الثورية على بهاء الوجه الثوري » .

والأستاذ البردوني هنا يؤكد ما أشرنا إليه ، وهو أن المواطنين كانوا يتساءلون منذ اللحظات الأولى ، هل هذه الثورة تعبير عن الإرادة التي ضحى من أجلها الكثير ، أم هي مستوردة ، وإذا كانت ثورة نابعة من « الذاتية اليمنية » كما قيل عند التعليق على الأهداف الستة للثورة ، فلماذا كان التقليد الذي حدث من لحظة إلى أخرى ، هل لأننا لانملك مقومات ثورة خاصة ، وأنه لابد من التقليد والنقل ، أم لأننا دولة ضعيفة ، فلابد عندئذ من النقل والتقليد أولاً ، ثم الاستعانة بالقوات ثانياً .

وهنا تأتي مشكلة المشاكل وهي أن أنصار الملكية « حاولوا استرجاع سلطتها ودَفْع الآخرين لها » ، ومن هنا ، بدأ هؤلاء الملكيون للأسف ، استغلال كل أخطاء الإخوة الجمهوريين ، حتى ينفذوا مخططهم ، فيعيدوا حكمهم الرجعي الفردي المستبد . وقد استمرت الحرب التي نسميها : حرباً أهلية ، كما نسميها حرب الجمهوريين والملكيين ..

المهم أن الثورة ـ التي كنا ننتظرها كثيراً ـ قد أدت إلى انقسام الشعب اليمني إلى جمهوريين وملكيين ، وإن كنا نعتقد أنه كان يبدو أحياناً أنه لم يكن هناك جمهوريون فدائيون ، أو ملكيون حقيقيون ، بل كان الجميع يبحثون عن تحديد مكانهم ، من خلال ما حدث ، ومن خلال تلك الأخطاء التي وقعت ، هل هم في الموقع الصحيح ؟ أم أنهم يتاجرون بالشعارات ؟ سواءً كانت صحيحة أم غير

صحيحة ؟ المهم أن هذه الشعارات يجب أن تؤتي أكلها . وهي ، وكلنا نقطر أسفاً ، إنها تدر دخلاً كبيراً ، تدر أموالاً ومصالح ، وعلى أقل تقدير ربما توصل إلى مناصب كبيرة بعينها .

نعود مرة أخرى إلى الأهداف الستة التي أعلنت حينذاك ، فإذا سلمنا أنها لم تكن مستوردة أو تقليداً ، وأنها نابعة من الذاتية اليمنية كما قيل ، فهل كانت عامة محددة ، لذلك سَهُل استغلالها ، فَفُسّرت كما تشاء الأهواء والأغراض .

وأكثر من ذلك فإن المسافة بين المبادئ التي أعلنتها الثورة ، والممارسات السياسية لبعض الثوار قد اتسعت وتعمقت ، حتى أصيب النظام الجمهوري بانفصام بين شكله وبين محتواه ؛ فبينما كان شكله ـ أو قل بينما كان من الناحية النظرية ـ يعبر عن أهم طموحات الشعب ، ويلخص مجمل أهداف النضال الوطني لليمنيين ، كان محتواه ـ أوقل ما يجري على أرض الواقع فعلاً ـ بعيداً كل البعد عن تلك الطموحات والآمال وعن ماأعلنته الثورة في مبادئها الستة ، ومن هنا جاءت أزمة النظام الجمهوري المزمنة ، التي كان من أهم مظاهرها اتساع المسافة بين المبادئ والممارسات . لقد عجز النظام عن تحقيق أهداف الثورة كما جاءت في الإعلان ، ومن المؤسف أن هذا الفشل قد شمل حقلين هامين هما من أهم أهداف النضال الوطني :

الأول : قيام حياة ديموقراطية سليمة .

والثاني : بناء جيش وطني قوي .

إن الأزمة التي لحقت بالنظام الجمهوري هي النتيجة الطبيعية لعجز الثوار عن تحقيق هذين الهدفين العظيمين ، كما أن غياب الإدارة اليمنية عن حياتنا السياسية ، وإفلات مقدرات الأمور من الأيدي اليمنية أو انتقال الحق من القرار السياسي إلى أيدٍ غير يمنية كل ذلك كان نتيجة أخرى من أهم نتائج عدم تطبيق هذين المبدأين .

فمن المستحيل أن يتبلور رأي يمني أصيل ، وتظهر الإرادة الشعبية كمصدر وحيد لتصريف شؤون البلاد ، دون أن تكون هناك حياة ديموقراطية تطلق الرأي الشعبي ، وتتيح للآراء الوطنية حرية التعبير عن نفسها دون ملاحقة أو خوف من العقاب أو الاتهامات الباطلة .

كما أن الرأي الشعبي ليس له معنى ، إذا لم تقف وراءه قوة كبيرة تكفل الدفاع عنه عند اللزوم وتملك تطبيقه وحمايته ، وكما أن الدفاع عن الديموقراطية يستحيل دون وجود جيش قوي .

ولعدم وجود جيش يمني قوي يستطيع الدفاع عن الجمهورية ظلت الإرادة اليمنية في حاجة ضرورية إلى الغير ، ليس لدعمها بل لوجودها ذاته .

ومن المؤسف أن الغير لم يقدم دعمه بنزاهة تامة ، ونحن هنا لانطعن في سلامة نوايا مصر أو القيادة المصرية عند دعمها للنظام الجمهوري في اليمن ، فنحن نقدر هذا الدعم ، ونعلن صراحة أنه كان ضرورياً للغاية ، وأنه قد قدم بسخاء لانظير له .

وكل مافي الأمر أننا نشير إلى نتائجه السلبية ، ولعل أبرزها أن الصف الجمهوري قد تواكل واستسلم لسلبية مشينة ، إذ كان وجود القوات المصرية يغنيه عن ضرورة ترتيب أوضاعه على نحو سليم وتقوية صفوفه للدفاع عن الجمهورية ، فهو لم يكن يواجه الأخطار وحده ومباشرة ، وإنما كان يشعر أن قوة مصر إلى جانبه ومن الطبيعي ألاّ يبذل كل طاقته وجهده في سبيل تقوية نفسه .

ثم لم تكن القوات المصرية على نسق واحد بخصوص مساعدة اليمن ، فقد وجدت في صفوفها عناصر كثيرة حولت الدفاع عن الجمهورية إلى فرصة لجمع المال والثراء ، فعملت هذه على تمديد الحرب وإطالتها ، وعدم حسم الأمور ، وكانت مصالحها الضيقة تتعارض مع إنهاء الدور العسكري المصري في اليمن ، وتشجيع الخطط التي كانت توضع بهدف تقوية صف النظام الجمهوري حتى يعتمد على ذاته ، ويستغني عن الغير .

ومرة أخرى نقول : إن وجود القوات المصرية في اليمن ، قد لعب دوراً إيجابياً ورئيسياً في الدفاع عن الثورة لكنه لايخلو من سلبيات يجب أن نتحدث عنها بشجاعة ، ومن البديهي أن مصدر السلبيات لم يكن غير هذه الحقيقة التي لم نعها جيداً والتي تقول : إنك حين تنيب الغير ليتولى الحفاظ على وجودك ، إنما تفوت على نفسك - حتى لو نجح هذا الغير - فرصة استغلال طاقتك الذاتية واستثارتها إلى

نهاية مداها ، وأقل السلبيات لـذلـك أنـه لابـد وأن تتواكل في حيـاتـك وتسترخي ، وربما تتعامى تجاه الأخطار المحدقة ، إن وجود الغير إلى جـانبـك بـالـدعم والسنـد ، يعني أنك تفقد فرصة التحدي ، وبالتالي لاتستجيب للتحـديـات استجـابـة طبيعيـة كاملة ؛ وبناء الشعوب ليس إلا استجابة لتحديات تواجهها وحين يحـدق الخطر بـك وحـدك تختلف استجـابتـك لـه كماً وكيفاً عما لو كان الخطر يواجهك مع الغير من الناس ، وربما أعطاك وجود الغير شعوراً زائفاً بالأمان ، وهذا مـاأدى إلى الممارسـات الخـاطئـة ، أو إذا أردنـا الحقيقـة ، الممارسـات المغرضـة التي لاترمي إلا إلى المصلحـة الخـاصـة . وسواء كان الأمر هـذا أو ذاك ، فيمكن القـول بـأن اعـلان المبـادئ ورفـع الشعارات ، لايمكن أن يؤديا إلى تصحيح الأوضاع ، وإلى المسـار الثوري ، بل لابـد من التطبيـق الصحيـح الـواعي حتى تـؤتي هـذه المبـادئ والشعـارات أكلهـا ، وحتى لا تنقلب إلى ضـدهـا فتصبـح وبـالاً على الشعب ، وعلى التـاريـخ ، وعلى الثـورة نفسها .

علاقـتي الشخصية بضباط الثورة

وهنا يتضح ، أني أرى أن العسكريين إنما هم جزء لايتجزأ من الحركـة الوطنيـة العامة التي شملت جميع فئـات هـذا الشعب الكريم ، غير أني أرى في نفس الوقت أن الممارسات المغرضة والخاطئـة هي التي شوهت وجـه ثورتنـا المجيـدة ، ثورة ١٩٦٢ م . ولقد بدأت صلتي شخصياً بأبنائي الطلبـة منـذ عـام ١٩٥٥ م بصنعـاء ، حيث بـدأت أشجع الكثير منهم على الالتحـاق بـالمـدارس والكليـات العسكريـة حتى يكونوا عـدة الوطن عندما يحين الحين ، وعنـدمـا تـدق أجراس الثورة . وكانت علاقتي الشخصيـة بكثير من هؤلاء علاقة الأب بأبنائه ، والأستاذ بطلبتـه ، ولا أحب هنـا الإشـارة إلى أسماء بذاتها أو شخصيات بعينها ، ولكني أريـد أن أقول أن علاقتي بهؤلاء قـد وصلت إلى حد البنوة وليس التشجيع فقط ، فقد أقام الشهيد علي عبد المغني مدة غير قصيرة في منزلي ، كما أني شجعتـه ـ وغيره من أبطـال هـذه الثورة ـ على الالتحـاق بـالكليـة

الحربية ، وعلى الالتفات إلى المبادئ الثورية التي يناضل شعبنا من أجلها منذ سنوات طوال ، والتي قدم من أجلها الكثير من الضحايا ....

ولقد استجاب الكثير من الطلاب لهذه الأمنية ، والتحقوا بالكليات العسكرية ، وتشبعوا بالكثير من الأفكار الثورية التي كانت تعيش في أحشاء شعبنا ، حتى تهيؤوا ، وأعدوا أنفسهم لأن يكونوا هم وقود الثورة ، ثورة عام ١٩٦٢ م .

الأخطاء التي وقعت

غير أن الأماني كانت في جانب ، والتطبيقات التي تمت عقب قيام الثورة في جانب آخر .

والذي لاشك فيه أن الحرب التي شنتها القوى المضادة للثورة على الجمهورية كانت من أهم الأسباب التي شجعت على التمادي في الأخطاء ، واستمرار الانزلاق في سبيل غير سبيل الثورة وإتاحة الفرص لضعاف النفوس وتجار الحروب كي يتسلقوا إلى مراكز القيادة والتوجيه ويتسلطوا على مقدرات البلاد ، فقد كانت الحرب شماعة كل الأخطاء والتصرفات اللامسؤولة ، فتحت متطلبات المعركة وشعار كل شيء من أجل النصر ، بغض الطرف نهائياً عن أية محاولة للمراجعة ونقد الخطأ والتصحيح ، وقد كانت الحرب مسؤولة عن الكثير من الأخطاء التي وقعت ، وفي خضم القتال نُسيت مبادئ الثورة تماماً ، وانزاحت أهداف النضال اليمني عن ذاكرة من يمسكون بزمام الأمور ، وبقيت فقط ذكريات وأحداث الحرب .

وكلنا نعرف أنه في ظل الحرب يصعب التمييز وأحياناً يستحيل ، بين ماهو نقد وما هو خيانة ، وتختلط الشائعات المغرضة بعبارات النقد ، كما أن الحرب النفسية هي مقبرة النقد ، لأنها حين يشتد أوارها تثير الشبهات في كل شيء وفي ظلها تكتسب عبارات النقد معاني سيئة تحيد بها عن غرضها الشريف لتصبح جزءاً من أدوات الحرب النفسية .

ونحن نـدرك أن أي حسـاب يتنـاول فترة الحرب في اليمن ينبغي أن يـأخـذ في اعتباره أن الحرب ليست الفرصة المنـاسبـة لتطبيق مبـادئ الثورة وتلافي الأخطـاء ، ولكننا ندرك جيـداً أن تلـك الحرب كثيراً مـا استغلت للتستر على الخطـأ وتبريره ، وأن فرصاً ثمينة ومواتية للتصحيح قد فـاتت علينـا قصـداً وعمـداً ، وأن المصـالح التي خلقت في جو الحرب وبسببها قد تمكنت أكثر من مرة أن تسد باب الإصلاح حمـايـة لمصالحها الأنانية .

وإذا كان الحس الوطني قد أقصي عن مركز التأثير ، فإنه رغم ذلـك لم يغب عن الساحة تمـامـاً ، فقـد استشعر فـداحـة الأخطـاء التي تقع وإصرار البعض على التمادي فيها ، وحاول طاقته أن يغير من مجرى الأحداث ويوجهها نحو طريق أكثر انسجاماً مع مبادئ الثورة .

ولعل مـؤتمر عمران كان أول وأصـدق هـذه المحـاولات ، فقـد عقـد بـوفـاء العـام للثورة « سبتمبر ١٩٦٣ م » أي بعد تجربة عام كامل .

فكان فرصة ثمينة وضرورية لمراجعـة النفس وغربلـة الممارسـة على امتـداد العـام وفرز الخطأ والصواب والإيجاب والسلب في مسيرة الثورة .

ورغم أن المؤتمر لم يقدم برنـامج عمل مفصـل فقـد وضـع يـده على بعض من أهم الأخطاء مثل المحاكات العسكريـة ، وتوزيع الرتب العسكريـة دون قيـاس ، وطرح مطالب جيدة أهمها المطالبة بالدستور ، وإجراء انتخابات عامة برلمان شعبي « مجلس شورى » وإعلان تأييده للثورة في جنوب الوطن . « راجع ملحق رقم - ١١ »

ولكن المـؤتمر فشـل في التـأثير على مجرى الأحـداث ، فتطـورت بعيـداً عن مقاصده ، ولعل السبب يعود إلى أنه قد عقـد في جو من عـدم الثقـة بين الجمهوريين الشباب والجمهوريين الكبار من العلماء والمشـائخ والسيـاسيين التقليـديين وقـد بـدت دعوته للسلام في ظل الهجمات العسكريـة على الجمهوريـة ، ومن الحق أنـه قـد عقـد تحت راية المعارضة الجمهورية ، وكان صوتها هو الغـالب عليـه ، تلـك المعـارضـة التي كانت قد بدأت تتجمع حول شخص الشهيد الزبيري .

لذلك كان من البديهي أن يخفق المؤتمر ويسهل تمييع قراراته وتوصياته . لتبقى حبراً على ورق .

ومنذ مؤتمر عمران بدأ الصراع داخل الصف الجمهوري بين يسار الثورة ويمينها . ويتكون اليسار من بعض الشباب الثوري والمثقفين وصغار الضباط والعناصر الحزبية التي كانت قد انتظمتها أحزاب رئيسيه ثلاثة هي :

حزب البعث ، وحركة القوميين العرب ، والماركسيين اليمنيين .

وتتكون القوى المقابلة من الشخصيات المتبقية من حركة الأحرار والمشائخ وكبار الضباط . وفي البداية دار الصراع بين هاتين القوتين على أسلوب مواجهة الهجمة الرجعية على الثورة ، فبينما اليسار يرى أن التشدد والحزم الثوريين هما الوسيلة الوحيدة للدفاع عن الثورة وترسيخها كان اليمين يقترح نهجاً آخر يتسم باللين والتساهل ويعتمد على المصالحة مع الملكيين (باستثناء الأسرة المالكة) وأسلوب كسب المتمردين على الثورة وضمهم إلى صفها .

وكان مؤتمر عمران هو البداية العلنية لنهج اليمين الجمهوري ، لكنها بداية أخفقت ربما ليس بسبب قوة اليسار فحسب ، وإنما لأن اشتداد الهجوم الرجعي على الثورة وتصاعده لم يكن يترك خياراً أمام الجمهوريين بمختلف اتجاهاتهم غير استخدام السلاح ومواجهة العنف بالعنف ، وهكذا ذهبت دعوة مؤتمر عمران إلى السلام أدراج الرياح ، وبدت كأنها سابقة لأوانها سواء بالنسبة لبقايا النظام الملكي أو بالنسبة للجمهوريين .

ولقد تضمنت قرارات مؤتمر عمران بعض المطالب الديموقراطية أهمها الدستور والبرلمان والقيادة الجماعية ، لكنها كما يظهر كانت مجرد غلاف من التقارب والالتقاء ، لأن السلوك السياسي التالي لأعضاء المؤتمر الفاعلين قد برهن أنهم ليسوا من الديموقراطيين ، وسنعود للحديث عن هذا الموضوع فيما بعد .

على أن من المهم أن نتابع مجرى الصراع بين اليمين واليسار الجمهوريين ونتتبع مساره حتى ذروته .

وابتداء لابد من الاعتراف بأن رئيس الجمهورية آنذاك المشير عبد الله السلال . كان عنصراً محسوبا على اليسار كما يقال ، وبالتالي كان مركز قوة لهذا الجناح ساعده في صراعه ضد اليمين الجمهوري ، ووقاه من هجمة اليمين التي كانت تهدف إلى القضاء عليه ، لذلك فإن التهام اليسار بات أمراً ميسوراً بعد أن غادر السلال مسرح السياسة ، ولم يتمكن اليسار بعد من مقارعة اليمين بنفس القوة التي كان عليها قبل ٥ نوفمبر .

ولقد اشتد الصراع السياسي بين اليسار واليمين خلال عام ١٩٦٥ ، فخلال هذه الفترة بدأت تتضح معالم الصراع بينهما في أكثر من موقف ، ولم يعد محور الصراع محصوراً في أسلوب مواجهة الهجمات الرجعية على النظام الجديد بل شمل قضايا اجتماعية واقتصادية وسياسية ؛ فبرز منهجان أو خطان سياسيان متعارضان تعارضاً شاملاً ، وتقلصت الأرضية المشتركة بين القوتين لتقتصر على شكل النظام الجمهوري ، وفيما عدا ذلك تعارض الخطان تعارضاً صريحاً وحاداً لامجال فيه للحوار . وامتداداً لمؤتمر عمران عام ١٩٦٣ ، بادر اليمين إلى تجميع قواه وإعادة صياغة برنامجه في مؤتمر عقد في خمر خلال الفترة من الثاني إلى الخامس من مايو عام ١٩٦٥ ، وذلك تحت رعاية وحماية أقوى وأكبر قبيلة في البلاد ، برئاسة الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر ، وقد وضع المؤتمر أمام مهمتين أساسيتين :

أولاهما : إنهاء حالة الحرب « بمختلف السبل والوسائل » .

ثانيهما : « السعي وراء المودة والإخاء والصداقة الشريفة النبيلة مع الأشقاء والجيران » .

وقد شكل المؤتمر لجنة أو هيئة دائمة للسلم تتولى تنسيق الاتصال بالملكيين أو ما يسمى بـ« المغرر بهم » .

كان أغلب أعضائها من المشائخ (خمسة من المشائخ وأربعة من العلماء) .

ولعل أبرز مافي قرارات المؤتمر هو مطالبة المؤتمر مد يد الصداقة إلى الجيران وبالمقابل تحديد العلاقات مع مصر « على هدى قرارات المؤتمر وروحه » أي على ضوء الخط الجديد الهادف إلى مد الجسور مع الملكيين والسعوديين .« راجع الملحق

رقم ـ ١٢ » والعمل على حل توفيقي للصراع الدائر بين القوى الثورية في اليمن وقوى الثورة المضادة من بقايا الأسرة المالكة ومن معهم .

وتأكيداً لحسن نوايا المؤتمرين تجاه أعداء الثورة اليمنية فقد تحاشى المؤتمر أن يؤكد المواقف الثورية (وكلنا نعرف أن محور الصراع بين الثورة والرجعية في اليمن كان النظام الجمهوري) ولم يذكر المؤتمر الثورة والجمهورية إلا مرة واحدة وعرضاً ، وفي جو الهجوم المسلح المستمر على الثورة من أعدائها ، ذهب المؤتمر يعبر عن رغبته في السلام والوئام والإخاء والمحبة .

وباستثناء المطالبة بتأليف مجلس شورى ، وإعلان قيام تنظيم شعبي ، فإن المؤتمر قد عجز في أن يعمق معنى النظام الجمهوري ويؤكد على مضمونه التقدمي ، أو في إطار مبادئ الثورة .

ورداً على هذا الموقف في مؤتمر خمر عقد اليسار مؤتمراً في صنعاء خلال يوليو عام ١٩٦٥ ، بغرض وضع « ميثاق وطني » يؤكد المضمون التقدمي والديموقراطي للنظام الجمهوري ويحدد التاكتيك الضروري للقضاء على التخلف وبناء حياة جديدة وتعميق معنى النظام الجمهوري وتنفيذ مبادئ الثورة ، وقبيل انعقاد التجمع الوطني تبين أن الوقت مازال مبكراً لإيجاد دليل نظري شامل للثورة ، وأن جو الحرب المفروضة على الجمهورية لايساعد على نجاح هذه الخطوة الضرورية ، فاكتفى المؤتمرون بوضع وثيقة عمل تهدف إلى « ضمان سير الثورة اليمنية » والخروج بها من الدوامة السياسية التي غرقت فيها .

وقد جاءت الوثيقة لتؤكد على مبادئ الثورة وتشرحها ، بما يعمقها ويغنيها بالمضامين الديمقراطية والثورية ، وطالب المؤتمرون بتشكيل « حكومة قومية ذات اتجاه ثوري وطني » و« وضع منهاج ثوري » .

وقد وعى الذين وضعوا الوثيقة المغزى الأكيد لدعوة السلام التي أطلقها مؤتمر خمر ، فحرصوا على أن يؤكدوا أن « إنهاء الحرب لايكون باستجداء السلام ، ولابالاستسلام أمام شروط الرجعية والاستعمار ، ولابالتخلي عن الجمهورية والثورة وسيادة اليمن ووحدتها واستقلالها ... »

وكان اليمن الجمهوري الذي لايزال يحمل ذكريات يصعب التحرر منها عن الجمهورية ، وقد ظلت هذه الذكريات عقبة كؤوداً لم يمكن تجاوزها إلا مؤخراً في سبيل قيام جبهة اليمن .

وقد كان أولى المناسبات هو مؤتمر الطائف الذي عقد في ١٩٦٥ م ، وضم لفيفا من الملكيين والجمهوريين المنشقين والقوى الثالثة ، وكان ضمن مقاصده قطع الطريق على الاجتماع الوشيك المرتقب بين الرئيس عبد الناصر والملك فيصل في جدة ، بتقديم مشروع (يمني) لحل المشكلة اليمنية ، إذ شدد المؤتمر على فكرة الدولة الإسلامية كبديل للنظام الجمهوري ، وقد أعقب ذلك تقديم التماس بانشاء الدولة الاسلامية إلى الملك فيصل ، موقع من عدد كبير جداً من المشائخ وعدد من المثقفين وغيرهم .

وهكذا عقد اجتماع القمة في جدة وكان الجو يبدو مهيأ تماماً لتقبل فكرة « الدولة الإسلامية » وكان اليمين قد استطاع أن يلملم أفكاره وأهدافه في شكل قرارات أصدرها مؤتمر الطائف ، أو برقيات ورسائل موجهة إلى الزعيمين المصري والسعودي .

وقبل التعرض لتطورات الأحداث التالية لانتظام صفوف اليمين ولم شتاتهم في نهاية عام ١٩٦٥ م ، ينبغي أن لايفوتنا التعرض للأسئلة الهامة التالية :

كيف ولماذا نشأت وماتت فكرة « الدولة الإسلامية في اليمن » ؟

وماهو تأثير الأوضاع العربية والدولية على مجريات الأحداث في اليمن ؟

وما هي ردود الفعل المحلية في الجزء الشمالي إزاء تطور واشتداد الثورة في الشطر الجنوبي ؟

وإني لأحب أن ألقي اللوم كل اللوم على الإخوة المصريين ، فرغم ماوقع من بعض الأفراد من أخطاء ، تعد أخطاء فردية فيكفي الشعب المصري فخراً أنه وقف إلى جانب اليمن لتثبيت النظام الجمهوري وللدفاع عن ثورته ، وأنه قدم من أجل ذلك الكثير من الشهداء والأموال والأسلحة والعتاد بسخاء نادر في التاريخ .

ولا أريد أن ألقي اللوم أيضاً على جميع من قاموا بالثورة ، فقد كان أغلبهم من الثوار الشرفاء الذين ضحوا بـأرواحهم وأموالهم من أجل تحقيق مبـادئ الثورة والسير بها ، فمنهم من استشهد ، ومنهم من بقي ، ومابدلوا تبديلاً .

ولكني ألقي اللوم ، على هذه القلة التي انتسبت إلى الثورة ، والذين اندسوا بين صفوفها ليستغلوا مبادئها وشعاراتها ، ويحولوها إلى مصالح ومنافع خاصة ، إمـا شهوة في حكم ، أو طمعاً في مال ، أو جشعاً في هذا وذاك .

ومن المعروف أن هؤلاء لم يتورعوا عن اتخـاذ كافـة الـوسـائـل والطرق لتحقيـق مآربهم ، فأحياناً يتهاونون في حقوق الشعب ويتعاونون مع القلـة المغرضة من القوة المصرية ، التي انحرفت أيضاً عن أهـداف مصر من وراء مسـاعـدة الجمهوريـة العربيـة اليمنية ، لقد تعاون الطرفان معاً لتحقيق المكاسب الشخصيـة ، والجـدير بـالـذكر أن بعض العنـاصر المصريـة التي خرجت عن جـادة الطريـق ، قـد حـوكمت في مصر وأودعت السجن لأسباب مختلفة .

وأحيـانـاً كان هؤلاء المنـدسون إلى صفوف الثورة يميعون المواقف الثوريـة ، فلا يواجهون المشاكل لحلها ، بل يبتعدون عن حلها لتحقيق المآرب الشخصيـة ، ممـا كان يزيد الأمور تعقيداً .

وعندمـا كان شعبنـا يتململ ويضج من الأخطـاء التي ترتكب يومـاً بعـد آخر ، كان أحد الرؤساء يدعو الأهالي إلى الخلود إلى الراحة وإلى الابتعاد عما يشغل بـالهم ، وكأن مـايجري لايمس صميم حيـاتهم ، أو يتعلـق بمستقبـل أبنـائهم . وفي نفس الـوقت كانت الاعتقالات وتكميم الأفواه تتزايد يوماً بعد آخر ، حتى لا ينزعج الحكام بمطالب الشعب الذي انتظر طويلاً قيـام الثورة لتحقيق آمـالـه وبنـاء مستقبلـه . ولقـد كان المفروض أن يشد هؤلاء الحكام المواطنين إلى الأحـداث وإلى القضـايـا الوطنيـة . بل وإلى بـذل الأرواح والأمـوال بسخـاء من أجـل تثبيت الجمهـوريـة وتحقيـق أهــداف الثورة .

وكان الخطأ الأكبر لهؤلاء المندسين هو القيام بهذا العـدد الكبير من الإعـدامـات

دون محاكمة ، رغم أن أول وأهم أهداف ثورتنا هو تحقيق العدالة والحرية والديموقراطية ، وأبسط مظاهر هذا كله هو أن لا يعاقب شخص بالسجن أو الاعدام ـ وإن كنا لا نوافق على الإعدامات مهما كان مبررها ـ لا يعاقب شخص دون أن يقدم لمحاكمة نزيهة ، يستطيع خلالها أن يدافع عن نفسه . وقد وصلت ظاهرة الإعدام بالجملة على يد هادي عيسى ، إلى أنه رمى ببعض الأشخاص في بئر عميقة .

وقد كان لهذه الأفعال الهوجاء رد فعل عنيف لدى فئات الشعب المختلفة ، فلم يتعض البعض فحسب ، بل وجد البعض أنفسهم ينجرفون إلى صفوف الملكيين رغم إرادتهم ، ربما للثأر لبعض أقاربهم ، أو خوفاً من أن تلحقهم موجة الإعدامات الهوجاء ، وكان من الممكن كسب هؤلاء إلى صفوف الثورة ، أو على الأقل ضمان موقف محايد من جانبهم ، فكان معنى هذا كله زيادة تعقيد المشاكل التي واجهت الثورة ، وإطالة مدة الحرب الأهلية التي استنفدت جهود الشعب وإمكانياته عدة سنوات بدلاً من أن يبذلها من أجل البناء والتعمير .

ولقد أدت الأخطاء المتعددة التي ارتكبها بعض الحكام الجدد الذين ظهروا على السطح ، وبدؤوا يلعبون أدواراً مرسومة على المسرح السياسي ، أدت أخطاء هؤلاء إلى أن تسود روح الفردية والأنانية حينذاك ، بدلاً من الروح الجماعية المتعاونة المتكاتفة ، وأن تسود الشكلية التي تحارب وتقضي على الروح الإبداعية الخلاقة بين أفراد الشعب لأن من أولى مساوئها هي أنها تبعد الكفاءات والقدرات عن مكانها الصحيح . وهكذا تحاملت النفوس ، وتحارب الفرد مع أخيه ، والجماعة مع الأخرى ، كل منها تعمل على الوقيعة والدس لإبعاد الجماعة الأخرى ، عن السلطة ، ولتحصيل المكاسب الدنيوية ، وليس خدمة للأهداف الثورية ، أو توحيداً لصفوف الثورة .

وظهر أثر هذه الشللية بشكل واضح على أمر هام كان له تأثير سيء على مجرى الأحداث ، وهو أن الرؤساء وكبار المسؤولين لم يضموا إلى مكاتبهم أصحاب الكفاءة والخبراء المتخصصين في العلوم والمعارف المختلفة ، بل كانوا يعينون في هذه الأماكن الحساسة ذوي الحظوة والمقربين بصرف النظر عن صلاحيتهم وعدم كفاءتهم ، أما إذا حدث وعُين أحد المتخصصين في مكانه المناسب ، فإنه لا يمكث في وظيفته إلا وقتاً

قصيراً ، فهو إما أن يُبعد عن وظيفته لأنه لايلبي رغبة رؤسائه ويستمع إلى توجيهاتهم ومطالبهم الخاصة ، وإما أن يفر هو من وظيفته لعدم موافقته على مايشاهد ومايجرى أمامه .

ونتيجة لهذه الأخطاء والسلبيات جميعها ‥ وإزاء سيادة الروح الفردية ، والشللية ذات الاتجاه الأناني ‥ ونتيجة لسيطرة المغرضين أصحاب المصالح الخاصة الذين لا يصطادون إلا في المياه العكرة ‥

ونتيجة لبروز تجار الحروب على السطح ، متساندين مع المزايدين على أقوات الشعب ، بل وعلى دمائه ومستقبله ‥

ونتيجة لوجود قوى خارجية تعمل على محاصرة الثورة وضربها ، فتمد المناوئين للثورة بالمال والسلاح ، بل وبالمرتزقة محترفي الحروب ‥ هبت القوى الوطنية لتقف أمام هذا الانحراف بمبادئ الثورة ، ولتحقن الدماء الزكية البريئة التي تروي أرض الوطن بغزارة وبدون حساب ، ففي هذا الوقت العصيب الذي تحولت فيه الآمال الى آلام ، والذي زاد فيه الهمس فأصبح صخباً واحتجاجاً ، في هذا الوقت ، فكر هؤلاء الشرفاء في عقد مؤتمر يضم شتاتهم ، يتدارسون فيه الصعاب التي تعانيها البلاد ، ويضعون حلولاً سليمة مخلصة تقضي على الفوضى وعدم الاستقرار ، وتنقذ الثورة من عثراتها ، فيحل السلام محل الحرب ولتخطو البلاد نحو الحياة الأفضل التي ينشدها الجميع .

مؤتمر عمران

ولقد كان هذا المؤتمر هو مؤتمر عمران الذي عقد في ١٤ ربيع الثاني ١٣٨٣هـ الموافق ٢ سبتمبر ١٩٦٣ م . وكان هذا المؤتمر بداية لعدة مؤتمرات أخرى لإصلاح الأوضاع ، سواءً عقدت ، هذه المؤتمرات في داخل البلاد أو في خارجها ـ كما سيتضح فيما بعد ـ فكان لها أيضاً إيجابياتها وسلبياتها وإن عبرت في مجموعها على أن مسار الثورة قد احتاج من حين الى آخر إلى وقفات شعبية لتعديل المعوج ، وللوقوف أمام التدخل الأجنبي ، وعبر بعضها أيضاً على خروج الأمر من أيدي اليمنيين إلى أيدٍ أخرى .

وجمع مؤتمر عمران ممثلين من كافة فئات الشعب من ضباط وشيوخ ، وعلماء ، ومن كافة أنحاء اليمن المختلفة ، ثم أصدر هؤلاء قراراً بالإجماع يؤكد تمسك الجميع بالنظام الجمهوري ، وفي نفس الوقت يدعو الجميع إلى الالتفاف حول مبادئ الثورة وتحقيق مطالب الشعب التي طالما ثار من أجلها ضد أسرة حميد الدين مثل ماجاء في البند (١٩) من بيان مؤتمر عمران ، كما حاول المؤتمر تنقية الثورة مما لوثها من انحرافات مثل التبذير المالي ومنح الرتب العسكرية لمن لايستحقون من المقربين ، وغير ذلك من الإصلاحات في المجالات المختلفة . ولمس المؤتمرون بحس وطني خالص أن الممارسة الخاطئة التي يرتكبها غير الثوريين ممن تسللوا إلى صفوف الثورة بعد قيامها ، هي التي أدت الى تقسيم أبناء الشعب إلى فئات متناحرة وإلى هروب بعض العناصر من الصفوف الثورية إلى من يناوئها ، لذلك دعا البيان جميع الفارين والشاردين من أبناء اليمن إلى العودة إلى البلاد ، وأن لهم الأمان المطلق ، وذلك لرأب الصدع الذي أصاب وحدة البلاد ، فأوقعها في حروب دامية .

مؤتمر القمة بالاسكندرية

ولقد دعا المؤتمر إلى أن تعقد جلساته بشكل دوري كل ستة أشهر ، ولكن ظروفاً وملابسات كثيرة منعت تنفيذ هذا القرار ، فلم يعقد مؤتمر خَمِرْ إلا بعد ذلك بكثير ونتيجة لأوضاع مختلفة . فقد توالت الأحداث بعد ذلك مما أثر في الأوضاع اليمنية ، ومما أكد أن اليمنيين لم يصبحوا حتى ذلك الحين أصحاب الحل والعقد بالنسبة لشؤونهم الخاصة . ففي أثناء انعقاد مؤتمر القمة العربي الثاني في الاسكندرية ، تم اللقاء بين الرئيس عبد الناصر وبين الملك فيصل في ١٤ / ٩ / ١٩٦٤ ، واتفقا على أن تعقد « الأطراف المتنازعة » في اليمن مؤتمراً لحل الخلافات بينهم . وقد تردد الجمهوريون في حضور هذا المؤتمر ، فرغم أن البيان الذي دعا لعقده يحمل عبارات جميلة تعني ضرورة حل المشكلة اليمنية بصورة أخوية ، وأن يتحمل اليمنيون أعباء حل مشكلتهم واختيار الحكم الذي يرتضيه الشعب ، وذلك بعد تفاهم جميع الأطراف المتنازعة فيما بينهم ، رغم هذا كله فقد رأى الجمهوريون وراء هذه العبارات عذاباً كبيراً ، إذ عليهم أن يجلسوا نداً لند مع المناوئين للثورة ، أو كما عرفوا حينذاك باسم الملكيين ، وذلك لحل مشاكل اليمن ، وأن هذا الرأي قد فرض عليهم من الخارج . وبعد تردد ذهب الوفد الجمهوري برئاسة الشهيد محمد محمود الزبيري والتقى بالوفد الملكي برئاسة السيد أحمد محمد الشامي ، وذلك في أركويت بالسودان ، غير أن الوفدين لم يصلا إلى حل ، وكل ماجاء في البيان المشترك الذي صدر عن الوفدين عقب انتهاء جلساتها في ٢ / ١١ / ١٩٦٤ هو التحضير لعقد مؤتمر آخر . غير أن تحديد زمان ومكان هذا المؤتمر لم يكن على بال شخص من المجتمعين جميعاً ، مما يدل على أن فشل هذا المؤتمر كان أمراً محققاً ، وعلى أن الأمواج ـ الداخلية والخارجية ـ حينذاك كانت أقوى بكثير من القوى الوطنية ، فقد تعددت في فترة قصيرة عدة مؤتمرات : في خمر ، والطائف ، وحرض ، وذلك رغم اختلاف ظروف وملابسات كل منها على حدة ، فقد هدفت إلى حل المشكلة الوطنية ، ولكن هل نجحت في ذلك .. ؟؟

توالي عقد المؤتمرات

لقد كان هناك تمهيد سابق لعقد مؤتمر وطني آخر منذ أن عقد مؤتمر عمران ، وكان المحرك الأساسي لعقد مثل هذا المؤتمر هو الشهيد محمد محمود الزبيري ، ولكنه اغتيل قبل عقد هذا المؤتمر ، فأصر شعبنا على عقده تنفيذاً لرغبة الشهيد ، وللتأكيد على أن الشعوب لاتموت بوفاة زعمائها . وكان الشهيد الزبيري قد أعلن - هو وبعض الشخصيات معه - استقالته من الوزارة في ٢٨ / ٧ / ١٣٨٤هـ الموافق ٢ / ١٢ / ١٩٦٤ م وتشكلت حكومة الفريق حسن العمري ، وكان هذا يعني تشكيل حكومة عسكرية ، الهدف منها القبض على الأوضاع بالقوة . وبعد وقت قليل من هذا التشكيل تمكن الزبيري من الوصول إلى برط وأعلن تكوين « حزب الله » وأصدر جريدة « صوت اليمن » التي كانت تطبع على الآلة الكاتبة . وقد أثار هذا كله القوى المعادية للوحدة والسلام والتقدم ، إذ شعروا بأن هذه الخطوة ستؤدي إلى سحب البساط من تحت أرجلهم ، وهنا عملت أيد خفية على اغتياله وتم لها ذلك في أول إبريل ١٩٦٥ .

عقد مؤتمر خمر وما بعده

غير أن الإعداد لمؤتمر خمر كان يسير - خلال هذه الأحداث - على قدم وساق ، وزاد الإصرار على عقده عقب مقتل الشهيد الزبيري ، فقد ألهبت تلك الحادثة الشنعاء غضب الجميع وحماسهم لاستمرار المسيرة الثورية . وتحت الضغط الشعبي ، أقيلت حكومة العمري وتشكلت حكومة النعمان وذلك في ٢٠ ذي الحجة ١٣٨٤ هـ الموافق ٢١ / ٤ / ١٩٦٥ م . ولقد كان هذا التغيير الوزاري يخالف الاتجاه العام الذي كان يأمل فيه الشعب من وراء عقد مؤتمر خمر ، فمن ناحية احتضنت حكومة النعمان المؤتمر فحولته إلى مؤتمر رسمي ، وبذلك أفقدته صفته الشعبية التي كانت أمل الجميع ، إذ كان مقدراً أن يجتمع هناك ممثلو الشعب رغم اختلاف اتجاهاتهم وأهدافهم ، طالما أن الجميع يرمون إلى تحقيق السلام والاستقرار ؛ ومن ناحية أخرى ، فقد كان الأمل هو أن تشكل الوزارة بعد عقد المؤتمر ، بعد أن يقوم المؤتمر بانتخاب رجال هذه الوزارة حتى تكون شعبية خالصة ، وممثلة لكل الفئات .

وكان من نتيجة ذلك أن تخلفت بعض الشخصيات الهامة عن حضور المؤتمر ، لذلك كان من نتائج هذا المؤتمر اتخاذ قرار هام هو « اعتباره مؤتمراً تحضيرياً لمؤتمر شامل »[1].

ورغم اختلاف الظروف والملابسات التي أحاطت عقد هذا المؤتمر ، ورغم الآمال التي انتظرها الجميع من ورائه والتي لم تحقق إلا بعضها ، فقد كان المؤتمر « محاولة جديدة لإقرار السلام في ربوع اليمن ، وجمع كلمة اليمنيين وإيقاف عوامل التخريب والتمزق والتناحر ، وسعياً وراء تحقيق رغبة اليمنيين في السلام والاستقرار ، ووفاء

(١) زيد بن علي الوزير : مؤتمر خمر ، ص١٥

لدماء الشهداء الذين رووا بدمائهم أرض اليمن من أبناء مصر العربية وأبناء اليمن ، وسعياً وراء تحقيق الأهداف والمبادئ التي قامت من أجلها الثورة والجمهورية »[1].

وربما كان من أهم نتائج هذا المؤتمر هو وضع الدستور ، ثم تشكيل لجنة لمتابعة قرارات المؤتمر ، إذ أن هذين القرارين يعبران بشكل كبير على أن القوى الشعبية - ولو أنها لم تمثل تماماً في هذا المؤتمر كما ينبغي - قد استطاعت أن تخطو خطوة إلى الأمام ، فتعلن عن مطالبها ، وإن لم تستطع تنفيذها كما تريد .

ولاشك في أن القرارات التي اتخذت في هذا المؤتمر (الملحق رقم ١٢) تؤكد ما ذهبنا إليه ، فقد نصت على تشكيل لجنة المتابعة وهذا يعني ضرورة أن يشرف الشعب على تصرفات الحكومة ، أو على الأقل ، يحق له أن يحاسبها ويراجع أعمالها .

وزيادة على ذلك ، أكد على الوزارة القائمة - وزارة النعمان - ضرورة الالتزام بما أعلنته من مبادئ وأهداف . ولكن أهم ما يلفت النظر بالنسبة لقرارات ذلك المؤتمر هو أن المجتمعين أصروا على وضع مطالب الشهيد الزبيري - الذي كانت روحه تطل على المؤتمر ، وكانت دماؤه الساخنة تلهب دماء المؤتمرين - في صلب قرارات المؤتمر ، وذلك كما جاء في البند الخامس من القرارات ، وهذه المطالب كانت تدور حول : تعديل الدستور ، إنشاء مجلس جمهوري ، تأليف مجلس الشورى ، إعلان قيام تنظيم شعبي ، تكوين جيش وطني ، تأليف مجلس دفاع ، تأليف محكمة شرعية عليا تتولى محاكمة العابثين بأموال الدولة ومقدرات الشعب .

وكما قلنا من قبل ، فكما أن ظاهرة عقد المؤتمرات كانت ظاهرة إيجابية تدل على أن الشعب يريد أن يؤكد وجوده من حين لآخر ، حتى يواجه بذلك التيارات المعارضة ، ويستطيع أن يعبر عما يجيش في نفسه ، فإن هذه المؤتمرات ذاتها كانت تعبر عن بعض السلبيات في صفوف الثورة وبين الجمهوريين . فقد كانت هناك بعض الشخصيات الوطنية ، حتى تلك التي شاركت في الحكم بعد قيام ثورة ١٩٦٢ م ، ترى

---

(١) عبد الله بن أحمد الثور : ثورة اليمن ص١٥٤

أن هناك انحرافاً في مسيرة الثورة ، وبعداً عن مبادئها وعما كان يريده الشعب من وراء القيام بتلك الثورة .

لذلك ظهرت تجمعات مختلفة حاولت هنا وهناك أن ترفع صوتها ، وأن تعبر عن نفسها ، في أي مكان وفي أية صورة وذلك عندما شعرت أنه لاتنفس لها في داخل البلاد .

فبعد عقد مؤتمر خمر بقليل عقد مؤتمر اسلامي في مكة المكرمة ، حضره بعض الزعماء المسلمين وبعض اليمنيين بقصد السعي لإقرار السلام في أرض اليمن ، والعمل على المصالحة بين كافة العناصر اليمنية ، كذلك الاتصال بجميع الدول الشقيقة لحل المشكلة اليمنية .

غير أنه قد تلا ذلك ، ظاهرة أخرى أكثر أهمية ، وأكثر تأثيراً في مجرى الأحداث ، تلك الظاهرة هي انعقاد مؤتمر الطائف واتخاذه بعض القرارات (ملحق رقم - ١٣) وترجع خطورة هذا المؤتمر إلى أمر هام وهو أنه جمع عددا من اليمنيين ذوي الاتجاهات المتناقضة ، بل ومن المعروف أن بعض الجمهوريين الذين ساهموا في الحكم مع الرئيس عبد الله السلال هم الذين كانوا العامل الأول في هذا المؤتمر .

وقد ضم هذا المؤتمر عناصر شتى كما قلنا ، فقد خرجت شخصيات متعددة إلى المملكة العربية السعودية لتجتمع مع الشخصيات الملكية ، ولتصل إلى حلٍّ للمشكلة القائمة ، وهي أن لايرفع اليمني السلاح ضد أخيه اليمني ، فتنزف الدماء ، وتضيع الجهود .

فقد جمع مؤتمر الطائف عدداً من الشخصيات اليمنية ، من المسؤولين الجمهوريين ، من مثقفي ومتعلمي اليمن ، من المشائخ والقبائل ، سواءً الذين كانوا في الصفوف الجمهورية ، أو الذين انضموا إلى صفوف الملكية ، كذلك ممثلي اتحاد القوى الشعبية الذي كان يرأسه الأخ ابراهيم الوزير ، ثم بعض الجمهوريين ، هؤلاء جميعاً بالإضافة إلى زعماء الملكيين . (ملحق رقم - ١٣)

وتبرز أهمية مؤتمر الطائف أيضاً في أنه كان عاملاً من العوامل التي أدت إلى عقد

مؤتمر جدة ، بين الملك فيصل والرئيس جمال عبد الناصر ، الذي وصل إلى جدة عقب انتهاء مؤتمر الطائف مباشرة - الذي استمر أربعة أيام - وصدور قراراته . ويبدو أن ذهاب الرئيس عبد الناصر إلى جدة كان بناءً على اتفاق سابق منذ مؤتمر القمة في الاسكندرية ، وإما لأنه شعر أن مؤتمر الطائف كان خطراً على الخط الجمهوري الذي يسانده ، وعلى تلك الجهود التي بذلها في اليمن فقد رأى في انضمام عناصر جمهورية إلى هذا المؤتمر ، إنما هو « شرخ » وانقسام في صفوف الجمهوريين ، ومن ناحية أخرى - وكما قيل - أنه فكر في « إيجاد مخلص له ولجيشه من اليمن »[1] .

وقد انعقد المؤتمر (مؤتمر جدة) لمدة ثلاثة أيام في جو ودي لإزالة الخلاف بين الجمهورية العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية ، وتوثيق العلاقة والروابط الأخوية بين البلدين . وقد أصدر الطرفان بيانا مشتركاً أذيع في الرياض والقاهرة ، يؤكد أن للشعب اليمني الحق في إبداء رأيه في الحكم الذي يرتضيه لنفسه وذلك في استفتاء شعبي في موعد أقصاه ٢٣ نوفمبر عام ١٩٦٦ ، وذلك كما جاء في المادة الأولى منه (الملحق رقم - ١٤) .

كما اعتبر البيان أن المدة الباقية حتى ذلك التاريخ هي فترة انتقالية للإعداد لهذا الاستفتاء ، بالإضافة إلى أنه يجب أن تتعاون الدولتان المصرية والسعودية - على تشكيل لجنة مشتركة من اليمنيين تمثل جميع القوى الوطنية وأهل العقد والحل لعقد مؤتمر يضع تصوره للمستقبل . ورسم مؤتمر جدة أيضاً المهام الملقاة على عاتق هذا المؤتمر ، والذي رؤي أن يعقد في مدينة حرض ، وفي نفس الوقت التزم الطرفان - أي الرئيس عبد الناصر والملك فيصل - أن يبذلا كل جهودهما من أجل عقد المؤتمر وتحقيق ما يتخذه من قرارات .

وقد تلقت صنعاء هذه الخطوات كلها بحذر وقلق وخوف ، وهذه الخطوات هي : انعقاد مؤتمر الطائف ، ثم مؤتمر جدة ، ثم ضرورة التجهيز لحضور مؤتمر حرض ، لذلك عقد اجتماع موسع في القصر الجمهوري للنظر فيما يتخذ . وكان البديهي

(١) عبد الله الحسني : مؤتمر حرض ، ص٧ .

أن يقرر المجتمعون أنه عند حضور مؤتمر حرض فانه لابد من التمسك بالنظام الجمهوري ، وعدم عودة أفراد أسرة حميد الدين إلى اليمن ، ثم الاحتكام إلى الشعب عندما يصعب على المؤتمرين في حرض الحرص على النظام الجمهوري أو إذا وصلوا في مناقشاتهم إلى غير ذلك .

وهنا يجب أن أنبه أبنائي الباحثين الذين سيتعرضون لهذه الفترة فيما بعد بالدراسة والتعمق ، إلى أن هذه الخطوات والاجراءات كلها ، هي مما يعيب تاريخنا القريب ، فمؤتمر الطائف عقد خارج البلاد لحل مشاكل داخلية ، ومهما قيل عن الدوافع ، فإنه لقاء بين عناصر جمهورية ساخطة وعناصر مناوئة تماماً للجمهورية ، وأن الذي اضطر هؤلاء الى الاجتماع في الطائف هي تلك الأخطاء والسلبيات التي وقعت على أيدي عناصر جمهورية ، تدعي أنها ثورية ، أو أنها اندست في صفوف الثوريين الحقيقيين .

أما عن مؤتمر جدة ، فإنه مهما قيل عن دوافعه الطيبة وحسن نياته بالنسبة للقضية اليمنية ، فقد كان اجتماعاً بين شخصيتين غير يمنيتين لحل مشكلة يمنية ، ولم يمثل فيه العنصر اليمني بأي شكل من الأشكال ، وزيادة على ذلك ، وضع هذا المؤتمر طريقة الحل التوفيقي بين الجمهوريين والملكيين ، وإن ترك تفاصيل هذا الحل لمؤتمر حرض .

ولاشك أن الدولتين ـ المصرية والسعودية ـ كانتا طرفاً في النزاع الدائر ، ومن حقهما أن يكون لهما رأي فيما يدور على الساحة اليمنية لاشتراكهما الفعلي في المشكلة ، ولكن مانحب أن نشير إليه هنا ، هو أننا نحن اليمنيين ـ بأخطائنا وسلبياتنا ـ أتحنا الفرصة للآخرين لأن يكونوا طرفاً حاسماً في قضايانا الداخلية ، فمهما قلنا ، فإن تلك الأخطاء والانحرافات التي انحدرت إليها الثورة ـ أو بمعنى أدق ـ بعض العناصر التي اندست بين صفوف الثورة ، هي التي أدت إلى ذلك التدهور الذي أصاب مسيرتنا الثورية ، وذلك خلال السنوات الثلاث التي عاشتها ثورة ١٩٦٢ م ، أي إلى عقد مؤتمر جده عام ١٩٦٥ م .

عقد مؤتمر حرض

ونعود الآن إلى مؤتمر حرض ، والمواقف الشعبية التي اتخذت حياله ، وقد سبق أن ذكرنا أن المسؤولين في صنعاء قد اجتمعوا في القصر الجمهوري لاتخاذ قرارات محددة يلتزم بها كل من يشترك في ذلك المؤتمر أي في حرض . وفي نفس الوقت ، عبرت الفئات الشعبية عن نفسها في مؤتمر « الجَنَد » ، فهناك اجتمعت الفئات المختلفة لتضع حدوداً معينة وهي :

١ ـ الجمهورية قائمة وهي النظام الأمثل للحكم الشعبي للبلاد .

٢ ـ استبعاد أسرة حميد الدين في مؤتمر حرض .

٣ ـ الوحدة الوطنية هدف مقدس .

وفي هذا الإطار ، الرسمي والشعبي ، توجه أعضاء الوفد الجمهوري إلى حرض ...

فماذا حدث هناك ؟؟

افتتح المؤتمر جلسته الأولى في حرض آخر نهار الثلاثاء ٢٣ نوفمبر ١٩٦٥ م الموافق ٢٩ رجب ١٣٨٥هـ بحضور هيئة الرقابة السعودية ـ المصرية المشتركة ، ولجنة السلام المشتركة ، وممثلي الصحافة ووكالات الأنباء من جميع أنحاء العالم . وكانت الجلسة الأولى علنية تكلم فيها أولاً الأمير عبد الله السديري رئيس لجنة السلام ، ثم أعقبه القاضي عبد الرحمن الإرياني رئيس الوفد الجمهوري ، ثم تحدث السيد أحمد محمد الشامي رئيس الوفد الملكي ، وكانت كلمة كل من رئيسي الوفدين الجمهوري والملكي

عبارة عن كلمات شكر للعاهلين السعودي والمصري ، وترحيب بأعضاء الوفد الآخر ، ثم الإشارة إلى أن لكل منهما تحفظات سيذكرها في الوقت المناسب .[1]

ويلاحظ أنه كان من ملامح مؤتمر حرض هو حضور لجنة مراقبة مكونة من ممثلي الدولتين السعودية والمصرية ، وكان الدكتور رشاد فرعون مستشار الملك فيصل يمثل المملكة السعودية ، واللواء عبد العزيز سليمان يمثل الجمهورية العربية المتحدة ، وكان هذا التمثيل تطبيقاً لقرارات مؤتمر جدة ، ولكنه كان يعني في ذاته ، أن الطرفين السعودي والمصري ، كان لهما التأثير المباشر على سير الأحداث وإن كانا حريصين ظاهرياً وباستمرار على القول أن للأطراف اليمنية المختلفة ، الحرية المطلقة في المناقشة وفي تقرير المصير .

وقد أبدى كل من الوفدين في الجلسة الثانية رأيهما في مجرى الأحداث ، وأبدى كل منهما رغبته الأكيدة في جمع الشمل ، وإقرار السلام ، ونبذ الحرب . وهكذا مرت الجلسة الأولى والثانية في جو ودي بين الوفدين ، وشعر الجميع أن هناك توافقاً تاماً للوصول إلى حل مرضٍ للأطراف المختلفة ، وأن القضية اليمنية على وشك الحل . ولكن حدث في الجلستين الثالثة والرابعة أن اختلف الوفدان ، وأصر كل منهما على رأيه مما أدى إلى عدم الاتفاق ، أو بمعنى أدق عدم الوصول إلى قرارات إيجابية محددة قد تنقذ البلاد من محنتها .

وقد ظهر الخلاف عندما حاول كل من الوفدين تفسير قرارات « جدة » كما يهوى ، فالوفد الجمهوري رأى البدء في مناقشة اللائحة التنفيذية لسير أعمال المؤتمر ، ولكن الوفد الملكي رأى البدء في مناقشة نظام الحكم أولاً ، وكان يرى أيضاً أن يكون نظام الحكم وسطاً بين الجمهورية والملكية ، أي إعلان أن في اليمن « دولة إسلامية » وذلك حتى الاستفتاء العام ، الذي سيقرر نظام الحكم في اليمن ، والذي سيجري في المدة المقررة في قرارات مؤتمر « جدة » كما أشرنا .

أما الوفد الجمهوري فكان يصر على بقاء النظام الجمهوري ، حيث أنه النظام الشرعي الذي اعترفت به هيئة الأمم المتحدة ، وجامعة الدول العربية ، أما النظام

---

(١) عبد الله الحسني : مؤتمر حرض ، ص٣٣ ـ ٣٤ .

الملكي فلم يعد قائماً ولاشرعياً ، وبالتالي لم يعد نداً للنظام الجمهوري ، وليس لـه الحق في أن يفرض هذا النظام الوسط كما يريد الوفد الملكي .

ولا شك أن إصرار الوفد الجمهوري على موقفه هذا ، كان موقفاً تـاريخيـاً يحسب له . فإن العذاب الذي قاساه شعبنـا تحت حكم أسرة حميـد الـدين ، ثم الـدمـاء التي نزفها الشهداء من الجانبين اليمني والمصري من أجل تثبيت النظام الجمهوري ، ثم تلـك الجهود الإيجـابيـة التي بـذلهـا دبلومـاسيونـا لـدى الـدول المختلفـة للاعتراف بـالنظـام الجمهوري في اليمن ، هـذا كلـه لايمكن أن يـذهب هبـاءً ، فيضطر الوفـد الجمهوري في النهايـة إلى التنـازل عن هـذه المكاسب كلهـا فيلغي النظـام الجمهوري ، ويوافق على إعلان نظام « الدولـة اليمنيـة » . وكان الوفـد الجمهوري في نفس الوقت مستعـداً لضم شخصيات ملكية إلى الحكومة القائمة ـ وذلك في فترة الانتقـال المشـار إليهـا ـ ولكن بشرط أن تكون تحت لواء الجمهورية وعلمها .

وهنـا حـاول المؤتمر الخروج من أزمتـه ، فتقرر تشكيل لجنـة من عشرين عضواً تمثل الجانبين من المشايخ سواءً من داخل المؤتمر أو خارجـه ، ويعرض عليهـا اختيـار طريقة الحكم لمناقشتها ثم تعرض حلولها ، وذلـك بـالنسبـة لفترة الانتقـال ، كـذلـك تكونت لجنة للمتابعة وللتصويت على قرارات اللجنـة الأولى . ورأى الوفـد الجمهوري أن يضع نظامه للتصويت عليه حتى إذا مانال التأييد أخذ بـه الجميع ، فرفض الوفـد الملكي هذا الاقتراح ، واستمرت المناقشات تدور في حلقة مفرغة .

هنا قرر المراقبون من الجـانبين السعودي والمصري الإبراق لحكومتيها بما وصلت إليه منـاقشـات المؤتمر ، فرد الملـك فيصل بـأنـه لايقبل تـأجيل المؤتمر ، بل عليـه أن يستمر للوصول إلى حل ، ورد الرئيس عبد النـاصر بـأن اليمنيين أحرار فيما يتخـذونـه من قرارات ، وأن القـاهرة لا شـأن لهـا في فرض أي شيء معين ، ورأيهـا أن يحـل اليمنيـون مشـاكلهم بكامـل حريتهم . وهنـا أيضـاً بـدأت التصريحـات من الجـانبين ، وعقدت المؤتمرات الصحفية ، ولكن ماذا كانت النتيجة ؟؟

لاشيء تقريباً ، وكأن الأمر كلـه كان مجرد منـاورة سيـاسيـة ، لتمييع القضيـة ، ولإضاعـة الجهـد ، أو حتى لكسب الوقت ، للاستعـداد لمرحلـة جـديـدة . فقـد عـاد

الطرفان كل إلى مكانه ، بعد أن اتفقا على ضرورة تشكيل لجنة مشتركة للإعداد لمؤتمر آخر ، ولكن كان ذلك لمجرد حفظ ماء الوجه فقط .[1]

وهنا استعد الطرفان ـ كما ذكرنا ـ لجولة تالية ، ولا نعني هنا مجرد الجانبين ـ الجمهوري والملكي ـ بل نقصد أيضاً تلك الأطراف التي تساند كلا من الطرفين . ففي الجانب الملكي ، تمخض الموقف عن تشكيل « مجلس إمامة » برئاسة محمد بن الحسين (ابن الامام يحي حميد الدين) وهو أقوى أبناء الأسرة حينذاك وأكثرهم ضراوة ، وجعلوه مخلب القط الذي يهاجمون به الوضع الجمهوري القائم ـ في نفس الوقت ـ تحطم أمام الإرادة الشعبية القوية التي أصرت على الحفاظ على هذا الوضع نفسه . وربما كان العامل الخفي لتشكيل هذا المجلس ، هو أن الإمام البدر لم يكن الشخصية القوية التي تستطيع أن تستقطب حولها أبناء الأسرة ، أو باقي الشخصيات الملكية . وبالإضافة إلى ذلك فقد عمل الجانب الملكي على تشديد ضرباته ضد النظام الجمهوري ، فاستخدم المرتزقة من كل مكان ـ من أفريقيا وأوروبا وأمريكا ـ وأغدقوا عليهم الأموال الطائلة ، وأمدوهم بأحدث الأسلحة .

وكان على الجانب الجمهوري ـ ومن يسانده ـ أن يتخذ أهبته للدفاع عن نفسه ، وللحفاظ على كيانه ، ولكنه أيضاً تخبط في خطواته ، وسيطرت العناصر الانتهازية والوصولية على سير الأحداث ، واستمرت الروح الأنانية والشللية هي التي تؤثر في رسم الخطوات السياسية التالية .

وقد ظهر هذا التخبط في صور متعددة :

لقد حاول بعض الانتهازيين والوصوليين وأصحاب المصالح في استمرار الحروب والاضطرابات ، أن يعمقوا الهوة بين المسؤولين الجمهوريين ، وبين القوات المصرية ، مما جعل الأخيرة تتخذ موقف الخوف والحذر للدفاع عن كيانها . ومن ناحية أخرى ، حاولوا اتخاذ القوات المصرية مخلب قط للقضاء على أعدائهم السياسيين ، ولم

---

(١) لمزيد من التفاصيل انظر (ملحق رقم ـ ١٥)

تنطلق لتصنيف الأعداء من منطلق وطني صريح وواضح لمصلحة الثورة والجمهورية ، بل انطلقت من مصالحها الشخصية الفردية البحتة ، ومن هنا استخدمت كل قواتها للتخلص من الأفراد والجماعات المناوئة ، دون مراعاة للمصلحة العامة .

ونشير هنا أيضاً إلى عودة الرئيس عبد الله السلال من القاهرة بعد غيبة طويلة وذلك في أول أغسطس عام ١٩٦٦ ، وكان قد أبعد إليها ، إرضاءً للاتجاه التوفيقي الذي وصل إليه مؤتمر « جدة » حلاً للمشكلة اليمنية ، فالجانب الملكي اعتبره المعوق للوصول إلى الحل والتفاهم ، بل وجدوا أنه غير أهل لأن يخلف أسرة حميد الدين ، وكانت هذه ذريعة واهية يختفون وراءها لضرب النظام الجمهوري . وكانت بعض الشخصيات الجمهورية ترى أنه السبب الأساسي في زيادة التدخل المصري في الشؤون الداخلية ، ويحملونه كل مسؤولية في هذا الجانب ، وفي نفس الوقت ، كانت بعض الشخصيات الجمهورية ترى أنه العقبة في سبيل تحقيق آمالهم الشخصية ، ورأوا أن إبعاده عن السلطة ، إنما هو الحل السحري الذي سيقضي على كل مشاكل النظام الجمهوري ، وكان الهدف لبعضهم هو الوصول إلى السلطة والحكم ، وكان هدف الآخرين هو تصحيح المسار الثوري ، والرجوع بالثورة ـ ومسيرتها ـ إلى طبيعتها اليمنية البحتة .

غير أنه لايجب أن يغيب عن الذهن أن هذه التخبطات ، هي التي عمقت التناقضات ـ ليس بين الجانبين الملكي والجمهوري ـ بل بين ممثلي الجانب الجمهوري نفسه .

ففي ١٣ اغسطس ١٩٦٦ ـ أي بعد وصول المشير السلال بقليل ـ فوجئ الشعب بالخطوات التي اتخذها السلال وأثارت تساؤل الجميع ، هل جاء من القاهرة بتعليمات معينة ، أم أنه يريد أن يثبت وجوده بعد تلك الغيبة هناك ، أم أنه ـ وبحسن نية وإخلاص ـ جاء لينقذ النظام الجمهوري الذي تعرض للهجمات العسكرية العنيفة التي أشرنا إليها عند التحدث عن محمد بن الحسين ؟

ماذا بعد حرض ؟

لقد فاجأ السلال الجميع بإلغاء المجلس الجمهوري ، وإقالة الحكومة ، وتشكيل حكومة جديدة برئاسته ، كذلك تشكيل محكمة أمن الدولة . وقد ترتب على هذا كله اندهاش الجميع ، وبدأت التساؤلات المتعددة حول تلك الأمور التي كان مظهرها الخارجي على الأقل هو حدوث انشقاق في الصفوف الجمهورية ، وهذا ما كان يخشاه الجميع من الوطنيين المخلصين .

وأمام النشاط المتزايد من قبل المناوئين للثورة والجمهورية ، ولرغبة الجمهورية العربية المتحدة في المحافظة على وجودها وقواتها في اليمن ، أرسلت شخصية عسكرية قوية هو اللواء طلعت حسن كقائد عام للقوات العربية المسلحة ، حتى يتمكن من صد الهجمات الضاربة وللحفاظ على الكيان الجمهوري . غير أن الرياح تأتي بما لا تشتهي السفن ، فإذا كنا قد أحسنا النية في تصوير مهمة اللواء طلعت حسن في اليمن في تلك الفترة التاريخية بصفة خاصة ، فإنه يمكن القول بأنه عند وصوله إلى البلاد في يوليو ١٩٦٦ م ، بدأت أسوأ مرحلة مرت بها العلاقات المصرية اليمنية .

وإذا أردنا أن نكون محقين في الحكم عليه ، موضوعيين في تقدير الأمور ، فإنه لايمكن أن نلقي اللوم عليه بمفرده ، فمن ناحية ، كان شخصاً غريباً عن البلاد ، وعن الظروف والملابسات التي تمر بها البلاد حينذاك . ومن ناحية أخرى نشط الانتهازيون والوصوليون من تجار الحروب ، الذين لايهمهم إلا انتفاخ جيوبهم باستمرار ، لتحقيق مآربهم في هذا الجو المتوتر العصيب وهدم الثقة بين القيادة العربية وبين المسؤولين اليمنيين ، بل ولتزيد من الوقيعة والهوة بين العناصر الجمهورية نفسها ، وكان من نتيجة هذا كله أن عملت بعض العناصر ، على التخلص من اليعض الآخر ، لالمصالح وطنية ، بل لأغراض شخصية بحتة ، فزادت الاعتقالات في هذه الفترة إلى حد كبير ، ومن المؤسف أنها تركزت على العناصر الوطنية الشريفة ، التي

طالما سعت إلى الثورة وتغيير الأوضاع . وقد وصلت المأساة قمتها عند إعدام واحد من المشاركين في الثورة وهو الشهيد محمد الرعيني .

ولم يكن هذا التخبط قاصراً على أحوال اليمن فقط ، ففي مصر نفسها ، كانت مراكز القوى قد زاد نفوذها إلى حد كبير ، تلك المراكز التي أدت إلى هزيمة ٥ يونيه ١٩٦٧ م ، كما كشفت عن ذلك الأحداث التالية لهذه الهزيمة ، كذلك تلك الكتابات التي تظهر في القاهرة من حين إلى آخر من مذكرات لبعض القادة والسياسيين ، ومن انتقادات لبعض الذين شاهدوا الأحداث عن كثب من صحفيين وغيرهم . وهنا لابد من الإشارة إلى أن العدد الغفير من قادة البلاد وزعمائها ـ ممن كان داخل الحكم أو خارجه ـ كذلك الكثير من ضباط الثورة وأبنائها قد قبض عليهم في القاهرة بعد استدعائهم إليها وزج بهم في السجون والمعتقلات ، وذلك على يد شمس الدين بدران مدير مكتب المشير عبد الحكيم عامر حينذاك ، والذي كان علماً بارزاً من أعلام مراكز القوى في هذه الفترة .

ومن الامور المضحكة المبكية في هذه الفترة أيضاً ، زيارة الملك سعود لليمن ومباركته للنظام الجمهوري ، وإعلان مساندته للنظام في اليمن ، وذلك بعد أن كان العدو الأول للجمهورية ، والذي أعلن عليها الحرب الضروس منذ لحظاتها الأولى ، ولم يكن ذلك حباً لليمن ونظامه الجمهوري ، ولكن لاختلافه مع أسرته وإبعاده عن العرش ، ولجوئه إلى عدوة الأمس ، وهذا كان يعني في حد ذاته أن اليمن تحول لمسرح سياسي لخطوات خارجية لاناقة له فيها ولاجمل .

هزيمة يونيو ومؤتمر الخرطوم

ولقد هزت هزيمة يونيو ١٩٦٧ ، العالم العربي أجمع دون تفريق ، وترتب على ذلك أن اجتمع مؤتمر القمة في الخرطوم ، وكان من الطبيعي أن تشارك الجمهورية العربية اليمنية في هذا المؤتمر ، كما كان من البديهي أيضاً مناقشة القضية اليمنية بين الرئيس عبد الناصر والملك فيصل بحجة إزالة الخلافات بين الأطراف العربية المختلفة . وقد تم الاجتماع فعلاً بين عبد الناصر وفيصل في منزل محمد أحمد محجوب رئيس وزراء السودان حينذاك ، واستمر الاجتماع خمس ساعات ، خرجا بعدها متشابكي الأيدي ، مما جعل الجميع يستبشرون بإتمام الاتفاق بينهما .

غير أن الوفد اليمني وعلى رأسه الرئيس السلال لم يستبشر ولم يفرح بهذا الاتفاق ، فلماذا ؟

هل خوفاً من أن يترتب على ذلك الاتفاق : انسحاب الجيش المصري ـ وخاصة بعد أن انهزم الجيش المصري في سيناء في ٥ يونيو ١٩٦٧ ـ وحينذاك تنفرد المملكة العربية السعودية بمواجهة الجمهورية الفتية الناشئة ، أي الجمهورية العربية اليمنية ؟

أم أن هذا الخوف يرجع إلى الإحساس بالكرامة الوطنية ؟ وأن اتفاق الخرطوم قد تم بين طرفين غير يمنيين ؟ أحدهما قدم التضحيات وإن كانت ذات سلبيات ، وثانيهما معارض قيام النظام الجمهوري في اليمن منذ البداية ـ بل ويريد أن يقضي عليها تماماً .

ظاهر الأمر أن الرئيس السلال عاد من الخرطوم ليعلن في صنعاء بأن الجمهورية العربية اليمنية لا تقبل بأي حال من الأحوال كل ما من شأنه أن يمس استقلال

وسيادة اليمن .. كذلك يقول إن اتفاقية الخرطوم » - سابقة الذكر - قد عقدت بين دولتين عربيتين لم تكن الجمهورية العربية اليمنية طرفاً بينهما ، وأضاف أيضاً : « بأن شعب الجمهورية العربية اليمنية متمسك باتفاقية التنسيق والدفاع المشترك مع الجمهورية العربية المتحدة (مصر) واعتبارها سارية المفعول ، والذي يهمنا هو تحقيق مزيد من المكاسب والمنجزات في كل المجالات بالاشتراك مع أشقائنا وشركائنا في النضال والمصير أبناء الجمهورية العربية المتحدة » .

وفي نفس الوقت ، دارت تصريحات الرئيس السلال في هذه الفترة حول ضرورة الاعتماد على النفس ، والاعتماد على الشعب في حماية ثورته وجمهوريته حتى الموت .

فهل هذا كله يعني أنه لمس خلال مؤتمر الخرطوم إصرار الرئيس عبد الناصر على الانسحاب من اليمن - لظروفه الخاصة - وأنه بذلك سيدعه - أي السلال - وجهاً لوجه أمام المملكة العربية السعودية ؟

أم أن هذا يعني أنه حقاً يريد أن يثير هم الشعب اليمني لكي يقف على قدميه حتى يواجه الأخطار الخارجية التي تريد القضاء على جمهوريته ؟

أم في النهاية ، قد شعر أنه لم يعد موضع ثقة من ساندوه ، فأراد أن يلجأ إلى الشعب ، الذي طالما أراد أن ينصحه ويوجهه إلى ضرورة الاعتماد على النفس ، في حماية الثورة الشعبية ، وفي إقامة النظام الجمهوري .

ألم يفقد شهيد الوطن - محمد محمود الزبيري - روحه وحياته من أجل إصراره على ضرورة اعتماد الشعب اليمني على نفسه ، لإقامة الثورة ، وحماية الجمهورية ... ؟؟

وهكذا إذا حاولنا أن نخرج من خضم هذه التساؤلات ، الى محاولة لتتبع الأحداث ، فيمكن القول ، إنه رغم الاهتزازات التي أصابت الحكومة اليمنية حينذاك - عقب مؤتمر الخرطوم وقراراته - فقد واصلت الحكومات العربية تنفيذ قرارات مؤتمر الخرطوم .

ففي ٣ أكتوبر من هذا العام (عام ١٩٦٧ م) ، وصلت لجنة السلام المكونة من وزراء خارجية كل من : السودان والعراق والمغرب ، - وهي اللجنة التي تشكلت

خلال مؤتمر الخرطوم - غير أن هـذه اللجنـة قوبلت بـالرفض من قبـل بعض الفئـات الشعبيـة ، إن لم نقل كلهـا ، بل وترتب على هـذا الرفض ، أن بـدأت بعض الجهـات تستغل ذلـك المـوقف المتـوتر - نتيجـة خطـابـات الرئيس السـلال ، ونتيجـة سلسلـة الأخطاء التي ارتكبها بعض ثوار عام ١٩٦٢ ومن سـانـدوهم - لتهـاجم جنود وضبـاط أبناء الجمهوريـة العربيـة المتحـدة ، وكان هـذا من الأمور المخزيـة التي شوهت الوجـه الثوري لجمهوريتنا الفتية ...

غير أن الموقف من لجنـة السلام المنبثقـة من مـؤتمر الخرطـوم ، ثم ذلـك المـوقف العـدائي من قوات الجمهوريـة العربيـة المتحـدة ، لم يكن إلا تعبيراً عن كل الحـالات المتناقضة ، فالأسباب والظروف التاريخية الكثيرة التي جعلتنـا نعتمـد على الجمهوريـة العربيـة المتحـدة عقب قيـام ثورتنـا المجيـدة عـام ١٩٦٢ ، ثم توالي مجيء القوات تلـو القوات إلى بلادنا لتساند النظام الجمهوري الذي أعلناه ، وجعلنـاه أملاً وشعـاراً لنـا ، هذا الاعتماد الكلي على غيرنا ، كان السبب الهام الذي جعلنـا نقع في تلـك الأخطـاء العديدة التي لوثت ثورتنا ، وجعلت الرئيس السلال في النهـايـة يفزع من سماع خبر انسحاب القوات العربية المصرية من اليمن عندما تقرر ذلك في مؤتمر الخرطوم .

انسحاب قوات مصر

وفي نفس الوقت كان ذلك الموقف من لجنـة السلام ، ثم مـاتبعـه من اعتـداءات على جنـود وضبـاط مصر ، كان لـهـذا المـوقف أثره العميـق على مـوقف مصر من مسانـدتهـا للجمهوريـة العربيـة اليمنيـة ، فقـد اعتبر الرئيس عبـد النـاصر أن ضربـة اسرائيل في ٥ يونيو ١٩٦٧ ، أهون عليه مما حـدث من اعتـداءات على قوات مصر في اليمن وترتب على هـذا أنـه قرر سرعـة انسحـاب قواتـه من البـلاد ، ثم أمر بـإطـلاق سراح المسجونين السياسيين وإعادتهم إلى اليمن ، أولئك الـذين احتجزتهم مراكز القوى في سجون مصر بحجـة تعـاونهم - زوراً وبهتـانـاً - مع الرجعيـة والقوى الاستعماريـة . ولقد أطلق الرئيس عبد الناصر سراح هؤلاء وأعادهم إلى البلاد كجزء من خطته بعـد

٥ يونيو ١٩٦٧ م ، وهي أنه يجب أن يتحمل اليمنيون مسؤولياتهم ، وهذا ماكان يبتغيه الجميع عند قيام ثورة ١٩٦٢ م .

ولقد كانت هذه الأحداث والظروف والتطورات كلها تعني أمراً محدداً ...

هناك فترة من حياة الثورة محددة مرت بكل إيجابياتها وسلبياتها ، وهناك أخرى تريد أن تبزغ وتنبثق ...

فهل جاءت المرحلة التالية بالجديد والأفضل بالنسبة لمصير شعبنا ومستقبله ؟ ..

في خلال الفترة السابقة ، انطلقت الثورة وأصر شعبنا على إعلان نظام الجمهورية ، وجاء أبناء الجمهورية العربية المتحدة لمساندة الجمهورية الفتية ، وفي خلال هذا كله ارتكبت الأخطاء من قبل الجهات والأطراف المختلفة المتعددة ، من جانب بعض أبناء الثورة أنفسهم من اليمنيين ، ومن جانب بعض ضعاف النفوس من أبناء الجمهورية العربية المتحدة الذين لم يفهموا حقيقة مرحلة الثورة التي تمر بها مصر واليمن معاً ، فارتكبوا في حق اليمن من الأخطاء ، ماارتكبوه في حق مصر نفسها ، حتى أدوا بها إلى هزيمة ٥ يونيو ١٩٦٧ م .

هذه الأخطاء كلها هي التي دعت الى ضرورة التغيير ، بل وإلى التساؤلات المستمرة .. هل هناك ضرورة إلى التغيير ؟

هذا ماسنوضحه



الفصل الرابع

مرحلة السلام لا الاستسلام

١٩٦٧ - ١٩٧٤م



وجهة نظر

قد يجد المرء حرجاً معيناً عندما يفكر في وضع عنوان لمرحلة ما من مراحل تاريخنا الوطني ، فالعنوان دائماً ـ مهما كان ـ لابد أن يكون مختصراً ،موجزاً ، وفي نفس الوقت لابد أن يكون معبراً واضحاً ، وأمام هذا الحرج يجد المرء نفسه متحيراً متردداً أمام العنوان الذي يختاره ، وقد يظل دائماً غير راض عنه لأنه غير معبر ـ وهنا يلجأ الكاتب ـ أي كاتب ـ إلى جانب آخر لتعويض النقص الذي شعر به ، يلجأ إلى الاهتمام بالمحتوى وشرح نقاطه وتفاصيله ، فربما كان في ذلك تغطية لأي أمر من الأمور التي قد يوحي بها العنوان .. وربما يحتاج توضيح المغزى من هذا العنوان إلى إبراز عدة نقاط ، منها :

أن ثورتنا المجيدة عام ١٩٦٢ م قد استهدفت التغيير الجذري ، لذلك أعلنت الجمهورية منذ لحظاتها الأولى . حقاً لقد تعثرت الثورة كثيراً وهي تحاول تثبيت أقدامها ، ولكي تحافظ على النظام الجمهوري ، فقد ظهرت السلبيات العديدة بين صفوفنا ، وفي نفس الوقت ظهرت السلبيات من جانب من ساعدونا ، وهم أبناء الجمهورية العربية المتحدة (مصر) ، وهذا ما قد أوضحنا بعضه خلال الفصل السابق .

كذلك ، يجب أن نعترف أمام أنفسنا ، أن القيام بالثورة ، وتدعيم الجمهورية ، يجب أن يقوم ـ أولاً وأخيراً ـ على الاعتماد على النفس ، فلماذا انزعجنا عندما أعلن الرئيس عبد الناصر أنه سيسحب قواته من بلادنا ؟ .

ومن ناحية ثالثة ، يجب أن نلاحظ أن التغيير الذي حدث في بلادنا ، ليس تغييراً بسيطاً في المنطقة ، أو على الأقل ، في الجزيرة العربية ، بل كان تغييراً عميقاً خطيراً ، يهدد باقي بقاع هذه الجزيرة . ولهذا فقد كان علينا أن نستعين بالأشقاء أبناء مصر ، نظراً لوجود تلك القوى الضارية المحيطة بنا .

ومن ناحية رابعة ، فيجب أن نراعي ، أن تثبيت الجمهورية وتدعيمها ، ربما صاحبه كثير من الأخطاء ، ورغم ذلك : ألم يعد النظام الجمهوري ، نظاماً معترفاً به على المستوى العربي والمستوى العالمي ؟

ومن ناحية خامسة ، فإذا كنا نعترف بأن النظام الجمهوري أصبح حقاً معترفاً به ، وأنه صاحب تدعيمه بعض - بل والكثير - من الأخطاء ، فلماذا إذاً لايحدث بعض التغيير - أو كل التغيير - حتى يستطيع هذا النظام -أي الجمهورية - أن يعمق نفسه ويدعم نفسه في اليمن ؟

أليس من المحتمل ، أن بعض التغيير قد يصحح المسار ؟ أليس من المحتمل أيضاً أن بعض التغيير - الذي يتصف بالمرونة والفهم الحقيقي لطبيعة المرحلة - قد يؤدي إلى إنقاذ مايمكن إنقاذه ؟

ومن ناحية سادسة ، وإذا دققنا النظر في الظروف الداخلية والخارجية ، التي كانت تمر بها بلادنا في تلك الفترة ، ألم يكن من الأوفق أن نطالب بالمصالحة بين جميع أبناء الوطن ، حتى تنصرف الجهود المختلفة المتنازعة إلى البناء والاستقرار ؟ ألم يكن من الغباء أن نقسم أنفسنا إلى ما اشتهر عنا ، إلى جمهوريين وملكيين ؟ ، أو إلى أن الأمر صراع بين الجمهورية العربية المتحدة وبين المملكة العربية السعودية ؟

في تلك الفترة ، وعندما أصر الرئيس عبد الناصر على سحب قواته من البلاد ، كان لابد علينا أن نقرر الكثير : أن نقرر أنه يجب الاعتماد على النفس ، أن نقرر جمع الشمل ، أن ندعو الجميع من أبناء الوطن - رغم اتجاهاتهم وميولهم - إلى توحيد الصفوف ، من أجل حقن الدماء ، وإنهاء الخلافات المختلفة ، ثم من أجل بناء اليمن الحر المستقل ، الذي فاته الكثير ، والذي يحتاج إلى الأكثر والأكثر .

لماذا حركة ٥ نوفمبر؟

هنـا نستطيع أن نقول ، أننـا قـد اقتربنـا من توضيـح مـا نرمي إليـه من وراء العنوان الذي اخترناه لهذا الفصل ، فـإن المرحلـة التي كنـا قـد وصلنـا إليهـا ، كانت تحتاج إلى حالة سلام ، طالما أن الدعم الخارجي ـ أي المصري ـ قد انقطع عنـا ، وأنـه قد أصبح علينا أن نعتمد على أنفسنا . وأمامنا أحد طريقين :

إمـا أن نواصل طريق القـوة والحرب لكي نحـافـظ على جمهـوريتنـا وثـورتنـا ، وحدنا ، بعـد أن تنسحب قوات الجمهوريـة العربيـة المتحـدة ، كما قرر ذلـك الرئيس جمال عبد الناصر حينذاك .

وإما أن نعتمد على أنفسنا تماماً ـ وبكل واقعنـا ـ وعنـدئـذ يجب : أن نجنح إلى السلم ونوحد صفوفنا ، ونجمع شملنا ، فنعفو عن أخطائنـا وعن أخطـاء الآخرين من أبناء جلدتنا ، ونحاول جميعاً ، أن نساعد ثورتنا ، ونقيم جمهوريتنا ..

هـذا هو الوضع الـذي وقف أمـامـه الجميع لكي يجيبـوا عن التسـاؤل الهـام الـذي صاحب ذلك الحدث ، وهو لماذا قامت حركة ٥ نوفمبر ١٩٦٧ ؟

هل هي من أجل تحقيق مآرب شخصية ، أي لاستبدال شخص بآخر ؟

أم أنها فعلاً تعبير عن انتقال حقيقي من مرحلة تاريخيـة إلى مرحلـة أخرى ... هذا ما سنحاول أن نوضحه في الصفحات التالية :

إن حركة ٥ نوفمبر ١٩٦٧ تمتـد جـذورهـا إلى مؤتمر الخرطوم وإلى رفض مقـابلـة لجنة السلام المنبثقة من هذا المؤتمر .. ولكن كيف ؟

في هذا المؤتمر قرر الرئيس عبـد النـاصر سحب قواتـه من اليمن مقـابل أن تكف المملكة السعوديـة عن مسـاعـدة المنـاوئين للنظـام الجمهوري ، على أن تقوم الأطراف المختلفة في اليمن لحل مشاكلها والتفاهم مع بعضها البعض لرسم صورة المستقبل اليمني .. وهذا يعني الرجوع إلى قرارات مؤتمر « جدة » (ملحق رقم ١٤) .. وهـذا يعني أيضاً

أنه لابد من تغيير نظام الحكم الذي اعتمد من بدايته على وجود القوات المصرية إلى جانبه ، واستبداله بنظام آخر يستطيع أن يستوعب الظروف الجديدة ـ أي قرارات مؤتمر الخرطوم ومؤتمر جدة ـ ، وبمعنى آخر انسحاب القوات المصرية ، وخاصة بعد فجيعة ٥ يونيو عام ١٩٦٧ م .

هذا هو الاعتبار الأول الذي مهد لحركة ٥ نوفمبر ١٩٦٧ ، أما الاعتبار الثاني فهو كيف نواجه المرحلة الجديدة التي مرت بها البلاد حينذاك ؟ انسحاب الساعد القوي الذي يساند جمهوريتنا ، تحالف القوى الرجعية والإمبريالية ضدنا ، وتكالبهم على القضاء على جمهوريتنا ، نشاط القوى المناوئة للنظام الجمهوري وطمعهم في القضاء عليه ، تمكن هذه القوى من التقدم إلى داخل البلاد إلى الحد الذي وصل إلى محاصرة صنعاء سبعين يوماً ؟

هذه الأمور كلها كانت تستوجب التغيير ، لا في النظام الجمهوري نفسه ، بل في الموقف والمفهوم ، في النظرة وفي التحليل ، وأخيراً في طبيعة المرحلة وإدراك أبعادها ..

ولا أريد أن يفهم القارئ ـ خاصة من أبنائي الباحثين ـ أني أدافع عن حركة ٥ نوفمبر ، كما لا أريد أن يُفهم أيضاً أني أريد كشف سلبياتها ، ولكني أحاول أن أضع يدي ـ ويد غيري ـ على الحقيقة ، أو الاقتراب من الحقيقة ، فتاريخ بلادنا ليس ملكاً لأحد ، بل مانقوم به الآن إنما هو مجرد اجتهادات لتفسير تلك الوقائع ، وأن هذه الاجتهادات إنما هي القليل الأقل الذي نستطيع أن نعبر به عن حبنا لهذه التربة الغالية ، التي نبتت منها أجسادنا ، والتي نمت على خيراتها أبداننا ، ومنها تشبعت أرواحنا ...

هذه الأوضاع والتساؤلات كلها كانت تشغل بال الجميع ، وكانت جميعها تدور حول سؤال هام وهو : ماذا نفعل ؟ خاصة أمام تلك الظروف والتطورات التي جدت بعد يونيو عام ١٩٦٧

لقد اجتمع عدد كبير من رجالات الدولة مع الرئيس عبد الله السلال وقرروا أن يسافر إلى مصر والعراق وروسيا لطلب المعونات المادية والمعنوية ، وليتدارس

مع هذه الدول كيفية مساندة الجمهورية الفتية في ظل الظروف الجديدة . وبدأت الرحلة في الثاني من نوفمبر إلى مصر ، حيث قابل هناك الرئيس جمال عبد الناصر وتفاهم معه حول الأوضاع التي تمر بها البلاد ، ويقال أن الرئيس عبد الناصر قد عاتبه بمرارة عما حدث ـ وهو الاعتداء على بعض جنود مصريين في صنعاء ـ ونصحه بأنه كان من الأفضل له البقاء في اليمن لمواجهة الظروف الصعبة التي تمر بها بلاده .

وتوجه إلى بغداد في الرابع من نوفمبر ، أيضاً لنفس الغرض وهو أنه يجب على العراق أن تمد يد المساعدة لإخوانهم في اليمن ، غير أنه في الخامس من نوفمبر من نفس العام ، أي في عام ١٩٦٧ م ، قامت الحركة . وأعلن في صنعاء إقالة الرئيس عبد الله السلال من مناصبه ، وقيام مجلس جمهوري برئاسة القاضي عبد الرحمن بن يحي الإرياني ، وعضوية الفريق حسن العمري والشيخ محمد علي عثمان . وبطبيعة الحال تشكلت حكومة جديدة ، وقام بتشكيلها الأستاذ محسن العيني ، ثم أعلنت الحكومة في بيانها الأول أنها ستقوم بتصحيح الأوضاع ، والمصالحة مع الأشقاء والأصدقاء خاصة المملكة العربية السعودية ، والمصالحة مع الأطراف المعنية أي تلك العناصر اليمنية التي تفرقت بها السبل ، فخرجت عن النظام الجمهوري الذي أعلن في سبتمبر ١٩٦٢ م ، والعمل على استتباب الأمن والطمأنينة في ربوع اليمن ، والعمل على نشر السلام في البلاد على ألا يعني هذا الاستسلام .

هذا هو بيان الحكومة بعد حركة الخامس من نوفمبر عام ١٩٦٧ م ، فهل كان ذلك مجرد تعبير عن بداية مرحلة جديدة ، بشعارات مختلفة عن شعارات المرحلة السابقة ؟ أم كان هذا امتصاصاً للغضب والتساؤلات التي كانت تخيم على الرأي العام اليمني ؟ أم أنه كان فعلاً استجابة لأوضاع قد استجدت وأصبحت قائمة بالفعل ؟ وهل كانت هذه الحركة مجرد تحقيق لطموحات شخصية ، أم أنها فعلاً تعبير عن اتجاهات قوية كانت تسيطر على فئات عديدة من فئات الشعب ؟

هذه التساؤلات وغيرها ، سأتركها لأبنائي من الباحثين والمفكرين الذين عليهم الغوص وراء الأحداث والأوضاع التي مرت بها بلادنا حينذاك ، لكي يبحثوا ويتعمقوا في الإجابة عن هذه الأسئلة كلها .

اختلاف الآراء حول الحركة

غير أني أستطيع أن أقول أن :

هناك الكثير من أبناء شعبنا الذين استراحوا لحركة ٥ نوفمبر ١٩٦٧ ، وهناك الكثير أيضاً الذين لم يقبلوا هذه الحركة بشعاراتها ، وبما أعلنته ، بل اعتبروا أنها ردة إلى الخلف ، وأيضاً حركة استسلام وتنازل عن كل المكاسب التي حارب من أجلها شعبنا العظيم ..

وربما كانت هذه هي سنة الحياة وطبيعة التطور ، فكل خطوة يخطوها فرد أو جماعة لابد أن تجد المؤيد والمعارض ، وهنا يأتي دور البحث والتحري للوصول الى الحقيقة .

غير أن الحقيقة التي تثبت حينذاك هي أن القوى الرجعية والامبريالية قد وجدت أن الفرصة سانحة لتحقيق آمالها في القضاء على ثورتنا وجمهوريتنا .وشجعها على هذا الموقف أنها فسرت ماحدث يوم ٥ نوفمبر ١٩٦٧ م بأنه انشقاق في صفوف الجمهوريين ، وأن السند الأساسي للجمهورية ـ وهي قوات مصر ـ قد انسحبت من البلاد ، وأنه بناءً على هذا وذاك فإنه يمكن مهاجمة النظام الجمهوري القائم في صنعاء . وقد اشتدت ضراوة الحرب في هذه الفترة إلى أقصى وأقسى الحدود حتى يحقق أغراضه ، وفي نفس الوقت ، استطاع أن ينجح كثيراً في تحقيق أغراضه حتى وصل إلى حدود صنعاء وحاصرها سبعين يوماً .

وصاحب هذا اشتداد الحرب النفسية حتى يبلغ العدو أهدافه ، فأعلنوا أكثر من مرة عن سقـوط صنعـاء ، وانهيـــار النظـــام الجمهـوري . غير أن الشعب كان لهم بـالمرصـاد ، وتكاتفت كل الجهـود من أجـل الـدفـاع عن صنعـاء ، ومن أجـل إنقـاذ الجمهورية .

ولقد كانت وقفة تاريخيـة هـائلـة من وقفـات شعبنـا العظيم ·· فقـد استطـاع الصمود أمام كل التحديات ، وأثبت أنه جدير بالحياة ، وأنه قادر على المحـافظـة على ثورتـه وجمهوريتـه . فرغم تلـك السلبيـات التي ارتكبهـا بعض أبنـائـه ، في السنوات الماضية التي تلت إعلان الثورة عام ١٩٦٢ م ، فقد تطهر الجميع حينذاك ليـدافعوا عن أنفسهم وعن النظـام الـذي اختـاروه ، لافرق في ذلـك بين سيـاسي ومسؤول ، وبين عامة الناس ، لقد وقفوا جميعاً صفاً واحداً ··· ويحق للتاريخ أن يقف لحظات أمام هـذه الفترة ، ليسجـل مـايشـاء من مظـاهر تحرك الشعب بكل إمكانيـاتـه الضعيفـة القليلة ، ليواجه تلك القوى العاتية المسلحة بكل أنواع أسلحة الدمار .

وهنا كان لابد من استبدال الحكومة المدنية القـائمـة بحكومـة أخرى عسكريـة ، لتواجه تلك الصعـاب التي تحيـط بـالجمهوريـة ، فـاستقـالت حكومـة الأستـاذ محسن العيني ، لتحل محلها حكومة الفريق حسن العمري ·· كما تشكلت أيضاً فرق المقاومة الشعبية في كل أنحاء اليمن .

وهذه الأسبـاب نفسهـا هي التي أدت إلى التراجع ، وقبول فكرة حضور اللجنـة الثلاثية ـ المنبثقة عن مؤتمر الخرطوم ـ إلى اليمن ، بعد أن كانت قد أبعدت عن صنعاء يوم وصولها كما سبق أن ذكرنا .

وهكذا يمكن أن نقول : إنه إزاء ماسبق أن عرضناه فإن قرار العفو العـام الـذي أصدرته حكومة الجمهورية بعـد ٥ نوفمبر ١٩٦٧ م . ورغبتهـا في إقرار السلام في ربوع البلاد للتوجه إلى التعمير والبنـاء بـدلاً من الخراب والتـدمير ، كل هـذا فسره العـدو بأنه ضعف واستسلام ·· فهل كان هذا حقاً تنـازلاً وتراجعـاً ؟ وهل تلـك الوقفـات الهائلة التي وقفها شعبنـا في كل أنحـاء البلاد ، وليس في داخل صنعـاء فقـط ، تعتبر استسلاماً وليس سلاماً ؟

لقد فسر الملكيون هذا كله بالضعف والعجز ، وبـدؤوا يتوهمون بـأن الجمهوريـة ضعيفة عاجزة عن الدفاع عن نفسها ، وخاصة عندما قرر الرئيس عبد الناصر سحب قوات مصر من اليمن ، وتضخمت هـذه الأكـذوبـة لـديهم ، وأطلقوا لأموالهم وأذنـابهم العنان ، لكي ينطلقوا ويخربوا في أنحاء بلادنا ، ولكي يذيعوا من هنا وهنـاك ، بـأن الجمهورية في خطر ، وأن صنعاء قد سقطت في أيديهم .

ولن نطيـل الحـديث عن كيفيـة صمـود شعبنـا في تلـك الفترة ، فسأترك هـذا لأبنـائي من البـاحثين والمؤرخين ، بـل وأدعـو إلى الغـوص والتعمـق لـلإجـابـة على تسـاؤلات هـامـة : وهي هـل كانت حركـة ٥ نـوفمبر ١٩٦٧ م ، حركـة سـلام أم استسـلام ؟ هـل كانت هـذه الحركـة استجـابـة لأوضـاع داخليـة ، أم كانت نتيجـة لمخططات خارجية ؟ ماذا قدمت هـذه الحركـة لبلادنـا ؟ هل حققت السلام فعلاً ؟ أم أنها حركة رجعية وردّة ؟ أم أنها جاءت لتحقيق أغراض شخصية مقابل تقديم ثمن بـاهـظ هو فتح البلاد أمـام أعـداء الجمهوريـة سواء من أبنـاء البلاد ، أو أمـام القوى الخارجية من أبنـاء العروبـة ؟ غير أني أريـد أن أواصل الحـديث عمـا قـدمتـه تلـك الحركة حتى نصل في النهاية إلى تقويم لها ...

الديموقراطية مطلب أساسي

حقاً لقد كان السلام وتوحيد الصفوف وإنهاء حالة الحرب مطلباً هاماً من مطالب حركة ٥ نوفمبر ١٩٦٧ ، ولكن هل كان يمكن الوقوف عند هذا الحد ؟ أم كان على الحركة أن تتقدم بخطوات أخرى جديدة لتحقق المزيد من المطالب الشعبية التي طالما انتظرها الجميع ..

ولقد كان المطلب الهام حينذاك هو تحقيق الديموقراطية بأوسع معانيها ..

لهذا بدأت القوى الوطنية المختلفة تلح في تحقيق هذا المطلب الحيوي حتى يتحمل الجميع مسؤولياتهم ، وحتى تسير السفينة بعيداً عن الزوابع والأعاصير التي تنتج من الحكم الفردي ذي الصفة العسكرية .

وهنا بدأت العناصر الوطنية تضغط على القيادة السياسية لحركة ٥ نوفمبر لتنفيذ ماوعدت به ، وهو تشكيل المجلس الوطني المؤقت من فئات الشعب المختلفة .

وقد تقدمت بمذكرة مؤرخة في ٢٦ / ١ / ١٩٦٩ إلى رئيس المجلس الجمهوري حينذاك القاضي عبد الرحمن الإرياني جاء فيها :

« يبدو أن أوقاتكم مليئة بالأعمال والمقابلات العامة ، ولهذا يصعب علينا التحدث معكم على انفراد ، لتوضيح رؤيتنا للموقف من جميع الجوانب ،وما توصلنا

إليه مع الكثير ممن تثقون بهم من ضباط وشباب ومشائخ ، وكان الغرض هو بسط الصورة والاسترشاد بآرائكم . والأيام تجري تباعاً وسيبدو أننا نجري في الدوامة إياها دون جدوى ، ولهذا سنظهر أمام الشعب والعالم وقد أعلنا نهاية الحرب ، أننا غير قادرين على تحمل المسؤولية ، ولم نرتفع بعد إلى مستوى المرحلة التي يمر بها شعبنا ، والذي توصلنا إليه مع سيادتكم مبدئياً ، ومع كل الفئات الوطنية أنه لابد من تنفيذ قرار إنشاء المجلس الوطني ، الذي سيكون الواجهة الوطنية والسلطة التشريعية ، ومن خلاله ستتبين الرؤيا لكل المشاكل ونخرج من المأزق الخانق ، والجميع يؤمن بأن المجلس الوطني هو المخرج الوحيد وإلا فالطامة ستكون عامة وسيتحملها سيادتكم بالدرجة الأولى .

إننا جزء منكم والمصير واحد والصراحة اليوم من أهم ما طرحها ، فإذا لم نجد تحقيق هذا الهدف المقدس فإننا ليس إلا مواطنين أدوا الأمانة .

إن الثورة والجمهورية وسيلة لتحقيق حكم الشعب ، وأمنيتنا أن يتحقق المجلس الوطني على يديكم وفي عهدكم ، وأن تكونوا قد أسديتم إلى الوطن أعز ما بذل من أجله .

الغرض من حديثنا الشفوي هو معرفة آرائكم في بعض الأمور الهامة منها :

- الاجماع الذي لمسناه من جميع الفئات الوطنية الشريفة على استمراركم في القيام بأعباء الواجب الملقى على عاتقكم حتى ترسو الأمور ، وهذا مبعثه الإيمان المطلق بقدرتكم ولأن أي هزة قد تؤثر على المرحلة القادمة وهي خطيرة .

- الدراسة معكم حول الأشخاص المعينين بالمجلس الوطني ، وكما تحدثنا مع سيادتكم فإننا نقوم بحصر الأسماء من جميع الفئات الوطنية على أساس المقدرة والحزم والكفاءة والخبرة ثم طرح الأسماء لسيادتكم للاتفاق على من تكتمل فيه الشروط ، كما نطرح الأسماء لمن سيتحملون المناصب الوزارية على أساس المواجهة وتحمل مسؤولية المرحلة القادمة .

- وهدفنا من كل هذا هو تسهيل العملية الوطنية ، وبحيث يتحقق على يديكم وفي عهدكم ماتصبون إليه من خير وسعادة .

ـ الاتفاق خشية الارتباك على تعيين رئيس المجلس الوطني .

ـ تعيين لجنة تحضيرية من الآن ، ونقترح أن تكون برئاسة السيد حسين الحبيشي . وعليه إعداد اللوائح الداخلية لنظام المجلس ومتابعة المنتخبين والمعينين واللقاءات بالفئات الوطنية لذا نرجو تعليماتكم بهذا .

هذا ماقد توصلنا إليه مع كثير من الفئات الوطنية ، على أساس دراسته مع سيادتكم والوصول به إلى نتيجة سريعة ، والله يوفقكم » « ١٩٦٩/١/٢٦ »[1]

هذه هي الصورة التي كانت قائمة حينذاك ، وهي تدور حول الإلحاح على مطلب ديموقراطي هام ، وهو إقامة مجلس تشريعي يمثل فئات اليمن المختلفة حتى يشارك في صنع حاضرة البلاد ومستقبلها ، وحتى لاينفرد فرد أو جماعة بمصير هذا الشعب الذي طالما عانى من الفردية المطلقة ، المغلفة بالقداسة والكهنوتية ، أو المغلفة بالشعارات البراقة .

وقد استمر إلحاح القوى الوطنية على هذا المطلب الديمقراطي حتى تحقق حركة ٥ نوفمبر ذاتيتها الخاصة ، وإلا اتهمها الجميع بأنها ذات جانب شخصي بحت ، تبغي تحقيق أهداف شخصية وليست وطنية عامة . ولم يكن غرض الفئات الوطنية حينذاك مجرد مساندة هذه الحركة ، بل العكس تماماً ، وهو أنه يجب على الحركة أن تحقق مطالب الشعب أولاً وأخيراً ، وإلاً أصبح قيامها ووجودها مجرد لعبة سياسية لالزوم لها من تلك اللعب التي سبق أن شاهدها شعبنا على طول تاريخه .

---

(١) من ملفات أوراقي الخاصة .

الإلحاح على تكوين المجلس الوطني

ولهذا كله تقدمتُ بعد حوالي شهر من تاريخ مذكرتي الأولى بمذكرة مماثلة إلى الفريق حسن العمري ، رئيس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة حينذاك تحمل نفس المعاني بل وذكرت له بالتحديد : ـ « ٠٠ لقد أعلنتم سيادتكم في مؤتمر صحفي بالقاهرة أن المجلس الوطني سيوجد في أوائل شهر مارس ، وها نحن على مقربة منه ، ولا يوجد له أي تأثير أو حماس لدى أجهزة الإعلام ، ولا على مستوى الشعب » . وفي نفس المذكرة ذكرت له : « ٠٠قيام المجلس الوطني سيكون العون الوحيد لحكومتكم ، ولهذا يجب أن يرتب له بحيث يتلاءم مع برنامج وخطة الحكومة ، وأن لا يكون هناك أي تصادم بحيث يفشل الوئام بين المجلسين . إننا نهيب بسيادتكم ونشعر أن الواجب الوطني وخاصة في هذه المرحلة يستوجب مصارحتكم فالأخطار محدقة من عدة جوانب ، والمجلس الوطني هو المخرج الوحيد ، ومالم نطرح المشاكل لدراستها وإيجاد الحلول لها ، فإن الأمر متوقف على ما ستواجهونه ، ونحن جنود معكم على أساس طرح الأمور وإيجاد الحلول ، والله يوفقكم » « فبراير ١٩٦٩ م » .[١]

وفي نفس الوقت ، عدت فتقدمت بمذكرة أخرى مؤرخة في الثالث من فبراير ١٩٦٩ ، أي بعد أيام فقط من تقديم المذكرة سالفة الذكر إلى الفريق حسن العمري

(١) من ملفات أوراقي الخاصة .

رئيس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة ، تقدمت إلى الرئيس القاضي عبد الرحمن الإرياني بمذكرة مماثلة تحمل نفس المعاني وتعبر عن إلحاحي وإلحاح الفئات الوطنية ـ التي كنت حريصاً على اللقاء بها باستمرار للتعرف على آرائها ولتكتيل قواها ـ على المطلب الهام الرئيسي وهو إقامة الحياة الديموقراطية الحقة ، أي على أقل تقدير حينذاك : المطالبة بالإسراع بتشكيل المجلس الوطني ، حتى يشارك الحكومة المسؤولة بعض المهام المنوطة بها ، إن لم يكن كلها .

وكانت مهامنا الرئيسية حينذاك ، هي جمع الأسماء اللائقة بتحمل مسؤولية هذه المرحلة من تاريخ بلادنا ، وذلك من مختلف أنحاء الجمهورية ، وفي نفس الوقت وضع اللائحة الداخلية للمجلس الوطني الذي نسعى إلى اقامته وتشكيله ، هذا لتكون له الفعالية الكاملة في الوقوف إلى جانب الحكومة القائمة ، وليمثل الاتجاهات الشعبية الصحيحة ، حتى نتمكن بذلك من وضع اللبنة الأولى للديمقراطية التي طالما سعى إليها جميع أبناء الشعب .

تشكيل المجلس الوطني

وهنا بدأت الخطوات التنفيذية لتحقيق المطلب الديمقراطي الهام ، فتشكلت اللجنة التحضيرية للإعداد للمجلس الوطني ، وتكونت من الأخ المستشار القانوني حسين الحبيشي رئيساً للجنة ، وعضوية كل من محمد سعد القباطي ، وعلي يحي الإرياني ، وأحمد جابر عفيف ، وهنا بدأت اللجنة عملها ، لترسم الطريق إلى الديمقراطية ....

ولقد تحقق الأمل ، فتشكل المجلس الوطني ، وتقدم إليه المجلس الجمهوري ، ومجلس الوزراء بالاستقالة ، باعتبار أن المجلس الوطني هو السلطة العليا في البلاد .

وقد ألقى رئيس الوزراء حينذاك بياناً سياسياً أمام المجلس الوطني في جلسة غير عادية ، يوم الخميس ٢٠ محرم ١٣٨٩ هـ الموافق ١١ ابريل ١٩٦٩ م . وقال في

مستهل بيانه : « إنه لشرف كبير لي أن أكون أول رئيس لمجلس وزراء اليمن ، يمثل أمام مجلس نيابي لأبناء الشعب ، ليطلب الثقة منه نيابة عن الشعب ، ويضع أمامه خطة العمل المرحلية لحكومته » ...[1]

وكان المجلس الوطني قبل ذلك قد تلقى استقالة المجلس الجمهوري في ٢٠ مارس ١٩٦٩ م . وترك القاضي عبد الرحمن الإرياني الحرية له في اختيار من يراه صالحاً لتسيير دفة الأمور في هذه الفترة الهامة من تاريخ البلاد ، غير أن المجلس الوطني أصر على إبقائه ومعه أعضاء المجلس الجمهوري ،[2] وهنا أعاد القاضي عبد الرحمن الإرياني تكليف الفريق حسن العمري بتشكيل الوزارة ، وتقديم البيان السياسي إلى المجلس الوطني كما ذكرنا .

هذه الصور المختلفة وغيرها ، تلك التي قد توجت بتشكيل المجلس الوطني وافتتاح جلسته الأولى في ١٧ / ٣ / ١٩٦٩ م وما تبع ذلك من خطوات ، كان هذا كله هو الوجه المشرق الذي طالما نادى به شعبنا ، وهو تحقيق صورة ولو غير كاملة أو تامة من صور الديمقراطية ، حتى لاتكون هناك سلطة فردية ، عسكرية كانت أو مدنية (ملحق رقم ـ ١٦)

---

(١) الثورة : العدد ٥٣٤ ، السنة السابعة ، ١١ ابريل ١٩٦٩ ، ص١ .

(٢) الثورة : العدد ٥١٦ ، السنة السابعة ، ٢١ مارس ١٩٦٩ ، ص١ .

تشكيل مجلس الشورى

وقد مهدت هذه الخطوة لخطوة أخرى ، وهي أن المجلس الوطني قد وضع مشروع الدستور الدائم ، ثم أخلى مكانه لمجلس أوسع ممثلاً لكافة أبناء الشعب ، وهو مجلس الشورى . ورغم سلبيات تشكيل المجلس الأخير ، ورغم ماعاب بعض مواقفه من شوائب وضعف ، وهذا مايحتاج إلى دراسة منفصلة مفصلة لتقويم تلك التجربة الديمقراطية التي مرت بها بلادنا ، فقد كان تشكيل مجلس الشورى خطوة إلى الأمام .

ألم تكن هذه التجربة في حد ذاتها صورة ديمقراطية مهما عابها من بعض السلبيات ؟ ألم يكن مجلس الشورى من حقه وضع القوانين أو مناقشة ومراجعة مايقدم إليه من قوانين ؟ ألم يكن له حق مناقشة الميزانية ؟ ألم يكن من واجباته مساءلة الوزراء عما يدور في وزاراتهم بل ومساءلة الحكومة كلها وسحب الثقة منها ؟ ألم يكن هذا كله مظاهر لتجربة ديمقراطية كان من الممكن تنميتها ومعالجة عيوبها حتى يكون النظام الديمقراطي جزءاً من تقاليد جمهوريتنا ، وحتى يتمرس شعبنا على هذا النظام ؟

تشكيل الاتحاد اليمني

وإذا كانت تجربة مجلس الشورى امتداداً ـ بصورة أكبر ـ للمجلس الوطني ، فنود هنا أن نشير إلى تجربة أخرى من نوع آخر ، وهي إقامة تنظيم شعبي يضم كافة العناصر الوطنية ويعمل على نشر الوعي الحر الديمقراطي السليم ، وينظم أبناء الشعب ليدور بينهم الحوار البناء لصالح الحاضر وللتوجه إلى المستقبل الأفضل .

ودار حوار طويل وموسع حول إقامة تنظيم شعبي لتحديد مهامه وطبيعته ، وأخيراً وجه القاضي عبد الرحمن الإرياني رئيس المجلس الجمهوري بياناً دعى فيه الجمعية التأسيسية للاتحاد اليمني ـ وهو الأسم الذي اختير ليكون اسماً للتنظيم الجديد تيمناً باسم الاتحاد القديم ـ وهي الجمعية التي تم اختيار أعضائها من قبل ، والذين بلغ عددهم ثمانية وخمسين عضواً ، دعاهم إلى الاجتماع بمبنى مجلس الشورى لكي يدرسوا النظام الأساسي للاتحاد اليمني ، وينتخبوا المكتب السياسي والأمين العام للاتحاد . وقد جرت مناقشة مشروع النظام الأساسي للاتحاد اليمني في يوم ١٨ / ٢ / ١٩٧٣ . بمبنى مجلس الشورى ، وتمت الموافقة عليه ، (ملحق رقم ـ ١٩) .

وكانت أولى مهام هذا الاتحاد في هذه الفترة هي وضع « ميثاق العمل الوطني » ليكون نبراساً للجميع يلتفون حوله ويهتدون بهديه ، وليكون الحد الأدنى الذي تتفق حوله كافة القوى الوطنية .

وانشغل الاتحاد اليمني مدة من الزمن في وضع هذا الميثـاق ، كما عمل على تشكيل مكتبـه السيـاسي ، واللجـان الفرعيـة المتخصصـة . ففي جلسـة المكتب السيـاسي في ١٨ / ٣ / ١٩٧٤ ـ أي بعد حوالي عام من منـاقشـة مشروعـه الأسـاسي ـ قرر المكتب تشكيل لجنة خاصة لبـدايـة تنشيـط الاتحـاد وبـدايـة طرحـه على الجماهير لتنظيمهم وتـوعيتهم ، وكانت هـذه اللجنـة برئـاسـة الأستـاذ أحمـد محمـد نعمان ، عضـو المجلس الجمهوري وعضو المكتب السياسي للاتحاد ، وعضويـة كل من العقيـد إبراهيم الحمـدي ، والأستاذ عبد الله الأصنج ، وكاتب هذه السطور أحمد جـابر عفيف ، والأستـاذ عبـد الله حمران ، والأستاذ محمد سالم باسندوه ، والأستاذ عبد السلام خالد . وقد تـدارست هذه اللجنة مهام المكتب السياسي ، وكلفت الإخوة : عبـد الله الأصنج ، ومحمـد سـالم باسندوه ، بوضع تصور لكيفية عمل الاتحاد ، ووضع مهام وبرامج اللجـان المختلفـة ، وتحديد أعمالها . وكان أهم قرار اتخذتـه اللجنـة بعـد ذلـك بـأيـام ، هو تقـديم اقتراح بتفرغ بعض الشخصيات الوطنيـة المعروفـة ، لتولي مسؤوليـات اللجـان المتخصصـة ، لتنشيط الاتحاد ، ورسم الأهداف أمـامـه ، لمعرفـة كيف يكون الطريق إلى الاتصـال بالجماهير .

كما كان هناك اقتراح آخر بتشكيل عدة لجان ، مثل : تشكيل الأمانة العـامـة ، ولجنة الدعوة والفكر ، لجنة الطلبة والشباب ، لجنة الصناعة والتجـارة ، لجنـة العمال الحرفيين ، لجنـة المـزارعين ، لجنـة المـال ، وقـد كانت هـذه اللجـان جميعهـا وسيلـة للاتصال بالفئات الجماهيرية المختلفة ، وفي نفس الجلسـة وافق الجميع على وضع ميزانيـة أولية حتى تكون وسيلة لتنشيط ذلك الاتحاد .

وقد بادرت أمانة الدعوة والفكر للاتحاد اليمني بـإصـدار جريـدة أسبوعيـة بـاسم « الاتحاد » ، لتعبر عن رأي التنظيم وتشرح أهدافه ، وتكون الصلة بين الاتحـاد وبين الجماهير ، وقد صدر العدد الأول من الجريدة في ٢٦ ابريل ١٩٧٤ م .

وتحدث الأستاذ أحمد نعمان حديثاً مسهباً في هذا العدد عن الاتحـاد اليمني قـديمـاً وحديثاً ، وأنه تنظيم طليعي تبلورت فيه حركة الأحرار اليمنيين ، كما شرح كثيراً من النقاط التي كانت تدور على الساحة اليمنية حينذاك بخصوص هذا التنظيم . وفي نفس

العدد أجرى الدكتور حسن مكي رئيس الوزراء ، حديثاً مطولاً شرح فيه أهمية وجود الاتحاد اليمني وأهمية تنظيمه وتنشيطه ، كما عبر عن أن وجود هذا التنظيم يعتبر مرحلة جديدة في تاريخ شعبنا ، إذ أنه يعتبر الوعاء الديموقراطي الذي يمكن أن يضم جميع أبناء اليمن ليتبادلوا الرأي بداخله وبحرية تامة . واحتوى هذا العدد كذلك على كلمة تعريف بمناسبة صدور العدد الأول من الجريدة ، لتشرح للجميع : لماذا سميت المجلة باسم الاتحاد . وقد كان لرئيس لجنة الدعوة والفكر أيضاً حديث شيق عن : « ميثاق العمل الوطني » الذي أصدره المكتب السياسي للاتحاد قبل ذلك تحت عنوان (أضواء على ميثاق العمل الوطني) .

وتمكنت أمانة الدعوة والفكر من إصدار عدة أعداد من جريدة الاتحاد ، كان آخرها هو العدد السابع الذي صدر قبل قيام حركة ١٣ يونيو بأسبوع واحد .

رأي حول قيام الاتحاد اليمني

وهنا قد يتبادر إلى ذهن أبنائي وأحفادي من الباحثين في تاريخ بلادنا سؤال هام ، بل والعديد أيضاً من التساؤلات ، وربما كان أولها وأهمها هو : لماذا أتحدث عن الاتحاد اليمني بشيء من الحب والتعاطف ؟ وهل هذا التنظيم كان هو التنظيم الأمثل للمرحلة التي ظهر فيها ؟

وإني أترك لهؤلاء المتسائلين حرية الإجابة عن هذا السؤال وغيره ، بقدر ما يستطيعون وبقدر ما يصلون إليه من مادة تاريخية ، غير أني أحب أن أقول رأيي هنا ، وهو : ألم يكن قيام هذا التنظيم ـ رغم كل ما عاب هذه النشأة من عيوب وسلبيات ـ خيراً ألف مرة من عدم قيامه ؟ ألم يكن من السهل إصلاح هذه العيوب لوطالت به مدة الحياة بدلاً من أن نظل بدون تنظيم ؟ ألم يكن التفكير في إقامة تنظيم عام يضم كافة أبناء الشعب حلماً من أحلام الماضي ؟

ولقد قيل أيضاً إن الهدف من وراء تسمية هذا التنظيم باسم الاتحاد اليمني ، هو هدف مغرض ، يرمي رجال ثورة ١٩٤٨ م من ورائه السيطرة على مسيرة الحركة

الوطنية بعد قيام ثورة ١٩٦٢ م ، ولبقائهم على قمة الأحداث باستمرار ، تمسكاً بالماضي ، وللتحكم في الحاضر والمستقبل .

ويمكن أن نرد على هذا التفسير بالقول : إنه قد انضم إلى هذا التنظيم - إلى جانب رجال ثورة ١٩٤٨ م وعلى رأسهم القاضي عبد الرحمن الارياني - انضم إليهم بعض الشباب من العناصر الوطنية ، ثم أين كان دور العناصر الوطنية الشابة ؟ ألم يسمح للجميع بالانضمام إلى التنظيم ؟ ألم يكن في وسع هذه العناصر أن تثبت فعاليتها ؟

ولقد قيل أيضاً إن هذا التنظيم إنما هو تنظيم فوقي نبع من أعلى - أي من ناحية السلطة الرسمية في البلاد - ولم ينبثق من داخل القوى الشعبية ، أي من القاعدة الشعبية العريضة التي لها الحق في تقرير المصير .

ويمكن الرد على ذلك أيضاً ، بأن الاندفاع إلى تشكيل هذا التنظيم من قبل بعض العناصر الوطنية - ولو كانوا في مراكز مسؤولية - إنما يعبر عن مبادرة هؤلاء ورغبتهم الأكيدة في تشكيل تنظيم شعبي يدور بداخله الحوار المخلص لبناء بلادنا ، فلماذا لا نستفيد من هذه المبادرة ، لكي نجد الإطار الذي نستطيع أن نتحدث بداخله ، ولكي نعمل - إذا استطعنا - على أن نحول هذه المبادرة الرسمية من خلال الحوار البناء - إلى تنظيم شعبي بمعنى الكلمة .

مثل هذه التساؤلات وغيرها لابد أن تثار في ذهن أبنائي الباحثين ، فمن حق تاريخنا علينا أن نجد العقل ، ونقدح الذهن ، ونثير الأسئلة ، لكي نصل في النهاية إلى الحقيقة ، أو لكي نقترب منها على الأقل .

مرة أخرى ... رأي حول ٥ نوفمبر

وهنا نعود إلى عنوان الفصل ، وهو : « مرحلة السلام لا الاستسلام » لكي نقف هنا عدة وقفات ، وهي : هل كان حتمياً أن تقوم حركة ٥ نوفمبر ١٩٦٧ م . ؟

ما الذي كانت تبتغيه هذه الحركة ؟ ...

هل تعتبر المناداة بالعفو العام والصلح مع الأشقاء تنازلاً وتراجعاً عن أهداف الثورة والجمهورية ؟ ...

هل كان تأسيس المجلس الوطني ثم مجلس الشورى ظاهرتين ديمقراطيتين حقاً رغم ما شابها من عيوب ونقص ؟ ...

هل كان تشكيل الاتحاد اليمني محاولة جادة لإقامة تنظيم شعبي ؟ أم كان مظاهرة فقط لاستقطاب العناصر الوطنية حول السلطة القائمة ؟ ...

هل ؟ .. وهل ؟ .. وكم يستحق واقعنا أن نسأل ونتساءل ؟ وإني إذ أضع هذه التساؤلات وغيرها إنما هدفي هو إثارة أبنائي الباحثين لكي يجروا وراء الوقائع والوثائق والحقائق لكي يكتبوا ما أمكنهم عن تاريخنا ؟ ولم يكن الهدف مطلقاً هو الدفاع عن وضع ، أو الهجوم على آخر ، إنما الهدف هو تسجيل خواطر ووقائع عشتها فقط لأقدمها للباحثين ....

وحدة الشطرين

وربما كان من أهم الموضوعات التي تفرض نفسها علينا لكي ندرسها بعناية وعمق ، ونتتبع خطواتها ومراحلها ، هو موضوع الوحدة بين شطري الوطن ..

وهذه القضية ليست وليدة اليوم أو الأمس القريب بل ترجع إلى زمن بعيد ، عندما تحايل الإنجليز حتى احتلوا عدن عام ١٨٣٩ م . ثم عملوا على توسيع رقعة نفوذهم في داخل اليمن ، ففرضوا حمايتهم على ما أسموه بالمحميات ..

وعمّق الانجليز هوة التقسيم عندما عقدوا معاهدة مع الأتراك في يناير ١٩١٤ م لتقسيم مناطق النفوذ بينهم ، ليس في اليمن فحسب بل في أنحاء الجزيرة العربية ..

وجاءت الطامة الكبرى بعد ذلك عندما أجبرت إنجلترا الإمام يحي على توقيع معاهدة صنعاء عام ١٩٣٤ م ، والتي اعترف فيها بالحدود بينه وبين النفوذ الانجليزي في الجنوب اليمني ، أو بمعنى آخر بتجميد الأوضاع لمدة أربعين عاماً ، (ملحق رقم ٤)[1]، وهو عبارة عن نص المعاهدة اليمنية الانجليزية .

بعد ذلك قامت ثورة ١٩٦٢ ضد حكم إمامة حميد الدين ، وتلتها الثورة في الشطر الجنوبي ونجحت الثورة هناك ، فأعلن الانجليز انسحابهم من البلاد ، وتسليم الحكم لأهل البلاد ! ! .

---

(١) للتوسع في فهم هذه التطورات يرجع الى كتاب الدكتور سيد مصطفى سالم : تكوين اليمن الحديث ولمزيد من التفاصيل فيا حدث في هذه الفترة انظر (ملحق ـ ٥ ، ٦ ، ٧)

وهنا يبرز هدف انجلترا التقليدي القديم ، وهو سياسة فرّق تسد ، فلم تفرّق فحسب بين أبناء الشطر الجنوبي ، إذ تستغل الخلاف ـ عند انسحابها ـ بين الجبهة القومية وجبهة التحرير ، بل وتفرق أيضاً بين أبناء الشطر الجنوبي والشطر الشمالي .. هكذا يمكن أن نفهم لماذا أصبح موضوع الوحدة من أهم الموضوعات التي يجب أن ندرسها بعمق وبفهم شديدين ، حتى نقدم لأجيالنا الحاضرة والمستقبلة صورة واضحة وواقعية لهذه القضية المصيرية ..

لقد كان إعلان استقلال الشطر الجنوبي في ٣٠ / نوفمبر ١٩٦٧ م . موضع فرح الجميع ، وأملاً طالما انتظره الجميع منذ أكثر من قرن من الزمان ...

وفي نفس الوقت ، كان هذا الحدث الهام ، ومنذ هذا التاريخ ، بداية خلاف شديد عميق بين أبناء البلد الواحد .. خلاف مفتعل ومتعمد .. وليس خلافاً طبيعياً .

حقاً لقد بدأ الخلاف والشقاق بين حكام الشطرين وليس بين أبناء البلد ومن أجل مصلحة الوطن العامة ..

الصدام الدموي ... ولماذا؟

لكن الأحداث ازدادت اشتعالاً في سبتمبر ١٩٧٢ م ، فلم تعد مجرد حوادث فردية متفرقة ، بل أصبحت حوادث كبيرة على الحدود ، استعملت فيها الأسلحة الثقيلة ..

لقد فاجأت الأحداث جميع المخلصين من الوطنيين في الشطرين فقد شاهد الجميع الأخ يحارب أخاه ...

وبدأت الأحداث بوصول برقيات من قادة وحدات الجيش الشمالي التي ترابط على الحدود ، ومن مشايخ هذه المناطق ، إلى القيادة العامة للقوات المسلحة ، وإلى رئاسة الوزراء ، تعلن عن اعتداءات من قوات الشطر الجنوبي على هذه المناطق . وانهالت برقيات الحدود على صنعاء تعلن عن توالي الاعتداءات ، وتطلب وصول الإمدادات العسكرية لصد العدوان ، فكان لزاماً على حكومة صنعاء وقادتها ، أن تأخذ الاستعدادات اللازمة للدفاع عن نفسها .

والغريب هنا أن تنهال أيضاً برقيات من رئيس وزراء الشطر الجنوبي ووزير دفاعها علي ناصر محمد ، تنهال على رئيس وزراء الشطر الشمالي الأستاذ محسن العيني ، وعلى العقيد محمد الإرياني نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة ، يشتكي في

هذه البرقيات هجوم القوات النظامية والمرتزقة - هكذا كان تعبيره - على الحدود الجنوبية ، بل ويحمل حكومة صنعاء : « المسؤولية التاريخية » . وهكذا ، كان الأمر : تراشق بالألفاظ ، إلى جانب تبادل الطلقات ، والسباق في ارتفاع الصيحات والصرخات ، من أجل كسب الرأي العام اليمني والعربي ، إن لم يكن الرأي العام العالمي ، دون مراعاة للمصلحة الوطنية ، ودون حرص على حقن الدماء اليمنية .

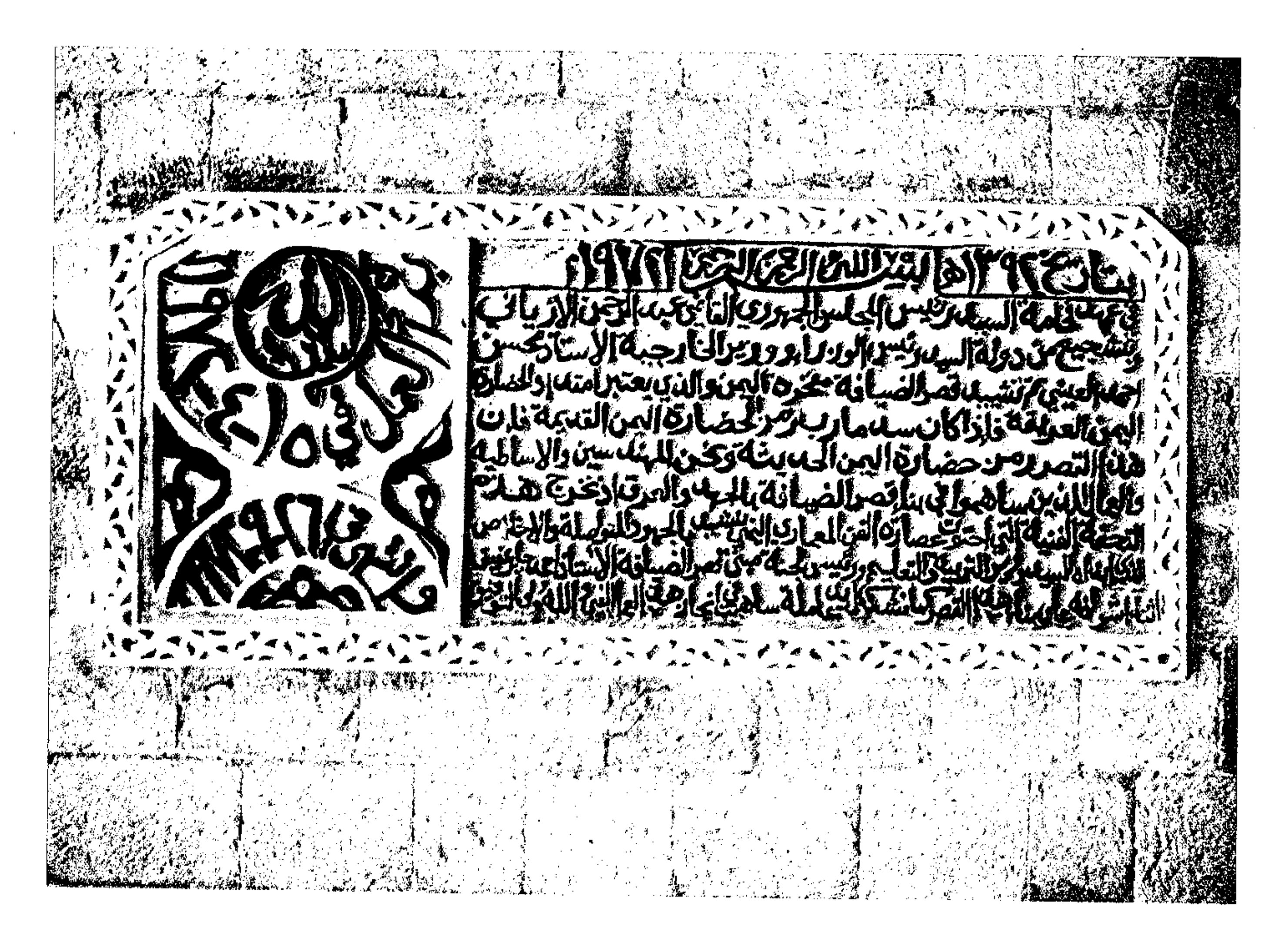
وأمام هذه الاعتداءات والمراوغات ، أصدرت حكومة صنعاء بياناً هاماً طويلاً ، موجهاً إلى المواطنين جميعاً في أول اكتوبر عام ١٩٧٢ ، تشرح فيه مواقف حكومة عدن منذ أن تولت السلطة عند إعلان الاستقلال في ٣٠ نوفمبر ١٩٦٧ م . وأشار البيان أيضاً إلى زيارة وزير خارجية الكويت لصنعاء في منتصف شهر سبتمبر للتوسط بين الجانبين ، وأن الجانب الشمالي يرى ضرورة حل مشكلة اللاجئين الجنوبيين في الشمال ، ويعرض أمر الوحدة أو حتى الاتحاد على حسب ما يرتضيه الجانب الجنوبي ، وأن لايتدخل طرف في شؤون الآخر ، حتى تتم الوحدة الكاملة بين الطرفين ، وكانت هذه النقاط وغيرها مثل الاعتداءات المتكررة وأعمال التخريب المتفرقة ، والاعتداء على مشايخ قبائل المنطقة الشرقية ، كل هذه النقاط التي عرضتها حكومة صنعاء على وزير الخارجية الكويتي ، أعلنها هذا البيان لفضح الأمور وشرحها بصراحة تامة[1] .

ونتيجة لتصاعد الموقف على الحدود ، اجتمع مجلس الشورى في الرابع من أكتوبر اجتماعاً طارئاً ، وتدارس الموقف وأصدر بياناً هاماً ، كان من أهم ما جاء فيه هو تحميل الحكومة مسؤولية حسم الموقف على الحدود ، ومطالبتها في نفس الوقت بأن : « الحل الأساسي لإنهاء المشاكل القائمة والمحتملة هي انصهار الكيانين القائمين على الأرض اليمنية في الشمال والجنوب في كيان واحد تجسيداً لما نص عليه الدستور وتحقيقاً للهدف المقدس المتمثل في وحدة الشمال والجنوب التي لايمكن أن تقف أي قوة على وجه الأرض أمام تحقيقها »[2] .

---

(١) الثورة : العدد ١٤٦٧ ، الاثنين ٢ / ١٠ / ١٩٧٢ ، ص١ ، ٧ .

(٢) الثورة : الخميس ٥/ ١٠ / ١٩٧٢ م ، ص١



البناء .. البناء .. من أجل التقدم



بداية المفاوضات ونتائجها

وفي اليوم السابع من شهر أكتوبر وصل السيد أحمد المسيري المبعوث الشخصي للرئيس أنور السادات ، واستقبله في المطار كل من الأساتذة : كاتب هذه السطور وزير التربية والتعليم في ذلك الوقت ، وسعيد الحكيمي وزير شؤون التموين ، وعلي الخضر وكيل وزارة الخارجية ، وغيرهم من مسؤولي وزارة الخارجية . وبعد الظهر استقبله الأخ محسن العيني رئيس الوزراء بمنزله بحضور وزير التربية والتعليم ووكيل الخارجية . وفي هذا الاجتماع الذي استمر ثلاث ساعات تقريباً ، شرح فيها رئيس الوزراء تفاصيل الخلاف بين الشطرين ، وعبر عن موافقته على الاجتماع بحكام عدن في القاهرة ، على شرط أن تكون الوحدة التي يقبلها الشمال بدون قيد أو شرط ، هي أساس المفاوضات التي يمكن إجراؤها في القاهرة (ملحق رقم ـ ١٧) ولقد كان هذا هو الأساس الذي قام عليه اجتماع القاهرة ، ثم اتفاقية القاهرة ، التي ظلت هي أساس قيام وحدة الشطرين حتى الآن ، إلى جانب بيان طرابلس ، كما سيتضح فيما بعد .

وقبل ذلك بيومين أو أكثر كان قد وصل إلى صنعاء في ٤ / ١٠ / ١٩٧٢ وفد عراقي برئاسة عبد الخالق السامرائي عضو مجلس قيادة الثورة العراقي ، وعضوية السيد عامر عبد الله وزير الدولة العراقي . واجتمع الوفد بالأستاذ محسن العيني رئيس الوزراء ووزير الخارجية ، وحضر الاجتماع السيد عبد السلام صبره مستشار

المجلس الجمهوري ، والـدكتـور حسن مكي نـائب رئيس مجلس الـوزراء للشـؤون الاقتصادية ، وكاتب هذه السطور وزير التربية والتعليم ، والأستـاذ علي أحمـد الخضر وكيل وزارة الخارجية والسيد سفير العراق بصنعـاء . واستمر الاجتماع حوالي سـاعتين دون جـدوى أو الوصـول إلى نتيجـة ، إذ كان الأخ محسن العيني يصر على أن يكـون الانسحاب هو أساس المفاوضـات ، وعنـدئـذ اقترح الوفـد العراقي ، أن تكون النقـاط الخمس التي وضعتها صنعاء أمام وزير الخارجيـة الكويتي ، هي أسـاس المفـاوضـات ، على أن تتم هذه المفاوضات على مستوى عالٍ .

موقف جامعة الدول العربية

وجاءت الخطوة التالية من قبل جامعة الدول العربيـة ، فقـد حضر إلى صنعـاء وفد منبثق عن اجتماع وزراء الخارجيـة العرب ، برئـاسـة الـدكتور محمد سليم اليـافي الأمين العام المساعد للجامعة . وقد اجتمع وفد الجامعة فور وصوله بوفد جـانب اليمن الشمالي الذي كان برئاسة كاتب هـذه السطور وكان يومئـذ وزيراً للتربيـة والتعليم ، وعضويـة كل من الأستـاذ عبـد الله حمران وزير شؤون الرئـاسـة ومجلس الشـورى ، والعميـد سـلام الرازحي رئيس إدارة الأمن الـوطني ، ومحمد الربـاعي وكيـل مجلس الشـورى ، وعلي أحمـد الخضر وكيـل وزارة الخـارجيـة ، وأمين هـاشم رئيس مكتب شؤون الوحدة ،والمقدم عبد الله الراعي مدير الإدارة والتنظيم ، والمقدم عبـد الواحـد السياغي وكيل إدارة الأمن الوطني[1] .

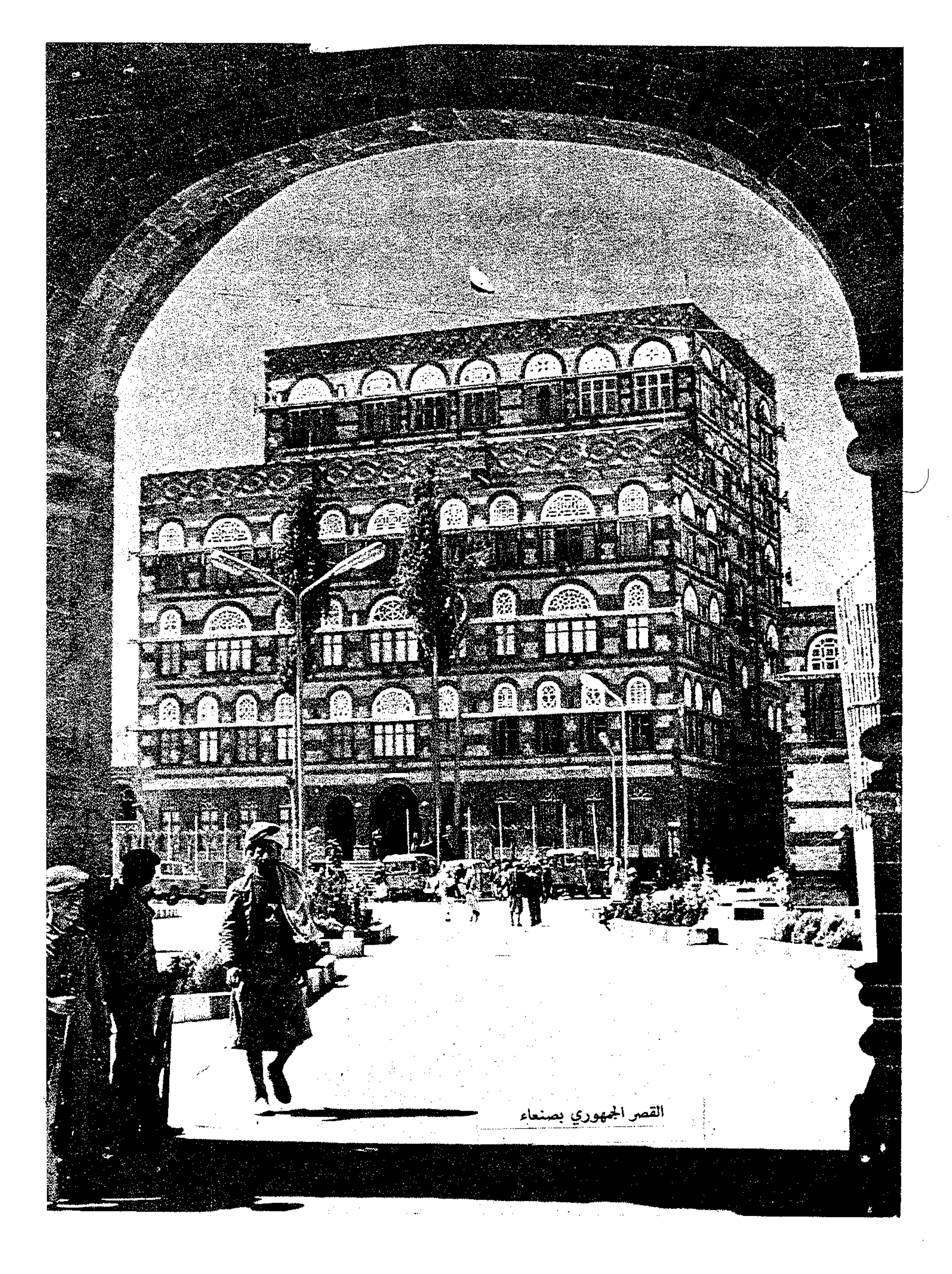
وكان الوفد المرسل من الجامعـة العربيـة لـدراسـة الخلاف بين الشطرين يتكون من : محمد سليم اليافي الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية ، رئيسـاً ، وعضويـة كل من السادة : حمد عيسى الرجيبي المندوب الدائم لـدولـة الكويت بجـامعـة الـدول العربيـة ، نشـأت الحسيني المنـدوب الـدائم للجمهوريـة العربيـة السوريـة ، وإبراهيم

---

(١) الثورة : العدد ١٤٧٣ ، الإثنين ٩ / ١٠ / ١٩٧٢ ،ص ١ .



قصر الضيافة بصنعاء


القصر الجمهوري بصنعاء

المزهودي المندوب الدائم للجمهورية الجزائرية ، وحسن فهمي عبد المجيد المندوب الدائم لجمهورية مصر العربية ، وعبد الرزاق عمير المندوب الدائم للجمهورية العربية الليبية ، وعزيز أحمد عزمي السكرتير بجامعة الدول العربية ، ومحمد وهبي عبد العزيز السكرتير بالإدارة السياسية بالجامعة ، وقد بقي هذا الوفد بالجمهورية العربية اليمنية في الفترة من ٨ / ١٠ إلى ١٢ / ١٠ عام ١٩٧٢ حيث غادر البلاد إلى عدن عن طريق جيبوتي ...

وهذا الطريق - في حد ذاته - يعتبر ذا دلالة خاصة ، إذ يعبر عن أنه ليس هناك طريق مباشر بين شطري الوطن ، وأنه من الضروري أن تجتاز الطائرات سماوات الدول الأجنبية ، لكي تصل إلى الشطر الآخر من الوطن الواحد ..

ألا يتعجب المرء لهذه الصورة .. ؟ !

ألا يتساءل لماذا يحدث هذا كله .. ؟ !

وأخيراً ، فبعد أن اجتمعت لجنة التوفيق التابعة لجامعة الدول العربية ، بكل من المسؤولين في صنعاء وعدن ، أصدرت بياناً أذيع في كل من العاصمتين في وقت واحد ، وذلك في الساعة الثامنة من مساء يوم الجمعة الموافق ١٣ / ١٠ / ١٩٧٢ م . وأعلنت اللجنة في هذا البيان أنها استمعت إلى آراء المسؤولين في الشطرين ، وتفهمت مختلف الاتجاهات والمطالب ، لهذا طالبت بثلاثة أمور هامة ، أولها الناحية العسكرية مثل استمرار وقف إطلاق النار ، وسحب الجيوش بعيداً عن الحدود ، وغير ذلك مما يؤدي إلى السلام بين الشطرين . وثانيها الناحية الإجرائية وهي دعوة وفدي الشطرين إلى الاجتماع في مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، وثالثها هي جدول أعمال هذا المؤتمر ، الذي كان أهم نقاطه بحث التدابير التي تؤدي إلى الوحدة الحقيقية بين شطري الوطن لعرضها على مؤتمر القمة الذي يحدد زمانه ومكانه في هذا الاجتماع .

ورغم هذه الخطوات فقد تعرضت ثلاث مناطق شمالية لاعتداءات من قبل قوات الشطر الجنوبي في ١٤ / ١٠ / ١٩٧٢ ، أي في اليوم الثاني لإذاعة بيان لجنة التوفيق في وقت واحد في صنعاء وعدن ، مما اضطرني باعتباري رئيساً للجنة الشمال

أن أبرق إلى الدكتور محمد سليم اليافي الأمين المساعد لجامعة الدول العربية ورئيس لجنة التوفيق الذي كان موجوداً حينذاك في عدن ، أخبره بهذه الاعتداءات ، فوعد ببحث الأمر مع المسؤولين هناك[1].

وكان هو من ناحيته يعد العدة لتحديد أسماء اللجان العسكرية المشتركة التي ستشرف على التحركات العسكرية على الحدود بين الشطرين ، كما طلب تحديد وفد كل من الشطرين الذين سيمثلون في اجتماع القاهرة .

وقد تشكل وفد الجنوب من :

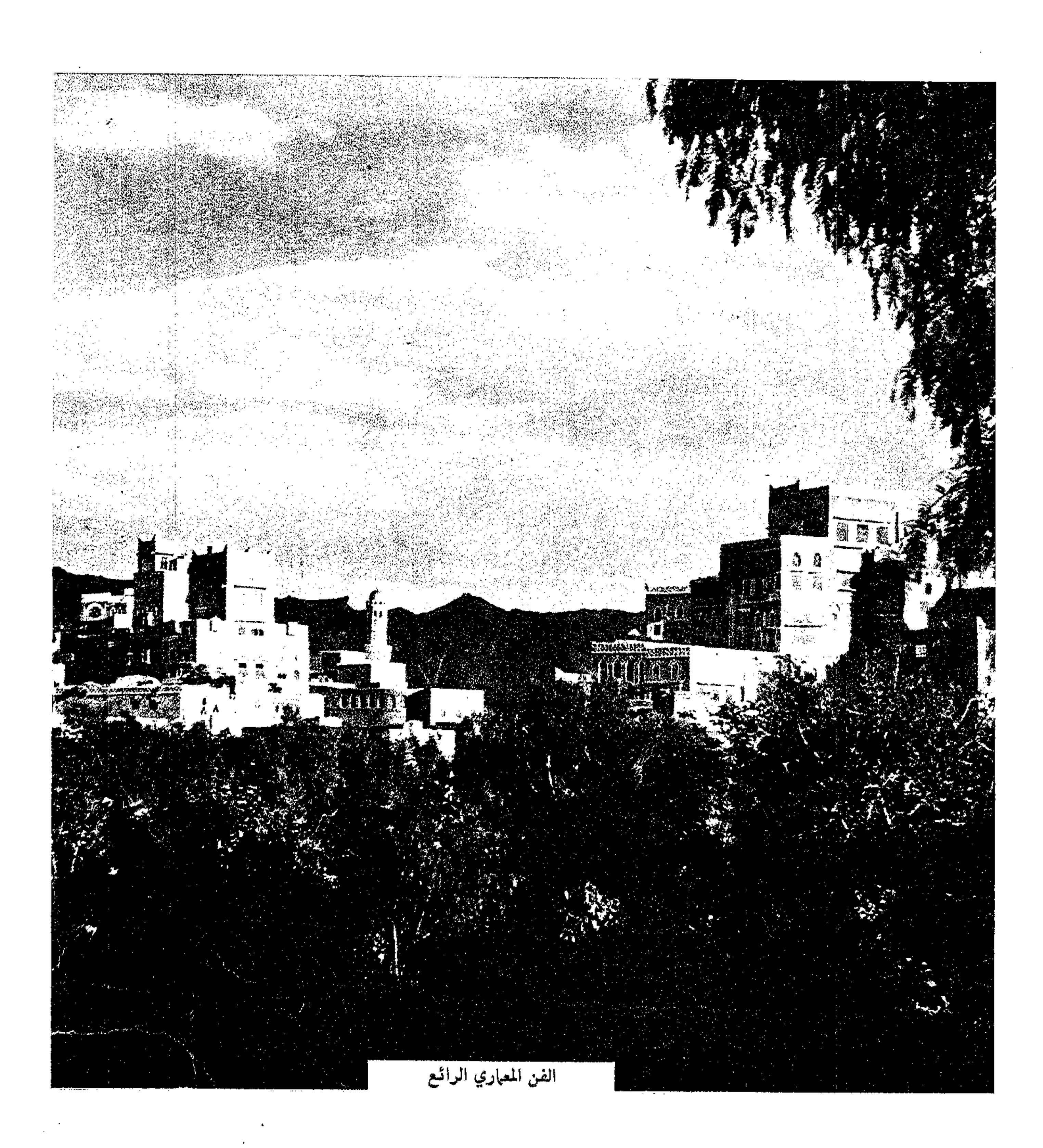
الإخوة :	محمد صالح مطيع	وزير الداخلية	رئيساً
	عبد الله الخامري	وزير الإعلام	عضواً
	محمد مهدي عوض	وكيل وزارة الخارجية	عضواً
	عثمان المهدي	مسؤول بوزارة الخارجية	عضواً
	عبد الله حسن العالم	مسؤول بوزارة الخارجية	عضواً
الرائد	أحمد سالم عبيد		عضواً
الدكتور	محمد جعفر زين		عضواً
القائم بالأعمال بالقاهرة :	علي معوض		عضواً

أما وفد الشمال فقد تشكل كالآتي :

الإخوة :	١ ـ أحمد جابر عفيف	وزير التربية والتعليم	رئيساً
	٢ ـ عبد الله حمران	وزير الدولة لشؤون الرئاسة ومجلس الشورى	عضواً
	٣ ـ محمد الرباعي	وكيل مجلس الشورى	عضواً
	٤ ـ مصطفى يعقوب	المندوب الدائم بجامعة الدول العربية	عضواً

---

(١) الثورة : العدد ١٤٧٧ ، الأحد ١٥ / ١٠ / ، ص ١



الفن المعماري الرائع

٥ ـ علي الخضر وكيل وزارة الخارجية عضواً

٦ ـ أمين هاشم رئيس مكتب شؤون الوحدة عضواً

المقدم ٧ ـ عبد الله الراعي مدير الادارة والتنظيم في القوات المسلحة عضواً

وانضم إلى الوفد الأستاذ يحيى المتوكل سفيرنا في القاهرة .

ومرة أخرى ورغم كل هذه الترتيبات والخطوات السابقة ، تقوم قوات عدن بالاعتداء على أربع مناطق على حدود الشطر الشمالي ، وذلك كما صرح مصدر عسكري مسؤول في ١٧ / ١٠ / ١٩٧٢ ،[1] هذا رغم أن بيان لجنة التوفيق العربية ـ الذي سبق الإشارة إليه ـ كان قد حدد موعد اجتماع الوفدين في القاهرة يوم ٢١ / ١٠ / ١٩٧٢ م .

وكانت هذه التحرشات المتكررة على الحدود تثير حالة من التشاؤم ، كما تثير الكثير من التساؤلات ، فهل كانت من أجل إثارة جو من التوتر يحيط بسير المفاوضات التي بدأت في موعدها سابق الذكر ؟ هل كانت حكومة عدن تريد تحقيق شيء معين من وراء هذه الاعتداءات وتصر على إتمامه قبل بدء المفاوضات للمساومة به ؟ هل كانت حكومة عدن تريد أن تحقق نصراً معيناً لتكون في مركز القوة خلال المفاوضات ؟

ولكن ، يمكن أن نقول أنه رغم هذه الاعتداءات فقد ذهب الوفدان اليمنيان إلى القاهرة للاجتماع معاً في مقر جامعة الدول العربية وتحت إشرافها . وكان الدكتور سيد نوفل الأمين العام بالنيابة حينذاك لجامعة الدول العربية من أكثر الشخصيات العربية المتفائلة ، فقد كان يرى ـ كما صرح بذلك لإحدى الصحف المصرية ـ بأن الخطوات التي اتخذت بالفعل إنما تبشِّر بالخير ، ويبني تفاؤله على « النتائج التي توصلت إليها بعثة الوساطة العربية تحت إشراف الجامعة » ؛ وأن هذه النتائج تكفي حتى الآن لتعبر عن نجاح الخطوات الأولى التي اتخذت على يد لجنة التوفيق العربية ، وأن الخطوات الباقية ستكون خيراً مما مضى . واستند الدكتور سيد نوفل في تفاؤله

---

(١) الثورة : العدد ١٤٨٠ ، الأربعاء ١٨ / ١٠ /١٩٧٢ ، ص ١٠ .

هذا على نجاح جامعة الدول العربية في حل بعض المشكلات العربية التي سبقت المشكلة اليمنية ، مثل ماحدث بين العراق والكويت عام ١٩٦١ ، ومشكلة النزاع بين المغرب والجزائر على الحدود عام ١٩٦٣ ، ومشكلة تسوية الخلاف بين مصر وسوريا عقب الانفصال مباشرة .[١]

ولقد شغل النزاع الحربي بين الشطرين ، وماتلى ذلك من خطوات سلمية ، ومنها تدخل الجامعة العربية ، واجتماع وفدي الشطرين في القاهرة ، كل هذا شغل الصحف العربية والعالمية وتناثرت المقالات هنا وهناك خاصة في الصحف المصرية والبيروتية تحمل التحليلات والتفسيرات ؛ مثل تلك التي كتبها الصحفي المصري المعروف محمد حسنين هيكل بعنوان « الخطر فوق البحر الأحمر » حيث حلل أوضاع هذا البحر على ضوء ماحدث من صدام بين شطري اليمن [٢] .

ومايكن أن نقوله هنا ، هو أن الوفدين قد وصلا إلى القاهرة في الوقت المناسب لعقد الاجتماع بينهما تحت إشراف جامعة الدول العربية . وقد حدث عشية بدء الاجتماعات أن اتصل بي الأخ محسن العيني رئيس الوزراء ووزير الخارجية تليفونياً من صنعاء ، مساء يوم الجمعة ٢٠ / ١٠ / ١٩٧٢ يخبرني بأن الاتصالات بينه وبين رئيس وزراء عدن مستمرة ، وأنه إلى جانب الاتفاق على وقف إطلاق النيران بين الشطرين ، فان الاعتداءات مستمرة ، لذلك تم الاتفاق على تشكيل لجان عسكرية في كل من الراهدة والبيضاء وقعطبة ، وإن كانت قوات الجنوب مازالت تخرق وقف إطلاق النار . كما أخبرني الأخ رئيس الوزراء أيضاً بأن رئيس وزراء الجنوب قد اقترح اجتماع رئيسي وزراء الشطرين في القاهرة عقب انتهاء اجتماع الوفدين . وأخيراً ، طلب مني الرئيس اقتراح وجود قوات عسكرية عربية للمراقبة على الحدود حتى يمكن تحديد المسؤولية على الجانب المخالف .

---

(١) اخبار اليوم « المصرية » : عدد ٢١ / ١٠ / ١٩٧٢ ، الصفحة الخامسة .

(٢) الأهرام : عدد الجمعة ٢٧ / ١٠ / ١٩٧٢ ، ص١ ، ٣ .

المفاوضات في القاهرة

وفي الموعد المحدد - أي يوم السبت ٢١ / ١٠ / ١٩٧٢ م - تم الاجتماع بين الوفدين ، وتقدم كل منهما بمشروعه للوحدة ، ولحل المشاكل المعلقة بين الشطرين ، وبالتالي تقدم كل من الطرفين بملاحظاته واعتراضاته على ماقدمه الطرف الثاني من اقتراحات .

وكان من أهم الملاحظات التي أبداها وفد الشطر الشمالي على المشروع الذي قدمه وفد الشطر الجنوبي هو أن مشروع الوحدة - المقدم من قبلهم - لايساهم بشكل إيجابي في إنجاح مهمة لجنة الجامعة العربية للتوفيق ، وزيادة على ذلك فإن ما تكرر في مشروعهم من محاذير ، إنما هو مبررات لعرقلة الوحدة وكشروط مسبقة لتحقيقها ، وللتستر في ظل قضايا وطنية للهروب من مواجهة مسؤولية اتخاذ الخطوات العملية الجادة لتحقيق الوحدة الفورية . كذلك لاحظ الوفد الشمالي أن اقتراحات الوفد الجنوبي تستهدف اتخاذ خطوات تنسيقية مطاطة ، الغرض منها تفويت الفرص السانحة لتحقيق الوحدة الفورية ، وليست خطوات إيجابية لتحقيق هذه الوحدة . وأخيراً فقد كان من الملاحظات أيضاً أن الوفد الجنوبي يحب أن يصور - في مشروعه - المجتمع اليمني كمجتمع متباين في تكوينه من ناحية نمط العلاقات الاجتماعية والاقتصادية في شطري الوطن ، بينما نؤمن نحن - في الشطر الشمالي - بأن الانسجام التام هو السمة التي طبعت الشعب اليمني عبر القرون ، وأنه لاتوجد أية فوارق اجتماعية أو اقتصادية بين أبناء الشعب اليمني الواحد[1] .

وفي خلال تلك الاجتماعات أيضاً - وبالتحديد يوم ٢٥ أكتوبر ١٩٧٢ م - كانت هناك ملاحظتان هامتان هما أن المدة المقررة - في مشروع الوفد الجنوبي - إنما هي

---

(١) من أوراق ملفاتي الخاصة .

مدة طويلة لتحقيق الوحدة ، واقترحنا اختصارها إلى ستة أشهر . والملاحظة الثانية هي أنه حرصاً على توفر الضمانات العملية والإجراءات الكفيلة بإنجاح الوحدة ، رأينا أن ينص في هذه الاتفاقية على أن يتخذ الرئيسان أثناء مؤتمر القمة كافة الاجراءات الفورية للتغلب على أية عراقيل تكون قائمة أو يحتمل نشوؤها خلال الفترة المحددة بالتعاون مع الجامعة العربية .[1]

وفي الجلسة نفسها توصل الوفدان إلى أن يقوم رئيسا الحكومتين ـ عند اجتماعهما ـ بتفويض من السلطتين التشريعيتين في الشطرين بتنظيم عمليتي الاستفتاء على الدستور ، وانتخاب سلطة تشريعية موحدة للدولة الجديدة طبقاً للدستور الجديد .

وتنفيذاً لذلك يشكل رئيسا الدولتين لجنة وزارية مشتركة تضم إلى عضويتها وزيري الداخلية من كلا الشطرين ، لكي تقوم بالإشراف على هذه الأعمال ، وذلك خلال ستة أشهر على الأكثر من تاريخ موافقة السلطات التشريعية في الشطرين على مشروع الدستور ، ويكون لهذه اللجنة كافة الصلاحيات اللازمة للقيام بمهمتها . وأيضاً تم الاتفاق على أن يدعو رئيسا الشطرين جامعة الدول العربية لإيفاد ممثلين عنها للمشاركة في أعمال اللجنة .[2]

ولقد كانت اجتماعات الوفدين التي أشرنا إليها تمهيداً لاجتماع رئيسي وزراء الشطرين لتوقيع اتفاق القاهرة ، وتمهيداً في نفس الوقت لاجتماع القمة الذي تم بعد ذلك في طرابلس .

وقد تم توقيع الاتفاق بين الشطرين في القاهرة تحت إشراف مندوبي الجامعة العربية في ٢٨ اكتوبر ١٩٧٢ م . وكان قد تم الاتفاق حينذاك ـ بين الوفدين ـ على قيام دولة موحدة تجمع شطري الوطن ، ويكون لها علم واحد ، وشعار واحد ، وعاصمة واحدة ، ورئاسة واحدة ، وسلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية واحدة . وأنه سيجري الاستفتاء الشعبي على دستور الدولة الموحدة بعد عام واحد .

(١) من أوراق ملفاتي الخاصة .

(٢) من أوراق ملفاتي الخاصة .

زيارة ليبيا - واتفاق طرابلس

وعقب توقيع اتفاق القاهرة ، قام رئيس الوزراء الأستاذ محسن العيني ، بزيارة ليبيا على رأس الوفد اليمني ، وذلك ليوم واحد - في ٣ / ١١ / ١٩٧٢ - للتمهيد لعقد مؤتمر القمة اليمني الذي كان قد تم تحديد موعده في ٢٥ / ١١ / ١٩٧٢ . وفي الاجتماع مع الرئيس الليبي - والذي حضره عدد من المسؤولين الليبيين - شرح رئيس الوزراء تطور الأحداث الساخنة على الحدود بين الشطرين ، وما تلى ذلك من تطورات حتى تم عقد اتفاق القاهرة ، ثم أبدى تخوفه من الحزبيين المتطرفين الموجودين في داخل نظام الحكم في عدن ، كما طلب في نفس الوقت الدعم المادي والمعنوي الليبي للشطر الشمالي ، وقد اقترح في النهاية اشتراك الرئيس بومدين في اجتماع القمة اليمني ؛ ورد الرئيس الليبي بأنه يرحب باتفاق الوحدة ، كما يرحب بمشاركة الرئيس الجزائري في اجتماع طرابلس ثم وعد بتقديم العونين المادي والمعنوي اللازمين للشطر الشمالي . وتحدث عن الجبهة القومية وعدم الخوف منها وفند بإسهاب أعمالها ، ثم كرر تخوفه من حدوث أي شيء يعرقل إتمام الوحدة بين الشطرين اليمنيين .[1]

وقبل ذلك بأيام كان الوفد اليمني برئاسة رئيس الوزراء الأستاذ محسن العيني ، قد زار الجزائر في المدة من ٣١ / ١٠ / ١٩٧٢ م إلى الثاني من نوفمبر ، والتقى بالرئيس بومدين ، ليشرح له تطور الأحداث حتى تم عقد اتفاق القاهرة ، وقد أبدى الرئيس الجزائري سعادته لما تم بين الشطرين ، ووعد بتقديم المساعدة اللازمة ولكن بشرط توفر الهدوء بين الشطرين ، وتكلم كثيراً عن التطرف ورفع الشعارات وأنه أمر مكروه ، كذلك تحدث عن التعايش السلمي بين القوى العالمية المتنافرة مثل أمريكا والاتحاد السوفيتي ، ومثل الصين واليابان . وكان رئيس وزراء الجنوب - على

(١) من أوراق ملفاتي الخاصة .



رأس الوفد الجنوبي ـ قد وصل إلى الجزائر في اليوم التالي من وصولنا إلى هناك ، وقام الرئيس الجزائري بإقامة مأدبة إفطار للوفدين ، وضم إلينا أعضاء مجلس قيادة الثورة الجزائرية ، حيث تحدث كثيراً خلال هذا الاجتماع عن أهمية الوحدة . بين الشطرين ، وأنها ستكون انتصاراً كبيراً للعرب عامة ، ثم أكد أنه معنا ـ أي وفدي اليمن ـ ضد أي تدخل أجنبي ولكنه ليس مع طرفٍ ضد الآخر ، وأخيراً قبل دعوة الرئيس العيني لحضور اجتماع طرابلس . وأذكر أنه في هذه الجلسة وجه حديثه إلى وفد الشطر الجنوبي ، ونصحهم بالإقلاع عن التطرف ورفع الشعارات البراقة ، وعدم اللجوء إلى المهاترات الإعلامية .

ونتيجة الاهتمام الزائد بموضوع الوحدة ، ولقصر المدة الباقية حتى اجتماع القمة اليمني في طرابلس ، شكل الأخ رئيس الوزراء لجنة من الإخوة : كاتب هذه السطور وزير التربية والتعليم ، وعبد الله جمران وزير الدولة لشؤون الرئاسة ، وحسين الحبيشي المستشار القانوني ، ومحمد أحمد نعمان السفير في باريس ، وأحمد عبده سعيد وزير الدولة ، والدكتور عبد الكريم الارياني رئيس الجهاز المركزي للتخطيط ، وعلي المطري أمين سر المجلس الجمهوري ، مع أحد ضباط القوات المسلحة . وكان تشكيل اللجنة يوم ١٦ / ١١ /١٩٧٢ م ، وتحددت مهمتها في التحضير لاجتماع القمة اليمني ، أي لدراسة اتفاقية الوحدة وإعداد جدول أعمال هذا المؤتمر ، وأيضاً لتحديد موقف الشطر الشمالي من القضايا المختلفة والنقاط الأساسية التي هي مثار التساؤلات ، مع إعداد الملفات اللازمة التي تحتاجها المباحثات .

وقد أخذت اللجنة هذا التكليف مأخذ الجد وبدأت أولى جلساتها في مساء نفس يوم تشكيلها ، فناقشت اتفاقية الوحدة بصفة اجمالية ، كذلك وضع المجلسين التشريعيين ، غير أن أهم ما أثارته اللجنة حينذاك هو أنه يجب أخذ رأي الدولة فيما إذا كان المطلوب هو توحيد الوطن أو دمج السلطتين ، وكان اتجاه اللجنة هو أنه خلال اجتماع الرئيسين تطرح القضية على أساس أنها استعادة وحدة شعب وليس توحيد دولتين . كذلك رأت اللجنة اختصار الخطوات الإجرائية ـ لتنفيذ اتفاقية القاهرة ـ حتى لا يؤدي طول المدة إلى إفشال الاتفاق .

العودة إلى الصدام ـ ومؤتمر القمة بالكويت ١٩٧٩

ولقد أثبتت الأيام صحة إحساس ونظرة تلك اللجنة ، فقد مرت سبع سنوات على اجتماعاتها دون أن تتقدم الوحدة بين الشطرين خطوة واحدة . حقاً لقد تشكلت اللجان المتخصصة وتنقلت هذه اللجان بين صنعاء وعدن ، وتعددت اللقاءات ،ووضعت المشروعات ، وتعين ممثل شخصي لكل من الرئيسين ليتابع خطوات تنفيذ الوحدة ... ولكن ماذا حدث ؟ لقد حدث عكس ماكنا نرجوه تماماً ، فقد توترت العلاقات بين الشطرين مرة أخرى وثارت الحرب بين قواتها العسكرية أوائل عام ١٩٧٩ م ، مما اضطر الرئيسان مرة أخرى إلى الاجتماع في الكويت لإنهاء مشكلة الصدام الواقعة ، وللسير نحو الوحدة خطوة جديدة . والجدير بالذكر هنا ، هو أن الرئيسين في الكويت ، أقرا العودة إلى اتفاقية القاهرة وبيان طرابلس (ملحق رقم ـ ١٨) ليكونا أساساً للخطوات التالية الموصلة للوحدة ، ولربط الحاضر بالماضي ، حتى لا تضيع الجهود السابقة سدى ، فكان هذا من العلامات البارزة على طريق الوحدة ، حتى تتحقق ، حيث أنها المصير والقدر لكل من الشطرين مهما طال الخلاف والشقاق بين السلطتين القائمتين ولكل منهما . (انظر ملحق رقم ـ ٢٠)

وإذا رجعنا إلى موضوع اللجنة ، فإننا نرى أنها قد استطاعت أن تضع جدول أعمال مؤتمر القمة حول موضوعات معينة ، كما حددت موقفاً لكل موضوع من الموضوعات التي وضعتها وهي : ـ الاتفاق على المبادئ الأساسية للدستور الموحد ، دين الدولة ومصادر التشريع ، النظام الاقتصادي ، مقومات المجتمع ، حقوق وواجبات المواطن ، مبدأ الفصل بين السلطات ، الرئاسة جماعية ، عدم ازدواجية السلطة التنفيذية ، المحكمة الدستورية العليا ، الإدارة المحلية ، مجلس الدفاع الوطني ، التنظيم الشعبي الواحد ، استقلال القضاء ، تحديد دور جامعة الدول العربية .

وكانت اللجان قد تحددت عندئذ ، كما تحدد أعضاء الشطر الشمالي في كل منها ، وهذه اللجان هي : اللجنة الدستورية ، اللجنة التشريعية والقضائية ، لجنة الشؤون الخارجية ، اللجنة الاقتصادية ، اللجنة العسكرية ، لجنة التربية والتعليم والإعلام ، لجنة الصحة ، لجنة الإدارة والمرافق العامة .

ولكني هنا أظل أتساءل مع أبنائي وأحفادي من الباحثين والمهتمين بالتاريخ اليمني : هل حقاً التاريخ يعيد نفسه ، إني في الواقع لا أومن بهذا المبدأ ولا بتلك النظرية ...

فرغم التشابه بين الأمس واليوم ، بين أحداث عام ١٩٧٢ ، وعام ١٩٧٩ م ، فإنه لايمكن مطلقا أن نلغي تلك الخطوات التي اتخذها شعبنا في تلك الفترة لكي يحقق منجزات وحدوية ضرورية . ألم تشكل لجان متخصصة لكي تضع أسس الوحدة ؟ ألم يتفق الرئيسان ، بل والحكومتان على خطوات الوحدة منذ عام ١٩٧٢ ؟ فهل تضيع هذه الجهود كلها هباء ؟ أم يجب الاحتفاظ بها وتطويرها ؟

وإني ألح على هؤلاء الباحثين أن يدققوا البحث حول الأسباب والعوامل التي أدت إلى تأخير الوحدة ، وإلى تجدد النزاع والمصادمات بين الشطرين ، بعد سبع سنوات من المحاولة الأولى الرسمية لإتمام الوحدة .

فبعد هذه السنوات الطوال التي مرت يعود مسؤولو الشطرين في أوائل ١٩٧٩ م إلى مناقشة نفس المسائل التي نوقشت عام ١٩٧٢ م ، وذلك مثل : الامتناع عن جميع أعمال التخريب ضد الشمال ، والمتمثلة في : إيقاف ومنع جميع المخربين وإمدادهم بالسلاح والمال وتغطية نشاطهم إعلامياً ، وإغلاق معسكرات التدريب على التخريب الموجودة في عدن ، وعدم إيواء المخربين ، وتسليم المطلوبين والمحكوم عليهم من العدالة ، والامتناع عن إرسال الأسلحة ووسائل التخريب والدمار وتوزيعها في الشمال . كذلك ناقش المسؤولون - في عام ١٩٧٩ م - الامتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية من قبل طرف ثالث ، أي عدم السماح باستقدام - أو إبقاء - قوات مسلحة أجنبية للاستعانة بها في أي عدوان أو تخريب ضد الجمهورية العربية اليمنية . وظلت أيضاً مشكلة عودة أهل الجنوب إلى بلادهم مشكلة معلقة ، لذلك فمن المقترح

حالياً إشراك القوى الوطنية المختلفة في الحكم - وذلك حلاً لمشكلة هؤلاء النازحين - وتأمين عودة النازحين الموجودين في الشمال .

وغير ذلك من المشاكل المعلقة بين الشطرين ، قد نوقشت عندما ثارت الحرب مرة أخرى بين الشطرين في أوائل عام ١٩٧٩ ، فهل ياترى ستتطور الأحداث إلى الأفضل والأحسن ؟ فتحقق بذلك وحدة الشطرين ، ويتم بذلك قيام اليمن الموحد ؟؟

إلى هنا نستطيع أن نقول : هل آن الأوان لكي تتحقق وحدة الشطرين ؟ وهل حل موعد التعرف على سبب تعطيل هذه الوحدة والتغلب على المشاكل التي تعترضها ؟

يجب على أبناء هذا الجيل - من مسؤولين ومواطنين - أن يجيبوا على هذا السؤال ، حتى تستقر الأمور ، وحتى نتمكن من الرؤية الصحيحة للمستقبل السعيد .

إن مانتمناه هو أن تكون خطوات عام ١٩٧٩ م أفضل مما حدث عام ١٩٧٢ . حقاً لقد اعتبرنا ما حدث في ذلك العام أساساً للخطوة الجديدة ، ورجع مؤتمر الكويت إلى قرارات القاهرة وطرابلس ، فهل ستوصلنا الانطلاقة الجديدة إلى ما نصبو إليه ؟ (ملحق وثائق ومراجع مؤتمر القمة اليمني بالكويت) .

لقد تعثرنا كثيراً بعد عام ١٩٧٢ م ، ويقال إن لكل جواد كبوة ، فهل جد من الأحداث والتطورات - المحلية والعربية والعالمية - ما يدفع الوحدة خطوات وخطوات ؟ وهل ستكون هذه التطورات إنضاجاً لتلك الخطوات السابقة منذ عام ١٩٧٢ م . بل ومنذ ١٩٦٧ - أي عام استقلال الشطر الجنوبي - حيث بدأ الأمل في تحقيق الوحدة ؟ أم أن هذه التطورات نفسها قد عمقت الخلافات وزادت من حدتها ، وعندئذ نبدأ مرحلة جديدة من المراوغة والخطوات المطاطة التي تضيع الفرص والوقت دون جدوى ؟

لاشك أن الأيام القادمة حبلى بالأحداث ، ولا بد أن نستعد لها حتى نضمن أن ما ستأتي به إنما هو في مصلحة اليمن واليمنيين ، وليس خراباً ودماراً يطيح بما بذرته الأيام والسنين .



عود على بدء

وهنا يجب أن نقف طويلاً ، لننتزع أنفسنا من شجون الوحدة ...

ولنلقي نظرة ثانية على تلك الأحداث التي بدأنا بها هذا الفصل .. لنتذكر أحداث تلك الفترة ..

لقد بدأت هذه المرحلة بإبعاد حكومة وإحلال حكومة أخرى محلها .. وكان ذلك في الخامس من نوفمبر ١٩٦٧ م .

وكانت هذه المرحلة استجابة لتطورات معينة ، وأملاً في المجيء بتطورات أخرى تخدم القضية الوطنية ...

وكانت كل من الحكومتين ـ المبعدة والجديدة ـ تؤمن بالنظام الجمهوري ، ومن الجمهوريين المخلصين ..

غير أن الحكومة أعلنت العفو عن الخارجين على النظام الجمهوري ، وسمحت للمتمردين بالعودة إلى البلاد ...

كذلك أعلنت هذه الحكومة المصالحة مع الأشقاء ...

وأيضاً تعرضت لأكبر هزة واجهت النظام الجمهوري وهي حصار السبعين يوماً ، وخرجت الجمهورية من هذه الصدمة أقوى مما كانت ...

ثم كانت الصدمة الأخرى وهي وقوع الأحداث الملتهبة بين شطري الوطن وتدخل الأشقاء لتهدئة الأحوال كما ذكرنا ...

وكان لابد من خطوة ضرورية لإنهاء الخلافات بين الإخوة في البلد الواحد فكانت اتفاقية القاهرة وبيان طرابلس ...

وتلا ذلك ، العمل من أجل إقامة تنظيم سياسي يضم أبناء اليمن جميعاً ، فعندئذ كان مولد : الاتحاد اليمني في صورة جديدة ...

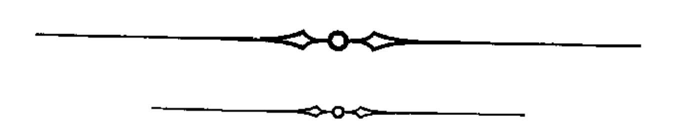
فهل كانت هذه الخطوات كافية لتبرير استمرار تلك الحكومة في الحكم ؟ أم أنها قدمت كل ما لديها من خطوات وأصبح التغيير ضرورة ملحة ؟

هل ما قدمته حينذاك يعتبر خطوة جديدة بالقضية الوطنية وأصبح مطلوباً أن يتقدم آخرون ليسيروا بالبلاد خطوة أخرى ؟

إن هذه الأسئلة تحتاج إلى من يجيب عنها معتمداً على الوثائق والوقائع ...

لقد قامت حركة ١٣ يونيو ١٩٧٤ فأنهت حكومة ٥ نوفمبر ١٩٦٧ ، فهل كانت الحركة استجابة لأوضاع وتطورات جديدة لم تستطع الحكومة السابقة أن تقوم بها ؟

إن هذا يحتاج إلى حديث آخر ...





مجموعة الملاحق

ملحق رقم (١)

اتفاق «دعّان»[1]

بين

الإمام يحيى حميد الدين
واللواء أحمد عزت باشا

عن الحكومة العثمانيّة

أول القعدة ١٣٢٩هـ
١٩١١م

(١) دعان : قرية صغيرة تقع فوق قمة جبل شمال غربي مدينة عمران .



نص شروط الاتفاق[1]

الذي تم بين الإمام يحيى واللواء أحمد عزت باشا

(المعروف باتفاق « دعان »)

أول شهر ذي القعدة عام ١٣٢٩ هـ (١٩١١ م)

يعتبر هذا الاتفاق ترضية للطرفين المتنازعين - الإمام والعثمانيين - وهو نتيجة مجهودات حربية وسلمية طويلة . وقد اعترف العثمانيون فيه للإمام بالشخصية الخاصة وبعض النفوذ الديني باعتباره زعيماً لطائفة دينية معينة . والاتفاق في جملته عبارة عن مواد تنظيمية لتحديد العلاقة بين الإمام والعثمانيين ، ولتحديد اختصاصات الولاة والموظفين العثمانيين ، ولتوضيح مدى سيطرة العاصمة العثمانية على ولاية اليمن . ونصت مواد الاتفاق كذلك على نظم الحكم هناك ، وطريقة جمع الضرائب ، وسير العمل في المحاكم المختلفة ، ومراعاة الشريعة الإسلامية في المسائل المختلفة ، وغير ذلك من الأمور الإدارية .

١ - ينتخب الإمام حكاماً لمذهب الزيدية ، وتبلغ الولاية ذلك ، وهذه تخبر الآستانة لتصدق المشيخة على ذلك الانتخاب .

٢ - تشكل محكمة استئنافية للنظر في الشكوى التي يعرضها الإمام .

---

(١) كتاب : تكوين اليمن الحديث للدكتور سيد مصطفى سالم .

٣ ـ يكون مركز هذه المحكمة صنعاء ، وينتخب الإمام رئيسها وأعضاءها وتصدق على تعيينهم الحكومة .

٤ ـ يرسل الحكم بالقصاص إلى الآستانة للتصديق عليه من المشيخة وصدور الإرادة السنية به ، وذلك بعد أن يسعى الحاكم في التراضي ولا يفلح ، ولا ينفذ الحكم إلا بعد التصديق وصدور الإرادة بشرط أن لا يتجاوز أربعة أشهر .

٥ ـ إذا أساء أحد المأمورين (الحكام والعمال) الاستعمال في الوظيفة يحق للإمام أن يبين ذلك للولاية .

٦ ـ يحق للحكومة أن تعين حكاماً للشرع من غير اليمانيين في البلاد التي يسكنها الذين يتمذهبون بالمذهب الشافعي والحنفي .

٧ ـ تتشكل محاكم مختلطة من حكام الشافعية والزيدية للنظر في دعاوى المذاهب المختلفة .

٨ ـ تعين الحكومة « محافظين » تحت اسم « مباشرين » للمحاكم السيارة التي تتجول في القرى للفصل في الدعاوى الشرعية ، وذلك رفعاً للمشقات التي يتكبدها أرباب المصالح في الذهاب والإياب إلى مراكز الحكومة

٩ ـ تكون مسائل الأوقاف والوصايا منوطة بالإمام .

١٠ ـ الحكومة تنصب الحكام للشافعية والحنفية فيما عدا الجبال .

١١ ـ صدور عفو عام عن الجرائم السياسية والتكاليف والضرائب الأميرية التي سلفت .

١٢ ـ عدم جباية التكاليف الأميرية لمدة عشر سنوات من أهالي « أرحب » و « خولان » لفقرهم وخراب بلادهم وارتباطهم التام بالحكومة .

١٤ ـ إذا حصلت الشكوى من جباة الأموال الأميرية لحكام الشرع أو للحكومة

فعلى هـذه أن تشترك مع الحكام في التحقيـق ، وتنفـذ الحكم الـذي يحكم بـه عليهم .

١٥ ـ يحق للزيدية تقديم الهدايا إما توّاً وإما بواسطة مشايخ الدولة أو الحكام .

١٦ ـ على الإمام أن يسلم عُشر حاصلاته للحكومة .

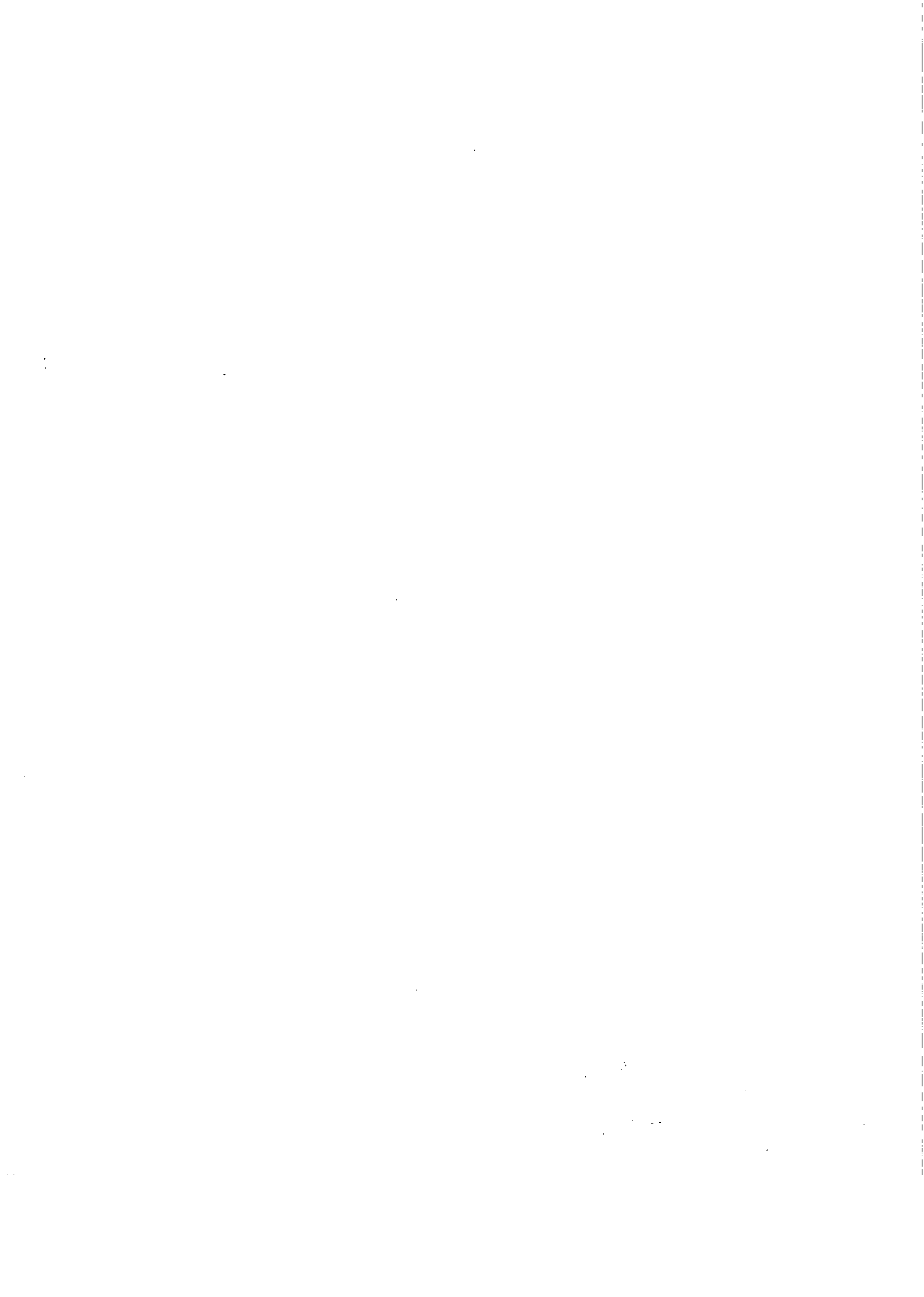
١٧ ـ عدم جباية الأموال من جبل الشرق لمدة عشر سنوات .

١٨ ـ يخلي الإمام سبيل الرهائن الموجودين عنده من أهالي صنعاء وماجـاورهـا وحران وعمران .

١٩ ـ يمكن لمأموري الحكومة وأتباع الإمام أن يتجولوا في أنحـاء اليمن بشرط أن لايخلّوا بالسكينة والأمن .

٢٠ ـ يجب على الفريقين أن لايتعديا الحـدود المعينـة لهما بعـد صـدور الفرمـان السلطاني بالتصديق على هذه الشروط .

وإكمالاً لهذه الشروط عين الإمام حكاماً وكتاباً للمراكز والنواحي ونظـاراً للوقف الداخلي والخارجي وللوصايا .



ملحق رقم (٢)

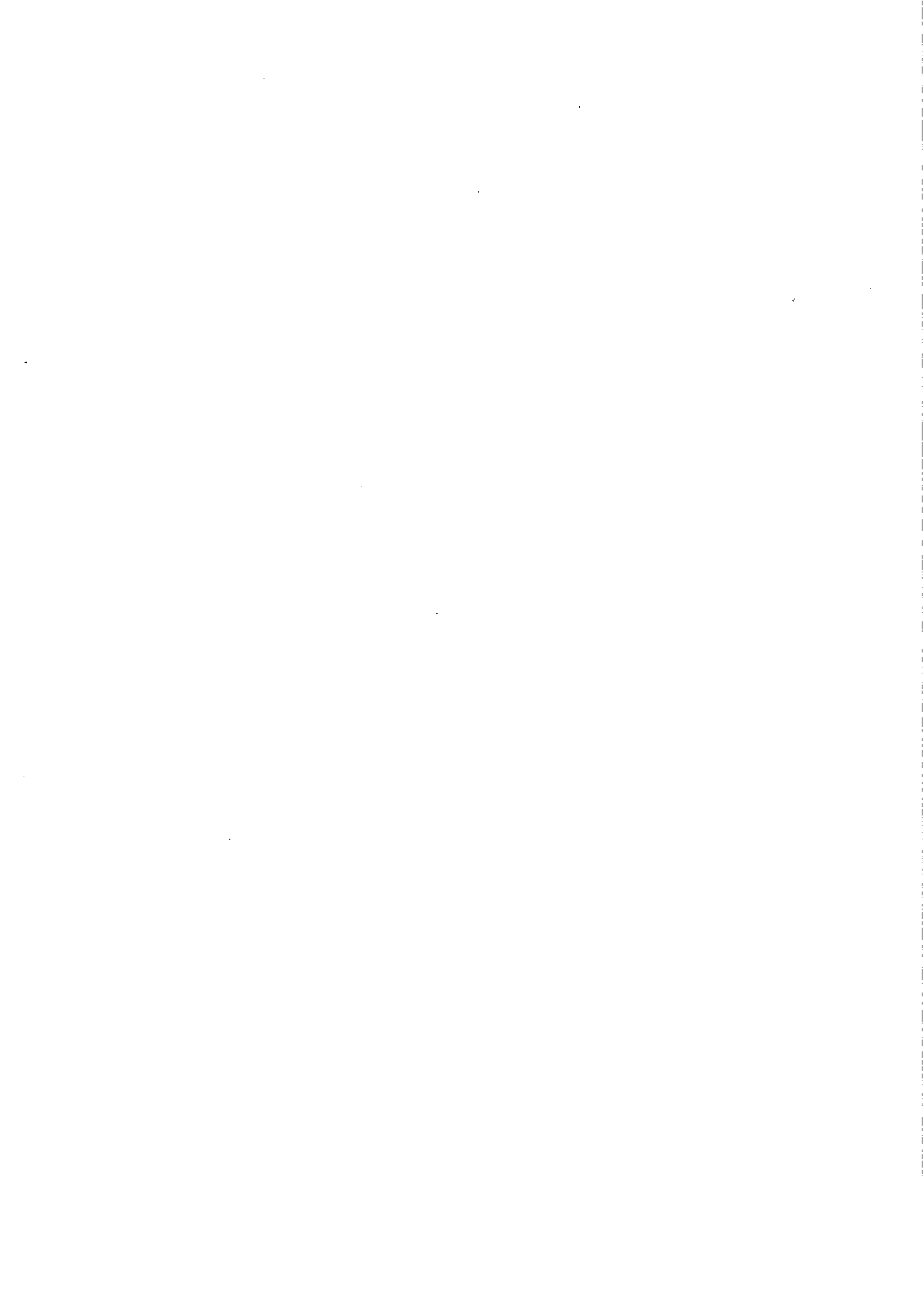
معاهدة صنعاء

بين

المملكة المتوكلية اليمنية والاتحاد السوفيتي

١٧ جمادى الأولى ١٣٤٧هـ

١ نوفمبر ١٩٢٨م



معاهدة صنعاء

بين المملكة المتوكلية اليمنية والاتحاد السوفيتي

١٧ جمادى الأولى ١٣٤٧ هـ (أول نوفمبر ١٩٢٨ م)

بناء على الاستصواب والاستنساب المتقابل من كل من حكومة اتحاد الجمهوريات السوفياتية الاشتراكية من طرف ، ومن حضرة صاحب الجلالة ملك اليمن الإمام يحيى ابن الإمام محمد حميد الدين وحكومته من طرف آخر ، ورغبة الطرفين في تأسيس المناسبات الرسمية الاعتيادية ، وفتح الصلات الاقتصادية بين بلاديها ، وترقيتها وبنائها على أساس الصدق في تنظيم العلاقات الودادية بين الحكومتين وشعوبها ، والاعتراف بالتساوي بين الطرفين في كافة الحقوق وأحكامها العامة المرعية بين الدول والملل . قد اتفق الطرفان المشار إليهما على عقد معاهدة الود والصداقة والتجارة هذه ، واعتبارها كمقدمة لما تستدعية وتقتضيه الظروف المستقبلة عند ترقي الصلات الاقتصادية بين البلدين وتوسعها من إجراء المذكرات والسعي من الحكومتين المشار إليهما في تنظيم الاتفاقات اللازمة كمثل تجارة وغيرها ، مما يرتضيه الطرفان ، فقررا الآن ماهو آت :

المادة الأولى :

تعترف حكومة اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية بالاستقلال الكامل المطلق لليمن ولملكها صاحب الجلالة الإمام يحيى ابن الإمام محمد حميد الدين . ويقدر صاحب الجلالة ملك اليمن وحكومته صورة الاحترام الخالص والحسيات الجميلة التي تضمرها حكومة اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية لدولة اليمن وشعبها وسائر الشعوب الشرقية ، ووفاقاً لهذا فقد تأسس بين الطرفين المتعاهدين المناسبات الرسمية بموجب المقدمة المحررة آنفاً .

المادة الثانية :

يتعهد الطرفان المتعاقدان بتسهيل المبادلات التجارية بين الدولتين ، ووفقاً لهذا التعهد يكون لكل من رعايا الدولتين في بلاد الدولة الأخرى بعد الحصول على الإذن منها الدخول والإقامة طبق نظمها ، والعمل بالتجارة وإجراء معاملاتها التي تقتضيها على شريطة أن يكون فصل القضايا التي تحدث لكل من رعايا الطرفين في المحاكم المحلية للدولة التي يوجدون فيها وفق نظمها ، وأن ماكان ممنوع الاتجار به في قوانين إحدى الدولتين فلكل منهما منع أو مصادرة ما وجد في بلدها من ذلك . ويتعهد الطرفان المتعاقدان أن يساعدا بتطبيق كل تسهيل موافق للنظم المحلية في معاملات رعايا الدولتين في التجارة فيما يختص بالضرائب والرسوم الجمركية .

المادة الثالثة :

توضع هذه المعاهدة في موضع التطبيق وإجراء من الحكومتين بعد إمضائها وتصديقها على مقتضى الأصول الرسمية المعتادة من طرف حكومة اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية اعتباراً من يوم وصول التصريح الرسمي من الحكومة المشار إليها إلى جلالة ملك اليمن الإمام يحيى .

المادة الرابعة :

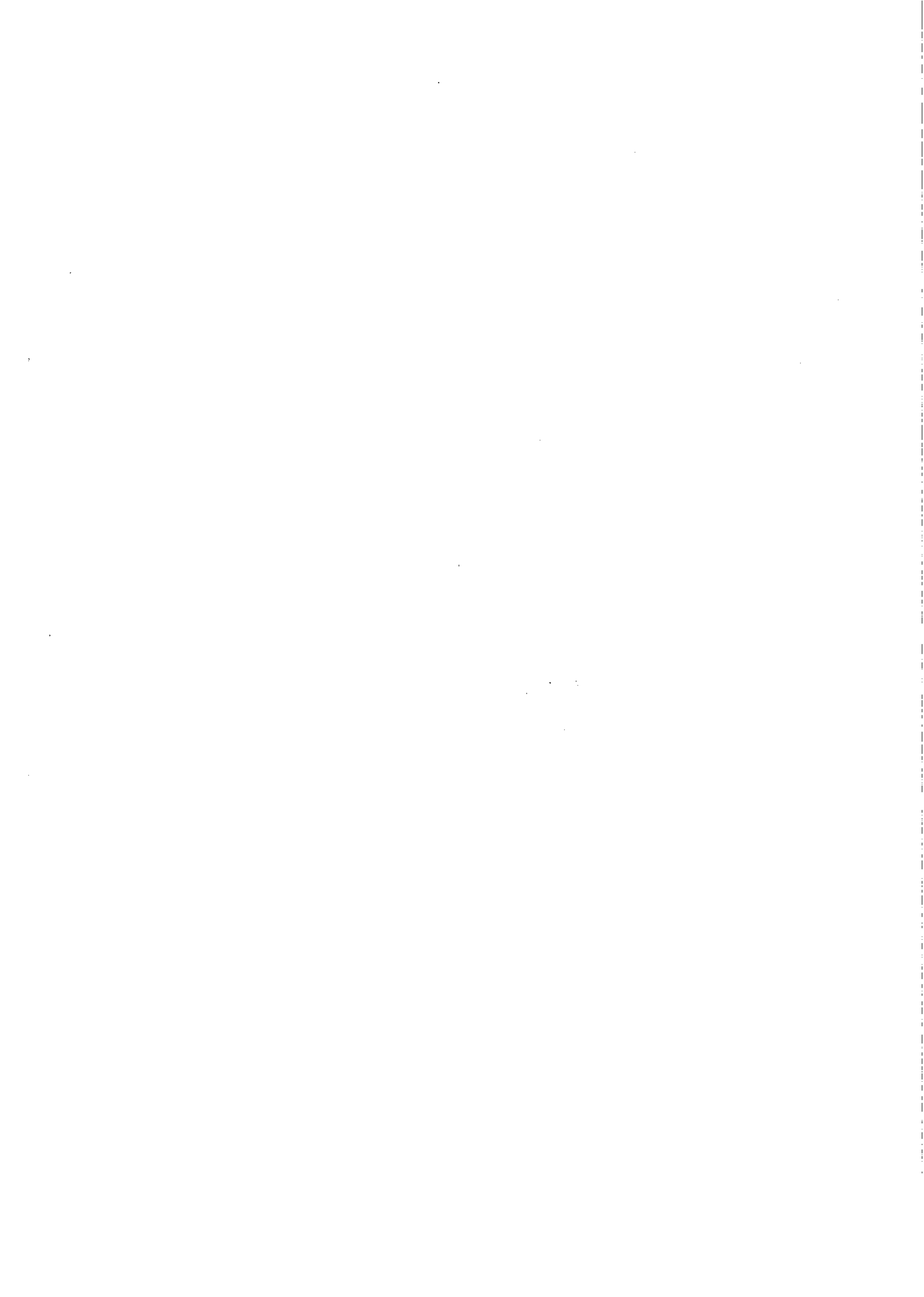
معاهدة الود والصداقة والتجارة هذه معمول بها وموضوعة في موضع العمل والتطبيق مدة عشر سنوات اعتباراً من التاريخ الذي ذكر في المادة الثالثة ، وعند انقضاء المدة المذكورة يمكن تمديدها أو تبديلها بغيرها راجعاً إلى رغبات الطرفين المتعاقدين وماسيتفقان عليه في المستقبل .

المادة الخامسة :

تسمى هذه المعاهدة معاهدة صنعاء ، وهي تشتمل على مقدمة وخاتمة وخمس مواد ، هذه المادة إحداها ، وقد نظمت في نسختين باللغة العربية لتداولها بين الطرفين المتعاقدين .

الخاتمة :

لكي تكون هذه المعاهدة مهيأة لاكتسابها صفة التصديق النهائي ، حسبما نصت عليه المادة الثالثة والرابعة ، قد أمضيت في صنعاء عاصمة اليمن من طرف معتمد حكومة اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية حضرة آسناخوف بالنيابة عن حكومته المشار إليها ، ومن طرف الإمام حضرة القاضي محمد راغب المندوب عن جلالة ملك اليمن الإمام المشار إليه ، بعد اتفاقها على ماحوته من العبارات والمعاني الدالة عليها اتفاقاً تاماً كاملاً ، وتحريرها في ١٧ جمادى الأولى ١٣٤٧ هـ الموافق أول نوفمبر سنة ١٩٢٨ م .



ملحق رقم (٣)

معاهدة "العرو"

بين

المملكة المتوكلية اليمنية والمملكة العربية السعودية

٥ شعبان عام ١٣٥٠هـ

١٥ ديسمبر عام ١٩٣١م



نص معاهدة « العرو » بين المملكة المتوكلية اليمنية والمملكة العربية السعودية في ١٥ ديسمبر عام ١٩٣١ م الموافق ٥ شعبان سنة ١٣٥٠ هـ

تعتبر هذه المعاهدة محاولة لإنهاء النزاع الذي نشب بين الإمام يحيي والملك عبد العزيز ، بعد أن أعلن الأخير حمايته على الادارسة . وقام هذا النزاع بسبب الاختلاف بين الملكين حول ملكية جبل (العرو) في عسير على الحدود اليمنية السعودية . وقد انتهى هذا النزاع بتنازل الملك عبد العزيز عن ملكية هذا الجبل للإمام يحيي . والمعاهدة تقليدية في جوهرها ، فهي تنص على حسن الجوار والمحافظة على العلاقة الودية بينهما بما ينظم إقامة رعايا كل منهما في الأخرى ، وتسليم هؤلاء لحكومتهم إذا اقتضت الضرورة ، وغير ذلك من المسائل التي تهم بلدين متجاورين تربطهما علاقات طيبة .

والمعاهدة هي :

١ ـ أن يكون على الدولتين المحافظة على الصداقة وحسن الجوار وتوثيق عرى المحبة وعدم إدخال الضرر ببلاد كل منهما على الآخر .

٢ ـ يكون على كل من الدولتين تسليم المجرمين السياسيين وغير السياسيين المحدثين بعد هذه الاتفاقية عند طلب حكومته له .

٣ ـ يكون على كل من الدولتين معاملة رعايا الدولة الأخرى في بلادها في جميع الحقوق طبق الأحكام الشرعية .

٤ ـ يكون على كل من الدولتين الضبط والتسليم لرعايا الدولة الأخرى في كل الحقوق الشرعية فيما أشكل ولم ينهه الأمراء والعمال فمرجعه إلى الملك والامام .

٥ ـ على كل من الدولتين عدم قبول من يفر من طاعة دولته كبيراً أو صغيراً ، مستخدماً أو غير مستخدم ، وإرجاعه إلى دولته حالا .

٦ ـ إذا حدث حادث من إحدى رعايا الحكومتين في بلاد الآخر فعلى المحدث أن يحاكم في المحاكم التي وقع فيها الحادث .

٧ ـ منع الأمراء والعمال من التدخل بالرعايا فيما يحدث القلق ويوقع سوء التفاهم بين الدولتين .

٨ ـ إن كل من يسكن من رعايا الطرفين في بلاد الآخر بعد هذه الاتفاقية تطلبه حكومته فإنه يساق إلى حكومته حالاً .

هذا ماحصل به التراضي بين المندوبين على أن يكون العمل بهذه الثمان المواد وبعد مصادقة وموافقة الملكين المعظمين عليها .

وتحرر ما ذكر أعلاه في صورتين ، بين كل فريق صورة ، بتاريخ اليوم الخامس من شعبان سنة ١٣٥٠ هـ الموافق ١٥ ديسمبر عام ١٩٣١ م .

صدق على هذه المعاهدة وأصبحت سارية المفعول في ١٥ رمضان سنة ١٣٥٠ هـ الموافق أول يناير عام ١٩٣٢ م

يحي بن محمد حميد الدين

عبد العزيز آل سعود

ملحق رقم (٤)

معاهدة الصداقة والتعاون المتبادل

بين

اليمن وبريطانيا

١١ فبراير ١٩٣٤م



معاهدة الصداقة والتعاون المتبادل
بين اليمن وبريطانيا
١١ فبراير ١٩٣٤ م

المقدمة :

بما أن لجلالة ملك اليمن حضرة الامام من جهة ، وملك بريطانيا العظمى وإيرلندة والممالك البريطانية خلف البحار وقيصر الهند من الجهة الأخرى ، رغبة في الوصول إلى معاهدة على أساس الصداقة والتعاون لمنفعة الفريقين ، قد قررا عقد المعاهدة ، وعينا بصفة المندوبين المفوضين :

عن جلالة ملك اليمن حضرة الامام حضرة صاحب السعادة القاضي محمد راغب بن رفيق .

وعن جلالة ملك بريطانية العظمى وإيرلندا والممالك البريطانية خلف البحار وقيصر الهند وإيرلندا الشمالية حضرة صاحب السعادة اللفتنيت كولونيل برنارد رادون ريلى س . ى . أوب المحترم ، اللذين بعد تبليغ أوراق تفويضهما وتحقيق صحتها على شكل حسن اتفقا على ما يأتي :

المادة الأولى :

يعترف جلالة ملك بريطانية العظمى وإيرلندا والممالك البريطانية خلف البحار وقيصر الهند باستقلال جلالة ملك اليمن حضرة الإمام ومملكته استقلالا كاملا مطلقاً في جميع الأمور مهما كان نوعها .

المادة الثانية :

يسود السلم والصداقة بين الفريقين المتعاهدين الساميين اللذين يتعهدان بالمحافظة على حسن العلائق (العلاقات) بينهما من جميع الوجوه .

المادة الثالثة :

يؤجل البت في مسألة الحدود اليمنية إلى أن تتم مفاوضات تجري بينهما قبل انتهاء مدة هذه المعاهدة بما يوافق الفريقان المتعاهدان الساميان عليه بصورة ودية وباتفاق كامل بدون إحداث أي منازعة أو مخالفة .

وإلى أن تتم المفاوضات المشار إليها في الفقرة السالفة الذكر فالفريقان المتعاقدان الساميان يوافقان على بقاء الوضع القائم بالنسبة للحدود كما هي عليه عند تاريخ توقيع هذه المعاهدة ، وأن يمنعا بكل ما لديهما من الوسائل أي تعد من قواتهما في الحدود المذكورة ، وأي تدخل من أتباعهما أو من جانبهما في شؤون الأهالي القاطنين في الجانب الآخر من الحدود المذكورة .

المادة الرابعة :

سيعقد الفريقان المتعاهدان الساميان بعد أن تصبح المعاهدة الحالية نافذة المفعول ، وبناء على الموافقة المتبادلة ، ما يلزم من المعاهدات لتنظيم الأمور التجارية والاقتصادية على أساس المبادئ الدولية العامة .

المادة الخامسة :

١ ـ رعايا كل من الفريقين المتعاهدين الساميين الذين يرغبون في التجارة في أقاليم الفريق الآخر يكونون تابعين للقوانين والأحكام المحلية ، ويتمتعون بنفس المعاملة التي يتمتع بها رعايا الدولة الأكثر رعاية .

٢ ـ كذلك سفن كل من الفريقين الساميين وشحناتها تتمتع في مواني الفريق الآخر بنفس المعاملة التي تتمتع بها سفن الدولة الاكثر رعاية وشحناتها ، وتعامل ركاب تلك السفن في مواني بلاد الفريق الآخر بنفس ما يعامل به من كان في سفن الدولة الأكثر رعاية هنالك .

٣ ـ تنفيذاً لأغراض هذه المادة فان ما يتعلق بجلالة ملك بريطانية العظمى وإيرلندة والممالك البريطانية خلف البحار وقيصر الهند .

(أ) كلمة (الأقاليم) ينبغي أن يعد معناها مملكة بريطانية العظمى المتحدة وإيرلندة الشمالية والهند وجميع مستعمرات جلالته والبلاد المحمية وجميع البلاد المنتدب عليها من قبل حكومة جلالته في المملكة المتحدة .

(ب) كلمة (رعايا) ينبغي أن يعد معناها جميع رعايا جلالته أينما سكنوا ، وجميع أهالي البلاد التي تحت حماية جلالته ، وكذلك جميع الشركات المؤسسة في أي بلد من بلاد جلالته تعتبر من رعايا جلالته .

(جـ) كلمة (سفن) ينبغي أن يعد معناها جميع السفن التجارية المسجلة في أي بلد من بلاد اتحاد الشعوب البريطانية .

المادة السادسة :

هذه المعاهدة تكون أساساً لكل الاتفاقيات التي ستعقد بعد ذلك بين الفريقين المتعاهدين الساميين حالياً ومستقبلاً بقصد تقوية الود والصداقة ، وتعهد الفريقان المتعاهدان الساميان بعدم تقديم المساعدة لأي عمل موجه ضد الود والصداقة المخلصة القائمة بينهما أو التستر عليه .

المادة السابعة :

يصدق على هذه المعاهدة بأسرع وقت ممكن بعد التوقيع ، وتتبادل وثائق التصديق في صنعاء ، ويعمل بها من تاريخ تبادل التصديق وتبقى معمولاً بها لمدة أربعين سنة وتقريراً لذلك وقع المندوبان المفوضان المشار إليهما إمضاءهما على المعاهدة الحاضرة ، وقد كتبت هذه المعاهدة من نسختين باللغتين الانجليزية والعربية ، وإذا نشأت شكوك في تفسير شيء من هذه المواد فالفريقان المتعاهدان الساميان يعتمدان النص العربي . حررت في صنعاء اليمن في يوم ٢٦ من شهر شوال سنة ١٣٥٢ هـ الموافق ١١ فبراير سنة ١٩٣٤ م .



ملحق رقم (٥)

معاهدة الطائف

بين

المملكة المتوكلية اليمنية والمملكة العربية السعودية

٦ صفر عام ١٣٥٣ هـ



معاهدة الطائف بين المملكة اليمانية وبين المملكة العربية السعودية وقعت في جدة في السادس من شهر صفر عام ١٣٥٣ هـ الموافق ١٩٣٣ م .

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لانبي بعده .. نحن الامام يحيى بن محمد حميد الدين ملك المملكة اليمانية ـ بما أنه قد عقدت بيننا وبين حضرة صاحب الجلالة الملك الامام عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود ملك المملكة العربية السعودية معاهدة صداقة إسلامية وأخوة عربية لانهاء حالة الحرب الواقعة لسوء الحظ بيننا وبين جلالته ولتأسيس علاقات الصداقة الاسلامية بين بلدينا ووقعها مندوب مفوض من قبلنا ومندوب من قبل جلالته وكلاهما حائزان للصلاحية التامة المتقابلة وذلك في مدينة (جدة) في اليوم السادس من شهر صفر سنة ثلاث وخمسين بعد الثلاثمائة والألف وهي مدرجة مع عهد التحكيم والكتب الملحقة بها فيما يلي :

معاهدة صداقة إسلامية وأخوة عربية
بين المملكة اليمانية ـ وبين المملكة العربية السعودية

حضرة صاحب الجلالة الامام يحيى بن محمد حميد الدين ـ ملك اليمن من جهة . وحضرة صاحب الجلالة الامام عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود ـ ملك المملكة العربية السعودية من جهة أخرى .

رغبة منهما في انهاء حالة الحرب التي كانت قائمة لسوء الحظ فيما بينهما وبين حكومتيهما وشعبيهما ورغبة في جمع كلمة الأمة الإسلامية العربية ورفع شأنها وحفظ كرامتها واستقلالها . ونظراً لضرورة تأسيس علاقات عهدية ثابته بينهما وبين حكومتيهما وبلاديهما على أساس المنافع المشتركة والمصالح المتبادلة . وحبا في تثبيت الحدود بين بلاديهما وإنشاء علاقات حسن الجوار وروابط الصداقة الاسلامية فيما بينهما . وتقوية دعائم السلم والسكينة بين بلاديهما وشعبيهما .

ورغبة في أن يكونا عضداً واحداً أمام الملمات المفاجئة وبنيانا متراصاً للمحافظة على سلامة الجزيرة العربية قررا عقد معاهدة صداقة اسلامية وأخوة عربية فيما بينهما وانتدبا لذلك الغرض مندوبين عنهما وهما :

عن حضرة صاحب الجلالة ملك اليمن حضرة صاحب السيادة السيد عبد الله بن أحمد الوزير .

وعن حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة العربية السعودية حضرة صاحب السمو الملكي الامير خالد بن عبد العزيز نجل جلالته ونائب رئيس مجلس الوزراء .

وقد منح الملكين لمندوبيهما الآنفي الذكر الصلاحية التامة والتفويض المطلق .. وبعد أن اطلع المندوبان المذكوران على أوراق التفويض التي بيد كل منهما فوجداها موافقة للاصول قررا باسم ملكيهما الاتفاق على المواد الآتية :

المادة الأولى :

تنتهي حالة الحرب القائمة بين مملكة اليمن والمملكة العربية السعودية بمجرد التوقيع على هذه المعاهدة وتنشأ فوراً بين جلالة الملكين وبلاديهما وشعبيهما حالة سلم دائم وصداقة وطيدة وأخوة اسلامية عربية دائمة لايمكن الاخلال بها جميعاً أو بعضها ويتعهد الفريقان الساميان المتعاقدان بأن يحلا بروح الود والصداقة جميع المنازعات والاختلافات التي قد تقع بينهما وأن يسود علاقتهما روح الاخاء الاسلامي والعربي في سائر المواقف والحالات - ويشهدان الله على حسن نواياهما ورغبتهما الصادقة في الوفاق والاتفاق سراً وعلناً . ويرجوان منه سبحانه وتعالى أن يوفقهما وخلفاءهما وحكومتهما الى السير على هذه الخطة القومية التي فيها رضاء الخالق وعزة قومهما ودينهما .

المادة الثانية :

يعترف كل من الفريقين الساميين المتعاقدين للآخر باستقلال كل من المملكتين استقلالاً تاماً مطلقاً وبملكيته عليها فيعترف صاحب الجلالة الامام يحي بن محمد حميد الدين ملك اليمن لحضرة صاحب الجلالة الامام عبد العزيز ولخلفائه الشرعيين باستقلال المملكة العربية السعودية استقلالها تاماً مطلقاً وبملكيته على المملكة العربية السعودية . ويعترف صاحب الجلالة الامام عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل - ملك المملكة العربية السعودية لحضرة صاحب الجلالة الإمام يحي بن محمد حميد الدين ولخلفائه الشرعيين باستقلال مملكة اليمن استقلالاً تاماً مطلقاً وبالملكية على مملكة اليمن ويسقط كل منهما أي حق يدعيه في قسم أو أقسام من بلاد الآخر خارج الحدود القطعية المبينة في صلب هذه المعاهدة .

إن جلالة الامام يحي يتنازل بهذه المعاهدة عن أي حق يدعيه باسم

الوحدة اليمانية أو غيرها من البلاد التي هي بموجب هذه المعاهدة تابعة للمملكة العربية السعودية من البلاد التي كانت بيد الادارسة أو آل عائض أو في نجران وبلاد يام ..

كما أن جلالة الامام الملك عبد العزيز يتنازل بهذه المعاهدة عن أي حق من حماية واحتلال أو غيرهما في البلاد التي هي بموجب هذه المعاهدة تابعة لليمن من البلاد التي كانت بيد الأدارسة أو غيرها .

المادة الثالثة :

يتفق الفريقان الساميان المتعاقدان على الطريقة التي تكون بها الصلات والمراجعات بما فيه حفظ مصالح الطرفين وبما لا ضرر فيه على أيهما على أن لايكون ما يمنحه أحد الفريقين الساميين المتعاقدين للآخر أقل مما يمنحه لفريق ثالث ولا يوجب هذا على أي الفريقين أن يمنح الآخر أكثر مما يقابله بمثله .

المادة الرابعة :

خط الحدود الذي يفصل بين بلاد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين موضح بالتفصيل الكافي فيما يلي ويعتبر هذا الخط حداً فاصلاً قطعياً بين البلاد التي تخضع لكل منهما .

يبدأ خط الحدود الفاصل بين المملكتين من النقطة الفاصلة بين ميدي والموسم على ساحل البحر الأحمر إلى جبال تهامة في الجهة الشرقية ـ ثم يرجع شمالاً إلى أن ينتهي إلى الحدود الغربية الشمالية التي بين بني جماعة ومن يقابلهم من جهة الغرب والشمال ـ ثم ينحرف إلى جهة إلى أن ينتهي إلى ما بين حدود (نقعه) و (وعار) التابعتين لقبيلة وائله وبين حدود يام ـ ثم ينحرف إلى أن يبلغ مضيق مروان وعقبة رفاده ـ ثم ينحرف إلى جهة الشرق حتى ينتهي من جهة الشرق إلى أطراف الحدود بين ما عدا (يام) من همدان ابن زيد وايله وغيره وبين يام .

فكل ما عن يمين الخط المذكور الصاعد من النقطة المذكورة التي على ساحل

البحر الى منتهى الحدود في جميع جهات الجبال المذكورة - فهو من المملكة اليمانية وكل ماهو عن يسار الخط المذكور فهو من المملكة العربية السعودية .

فما هو في جهة اليمين المذكور هو ميدي وحرض وبعض قبيلة الحُرّث والمَيْر وجبال الظاهر ، وشُذا ، والضيعة وبعض العبادل وجميع بلاد وجبال رازح ومنبه مع عرو آل مشيخ وجميع بلاد وجبال بني جماعه وسحار الشام اييباد وما يليها وكل مريصغة من سحار الشام وعموم سحار ونقعه ووعار وعموم وائله .. وكذا الفرع مع عقبة نُهوقَة وعموم من عدا يام ووادعة ظهران من همدان بن زيد هؤلاء المذكورين وبلادهم بحدودها المعلومة وكل ماهو بين الجهات المذكورة وما يليها مما لم يذكر اسمه كان مرتبطاً ارتباطاً فعلياً أو تحت ثبوت يد المملكة اليمانية . قبل سنة ١٣٥٢ هـ وكل ذلك هو في جهة اليمين فهو من المملكة اليمانية .

وما هو من جهة اليسار المذكورة وهو الموسم ووعلان وأكثر الحرث والخوبة والجابري وأكثر العبادل وجميع فيفا وبني مالك وبني معيض وآل تليد ، وقحطان ، وظهران وادعة وجميع وادعة ظهران مع مضيق مروان وعقبة رفاده وما خلفها من جهة الشرق والشمال من يام ونجران والحَضَن وزور وادعة وسائر من هو في نجران من وائله وكل ما هو تحت عقبة نهوقة إلى أطراف نجران ويام من جهة الشرق هؤلاء المذكورون وبلادهم بحدودها المعلومة وكل ما هو بين الجهات المذكورة ومايليها مما لم يذكر اسمه مما كان مرتبطاً ارتباطاً فعلياً أو تحت ثبوت يد المملكة العربية السعودية قبل سنة ١٣٥٢ هـ كل ذلك هو في جهة يسار الخط المذكور فهو من المملكة العربية السعودية وما ذكر من يام ونجران والحضن وزور وادعة وسائر من هو في نجران من وائله - فهو بناء على ماكان من تحكيم جلالة الامام يحي لجلالة الملك عبد العزيز في يام ، والحكم من جلالة الملك عبد العزيز بأن جميعها تتبع المملكة العربية السعودية .

وحيث أن الحضَنَ وزور وادعة ومن هو من وائله في نجران هم وائله ولم يكن دخولهم في المملكة العربية السعودية الا لما ذكر فذلك لايمنع إخوانهم وائله من التمتع بالصلاة والمواصلات والتعاون المعتاد والمتعارف به .ثم يمتد هذا الخط من نهاية الحدود

المذكورة آنفا بين أطراف قبائل المملكة العربية السعودية وأطراف ماعدا يام من همدان بن زيد وسائر قبائل اليمن . فللملكة اليمنية كل الاطراف والبلاد اليمانية إلى منتهى حدود اليمن من جميع الجهات .

وللمملكة العربية السعودية كل الاطراف والبلاد إلى منتهى حدودها من جميع الجهات وكل ما ذكر في هذه المادة من نقط شمال وجنوب وشرق وغرب فهو باعتبار كثرة اتجاه ميل خط الحدود في اتجاه الجهات المذكورة وكثيراً ما يميل لتداخل ما الى كل من المملكتين . أما تعيين وتثبيت الخط المذكور وتمييز القبائل وتحديد ديارها على أكمل الوجوه فيكون إجراؤه بواسطة هيئة مؤلفة من عدد متساو من الفريقين بصورة وِدية أخوية بدون حيف بحسب العرف والعادة الثابتة عند القبائل .

المادة الخامسة :

نظراً لرغبة الطرفين الساميين المتعاقدين في دوام السلم والطمأنينة والسكون وعدم إيجاد أي شيء يشوش الافكار بين المملكتين فانهما يتعهدان تعهداً متقابلا بعدم احداث أي بناء محصن في مسافة خمسة كيلو مترات في كل جانب من جانبي الحدود في كل المواقع والجهات على طول خط الحدود .

المادة السادسة :

يتعهد كل من الفريقين المتعاقدين سحب جنده فوراً من البلاد التي أصبحت بموجب هذه المعاهدة تابعة للفريق الآخر مع صون الاهلين والجند عن كل ضرر .

المادة السابعة :

يتعهد الفريقان الساميان المتعاقدان بأن يمنع كل منهما أهالي مملكته عن كل ضرر وعدوان على أهالي المملكة الأخرى في كل جبهة وطريق وبأن يمنع الغزو بين أهل البوادي من الطرفين ويرد كل ماثبت بالتحقيق الشرعي من بعد إبرام هذه المعاهدة وضمان ماتلف وبما يلزم بالشرع فيما وقع من جناية قتل أو جرح بالعقوبة الحاسمة على من يثبت منهم العدوان ويظل العمل بهذه المادة ساريا إلى أن يوضع بين الفريقين اتفاق آخر لكيفية التحقيق وتقدير الضرر والخسائر .

المادة الثامنة :

يتعهـد كل من الفريقين السـاميين المتعـاقـدين تعهـدا متفـائـلا بـأن يمتنعـا من الرجوع للقوة لحل المشكلات بينهما وبأن يعملا جهدهما لحل مـايمكن أن ينشـأ بينهما من الاختلاف سواء كان سببه أو منشؤه هذه المعاهـدة أو تفسير كل أو بعض موادهـا أم كان ناشئا عن أي سبب آخر بالمراجعات الودية .. وفي حالـة عـدم إمكان التوفيق بهذه الطريقة يتعهد كل منهما بـأن يلجـأ إلى التحكيم الـذي توضح شروطـه وكيفيـة طلبـه وحصولـه في ملحق - مرفق بهـذه المعـاهـدة ولهـذا الملحق نفس القـوة والنفـوذ اللذين لهذه المعاهدة ويحسب جزءا منها وبعضا متما للكل فيها .

المادة التاسعة :

يتعهد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين بأن يمنع بكل ما لديه من الوسائل المـاديـة والمعنويـة استعمال بلاده قـاعـدة ومركزاً لأي عمل عـدواني أو شروع فيـه أو استعداد له ضد بلاد الفريق الآخر .. كما أنه يتعهد باتخاذ التـدابير الآتيـة لمجرد طلب خطي من حكومة الفريق الآخر وهي :

١ - إن كان الساعي في عمل الفسـاد من رعـايـا الحكومـة المطلوب منهـا اتخاذ التـدابير ، فبعـد التحقيق الشرعي وثبوت ذلـك ، يـؤدب فـوراً من قبـل حكـومتـه بالأدب الرادع الذي يقضي على فعله ويمنع وقوع أمثاله .

٢ - وإن كان الساعي في عمل الفساد من رعايا الحكومة الطالبة باتخاذ التـدابير فـإنـه يلقى القبض عليـه فوراً من قبل الحكومـة المطلوب منهـا ويسلم إلى حكومتـه المطالبة ، وليس للحكومة المطلوب منها التسليم عذر عن إنفاذ الطلب ؛ وعليها اتخاذ كافـة الإجراءات لمنع فرار الشخص المطلوب أو تمكينـه من الهرب ، وفي الأحوال التي يتمكن فيها الشخص من الفرار فإن الحكومة التي فر من أراضيها تتعهـد بعـدم السماح له بالعودة إلى أراضيها مرة أخرى ، وإن تمكن من العودة إليها يلقى القبض عليـه ، ويسلم إلى حكومته .

٣ ـ وإن كان الساعي في عمل الفساد من رعايا حكومة ثالثة ، فإن الحكومة المطلوب منها والتي يوجد الشخص على أراضيها ، تقوم فوراً وبمجرد تلقيها الطلب من الحكومة الأخرى ، بطرده من بلادها وعده شخصاً غير مرغوب فيه ، ويمنع من العودة إليها في المستقبل .

المادة العاشرة :

يتعهد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين بعدم قبول من يفر عن طاعة دولته كبيراً كان أم صغيراً ، موظفاً كان أم غير موظف ، فرداً كان أم جماعة ، ويتخذ كل من الفريقين الساميين المتعاقدين كافة التدابير الفعالة من إدارية وعسكرية وغيرها ، لمنع دخول هؤلاء الفارين الى حدود بلاده .

فإن تمكن أحدهم أو كلهم من اجتياز خط الحدود بالدخول في أراضيه ، فيكون عليه واجب نزع السلاح من الملتجئ وإلقاء القبض عليه وتسليمه إلى حكومة البلاد الفار منها . وفي حالة عدم إمكان القبض عليه تتخذ كافة التدابير والوسائل لطرده من البلاد التي لجأ إليها إلى بلاد الحكومة التي يتبعها .

المادة الحادية عشرة :

يتعهد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين بمنع الأمراء والعمال والموظفين التابعين له من المداخلة في أي وجه كان من رعايا الفريق الآخر بالذات أو بالواسطة . ويتعهد باتخاذ كامل التدابير التي تمنع حدوث القلق أو توقع سوء التفاهم بسبب الأعمال المذكورة .

المادة الثانية عشرة :

يعترف كل من الفريقين الساميين المتعاقدين بأن أهل كل جهة من الجهات الصائرة إلى الفريق الآخر بموجب هذه المعاهدة رعية لذلك الفريق الآخر . ويتعهد كل منهما بعدم قبول أي شخص أو أشخاص من رعايا الفريق الآخر رعية له إلا

بموافقة ذلك الفريق وبأن تكون معاملة رعايا كل من الفريقين في بلاد الفريق الآخر طبقاً للأحكام الشرعية المحلية .

المادة الثالثة عشرة :

يتعهد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين بإعلان العفو الشامل عن سائر الاجرام والأعمال العدائية التي يكون قد ارتكبها فرد أو أفراد من رعايا الفريق الآخر المقيمين في بلاده ـ (أي في بلاد الفريق الذي منه إصدار العفو) ـ كما أنه يتعهد بإصدار عفو شامل كامل عن أفراد رعاياه الذين لجؤوا أو انحازوا بأي شكل من الأشكال أو انضموا إلى الفريق الآخر من كل جناية ومال أخذوا منذ لجؤوا إلى الفريق الآخر إلى عودهم كائناً ماكان وبالغاً مابلغ ، وبعدم السماح بإجراء أي نوع من الإيذاء أو التعقيب والتضييق بسبب ذلك الالتجاء أو الانحياز أو الشكل الذي انتموا بموجبه ، وإذا حصل ريب عند أي الفريقين بوقوع شيء مخالف لهذا العهد كان لمن حصل عنده الريب أو الشك من الفريقين مراجعة الفريق الآخر لأجل اجتماع المندوبين الموقعين على هذه المعاهدة ، وإن تعذر على أحدهما الحضور فينيب عنه آخر له كامل الصلاحية والاطلاع على تلك النواحي ممن له كامل الرغبة والعناية بصلاح ذات البين والوفاء بحقوق الطرفين بالحضور لتحقيق الأمر حتى لايحصل أي حيف ولانزاع ومايقرره المندوبان يكون نافذا .

المادة الرابعة عشرة :

يتعهد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين رد وتسليم أملاك رعاياه الذين يعفى عنهم اليهم أو الى ورثتهم عند رجوعهم إلى وطنهم خاضعين لأحكام مملكتهم . وكذلك يتعهد الفريقان الساميان المتعاقدان بعدم حجز أي شيء من الحقوق والأملاك التي تكون لرعايا الفريق الآخر في بلاده ولا يعرقل استثمارها أو أي نوع من أنواع التصرفات الشرعية فيها .

المادة الخامسة عشرة :

يتعهد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين بعدم المداخلة مع فريق ثالث سواء كان فردا أم هيئة أم حكومة أو الاتفاق معه على أي أمر يخل بمصلحة الفريق الآخر أو يضر ببلاده ، أو يكون من ورائه إحداث المشكلات والصعوبات له أو يعرض منافعها ومصالحها أو كيانها للاخطار .

المادة السادسة عشرة :

يعلن الفريقان الساميان المتعاقدان اللذان تجمعهما روابط الأخوة الإسلامية والعنصرية العربية أن أمتهما أمة واحدة وأنهما لايريدان بأحد شراً وأنهما يعملان جهدهما لاجل ترقية شئون أمتهما في ظل الطمأنينة والسكون وأن يبذلا وسعهما في سائر المواقف لما فيه الخير لبلاديهما وأمتهما غير قاصدين بهذا أي عداوة على أي أمة .

المادة السابعة عشرة :

في حالة حصول اعتداء خارجي على بلاد أحد الفريقين الساميين المتعاقدين تحتم على الفريق الآخر أن ينفذ التعهدات الآتية :

١ ـ الوقوف على الحياد التام سراً وعلناً .

٢ ـ المعاونه الأدبية والمعنوية الممكنة .

٣ ـ الشروع في المذاكرة مع الفريق الآخر لمعرفة أنجح الطرق لضمان سلامة بلاد ذلك الفريق الآخر ومنع الضرر والوقوف في موقف لايمكن تأويله بأنه تعضيد للمعتدي الخارجي .

المادة الثامنة عشرة :

في حالة حصول فتن أو اعتداءات داخلية في بلاد أحد الفريقين الساميين المتعاقدين يتعهد كل منهما تعهداً متفائلاً بما يأتي :

١ ـ اتخاذ التدابير الفعالة اللآزمة لعدم تمكين المعتدين أو الثائرين من الاستفادة من أراضيه .

٢ ـ منع التجاء اللاجئين الى بلاده وتسليمهم وطردهم اذا لجؤوا اليها . كما هو موضح في المادة التاسعة والعاشرة أعلا هذا .

٣ ـ منع رعاياه من الاشتراك مع المعتدين أو الثائرين وعدم تشجيعهم أو تموينهم .

٤ ـ منع الامدادات والارزاق والمؤن والذخائر عن المعتدين أو تموينهم .

المادة التاسعة عشرة :

يعلن الفريقان الساميان المتعاقدان رغبتهما في عمل كل ممكن لتسهيل المواصلات البريدية والبرقية وتزييد الاتصال بين بلاديهما وتسهيل تبادل السلع والحاصلات الزراعية والتجارية بينهما ـ وفي إجراء مفاوضات تفصيلية من أجل عقد اتفاق جمركي يصون مصالح بلاديهما الاقتصادية وتوحيد الرسوم الجمركية في عموم البلدين أو بنظام خاص بصورة كاملة لصالح الطرفين وليس في هذه المادة مايقيد حرية أحد الفريقين الساميين المتعاقدين في أي شيء حتى يتم الاتفاق المشار إليه .

المادة العشرون :

يعلن كل من الفريقين الساميين المتعاقدين استعداده لأن يأذن لممثليه ومندوبيه في الخارج ان وجدوا بالنيابة عن الفريق الآخر متى أراد الفريق الآخر ذلك في أي شيء وفي أي وقت . ومن المفهوم أنه حينما يوجد في ذلك العمل شخص من كل من الفريقين في مكان واحد فانهما يتراجعان فيما بينهما لتوحيد خطتهما للعمل العائد لمصلحة البلدين التي هي كلمة واحدة . ومن المفهوم أن هذه المادة لاتقيد حرية أحد الجانبين بأي صورة كانت في أي حق له ، كما أنه لايمكن أن تفسر بحجز حرية أحدهما أو اضطراره لسلوك هذه الطريقة .

المادة الحادية والعشرون :

يلغى ماتضمنته الاتفاقية الموقع عليها في خمس شعبان عام ١٣٥٠ هـ على كل حال اعتبارا من تاريخ هذه المعاهدة .

المادة الثانية والعشرون :

تبرم هذه المعاهدة ويصدق عليها من قبل حضرة صاحبي الجلالة الملكين في أقرب مدة ممكنة نظراً لمصلحة الطرفين في ذلك وتصبح نافذة المفعول من تاريخ تبادل قرارات إبرامها مع استثناء مانص عليه في المادة الاولى من انتهاء حالة الحرب بمجرد التوقيع وتظل سارية المفعول مدة عشرين عاما قمرية تامة ويمكن تجديدها أو تعديلها خلال الستة الأشهر التي تسبق تاريخ انتهاء مفعولها فان لم تجدد أو تعدل في ذلك التاريخ تظل سارية المفعول الى بعد ستة أشهر من إعلان أحد الفريقين المتعاقدين للفريق الآخر رغبته في التعديل .

المادة الثالثة والعشرون :

تسمى هذه المعاهدة بمعاهدة (الطائف) وقد حررت من نسختين باللغة العربية الشريفة بيد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين نسخة واشهادا بالواقع وضع كل المندوبين المفوضين توقيعه . وكتب في مدينة (جدة) في اليوم السادس من شهر صفر ١٣٥٣ هـ

التوقيع	التوقيع
خالد بن عبد العزيز آل سعود	**عبد الله بن أحمد الوزير**

بسم الله الرحمن الرحيم

عهد التحكيم بين مملكة اليمن وبين المملكة العربية السعودية

بما أن حضرة صاحبي الجلالة الامامين الملك يحي ملك اليمن والملك عبد العزيز ملك المملكة العربية السعودية قد اتفقا بموجب المادة الثامنة في معاهدة الصلح والصداقة وحسن التفاهم المسماة بمعاهدة (الطائف) والموقع عليها في السادس من شهر صفر سنة ثلاث وخمسين بعد الثلاثمائة والألف . على أن يحيلا إلى التحكيم أي نزاع أو اختلاف ينشأ عن العلاقات بينهما وبين حكومتيهما وبلاديهما متى عجزت سائر المراجعات الودية عن حله فان الفريقين الساميين المتعاقدين يتعهدان بإجراء التحكيم على الصورة المبينة في المواد الآتية :

المادة الأولى :

يتعهد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين بأن يقبل إحالة القضية المتنازع عليها على التحكيم خلال شهر واحد من تاريخ استلام طلب إجراء التحكيم من الفريق الآخر إليه .

المادة الثانية :

يجري التحكيم من قبل هيئة مؤلفة من عدد متساو من المحكمين ينتخب كل فريق نصفهم ومن حكم وازع ينتخب باتفاق الفريقين الساميين المتعاقدين . وإن لم يتفقا على ذلك يرشح كل منهما شخصا فان قبل أحد الفريقين المرشح الذي يقدمه الفريق الآخر فيصبح وازعا وان لم يمكن الاتفاق على ذلك تجري القرعة على أيهما يكون وازعا ، مع العلم بأن القرعة لاتجري إلا على الأشخاص المقبولين من الطرفين فمن وقعت عليه القرعة أصبح رئيسا لهيئة التحكيم ووازعا للفصل في القضية ، وإن لم يحصل الاتفاق على الأشخاص المقبولين من الطرفين تجري المراجعات فيما بعد إلى أن يحصل الاتفاق على ذلك .

المادة الثالثة :

يجب أن يتم اختيار هيئة التحكيم ورئيسها خلال شهر واحد من بعد انقضاء الشهر المعين لاجابة الفريق المطلوب منه الموافقه على التحكيم لقبوله لطلب الفريق الآخر وتجتمع هيئة المحكمين في المكان الذي يتم الاتفاق عليه في مدة لاتزيد عن شهر واحد بعد انقضاء الشهرين المعينين في أول المادة وعلى هيئة التحكيم أن تعطي حكمها خلال مدة لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تزيد عن شهر واحد من بعد انقضاء المدة التي عينت للاجتماع كما هو مبين أعلاه ويعطى حكم هيئة التحكيم بالأكثرية ويكون الحكم ملزما للفريقين ويصبح تنفيذه واجباً بمجرد صدوره وتبليغه ولكل من الفريقين الساميين المتعاقدين أن يعين الشخص أو الأشخاص الذين يريدهم للدفاع عن وجهة نظره أمام هيئة التحكيم وتقديم البيانات والحجج اللازمة لذلك .

المادة الرابعة :

أجور محكمي كل فريق وأجور رئيس هيئة التحكيم مناصفة بينهما وكذلك الحكم في نفقات المحاكمة الأخرى .

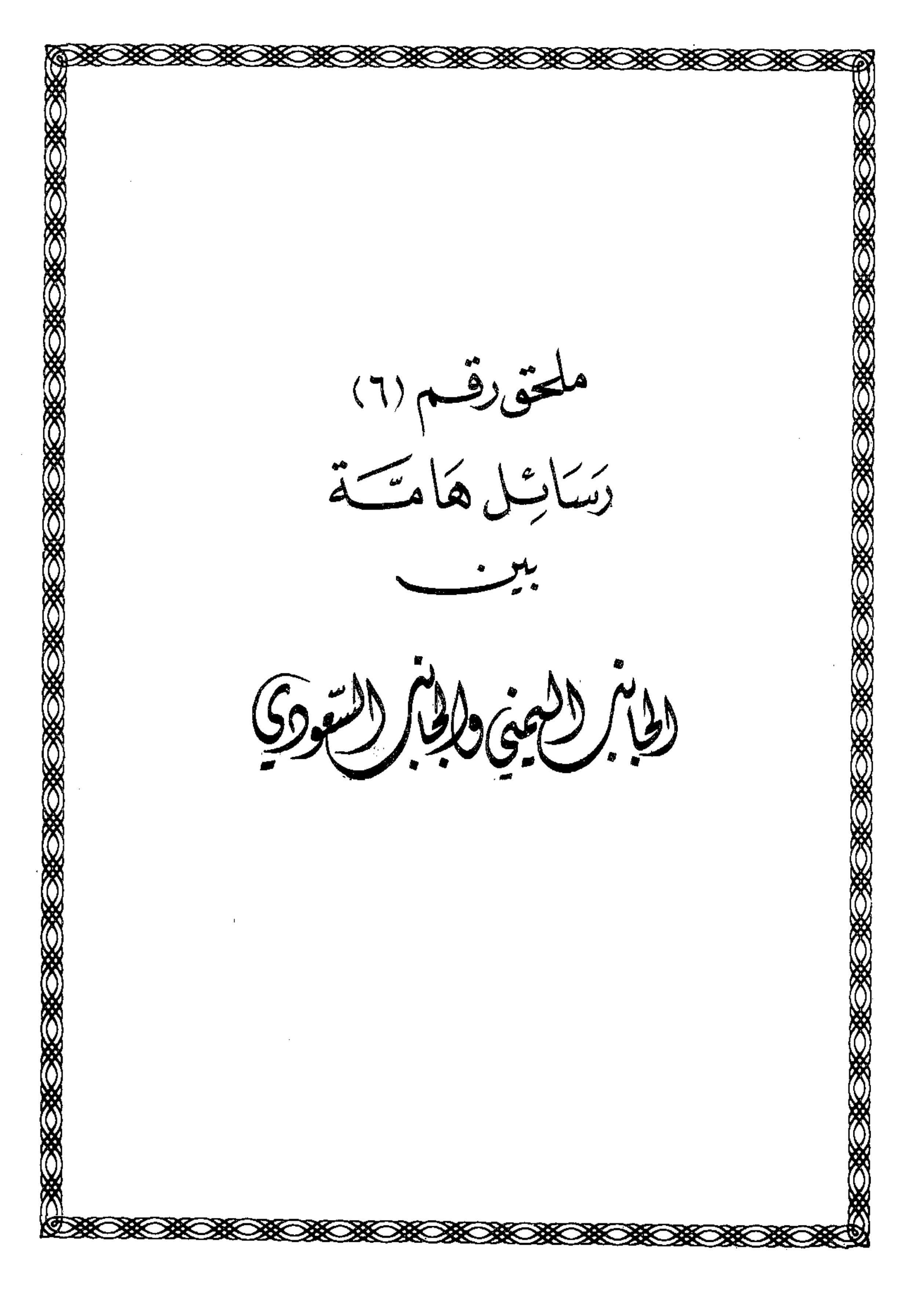
المادة الخامسة :

يعتبر هـذا التعهـد جزءاً متمما لمعـاهـدة (الطـائف) الموقع عليهـا في هـذا اليـوم السادس من شهر صفر سنة ثلاث وخمسين بعد الثلاثمائة والالف ويظل ساري المفعول مدة سريان المعاهدة المذكورة وقد حرر هذا من نسختين باللغـة العربيـة يكون بيـد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين نسخة وقرارا بذلك جرى توقيعه في نفس اليوم

حرر في ٦ صفر سنة ١٣٥٣ هـ

خالد عبد العزيز آل سعود **عبد الله بن أحمد الوزير**



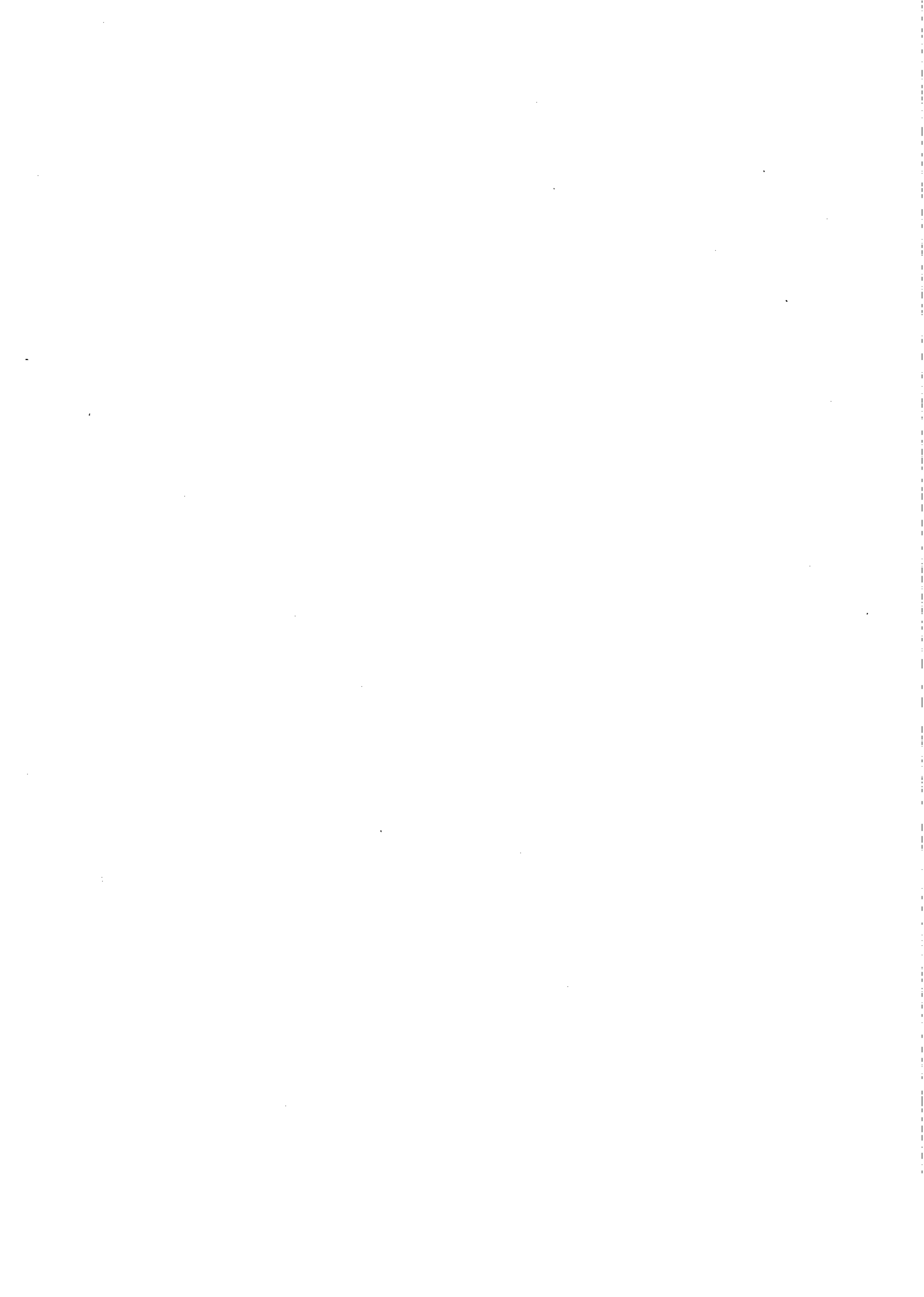


ملحق رقم (٦)

رسائل هامة

بين

الجانب اليمني والجانب السعودي



بسم الله الرحمن الرحيم

من خالد بن عبد العزيز آل سعود إلى حضرة الأخ صاحب السيادة السيد عبد الله بن أحمد الوزير المندوب المفوض من قبل جلالة الإمام يحيى حفظه الله .

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

أما بعد فانه بمناسبة توقيع معاهدة (الطائف) بيننا وبينكم نيابة عن جلالة ملكي المملكة العربية السعودية والمملكة اليمانية أحب أن أثبت لكم في كتابي هذا أنه لايمكن اعتبار تلك المعاهدة وقبول إنفاذ مقتضاها إلا في إثبات مايأتي :

١ ـ أن يجري تسليم الأدارسة وإخلاء جبالنا في تهامه وإطلاق رهائن أهلها حالاً .

٢ ـ أن يظل مضمون هذه المعاهدة مكتوماً ولاينشره أحد الفريقين ولاسيما ما يتعلق بمسألة الحدود لما يحدث ذلك من التشويش في تهامة خاصة وأن انسحاب جند جلالة الملك عبد العزيز يكون بكامل الصيانة والشرف من ابتداء انسحابه الى آخره وكل حادث عدواني عليه في خلال تلك المدة يكون مضمونا من قبل جلالة الامام يحيى .

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام .

تحريرا في ٦ صفر عام ١٣٥٣ هـ   **خالد بن عبد العزيز**

بسم الله الرحمن الرحيم

من عبد الله بن أحمد الوزير إلى حضرة صاحب السمو الملكي الأمير خالد المفوض من قبل جلالة الملك عبد العزيز حفظه الله تعالى :

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

وبعد فقد تلقيت كتاب سموكم تاريخ ٦ صفر ١٣٥٣ هـ وقد أحطت علما بما اشترطتموه سموكم لانفاذ معاهدة الطائف التي عقدت بين الفريقين من تسليم الأدارسة وإخلاء الجبال التي كانت محتلة من قبل جنود الامام يحيى من بلاد جلالة الملك عبد العزيز وإطلاق رهائن أهلها وأن تظل هذه المعاهدة مكتومة ، وعلى الأخص مسألة الحدود الى أن يتم ترتيب الاتفاق الذي اتفقنا عليه لانفاذه ، وأن انسحابة جند جلالة الملك عبد العزيز يكون بكامل الصيانة والشرف من ابتداء انسحابه الى آخره وأن كل حادث عدواني عليه في خلال تلك المدة يكون مضمونا من قبل جلالة الإمام يحيى .

لقد أحطت علماً بذلك . ويسرني أن أعلن سموكم بقبولنا وموافقتنا لاشتراطكم وأنه سيكون مرعيا من جهتنا .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

حرر ٦ صفر ١٣٥٣ هـ

عبد الله بن أحمد الوزير

بسم الله الرحمن الرحيم

من عبد الله بن أحمد الوزير إلى حضرة صاحب السمو الملكي الأمير خالد بن عبد العزيز المفوض من قبل جلالة الملك عبد العزيز ـ حفظه الله .

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

وبعد فأتشرف بأن أثبت هنا إلحاقا بمعاهدة الطائف الموقع عليها من قبل سموكم نيابة عن جلالة الملك عبد العزيز والموقعة من قبلي نيابة عن جلالة الإمام يحي ، وأتعهد باسم جلالة الامام يحي بما هو آت :

١ ـ تسليم الأدارسة لجلالة الملك عبد العزيز وقد عملت الترتيبات اللازمة لتسليم السيد حسن والسيد عبد العزيز بن محمد الادريس وسيسلمون حالا لرجال سمو الأمير فيصل في تهامه أما السيد عبد الوهاب الادريسي فنظرا لانه لايزال الى الآن في بلاد العبادل فقد اتخذت الوسائل والوسائط لاستدعائه من تلك الانحاء لتسليمه ، فان لم يطع الامر فأتعهد باسم جلالة الامام يحي بشأنه بما يلي :

(أ) أن تمتنع حكومة الامام يحيي عن كل مساعده مادية أو معنوية له وأن تمنع عنه من بلادها أي معاضدة أو معاونة .

(ب) إذا أرادت حكومة جلالة الملك عبد العزيز القبض عليه في الأراضي التي هو فيها فإن حكومة الامام يحيي ستعمل من جهتها سائر أنواع التضييقات العسكرية التي تستطيعها لمنع فراره إلى أراضيها وتتعهد أن تلقي القبض عليه وعلى كل شخص اشترك معه في حركته من أي جهة وقبيل من قبائل المملكة العربية السعودية وأن تسلمهم لحكومة جلالة الملك عبد العزيز بغير شرط ولاقيد إذا دخلوا إلى جهات المملكة اليمانية وأن تمنع فراره أو فرار أي شخص من الذين اشتركوا معه في عمله الى الخارج إذا دخلوا أرض المملكة اليمانية .

٢ ـ أما من كان له تعلق بالأدارسة وحركتهم من الأشراف أو غيرهم ، فاذا أرادوا اللحاق بالادارسة فلهم الامان من قبل حكومة جلالة الملك عبد العزيز والصيانة والاحترام والإكرام اللائق بحقهم وإذا لم يشاؤوا فانهم يخرجون من بلاد جلالة الامام يحيي ولا يسمح لهم بالبقاء فيها وإذا عادوا اليها مرة أخرى فيطردون حالا وينذرون بأنهم إذا عادوا اليها سيسلمون إلى حكومة جلالة الملك عبد العزيز ، فان عادوا بعد طردهم فأتعهد باسم صاحب الجلالة الامام يحيي بتسليمهم إلى حكومة جلالة الملك عبد العزيز بغير قيد ولاشرط . فأرجوكم أن تعتبروا هذا سموكم تعهداً وثيقاً له منزلة المعاهدة المعقودة بهذا اليوم وعلى هذا عهد الله وميثاقه . وأرجو أن يكون هذا طبقاً للاتفاق الشفوي الذي اتفقنا عليه في هذا الشأن .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

عبد الله بن أحمد الوزير

حرر في ٦ صفر ١٣٥٣ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

من خالد بن عبد العزيز إلى حضرة صاحب السيادة الأخ السيد عبد الله بن أحمد الوزير المندوب المفوض.من قبل جلالة الملك الامام يحي حفظه الله .

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

وبعد فأتشرف بأن أعلمكم باستلامي كتاب سيادتكم بتاريخ اليوم بشأن ماتعهدتم به سيكون تنفيذه بمقتضى الامانة والوفاء المأمول في جلالة الامام يحي ونتمنى أن يكون تنفيذ ذلك بأسرع مدة ممكنة .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

٦ صفر ١٣٥٣ هـ

التوقيع

خالد بن عبد العزيز آل سعود

بسم الله الرحمن الرحيم

من خالد بن عبد العزيز ال سعود إلى حضرة المكرم السيد عبد الله الوزير حفظه الله .

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

وبعد فبمناسبة توقيع معاهدة الطائف بين مملكتنا ومملكة اليمن أثبت هنا ما اتفقنا عليه بشأن تنقلات المتنقلين من رعايا المملكة العربية السعودية ورعايا المملكة اليمانية في البلدين أن التنقل في الوقت الحاضر يظل على ماكان عليه في السابق الى أن يوضع بين البلدين اتفاق خاص بشأن الطريقة التي ترى الحكومتان متفقتا اتخاذها من أجل تنظيم الانتقال سواء للحج أو للتجارة أو غيرها من الأغراض والمنافع . فأرجو أن أنال جوابكم بالموافقة على ما اتفقنا عليه بهذا الشأن .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

حرر في ٦ صفر ١٣٥٣ هـ

خالد بن عبد العزيز آل سعود

بسم الله الرحمن الرحيم

من عبد الله بن أحمد الوزير الى صاحب السمو الملكي الأمير خالد المفوض من قبل جلالة الملك عبد العزيز حفظه الله .

وبعد فقد تلقيت كتاب سموكم بتاريخ ٦ / صفر / ١٣٥٣ هـ بشأن تنقلات رعايا الفريقين بين البلدين وإنني على اتفاق مع سموكم في أن يكون الانتقال في الوقت الحاضر طبقاً للطريقة التي كان السير عليها من قبل إلى أن يتم وضع اتفاق خاص - بشأن تنظيم الانتقال في المستقبل وأن ذلك سيكون مرعيا من جانب حكومتنا كما هو مرعي من جانب حكومتكم .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

٦ صفر سنة ١٣٥٣ هـ

عبد الله بن أحمد الوزير

فبعد أن اطلعنا على هذه المعاهدة السالفة الذكر وعلى عهد التحكيم والكتب التي ألحقت بها ، وأمعنا النظر فيها ، صدقناها وقبلناها وأقررناها جملة في مجموعها ، ومفردة في كل مادة وفقرة منها . كما أننا نصدقها ونبرمها ونتعهد ونعد وعداً ملوكياً صادقاً بأننا سنقوم بحول الله لما ورد فيها ونلاحظ بكمال الامانة والاخلاص ، وبأننا لن نسمح بمشيئة الله بالاخلال بها بأي وجه كان طالما نحن قادرون على ذلك . وزيادة في تثبيت صحة كل ماذكر فيها أمرنا بوضع خاتمنا على هذه الوثيقة ووقعنا بيدنا والله خير الشاهدين .

حرر في اليوم السابع من شهر ربيع الاول في سنة ثلاث وخمسين بعد الثلاثمائة والالف .

وهذه أول اتفاقية بيننا وبين حضرة أخينا جلالة الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن .

كتب هذا أمير المؤمنين

يحيى بن محمد حميد الدين

سامحه الله

تعالى

ملحق رقم (٧)

أوامر إمامية كنموذج للتاريخ

صورة أمر تعيين القاضي محمد علي العلفي

الحمد لله الذي يسّر الشرع القويم أعلاما حفظه من تغيير التحريف واستنوا به فيما [illegible]
من كل وصمة يتعلق بها الأولون معظّم شأنا واحتراما والصلاة والسلام على المجتبى للرسالة وختم النبوة
سيدنا محمد أفضل الخلائق وصفوة الصفوة وعلى آله الذين لم تزل شأنهم على مر الدهور متلوة [illegible]
فضائلهم أمام إدراك البصائر مجلوة وأصحابه الراشدين الهادين لنفوسهم وتنبيههم في [illegible]
بحسن اقتفاء الشرع وبعد فهذا مرسوم كريم ولائي سني فخيم صدر من المقام الشامي الإمامي
ثبّت الله بنيان قواعده وأدام فيه وعليه جميل عوائده يعلن لجميع البلاد ليعلم من في قضاء
الزيدية من الأعيان والأفراد بأنا قد عينا القاضي العلامة التقي محمد بن علي العلفي حاكما في
قضاء الزيدية ليتوجه على بركة الله تعالى إلى تلك الجهة فيتولى إجراء أمور الشريعة بين الخصوم
كما أمر به الحي القيوم وينصف المظلوم من خصمه الظلوم ويتحرّى ما وافق مراد الله تعالى في ما يكون
به فصل النزاع من ترتيب المدعين ودعاويهم فالإجابات ثم البراهين أو الأيمان أو النكول ثم
الحكم وتحرير ذلك على أسلوب متين يكفل بإيضاح ما تضمنه من الحق المبين وترجيح غرض الصلح والترغيب
فيه فيما كان بين الأقارب بل في جميع حقوق العباد لصلاح الأحكام كما ورد عن سيد الأنام وقد أرشدنا
المذكور بأن يجري في أحكامه موافقة نصوص أدلة المذهب الشريف الإمامي أو الأشهر لدينا اختيارا فعلى موافقة
الاختيار يكون الاقتضاء وليعلم الكافة بأنا قد جعلنا ولايته شاملة لكل ما يحدث
بين أهل القضاء المذكور ومن ورد إليه من غيره في الدماء والأعراض والأموال وما يتعلق بالحدود بعد

الرفع الينا بما يتقرر من ذلك ليكون التعريف بما يجب عليه الاعتماد والعمل به طبق المراد وليبذل
غاية وسعه في التحري على التسوية بين الخصوم ومراقبة الحي القيوم في كل ما يجب على القاضي من امانة من اوصاف
القضاء والقاضي وشروطها ومن اهم ما يلزم اعتباره العفة عن اموال الناس فهي في صيانة منصب
القضاء كالأساس وما بعدها سهل بمعونة الله سبحانه وحسن التعويل عليه في تيسير التوفيق الى ما فيه موافقة
مراده عز وجل وبما يعزز ليعرج شرعا كان منه الافادة بها الى العامل لانفاذه وبذلك اذا احتاج
الى نشاط متيقظ وليهتم بالأمر بمنع المنكرات وما الامر باماري الربابات والالزام بالمحافظة على
الصلوات والاتيان بالواجبات واجتناب المنهيات والنصح والارشاد الى اتيان الواجبات وما في ذلك
[illegible]
وتقويم المائل وارشاد الجاهل وتعريف الناس بما يجب لرسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم
ومما يلزم عليهم لهذا الجانب من الانتساب والتمسك والنصح والاخلاص والطاعة والامتثال ولا يصرف في
ارسال نظره الى امر تعليم الاطفال كتاب الله والزام اولياءهم بذلك مع ما يجب على المكلفين من معرفة
شرائط الصلاة والطهارات ويكون ذلك بانتخاب من يصلح لذلك من العارفين من السادة والفقهاء اهل
البلاد فكل هذا مما نامره به ومراعاة الفائدة حتى تستقيم قناة شريعة الله سبحانه ويشع العدل وان
يحل العدل والانصاف مكان الجور والاعتساف وانا نوصي القاضي المومى اليه بتقوى الله في سره وعلنه
بانا قد حملناه الحجة فليكن من احسن حملها سيرة وطيب سريرة وسعيا باحقاق الحق وغيرة على محارم
ودفعا للخصام والجابا على فصل القضايا ونشر العدل بين الرعايا وفقه الله ووفقه ورفع بين الحكام
ذوي النزاهة رتبته واعانه على اداء ما كلف به من العمل وصانه عن مزالق الزلل وحسبنا الله وكفى وهو

ختم الوكيل لدى السمعه ٦ شهر رمضان سنة ٦٣

أمر تعيين القاضي محمد علي العلفي حاكماً لقضاء الزيدية

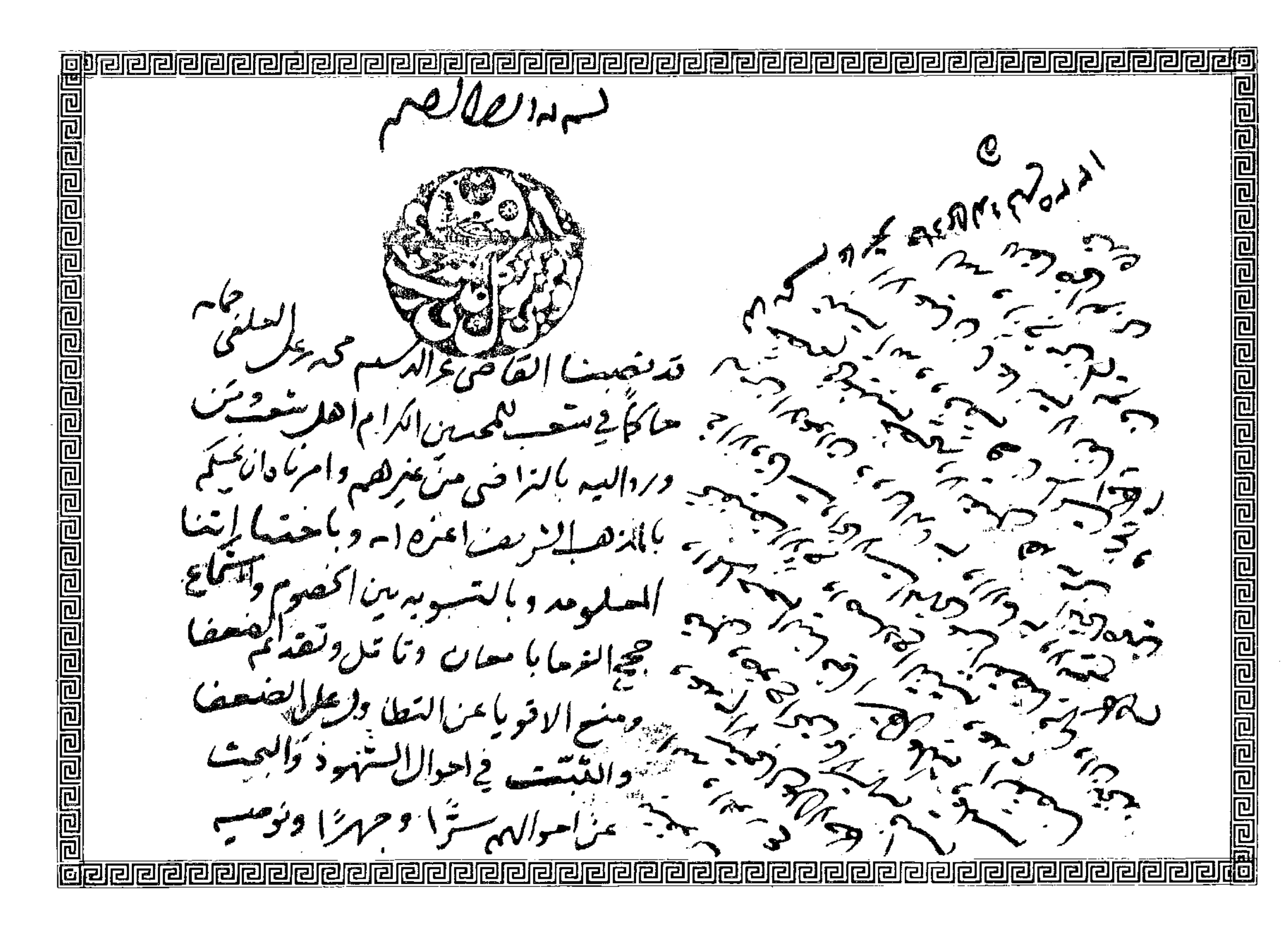


الحمد لله الذي يسَّر لشرعه القويم أعلاماً حفظوه من غير التحريف ، وأحسنوا به قياماً واهتماماً ، وصانوه من كل وصمة يتعلق بها الأرذلون ، فعظم مقاماً واحتراماً . والصلاة والسلام على المجتبى للرسالة وختم النبوة ، سيدنا محمد أفضل الخلائق ، وصفوة الصفوة ، وعلى آله الذين لم تزل مناقبهم على ممر الدهور متلوة ؛ ومرآة فضائلهم أمام إدراك البصائر مجلوة ، وأصحابه الراشدين الباذلين لنفوسهم ونفيسهم في مرضاة الله تعالى بحسن اقتداءٍ وأسوة .

وبعده ، فهذا مرسوم كريم ، ورأي سنيّ فخيم ، صدر من المقام السامي الإمامي ، ثبت الله بنيان قواعده ، وأدام فيه وعليه جميل عوائده ، يعلن للحاضر والباد ، ويعلم من في قضاء الزيدية من الأعيان والأفراد ، بأنا قد عينا القاضي العلامة العزي محمد بن علي العلفي حاكماً في قضاء الزيدية ، ليتوجه على بركة الله تعالى إلى تلك الجهة ، فيتولى إجراء أمور الشريعة بين الخصوم كما أمر به الحي القيوم ، وينتصف للمظلوم من خصمه الظلوم ، ويتحرى على موافقة مراد الله تعالى فيما يكون به فصل النزاع من ترتيب المدعين ودعاويهم ، فالإجابات ثم البراهين ، أو الأيمان أو النكول ، ثم الحكم . وتحرير ذلك على أسلوب متين ، يكفل بإيضاح ماتضمنه من الحق المبين ، وترجيح عرض الصلح والترغيب فيه ، فيما كان بين الأقارب ، بل في جميع حقوق العباد ، فالصلح سيد الأحكام كما ورد عن سيد الأنام . وقد ألزمنا المذكور بأن يتحرى في أحكامه موافقة نصوص أهل المذهب الشريف ،

إلا فيما عُلم أو اشتهر لنا فيه اختيار ، فعلى موافقة الاختيار يكون الاقتصار . وليعلم الحاكم عافاه الله بأنا قد جعلنا ولايته شاملة لكل مايحدث بين أهل القضاء المذكور ومن ورد إليه من غيره ، في الدماء والأعراض والأموال وما يتعلق بالحدود ، بعد الرفع إلينا بما يتقرر من ذلك ليكون التشريف بما يجب عليه الاعتاد والعمل به طبق المراد ، وليبذل غاية وسعه في التحري على التسوية بين الخصوم ومراقبة الحي القيوم في كل ما يجب على القاضي مراعاته من أوصاف القضاء والقاضي وشروطها ، ومن أهم ما يلزم اعتباره العفة عن أموال الناس فهي في صيانة منصب القضاء كالأساس ، وما بعدها سهل لمعونة الله سبحانه وحسن التعويل عليه في تيسير التوفيق إلى ما فيه موافقة مراده عز وجل ، وما تقرر لديه وصح شرعاً كان منه الإفادة به إلى العامل لإنفاذه ، وكذلك إذا احتاج إلى ضبط متمرّد . وليهتم بأمر منع المنكرات ومالا يرضاه باري البريات ، والإلزام بالمحافظة على الطاعات ، والإتيان بالواجبات المنهيات ، والنصح والإرشاد إلى إيتاء الواجبات وما في ذلك من الأجر المضاعف والبركات . وما على مانعي الزكوات من العقوبات في الحياة وبعد المات . وتقويم المائل وإرشاد الجاهل ، وتعريف الناس بما يجب لآل رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، وما يلزم عليهم لهذا الجناب من الانتساب والتمسك والنصح والاخلاص والطاعة والامتثال ، ولايقصر في إرسال نظره إلى أمر تعليم الأطفال كتاب الله وإلزام أوليائهم بذلك ، مع ما يجب على المكلفين من معرفة شرائط الصلاة والطهارات ، ويكون ذلك بانتخاب من يصلح لذلك من العارفين من السادة والفقهاء أهل البلاد . فكل هذا مما نأمره به وبمراعاة إنفاذه حتى تستقيم قناة شريعة الله سبحانه ، ويمتنع العدوان ويحل العدل والإنصاف مكان الجور والاعتساف . وإنا نوصي القاضي المومى إليه بتقوى الله ومراقبته ، ونعلمه بأنا قد حملناه الحجة فليكن من أحسن حملتها سيرة وطيب سريرة ، وشغفاً بإحقاق الحق ، وغيرة على محارم الله ، ودفعاً للخصام وانكباباً على فصل القضايا ونشراً لعدل الشريعة بين الرعايا . وفقه الله وثبته ورفع بين الحكام ذوي النزاهة رتبته وأعانه على أداء ما كلف به من العمل ، وصانه عن مزالق الزلل . وحسبنا الله وكفى وهو نعم الوكيل .

لتاريخه ٦ شهر رمضان سنة ٤٣ .



بسم الله الرحمن الرحيم

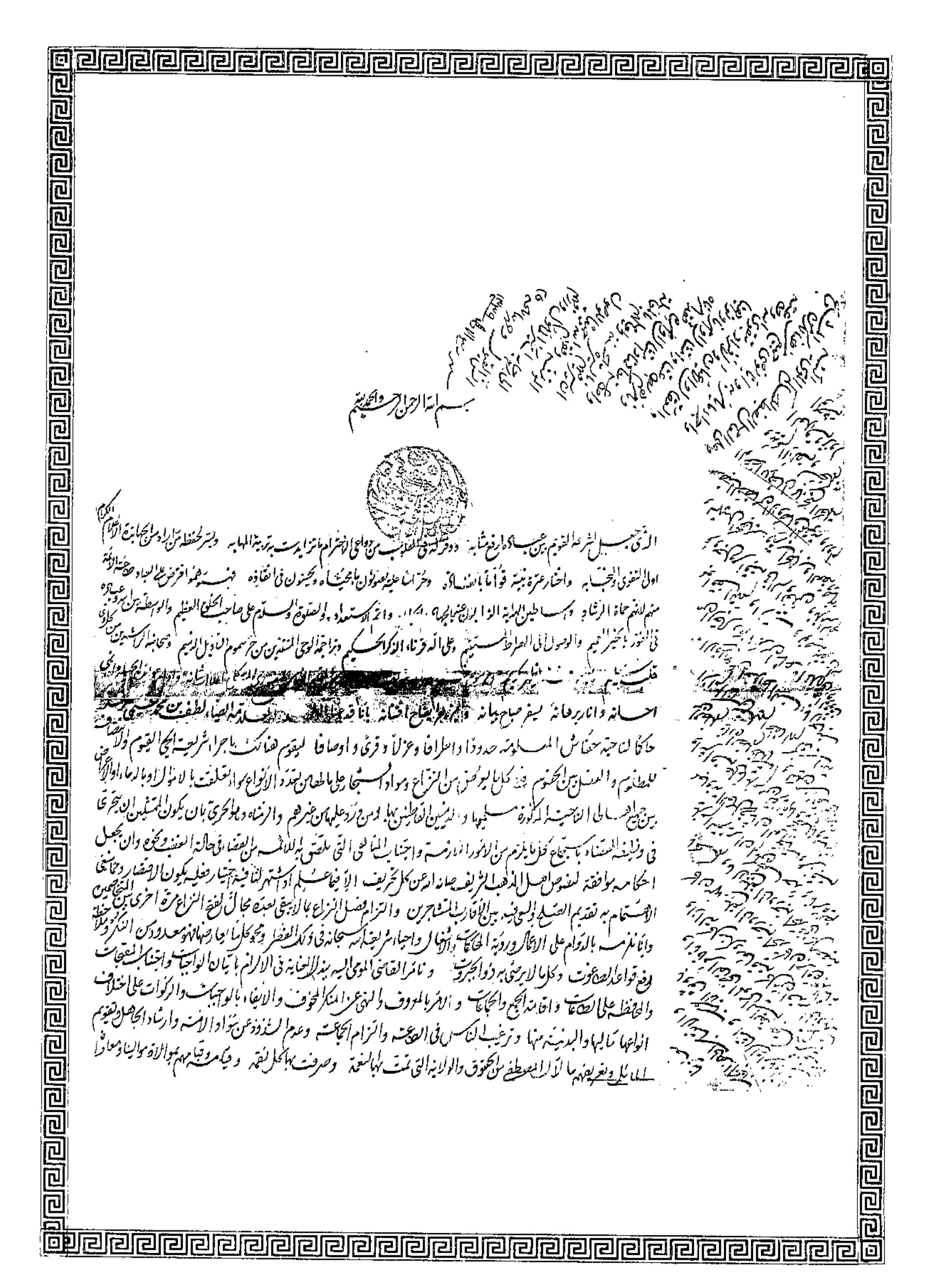
قد نصبنا القاضي عبد السلام محمد علي الحلفي حاكماً في شعب المحسنين الكرام أهل شعث ومن ورد اليه بالتراضي من غيرهم وأمرناه أن يحكم بالمذهب الشريف أعزه الله وباختيار أئمتنا المعلومة وبالتسوية بين الخصوم والسماع لحجج الفرعاء بإمعان وتأمل وتقديم الضعفاء ومنع الأقوياء عن التطاول على الضعفاء والتثبت في أحوال الشهود والبحث عن أحوالهم سراً وجهراً وتوصيه

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

قد نصبنا القاضي عز الإسلام محمد علي العلفي حماه الله ، حاكماً في شعب للمحبين الكرام أهل شعب ومن ورد إليه بالتراضي من غيرهم وأمرناه أن يحكم بالمذهب الشريف أعزه الله ، وباختياراتنا المعلومة ، وبالتسوية بين الخصوم واستماع حجج الغرماء بإمعان وتأمل ، وتقديم الضعفاء ومنع الأقوياء عن التطاول على الضعفاء ، والتثبت في أحوال الشهود والبحث عن أحوالهم سرّاً وجهراً . ونوصيه بتقوى الله والورع وعدم الاستعجال على الأحكام قبل وضوح الحق بما لاشبهة فيه . والمراجعة إلينا فيما أشكل عليه . وعليه تحقيق الأجر وإصلاح النية وعدم القضاء في الأوقات والحالات المنهي عن القضاء فيها ، وأن يتخذ له من الأعوان ذوي الديانة والامانة ، ولايسمع كلام خصم في غيبة خصمه ، ولايقبل هدية من المتخاصمين . ثبته الله ووفقه . ونأمر المشائخ والأعيان بإعانته لإنفاذ أحكام الله وزجر من لم يعرف للقاضي العزي قدره . .

بتاريخه عاشر جمادى الأول سنة ١٣٣٥ هـ .



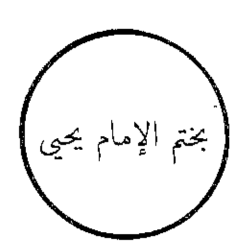
بسم الله الرحمن الرحيم

الذي جعل الشرعة القويم بين عباده ارفع مثابة ووفق لسلوك الطريق المستقيم من دواعي الاحترام ما تزايدت به رتبة المهابة وبشر بحفظه من اراد من الجهابذة الاعلام الكرام اولي التقوى والنجابة واختار عترة نبيه قواما بانفاذه وجعلهم علماء يعملون بما يحييه ويحسنون في انفاذه فهم هم افرض على العباد حفظ الائمة منهم لانهم حماة الرشاد وحماة الدين [illegible] واتم الاستعداد والصلاة والسلام على صاحب الخلق العظيم والوسيلة بين الله وبين عباده في الفوز بالخير العميم والوصول الى الصراط المستقيم وعلى آله قرناء الذكر الحكيم وتراجمة الوحي المنقذين من حر سموم التأويل الرجيم وصحابته الراشدين من كل ذي قلب سليم [illegible]

[illegible] احسانه وانار برهانه بسفر صباح بيانه [illegible] ايضاح افنانه [illegible] العلامة الضياء لطف بن محمد [illegible]

حاكما لناحية [illegible] المعلومة حدودا واطرافا وعزلا وقرى واوصافا ليقوم هنالك باجراء الشريعة الحق القويم ولا نصاف المظلوم والعدل بين الخصوم [illegible] كل ما يرفع من النزاع وموارد الشجار على ما طمعن بتعدد الانواع سواء تعلقت بالاموال او بالدماء او الاعراض بين جميع [illegible] الى الناحية المذكورة مسلميها [illegible] القاطنين بها او من يرد عليها من غيرهم والرشاه وهو الحري بان يكون الممثلين ان يتحرى في [illegible] باتباع كل ما يلزم من الامور [illegible] واجتناب المنافي التي ملصق به للاثمه من القضاء في حالة العنف ونحوه وان يجعل احكامه موافقة لنصوص اهل المذهب الشريف صانه الله عن كل تحريف الا فيما علم او اشتهر لنا فيه اختيار فعليه يكون الاقتصار ومما ينبغي الاهتمام به تقديم الصلح والمعروف بين الاقارب المتشاجرين والتزام فصل النزاع بما لا يبقى بعده مجال لفتح النزاع مرة اخرى بين المتخاصمين وانا نلزمه بالدوام على الاعمال ورؤية [illegible] واجبار [illegible] سبحانه في ذلك الفضل ومحو كل ما عارضها فانه معدود من المنكر وملاحظة رفع قواعد [illegible] وكل ما لا يرضى به ذو الجبروت ونامر القاضي المومى اليه ببذل العناية في الالزام باتيان الواجبات واجتناب المقبحات والمحافظة على الطاعات واقامة الجمع والجماعات والامر بالمعروف والنهي عن المنكر المخوف والايفاء بالواجبات والزكوات على اختلاف انواعها مالها والبدنية منها وترغيب الناس في الطاعة والتزام الجماعة وعدم الشذوذ عن سواد الامة وارشاد الجاهل وتقويم المائل وتعريفهم ما لآل المصطفى من الحقوق والولاية التي تمت لها السعة وصرفت بها الحل [illegible] وقيامهم بموالاة موالينا ومعاداة [illegible]

أمر تعيين العلامة لطف محمد الحيي
حاكماً لناحية حفاش



بسم الله الرحمن الرحيم

الـذي جعل لشرعـه القويم بين عبـاده أرفـع مثـابـة ، ووفر لـه في القلـوب من دواعي الاحترام ما تزايدت به تربية المهابـة ، ويسر لحفظـه من أراد من الجهـابـذة الأعلام الكرام أولي التقوى والنجابة ، واختار عترة نبيه قواماً بانفاذه ، وحراساً عليه يصونون ماء محيّاه ويحسنون في إنقـاذه . فهمو همو افترض على العبـاد طـاعـة الأئمـة منهم لأنهم حماة الرشاد وأساطين الهداية الذابون عنه بالجهاد والجلاد وأتم الاستعداد .

والصلاة السلام على صاحب الخلق العظيم ، والواسطـة بين الله وعبـاده في الفوز بالخير العميم ، والوصول إلى الصراط المستقيم ، وعلى آله قرناء الذكر الحكيم ، وتراجمـة الوحي المنقذين من حر سموم التأويل الذميم ، وصحابته الراشـدين من كل ذي قلب سليم .

وبعـد فهـذا ظهر كريم ومرسـوم فخيم ورأي شريف وسيم ، صـدر من المقـام الإمامي المنصوري المتوكلي ، أعلا الله شأنه وأدام عوائده الجميلة ، وأنمى إحسانه وأنـار برهانه ، بسفر صباح بيانه ، وبزهر إيضاح افتتانه بأنا قد عينا الولد العلامة الضيـاء لطف بن محمدالحيمي ، حرسه الله ، حـاكماً لنـاحيـة حُفـاش المعلومـة حـدوداً وأطرافـاً وعزلاً وقرى وأوصـافـاً ، ليقـوم هنـالـك بـإجراء شريعـة الحي القيـوم ، والانتصـاف للمظلوم ، والفصل بين الخصـوم ، في كل مـا يعرض من النزاع ومـواد الشجـار ، على مالها من تعدد الأنواع سواء تعلقت بالأموال أو بالدمـاء أو الأعراض بين جميع أهـالي الناحية المذكورة ، مسلميها والذميين القاطنين بها ، ومن ورد عليها من غيرهم .

وألزمناه ، وهو الحري بـأن يكون من الممتثلين ، أن يتحرى في وظيفـة القضـاء باستجماع كل ما يلزم من الأمور اللازمة ، واجتناب المناهي التي تلصق بـه اللائمـة ، من القضاء في حالة الغضب ونحوه ، وأن يجعل أحكامه موافقة لنصوص أهل المـذهب الشريف ، صانه الله عن كل تحريف ، إلا فيما عُلم أو اشتهر لنا فيـه اختيـار ، فعليـه يكون الاقتصار .

ومـا ينبغي الاهتمام بـه تقـديم الصلح والسعي فيـه بين الأقـارب المتشـاجرين ، والتزام فصل النزاع بمـا لايبقى بعـده مجـال لفتح النزاع مرة أخرى بين المتخـاصمين . وإنا نلزمه بـالـدوام على الأعمـال ورؤيـة المحـاكمات والأشغـال ، وإحيـاء شريعـة الله سبحانه في ذلك القطر ، ومحو كل مـا يعـارضهـا فهو معـدود من النكر ، وملاحظـة رفع قواعد الطاغوت ، وكل ما لايرضى به ذو الجبروت .

ونأمر القاضي المومى إليه ببذل العنايـة في الإلزام بـإتيـان الواجبـات واجتنـاب المقبحات والمحافظة على الطاعات وإقامة الجمع والجماعات ، والأمر بالمعروف ، والنهي عن المنكر المخوف ، والايفـاء بـالواجبـات والزكـوات على اختـلاف أنـواعهـا مـاليهـا والبدنية منها ، وترغيب الناس في الطاعة والتزام الجمـاعـة ، وعـدم الشـذوذ عن سواد الأمـة ، وإرشـاد الجـاهل وتقـويم المـائـل ، وتعريفهم مـا لآل المصطفى من الحقـوق والولاية التي تمت بها النعمة وصرفت بها كل نقمة ، وقيامه وقيـامهم بموالاة مُوالينـا ،

ومعاداة مُعادينا ، والانتساب إلى هذا الجناب ، بأوثق الأسباب ، وامتثال أوامرنا ونواهينا .

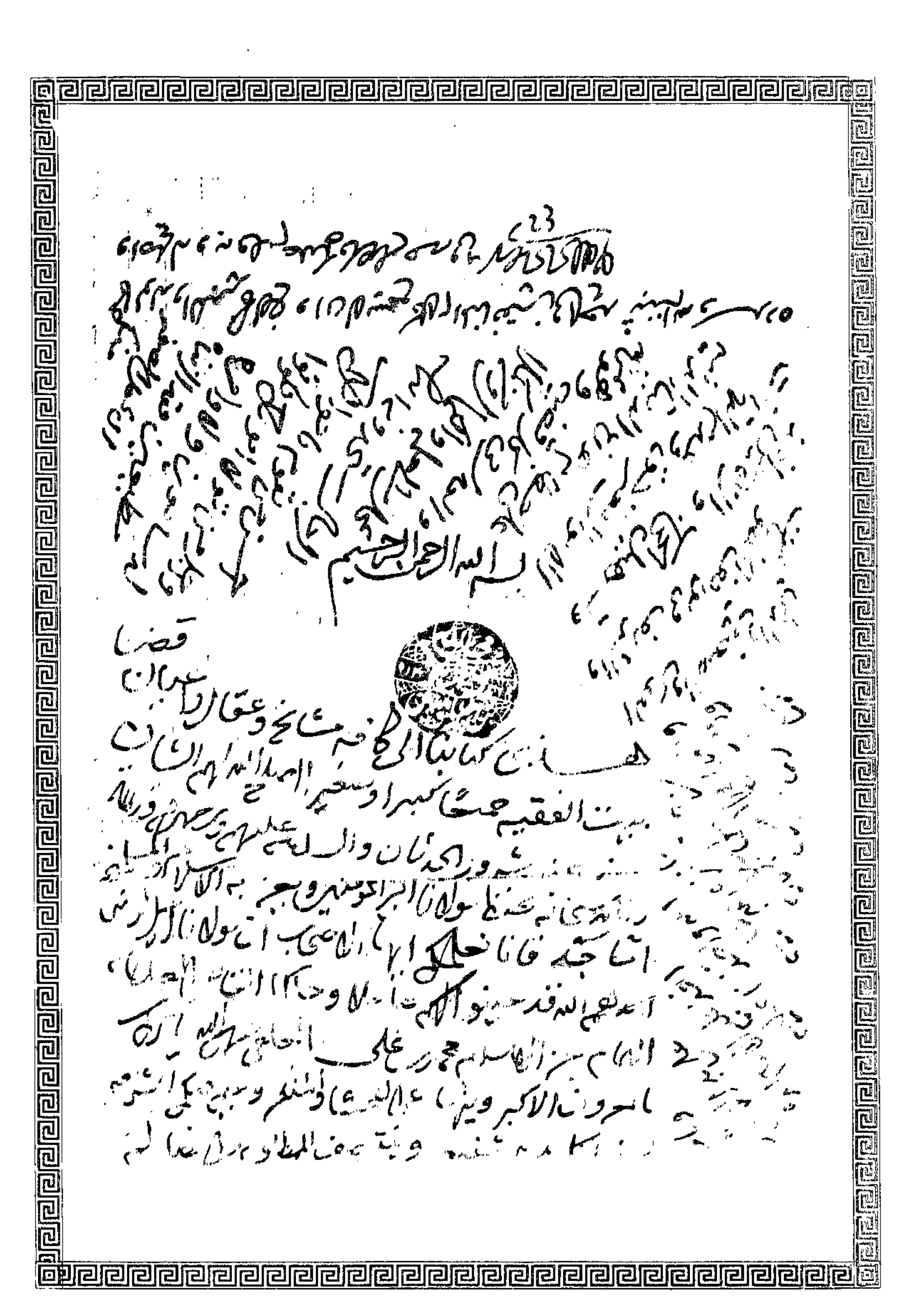
وإنا نأمر القاضي المومى إليه أيضاً بتحكيم شريعة الله سبحانه وإزالة كل منكر ومعاقبة كل من أقدم إلى ذلك فما كان منها يبلغ إلى درجة الحد ، كان إجراؤه بعد إثباته بالحكم ، ومالا يبلغ إلى درجة الحد ففي كل معصية يلزم التعزير إن لم يكن لها حد .

ونأمره أيضاً بمعاونة العامل في شأن الواجبات ومراقبته وإشرافه على ما يلزم من تفريقها وتحصيلها وصيانتها من الظلم ، وإن الظلم ظلمات .

وليكن من القاضي أيضاً إلزام الناس بتعليم أطفالهم كتاب الله والإقلاع عن اختلاط النساء بالأجانب من الرجال ، ونحو ذلك من إشاعة الملاهي ، والوقوف بمواقف التهم والريب . ونوصيه بتقوى الله عز وجل ومراقبته في السر والعلن ، ونلزمه النصح وتسهيل الحجاب وقرب الجناب والفقه وصيانة منصب القضاء من الأوصاف المقوتة ، ودوام الوعظ للأهالي مما يجمع الكلمة ويديم الألفة ، وتستحكم به العلاقة وتزول الوحشة .

وعلى العامل الضبط للحاكم المومى إليه وإجراء ما يأمر به .

وإنا نوصي جميع من هنالك من المشائخ والعقال والأعيان والأفراد بتقوى الله وطاعته ، ونأمرهم بطاعتنا وامتثال أوامرنا ونواهينا ، وإطاعة حاكمنا وامتثال أوامره ، فقد أمرناه أن يسير فيهم بالسيرة الحسنة ويعاملهم بالمعاملة المؤتمنة ، وفقهم الله جميعاً للوصول إلى رحاب الخير المأمول ورزقهم أنس القبور . وحرر بتاريخه ٢٥ شهر ربيع الأول ١٣٣٩ .


بسم الله الرحمن الرحيم

قضا

إلى مشايخ وعقال بيت الفقيه لإخبارهم أن القاضي محمد علي العلفي أصبح عاملا لهم .

بسم الله الرحمن الرحيم

هذا كتابنا الى كافة مشايخ وعقال وأعيان قضاء بيت الفقيه جميعاً كبيراً وصغيراً ، أصلح الله لهم الشان وصرف عنهم شرور الحدثان ، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته والله سبحانه يحفظ مولانا أمير المؤمنين ويعز به الإسلام والمسلمين .

أمّا بعد فإنا نعلمكم أيُّها الأصحاب أن مولانا أمير المؤمنين أيدهم الله قد عينوا لكم عاملاً وحاكماً القاضي العلامة الهمام عز الإسلام محمد علي العلفي حرسه الله يأمركم بالمعروف الأكبر وينهاكم عن الفحشاء والمنكر ، ويقيم فيكم الشريعة وإزالة كل بدعة شنيعة وينتصف للمظلوم من الظالم ويأخذ على يد الآثم .

وقد أخذ عليه الإمام أيده الله وأخذنا عليه بما أخذه الله عليه من حسن السيرة المرضية والعدل في الرعية والتسوية بين القوي والضعيف ، والدني والشريف ، في مواقف الخصومات ، وتسهيل الحجاب والزهد عن أخذ الأموال بغير حق ، وعدم التهافت على حطام هذه الدنيا الدنية ، والعدل في كل قضية ، وهو بمن الله بمحل من العلم والكمال ومن كملاء الرجال ستجدونه إنشاء الله أحسن من يقوم بأحوالكم وأجل من تولا أموركم فكونوا له سامعين ولأوامره مطيعين فقد ألزمناه أن يجعل الصغير منكم كالولد والكبير كالأخ ، وأن لايسمع كلام المنافقين في أحد ثبته الله وسدده وأصلح له وبه والسلام عليكم وحمة الله وبركاته

٦ جمادى الأول سنة ٤٦ .



الحكومة اليمنية المتوكلية

[illegible]

رقم [illegible] في [illegible] رجب [illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

الى حاكم قضاء الطويلة [illegible] العلامة ضياء الاسلام وعامل قضاء المحويت عز الدين الشيخ عبد [illegible]
[illegible] السلام عليكم ورحمة الله وبركاته صدور هذه صحبة الوالد [illegible] ضياء [illegible]
وانه صدر الأمر الشريف الإمامي [illegible] بقيام المذكور بالتفتيش على عموم القضاءين وعليكم
والاهتمام بالتنفيذ ومساعدة [illegible] بالرفق واللين وارشادهم ليقدروا هذه الوظيفة [illegible]
حق قدرها [illegible] نحو الدين والأمة والبلاد والاسلام والمسلمين [illegible]
وارشاد العوام [illegible] وتعريف العوام ما اوجب الله عليهم [illegible]
لما من الله عليهم من نعمة الأمن والإيمان والاستظلال بظل راية [illegible] رسول الله [illegible]
[illegible] المسلمين [illegible]
والاستعمار [illegible]
[illegible]
[illegible] والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته [illegible]

أمر بتعيين مطهر الأشموري
للتفتيش على قضاءي الطويلة والمحويت

الحكومة المتوكلية اليمنية

وزارة المعارف العمومية

رقم ٢٩٨

بسم الله الرحمن الرحيم

إلى عامل قضاء الطويلة ، الأخ العلامة ضيا الإسلام ، وعالم قضاء المحويت فخر الدين الشيخ عبد الله عثمان حماه الله وشريف السلام عليكم ورحمة الله وبركاته صدورها صحبة الولد الضيا مطهر / مطهر الأشموري ، وأنه صدر الأمر الشريف الإمامي أعزه الله ، بقيام المذكور بالتفتيش على عموم القضاءين ، وعليه كلية الجد والاهتمام بالتعقيب ، ومسايرة الناس بالرفق واللين ، وإرشادهم ليقدروا هذه الوظيفة الشريفة الدينية حق قدرها ، وليقوم نحو الدين والأمة والبلاد وإمام المسلمين أتم قيام وكما يجب ، وليكن منه إرشاد العوام عند دورته على المكاتب وتعريف العوام ماأوجب الله عليهم ، وتنبيه أفكارهم لما منَّ الله به عليهم من نعمة الأمن والإيمان والاستظلال بظل راية آل بيت رسول الله التي أزاح الله بها عن وطننا السعيد ما بلي به جل إخواننا المسلمين من الاضطهاد والاستعباد والاستعمار ، وإفهامهم أن ليس مرادنا إلا الإرشاد وإنقاذهم من ورطة الجهالة ، وإنا نوصيه ببذل واجب النصيحة والعفة والديانة الكاملة ، واهتموا معه في إجراء اللازم ، وأفيدونا بتاريخ المباشرة ، والله الموفق والمعين ، والسلام عليكم

ورحمة الله وبركاته .

عن وزير المعارف

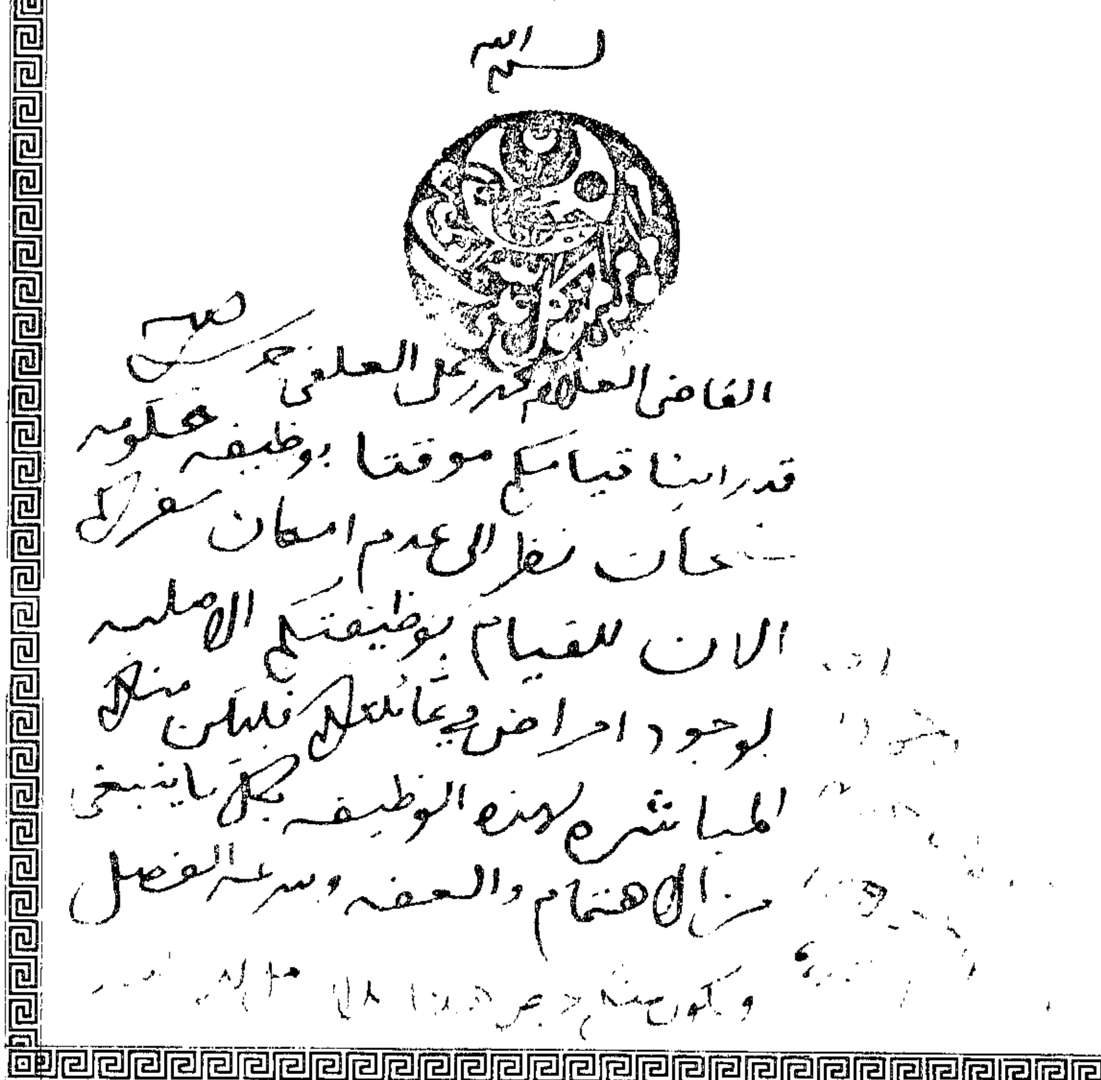
الحقير

بسم الله

ختم الإمام يحيي

القاضي العلامة محمد علي العلفي حرسه الله

قد رأينا قيامكم مؤقّتا بوظيفة حكومة سنحان نظراً إلى عدم إمكان سفركم الآن للقيام بوظيفتكم الأصلية لوجود أمراض في عائلتكم ، فليكن منكم المباشرة لهذه الوظيفة بكل ما ينبغي من الاهتمام والعفة وسرعة الفصل ويكون منكم عرض هذا على العامل للإشعار وإلزام الكاتب بملازمتكم لتاريخه ٦ جمادى الآخر سنة ٦٤ هـ .



بسم الله

القاضي العلامه محمد علي العلفي حر...

قد راينا قيامكم موقتا بوظيفه حكومه

سنحان نظرا الى عدم امكان سفركم

الان للقيام بوظيفتكم الاصليه

لوجود امراض في عائلتكم فليكن منكم

المباشره لهذه الوظيفه بكل ما ينبغي

من الاهتمام والعفه وسرعة الفصل

ويكون منكم ...

عدد	
١	عبد الله الوبصي بندق ماوزر
١	شمسان سهل بندق نبوت
١	العاقل سعيد البنا بندق ماوزر
١	السيد ابراهيم مهدي بندق ماوزر
١	الشيخ موسى دبان بندق سودي
١	الشيخ الجنيد يحي زوكر بندق ماوزر
١	الشيخ يحي هيه بندق سك
١	الشيخ يحي زميله قزان بندق ماوزر
١	الشيخ محمد شيخ شرف بندق ماوزر
١	السيد بخيت حسن يغن بندق نبوت
١١	

بسم الله الرحمن الرحيم

حسب الحكم الموضح

القاضي محمد بن علي العلفي [illegible] والسيد علوي ناصر [illegible] بارجاع بنادق
المشائخ والعقال حق العسه والرامية حسب الحاكم [illegible]
اسمائهم اعلاه وهم احد عشر اسما منها سبع بنادق [illegible]
وبندقين [illegible] وبندق [illegible] الجميع عشر هذه البنادق
تقابيد المشائخ المحبين عاريه حصصهم ثم حق عبد [illegible]
[illegible] شروطا عليهم ان لا يعيروها احدا استحسنا [illegible]
بانهم [illegible] على حسن المحبه والخدمات
المستحسنه اعتمدوا هذا والسلام [illegible]
تحرير ٧ شعبان سنة ١٣٤٨
[illegible] الكل واصبحوا [illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

محمد أمير المؤمنين

القاضي محمد علي العلفي حرسه الله والسلام عليكم .

نأمركم بإرجاع بنادق المشايخ والعقال حق العيسية والرامية حسب إيضاح أسمائهم أعلا وهم عشرة أسماء منها سبع بنادق ماوزر وبندقي نبوت وبندق سك الجميع عشر .

هذه البنادق تبقى بين المشايخ المحبين عارية مضمونة مرجوعة عند طلبها منهم مشروطاً عليهم أن لايعيروها أحداً استحسنها . إرجاعها بأيديهم سلاح جنبي لهم ، لما هم عليه من حسن المحبة والخدمات المستحسنة . اعتمدوا هذا والسلام عليكم ورحمة الله . حرر بتاريخ ٧ شعبان ١٣٤٨ وأرجعوا لكل واحد حزام بندقية بما فيه من مونة .

بسم الله الرحمن الرحيم

(توقيع الإمام يحي)

الولد صفي الدين سيف الاسلام حفظه الله .

أمرنا بجبس السمان ان نقصت القوة على طـار الهوا فـاعتـذر بكثرة السرج عليـه أجبنا أن السرج الآن يسيره في دار السعادة ودار الشكر يبلغ أن السرج لديكم كثيرة جداً فانتبهوا بمنع مالا لزوم له واطفاء مالا لزوم له لدوام تسريجه فانا نخرج بانفسنـا لاطفاء مالالزوم لتسريجه والسلام

٢٣ ربيع الثاني عام ١٣٥٦ هـ

ملاحظة : الرسالة أعلاه بخط وتوقيع الامام يحي

الإمام أحمد يأمر بسفر الطائرة (ظفار)

من الامام إلى غالب الجرموزي (مدير الطيران)

ج لابأس بقيام ظفار (الطائرة) بالركاب الى جدة والقاهرة وتعزم عليها الى صنعاء والدة القصوص قد أرسلنا لها تخرج المطار

٢٦ شوال ١٣٧٣ هـ

جلالة مولانا امير المؤمنين ايدكم الله

ببركة دعاكم قامت الطائرة المبرة الى الحديده وعليها
انجال مولانا نائب حجه ومن اليهم اربعه والحكيم فضل الله
ومحمد احمد نعمان والعسكري الجملولي الجميع سبعه وصرف
للطائرة برميل الا ربع بنزين على مابها من سابق
٦٠ قلن بنزين و ١٥ قلن سليط نظركم بالاذن بصرف ذلك
ايدكم الله بعزيز نصره ٢٧ شوال ٧٣ خادمكم
غالب

الإمام يأمر بصرف بنزين الطائرة ، وعدد ركابها

جلالة مولانا أمير المؤمنين ايدكم الله

ببركة دعاكم قامت الطائرة المبرة إلى الحديده وعليها أنجال مولانا نائب حجه ومن إليهم أربعة والحكيم فضل الله ومحمد أحمد نعمان والعسكري الجملولي الجميع سبعه وصرف للطائرة برميل إلا ربع بنزين على مابها من سابق ٦٠ قلن بنزين و ١٥ قلن سليط نظركم بالاذن بصرف ذلك ايدكم الله بعزيز نصره

٢٧ شوال ١٣٧٣

خادمكم

غالب

جلالة مولانا أمير المؤمنين أيدكم الله

وصل بالأمس من الجبلي بعدن حبال رافع عجلات الطائرة
ظفار وكان تركيبها وهي جاهزة للخدمة وللمعلومات لزم
العرض أيدكم الله بعزيز نصره ٢٧ شوال ٧٣ خادمكم
غالب

جلالة مولانا أمير المؤمنين أيدكم الله

وصل بالأمس من الجبلي بعدن حبال رافع عجلات الطائرة ظفار وكان تركيبها وهي جاهزة للخدمة وللمعلومات لزم العرض أيدكم الله بعزيز نصره

٢٧ شوال ١٣٧٣

خادمكم

غالب

[illegible] للطائرات [illegible]

[illegible] الكبار والصغار [illegible]

[illegible]

[illegible] صلاة مولانا امير المؤمنين ايده الله

ح مرحبا ستقوم الفتح بالقاضي عبد الله لضاحوص يلزم علم

تحديد انواع الطائرة وسيتم ببقيت العائلة الأخرين والعفش

في وقت واحد والقات والمناخات ستقوم طائرة صغرى وقد

تحول واخبروا الذين يريدون اخذ الطائرات اذا لم يكن لها

لزوم لدي صلاتكم كما احترم الاعرب طلب حسون برميلين

بنزين للطائرات الكبار واربعون للطائرات الصغار

وقتلي الحديدة ايدكم الله بعز نصره / خاطركم [illegible]

[illegible]

[illegible]

صورة الأمر الملكي بخط الإمام أحمد

مستعجل من الإمام إلى الجبلي عدن

عجلوا خمسين برميل بنزين للطائرات الكبار وأربعين برميل للطائرات الصغار على مواتر الشركة إلى تعز سريعاً ومثل ذلك إلى الحديدة .

٥ ربيع الآخر

مستعجل

جلالة مولانا أمير المؤمنين أيدكم الله

ج-مرحباً ستقوم الفتح بالقاضي عبد الله نصار ومن يلزم على قدر اتساع الطائرة ، وشبام (الطائرة) ببقية العائلة الآخرين والعفش في وقت واحد والقات والمحتاجات ستقوم طائرة صغرى وقت حصوله وأرجو الأمر بفرز أحد الطائرات اذا لم يكن لها لزوم لدى جلالتكم كما استرحم الأمر بطلب خمسون برميل بنزين للطائرات الكبار وأربعون للطائرات الصغار ومثله الحديدة أيدكم الله بعزيز نصره .

خادمكم غالب

(صورة أخرى بخط الإمام أحمد)

العرضي من الإمام إلى مدير السيارات

أرسلوا سيارات دلال ويسر وبشير

أرسلواهم إلينا بأربع سيارات عسكرية من لدن الشرعي بدور وتسليم كامل .
وأرسلوا بيان ما بيد كل سواق من أدوات ولايكون مساهم (مساؤهم) غداً إلا لدينا

خط الإمام

[س/ هو الكفيل]

بسم الله

المتوجه على وزارة المالية

تمكين قرض القاضي علي بن علي الآنسي مبلغ

ألفي ريال الصحة الفرنسي ويقسط من معاشه

حسب التعليمات وذلك ليشتري له بيتاً

استحفظكم مولاي

سيقدم الحاج يحيى بن محمد الجعدبي كفيلاً أو غيره

إذا أقبل وإنه الميسر ولسعادة مولاي تتم كل خير

الإمام واقتراض الاشخاص

من هو الكفيل

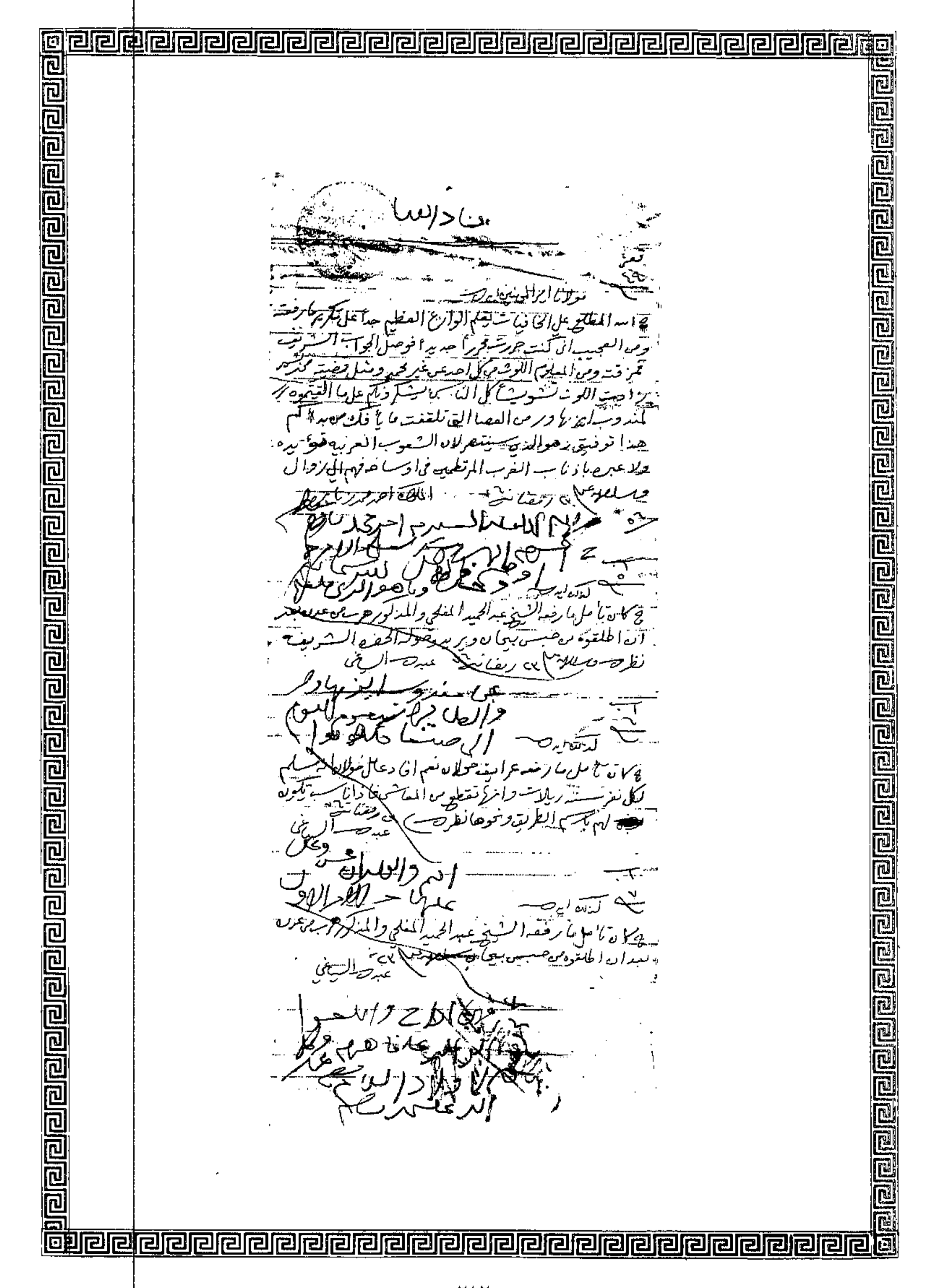
بسم الله

الأخ علي علي زباره حرسه الله

ليكن قرض القاضي علي بن علي الانسي مبلغ ألفي ريال وتقسط من معاشه حسب التعليمات ، وذلك ليشتري له بيتاً .

الله يحفظكم مولاي

سأقدم الحاج يحيى بن محمد الجعدبي كفيلاً أو غيره إذا قبل والله الميسر ، وبسعادة مولاي يتم كل خير .



مولانا امير المؤمنين ...

... المطلع على الحقائق ... الوازع العظيم جداً ...

ومن العجيب اني كنت حررت تحريراً جديداً فوصل الجواب الشريف

تمزقت ومن المعلوم ... كل احد ... ومثل قضية ...

... اللوث ... كل الناس ... وذلك على ما ...

... ومن المصالح التي تلقفت ...

هذا توفيق ... هو الذي ... الشعوب العربية ...

... الغرب المرتطمين في اوساخهم الى زوال

... رمضان ...

[illegible]

لدائرة ...

... كان تأمل ما رفعه الشيخ عبد الحميد المفتي والمذكور ...

ان المتلقى من ... الشريف

نظره ... رمضان ... عبده السيفي

[illegible]

لدائرة ...

... تأمل ما رفعه ... نعم ... مولانا ...

لكل نفر ... ريالات ... المعاش ...

... الطريق ... نظره ... رمضان ...

عبده السيفي

[illegible]

لدائرة ...

... تأمل ما رفعه الشيخ عبد الحميد المفتي والمذكور ...

... ان المتلقى من ...

عبده السيفي

[illegible]

نوادر من الحكم الإمامي

من الإمام إلى الولد العلامة أحمد محمد زباره

ج ـ أحسن الله إليكم وشكر سعيكم الأمر لله سبحانه وما هو الذي بلغكم عن مندوب ايزنهاور والطائرة ستقوم اليوم إلى صنعاء فكونوا أنتم والولدان محسن وعلي عليها حسب الأمر الأول فهي أراح وأبلغوا الوالد عافاهم الله وكل الأولاد السلام .

الدعا مستمد والسلام .

٢٣رمضان

مولانا أمير المؤمنين أيدكم الله

ج ـ الله المطلع على الخافيات يعلم الوازع العظيم حداً على تكرير مارفعته ومن العجيب أني كنت حررت محرراً جديداً فوصل الجواب الشريف فمزقته ومن المعلوم اللوث من كل أحد عن غير محمد ومثل قضية محمد بشير زادت اللوث تشويشاً ، كل الناس يشكرونكم على ماألقيتموه لمندوب أيزنهاور من العصا التي تلقفت مايأفك من بدأكم هذا توفيق وهو الذي سينتصر لأن الشعوب العربية تؤيده ولاعبرة بأذناب الغرب المرتطمين في أوساخه فهم إلى زوال .

وسلام الله عليكم

٢٣ رمضان ١٣٧٦

المملوك

أحمد محمد زباره

كذلك أيدكم الله

ج ـ كان تأمل مارفعه الشيخ عبد الحميد المفلحي والمذكور هرب من عدن بعد أن أطلقوه سن حبس بيحان ويريد وصوله الحضرة الشريفة

نظركم وسلام الله عليكم

٢٣ رمضان ١٣٧٦

عبدكم
السياغي

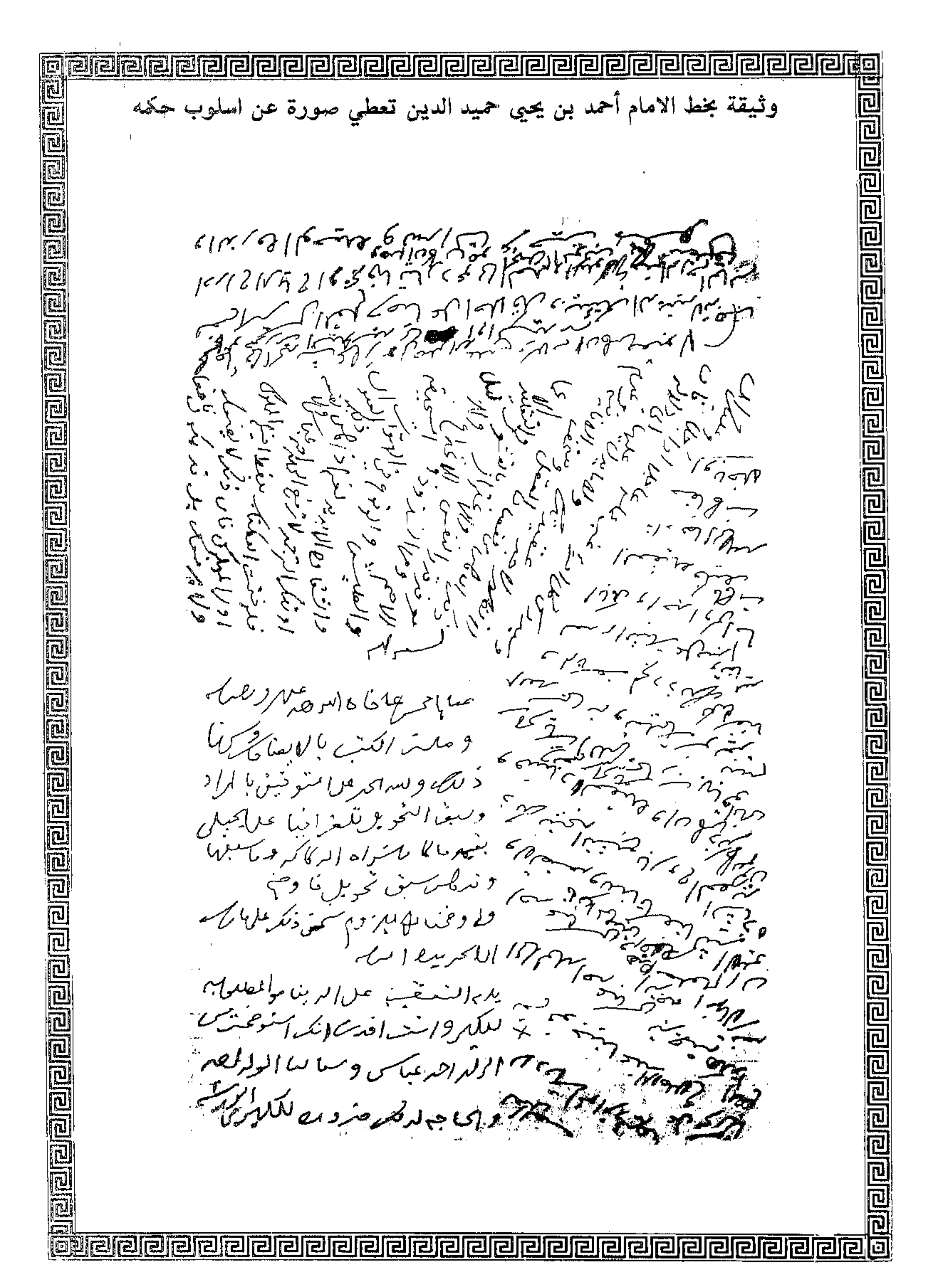
كذلك أيدكم الله

ج ـ كان تأمل مارفعه عرايف خولان نعم أفاد عامل خولان أنه سلم لكل نفر ستة ريالات وأنها تقطع من المعاش فاذا ناسب يكون لهم باسم الطريق ونحوها نظركم

٢٣ رمضان ١٣٧٦

عبدكم
السياغي

وثيقة بخط الامام أحمد بن يحيى حميد الدين تعطي صورة عن اسلوب حكمه



فانه يستلهم شفاءكم عليكم فاني في نصيحتكم مستمر
ولكن امرنا اليه لا يفوتنا ولا يتخطانا كالذي يخفى عليكم
فهم سبيل للعزل لدى الالهي يرجع شخص اليكم لنصرة [illegible] احمد وكما نعني
لم نزل في علاج فيكون ارسال السلاح وتعليماته للمدارس وسبق
اليكم ان الدكتور زناسي كان ارادنا ان يرسل لنا حبوب نبتات بين لا اريكم
فيها ونعلمكم ان الهوى عن ذلك فالسلام

حررنا هذه على العلاية ونشتم اليكم عند السبت ولكنها ربما
تتأخر لفصل يوصل الى نهر البعثة الطبية المرسلة من الحكومة المصرية

فاذا لم يتم فبادروا الينا من جهتكم لدى الخط الجبلي
اوضح لنا عن الاشيا التي تراها لازمة للحكومة وعن اتحادها
لا اعلم ان الباراس بالمستاديين اكريبة [illegible] والشراب
ما هي الادوات الزراعية التي تنقص [illegible] عندنا المزارعين وما هي ادوات
اصلاح الطرق
سيكون تحصيل المنتجين وتدريبها الى الاهالي والشكر بليغ السلطان
اوضح لنا اسمها لاعلام الخارجية

وصل الينا [illegible] ٢٢ شوال سنة ١٣٢٧

الإمام وتعليماته وإرشاداته

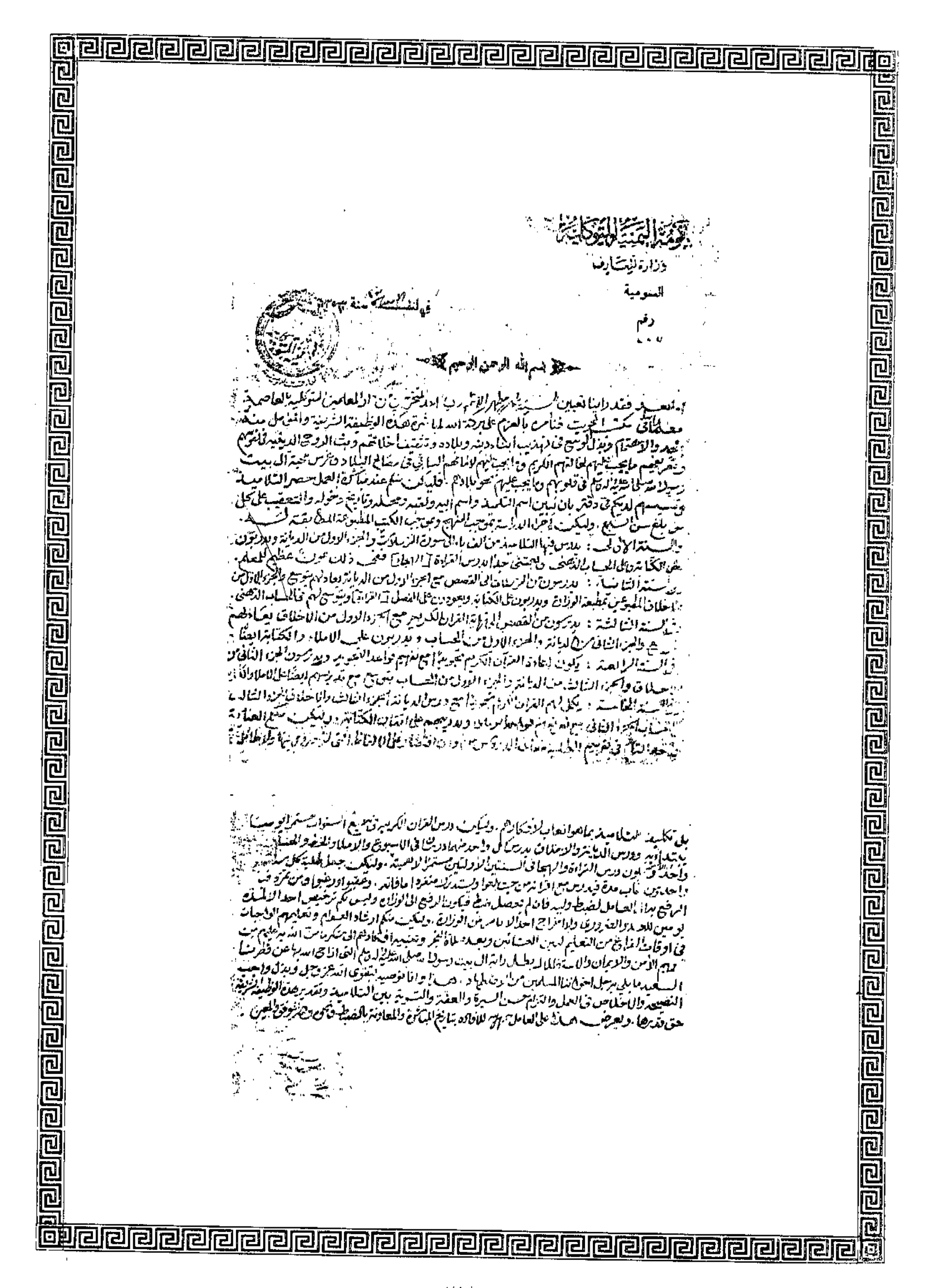
الحكومة اليمنية المتوكلية
وزارة المعارف
العمومية

رقم

ختم الحكومة المتوكلية اليمنية

بسم الله الرحمن الرحيم

أما بعد فقد رأينا تعيين السيد مطهر / مطهر الاشموري احد المتخرجين من دار المعَلمين المتوكلية بالعاصمة ، معلماً ثانياً في مكتب المحويت . فنأمره بالعزم على بركة الله لمباشرة هذه الوظيفة الشريفة والمؤمل منه الجد والاهتمام ، وبذل الوسع في تهذيب أبناء دينه وبلاده وتثقيف أخلاقهم وبث الروح الدينية في نفوسهم ، وتعريفهم مايجب عليهم لخالقهم الكريم ، ومايجب عليهم لإمامهم الساعي في مصالح البلاد ، وغرس محبة آل بيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في قلوبهم ، ومايجب عليهم نحو بلادهم . فليكن منكم عند مباشرة العمل حصر التلاميذ وتأسيسهم لديكم في دفتر ، بأن يبين اسم التلميذ وأسم أبيه ولقبه ومحله وتاريخ دخوله ، والتعقيب على كل من بلغ سن السبع وليكن إجراء الدراسة بموجب المنهج ، وبموجب الكتب المطبوعة المطابقة له . فالسنة الأولى ·· يدرس فيها التلاميذ من ألف باء إلى سورة المرسلات والجزء الأول من الديانة ، ويدربون على الكتابة وعلى الحساب الذهني ويعتنى جدا بدرس القراءة (الهجاء) ففي ذلك عونٌ عظيم للمعلم ·· وفي السنة الثانية : يدرسون من المرسلات إلى القصص مع الجزء الأول من الديانة يعاد لهم بتوسع ، والجزء الأول من الأخلاق المطبوعين بمطبعة الوزارة ويدربون على الكتابة ويعوَّدون على الفصل (القراءة) ويتوسع لهم في الحساب الذهني ·· وفي السنة الثالثة



الحكومة اليمنية المتوكلية
وزارة المعارف
العمومية
رقم

في [illegible] سنة [illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

وبعد فقد رأينا تعيين [illegible] [illegible] من المعلمين للمتوكلية بالعاصمة معلماً في مكتب [illegible] فنأمر بالعزم على بركة الله لمباشرة هذه الوظيفة الشريفة والقيام منه بالجد والاهتمام وبذل الوسع في تهذيب أبناء دينه وبلاده وتثقيف أخلاقهم وبث الروح الدينية في نفوسهم وتعليمهم ما يجب عليهم لخالقهم الكريم وما يجب عليهم لإخوانهم الساعين في مصالح البلاد وغرس محبة آل بيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في قلوبهم وما يجب عليهم نحو بلادهم. فليكن منكم عند مباشرة العمل حصر التلاميذ وتسجيلهم لديكم في دفتر بأن يبين اسم التلميذ واسم أبيه ولقبه ومحله وتاريخ دخوله والتعقيب على كل من بلغ سن السابعة. وليكن إجراء الدراسة بموجب المنهج وبموجب الكتب المطبوعة المذكورة [illegible]

السنة الأولى: يدرس فيها التلاميذ من ألف باء إلى سورة الزلزلة والجزء الأول من الديانة ويدربون على الكتابة على الحساب [illegible] ويتعين حذف درس القراءة [الأطفال] فيكفي ذلك عن [illegible] للمعلم.

السنة الثانية: يدرسون من الزلزلة إلى القصص مع الجزء الأول من الديانة ويعاد لهم تدريسها والجزء الأول من الأخلاق المطبوع بمطبعة الوزارة ويدربون على الكتابة ويعودون على الفصل [illegible] [illegible] لهم [illegible] الذهني.

السنة الثالثة: يدرسون من القصص إلى آخر القرآن الكريم مع الجزء الأول من الأخلاق يعاد لهم مع والجزء الثاني من الديانة والجزء الأول من الحساب ويدربون على الإملاء والكتابة أيضاً.

السنة الرابعة: يكون إعادة القرآن الكريم تجويداً مع تعليمهم قواعد التجويد ويدرسون الجزء الثاني من الأخلاق والجزء الثالث من الديانة والجزء الأول من الحساب [illegible] مع تدريسهم أيضاً على الإملاء [illegible]

السنة الخامسة: يكمل لهم القرآن الكريم تجويداً مع درس الديانة الجزء الثالث والأخلاق الجزء الثالث [illegible] الحساب الجزء الثاني [illegible] ويدربهم على إتقان الكتابة وليكن [illegible] [illegible] [illegible] في تقويم [illegible] [illegible] [illegible] على الألفاظ التي [illegible]

بل تكليف التلاميذ بما هو أنعاب لأفكارهم. وليكن درس القرآن الكريم توزيع الساعات [illegible] [illegible] يتداولونه ودرس الديانة والأخلاق يدرس كل واحد منهما درساً في الأسبوع والإملاء والخط والحساب [illegible] واحد ويكون درس القراءة والهجاء في السنتين الأولتين مستمراً للتلاميذ. وليكن جعل الطلبة كل [illegible] [illegible] وإخراج من غاب مدة فيدرس مع أقرانه من حيث انتهوا ويستدرك ما فاتهم. ويعفوا أو يمنعوا من [illegible] [illegible] المراجع لدى العامل للضبط وإليه فإن لم تحصل [illegible] فيكون الرفع إلى الوزارة وليس لكم ترخيص أحد التلاميذ يومين للعيد والغدير والانزاح أحد إلا بأمر من الوزارة. وليكن منكم إرشاد العوام وتعليمهم الواجبات في أوقات الفراغ من التعليم بين العشائين وبعد صلاة الفجر وتنبيههم إلى مكارم الأخلاق [illegible] [illegible] الله [illegible] [illegible] نعم الأمن والإيمان والأمانة [illegible] [illegible] [illegible] بيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم التي أزاح الله بها عن قطرنا السعيد ما يلي [illegible] [illegible] المسلمين من [illegible] [illegible]. هذا وإنا نوصيه بتقوى الله عز وجل وبذل واجب النصح والإخلاص في العمل والتزام حسن السيرة والعفة والتسوية بين التلاميذ وتقدير هذه الوظيفة الشريفة حق قدرها. وليعرض هذا على العامل [illegible] للإفادة بتاريخ المباشرة والمعاونة بالضبط [illegible] [illegible] [illegible]

يدرسون من القصص إلى نهاية القرآن الكريم مع الجزء الأول من الأخلاق يعاد لهم بتوسع . والجزء الثاني من الديانة والجزء الأول من الحساب ويدربون على الإملاء والكتابة أيضا ·· وفي السنة الرابعة : يكون إعادة القرآن الكريم تجويداً مع تفهيم قواعد التجويد ويدرسون الجزء الثاني من الأخلاق والجزء الثالث من الديانة والجزء الأول من الحساب بتوسع مع تدريبهم أيضاً على الإملاء والكتابة . وفي السنة الخامسة يكمل لهم القرآن الكريم تجويداً مع درس الديانة الجزء الثالث والأخلاق الجزء الثالث مع الحساب الجزء الثاني مع تعريفهم قواعد الإملاء وتدريبهم على إتقان الكتابة .

وليكن منكم العناية والجد التام في تفهيم الطلبة معاني الدروس من دون اقتصار على الالفاظ التي لا جدوى بها ولا طائل عليها بل تكليف للتلاميذ بما هو إتعاب لأفكارهم وليكن درس القرآن الكريم في جميع السنوات مستمراً يوميا يبتدأ به ودرس الديانة والاخلاق يدرس كل واحد منهما درسان في الأسبوع والإملاء والخط والحساب واحد ويكون درس القراءة والهجاء في السنتين الأولتين مستمراً لأهميته وليكن جعل طلبة كل سنة واحد ومن غاب مدة فيدرس مع أقرانه من حيث بلغوا ويستدرك منفرداً مافاته وعقبوا ورغبوا ، ومن تمرد فيكون الرفع به الى العامل لضبط وليه ؛ فإن لم يحصل ضبط فيكون الدفع به الى الوزارة وليس لكم ترخيص أحدٍ إلاَّ لمدة يومين للعذر الضروري ولا إخراج أحد إلاَّ بأمر من الوزارة ، وليكن منكم إرشاد العوام وتعليمهم الواجبات في أوقات الفراغ من التعليم ، كبين العشاءين وبعد صلاة الفجر ، وتنبيه أفكارهم الى ما من الله عليهم من نعم الأمن والإيمان والاستظلال بظل راية آل بيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم التي أزاح الله بها عن قطرنا السعيد ما بلي به جل إخواننا المسلمين من الاضطهاد . هذا وإنا نوصيه بتقوى الله عز وجل وبذل واجب النصيحة والإخلاص في العمل والتزام حسن السيرة والعفة والتسوية بين التلاميذ وتقدير هذه الوظيفة الشريفة حق تقديرها . ويعرض هذا على العامل حرسه الله للإفادة بتاريخ المباشرة والمعاونة بالضبط ونحوه والله الموفق والمعين .

صحيح

الى الولد سيف الاسلام السيد حفظه الله

الى سعادة نائب الحديدة حفظهم

قد كان ما عرفتم من التنازل من مولانا الامام
لنا ولكنه كان في حالة غضب ثم كان يريدنا
هذا الوصول الى الامام في جميع العمل الموجود
هنا وطلب منهم تحرير ما يريدونه وكان التحرير
منهم يخطبهم الى كافة النظام وعدم النظام مما
يؤيد الامر الاول والزموا العموم بالقيام والاشتغال
وحفظ الامن والسلام من هذا صورة
ما ذكر فاجروا كلما يلزم من حزم الامور

صورة

لقد كان ما كان مما سبق من علم الجميع والآن للعذر
سعينه وقد دفع الجميع الى ما فيه الخير والصلاح
فانا حملنا الاخ سيف الاسلام عبدالله حفظه الله
وكان التنازل على ان يقوم بالامر ويجريها على
شريعة الله ولم يبق ما يوجب الاخذ
والرد وقد كان هذا اكبر رجاء من العلماء
فليسعد كل واحد منكم والاخ سيف الاسلام حفظه
يرجع الى محله بالرضى للقيام باعمال الناس وعليكم
جميعاً اعتمادا وامره ومن خالف هذا فعليه
لعنة الله والملائكة والموفق وقد كان
من التحرير الى المحلات بوقوف كل احد بمحله
وعدم خروجه في بيته ويرسلها الاخ
العزي حفظه والسلام عليكم في سعد

السيف عبد الله يخبر بتنازل الامام أحمد عن الامامة

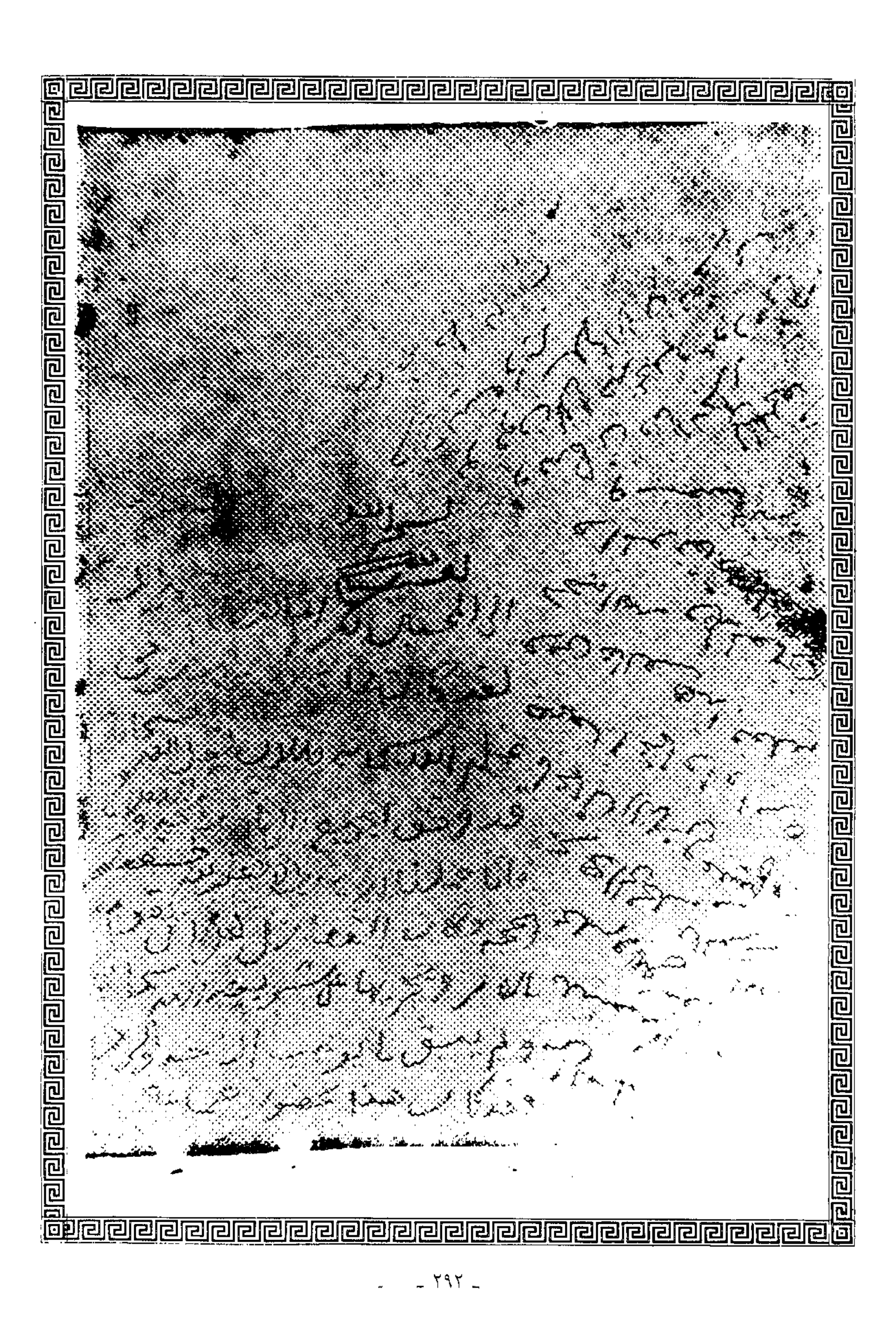
حجه

من عبد الله بن أمير المؤمنين

إلى الولد سيف الإسلام البدر حفظه الله

إلى سعادة نائب الحديده حرسه الله

قد كان ماعرفتم من التنازل من مولانا الإمام لنا ولكنه كان في حالة غضب ثم كان يومنا هذا الوصول الى الإمام مع جميع العلماء الموجودين هنا وطلب منهم تحرير مايرونه وكان التحرير منهم بخطهم الى كافة النظام وغير النظام مايؤيد المحرر الأول والزموا العموم بالطاعة والامتثال وحفظ الأمن واليكم مع هذا صورة مما تحرر فاجروا كلما يلزم من حزم الأمور والسلام ١١ شعبان ١٣٧٤ هـ



(صورة) من تنازل الإمام أحمد

لقد كان مـاكان ممـا سبق في علم الله سبحـانـه والآن لعل الله سبحـانـه قـد وفق الجميع الى مافيه الخير والصلاح

فانّا حملنا الأخ سيف الإسلام عبد الله حفظـه الله الحجـة وكان التنـازل على أن يقوم بالأمر ويجريها على شريعة الله سبحانه ولم يبق مايوجب الأخذ والرد وقد كان هذا بحضور جماعة من العلماء

فليعد كل واحد محلـه والأخ سيف الإسلام حفظـه الله يخرج الى محلـه بـالعرضي للقيام بأعمال الناس وعليكم جميعاً اعتماد أوامره ومن خالف هذا فعليه حجـة الله والله المعين والموفق .

وقد كان منا التحرير الى الملحقات بوقوف كل أحـد بمحلـه وعود من قـد خرج بيته وسيرسلها الأخ الفخري حفظه الله .

٩ شعبان ١٣٧٤ هـ   والسلام عليكم

من عبد الله بن أمير المؤمنين الى الولد الحسن / علي

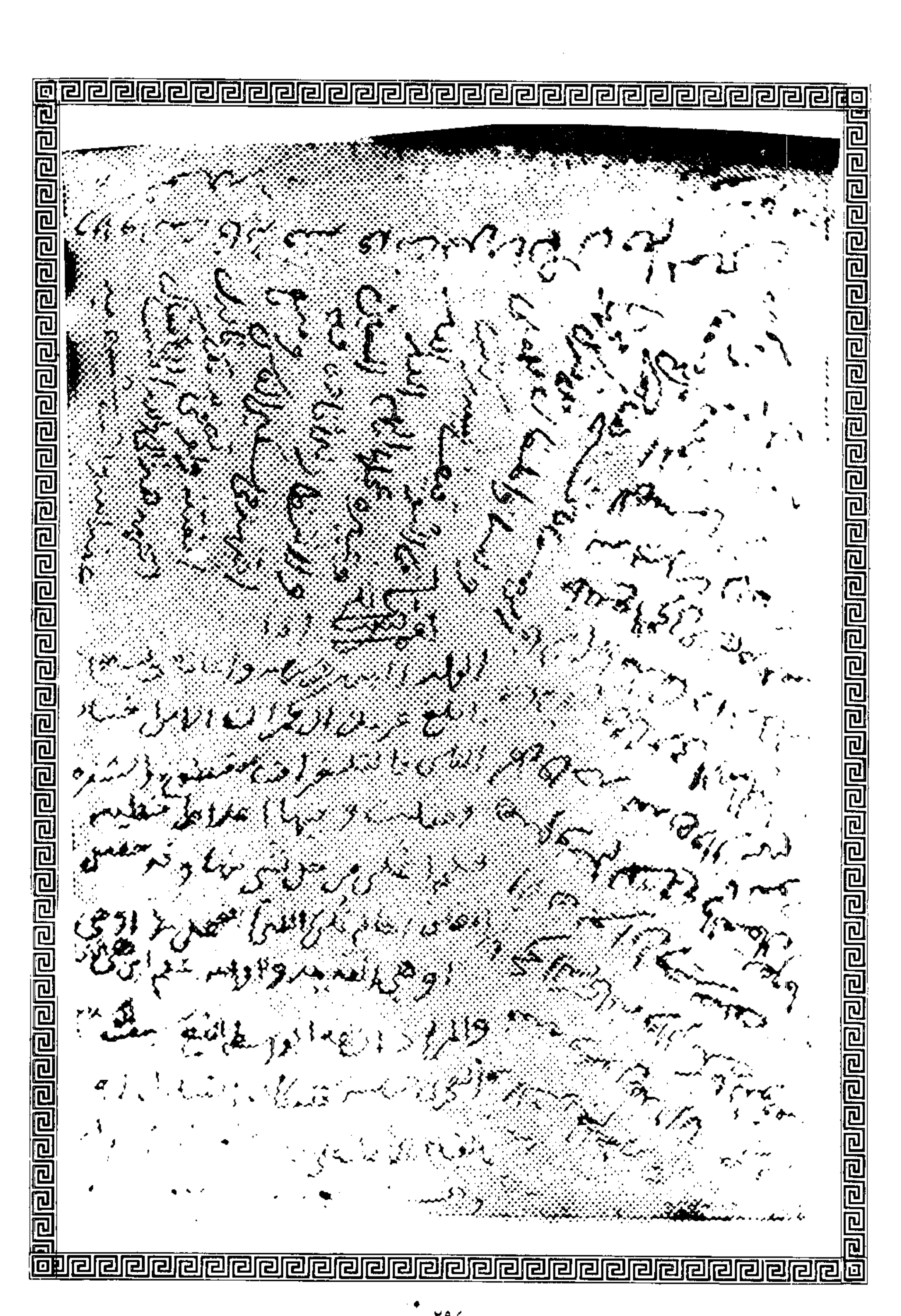
المطلوب اليكم ان شاء الله

سيدي الأخ سيف الإسلام العباس حفظكم الله

المطلوب اليكم من الذي أفدتم في الشيفره والسلام عليكم

أخوكم

عبد الله أمير المؤمنين



من عبد الله بن أمير المؤمنين الى عموم النواب وعمال القضوات والنواحي والحكام والمشايخ حرسكم الله

قد كان من مولانا أمير المؤمنين التنازل عن الخلافة نظراً لاستمرار الأمراض وعجزهم من القيام بأمور الحكم وكان تكليفنا بالقيام بالخلافة وبناء عليه كانت المبايعة من العلماء والجيش .والأعيان فنأمركم بأخذ البيعة من كل ممن لديكم والقيام بالاعمال كالعادة والمحافظة على الأمن وافيدوا سريعاً الله الله

٧ شعبان ١٣٧٤ هـ

الامام الجديد عبد الله يواصل اتصالاته

الامام عبد الله يكتب الى العمال والحكام

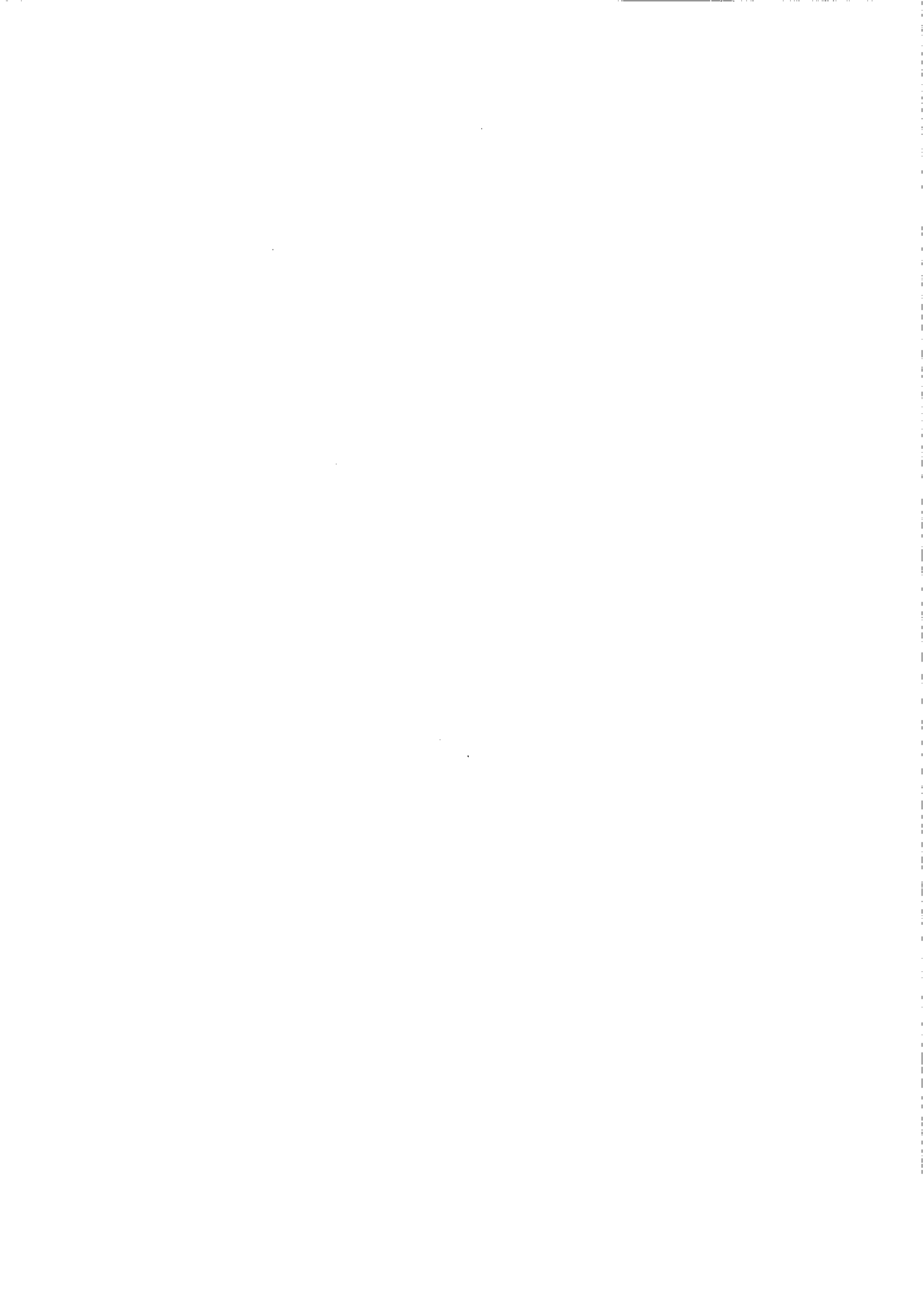
الصنو النواب وعامة الفضلاء
والنواحي والحكام والمشايخ وغيرهم
قد كان من مولانا امير المؤمنين التنازل عن
الخلافة نظراً لاستمرار الامراض وعجزهم
من القيام بامور الحكم وكان تكليفنا
بالقيام بالخلافة وبناءً عليه كان البلاغ
من العلماء والجيش والاعيان فنأمل
تأخذ البيعة من كل من لديكم والقيام
بالاعمال كالعادة والمحافظة على الامن
وافيدونا ... شعبان ٦٧



ملحق رقم (٨)

نصّ الميثاق الوطني المقدس

لثورة اليمن



(نص الميثاق الوطني المقدس لثورة اليمن)

عام ١٣٦٧ هـ ١٩٤٧ م

لما صارت أحوال اليمن منحطة إلى حد بعيد في أمور الدنيا والدين ، بسبب الاستبداد والأنانية اللذين اشتهر بها الإمام يحيي بن حميد الدين ، حتى صار الغرض المطلوب من الإمامة معدوماً في كل ناحية ، ولم يبق غير مظاهر خادعة كاذبة ، لاتتفق مع موجبات الشرع الشريف ولا تضمن شيئاً من الإصلاح الذي يوجبه الدين في الحال ، ولاتصون اليمن من أسوأ العواقب في الاستقبال .

وقياماً بالواجب ، لله تعالى ، وللمسلمين ، وطلباً للسلامة في الدين والدنيا من العقوبة من الله سبحانه وتعالى ولحفظ شرف الدين والاستقلال ٠٠٠٠ اجتمع ممثلو الشعب اليمني على اختلاف طبقاتهم ، في هيئة مؤتمر للتظر في وضع نظام شرعي صالح ، وإقامة من ينفذه ويحفظ الأمن ويضبط مصالح الأمة ، ويقوم بكل واجب ديني ودنيوي لليمن وأهله ، عند وفاة الإمام الحالي فقرروا الآن بالإجماع مايأتي :

المادة ١ ـ مبايعة سيادة السيد (عبد الله بن أحمد الوزير) لما اشتهر به من علم وفضل ، ومنزلة عالية في نفوس الناس الآن . مبايعة دينية ناجزة ، إماماً ، شرعياً ، شورياً ، دستورياً ، على نحو ماتسير به أرقى الأمم اليوم في العالم المتحضر ، فيما لا يخالف أدنى مخالفة التعاليم الإسلامية السمحة الصحيحة .

المادة ٢ ـ كانت البيعة من ممثلي الشعب اليمني لحضرة صاحب السيادة المشار إليه ، على الشروط المقدسة الآتية :

(أ) العمل في كل قول وفعل بما تضمنه القرآن الكريم ، والسنة النبوية على صاحبها وآله أفضل الصلاة والتسليم ، وما كان عليه السلف الصالح رضوان الله عليهم .

(ب) يكون حضرته هو الإمام الشرعي ورئيس الدولة اليمانية ، ويكون له الحق الكامل الذي يتمتع به الإمام المحق الملتزم تنفيذ هذا الميثاق ، والشخصية التي لسائر الملوك ورؤساء الدول الحرة المستقلة في العالم .

(ج) لاتصدر جميع مراسيم الدولة ، وجميع الأحكام في المحاكم الشرعية إلا باسمه .

(د) لاتتم أية معاهدة مع الحكومات الأخرى إلا بموافقته وتحت إمضائه .

(ه) إليه وحده تقدم أوراق الاعتماد من الممثلين الدبلوماسيين الأجانب لدى الدولة اليمنية .

(و) له الحق في الإشراف على مجلس الشورى وعلى مجلس الوزراء ، والاقتراح للنظر في كل مايريد من المشروعات على اختلاف أنواعها .

(ز) وله الحق ف الإشراف على جميع أموال الدولة ومناقشة أعمال أي شخص ذي علاقة بها .

(ح) له السمع والطاعة في المنشط والمكره من كل فرد داخل نظام هذه البيعة الجارية على العمل بكتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ، وعلى ماكان عليه السلف الصالح ، وعلى العمل بكل تحسين يقبله الشرع الشريف ٠٠ له ذلك مادام متمشياً على هذه البيعة ملتزماً لهذا الميثاق ساعياً إلى الغاية المقصودة من ذلك بكل سرعة ممكنة .

المادة ٣ ـ يكون نظام الحكم شورياً دستورياً بما لايخالف الشريعة السمحة الصحيحة من كتاب الله وسنة رسوله .

المادة ٤ ـ يقوم على وضع الدستور اليمني لجنة خاصة يعينها مجلس للشورى من أهل الكفاءة والصلاح علماً وعملا ، ويجب أن نستعين في ذلك بالجامعة العربية وحكوماتها والعبقريين من رجالها ، ثم يعرض على الإمام مايقرونه ليحيله حالا إلى الجمعية التأسيسية .

المادة ٥ ـ بعدما تضع اللجنة هيكل الدستور بمواده المفصلة يجب أن يرفع إلى الإمام ليحيله على الجمعية التأسيسية لتنظر فيه وتناقشه مادة مادة . ويكون التصديق على كل مادة منه بعد المناقشة بالأكثرية . وفي هذه الحالة يعرض مرة أخرى على الإمام ليطلع على مافيه ويقرر ما اتضح له صلاحيته ، وله الحق أن يأمر بإعادة النظر فيما عدا ذلك مبيناً أوجه النقص فيه ، وعلى الجمعية أن توالي اهتمامها بدرس ذلك على ضوء التعاليم الاسلامية وبعد ذلك ترفعه إليه أخيراً مصحوباً بمستندات ماقررته الأكثرية ويصبح حينئذ واجب التنفيذ والتوقيع .

المادة ٦ ـ يكون ضمن أعضاء الجمعية التأسيسية الأساسيين أعضاء مجلس الشورى الذي سينص عليه فيما بعد .

المادة ٧ ـ مجلس الشورى المشار إليه هو الذي يضع قانوناً لانتخابهم إذا قرروا طريقة الانتخاب ، أو يعينهم بالاشتراك مع حضرة الإمام إن رأى طريقة التعيين .. على أن يكون مفهوماً من الآن في حالة الانتخاب مايأتي :

(أ) أن يكون لكل يماني ذكر بالغ من العمر ٣٠ سنة غير محكوم عليه شرعاً لإجرام حق الانتخاب .

(ب) أن لايقل عدد ممثلي المدن عن الثلثين .

(ج) أن تكون القبائل والقضوات ممثلة .

(د) أن يكون للمهاجرين اليانيين في أي بلد يوجدون فيها حق إرسال ممثلهم في المجلس إذا كان فيهم ثلاثة آلاف فأكثر تتوفر فيهم شروط الانتخاب وإذا كثروا

يكون لهم على كل ثلاثة آلاف فأكثر تتوفر فيهم شروط الانتخاب ممثل وواحد على الكسور مهما قلت ممثل واحد .

المادة ٨ ـ بما أن دعوة جمعية تأسيسية تتعذر الآن . وأن وضع الدستور وتحديد المسئوليات الدائمة إنما هو من اختصاصها ٠٠ فإلى أن يتيسر ذلك يجب أن يكون تعيين مجلس مؤقت يسمى « مجلس الشورى » .

المادة ٩ ـ تكون صلاحية المجلس المشار إليه المؤقتة مايلي :

(أ) القيام بالمهات المشار إليها في المواد السابقة .

(ب) القيام بوضع القوانين المؤقتة وضعاً لايخالف النظم الشرعية ، على أن يعمل بها حتى تصدق على الدستور وحينئذ تقر أو تلغى .

(ج) يضع ميزانية الدولة للفترة المؤقتة .

(د) يصادق على المعاهدات ويرفضها ، وعلى الإمام أن لايبرم أية معاهدة إلا إذا صادق عليها أكثرية هذا المجلس ، وعليه أن لايعزل وزيراً أو مديراً ، أو أمير لواء ، أو موظفاً هو عضو في مجلس الشورى في المدة المؤقتة قبل وضع الدستور إلا بموجب عزله بحكم الشرع بعد تقرير وجوب ذلك من العلماء أهل الصلاح في مجلس الشورى أو لسبب آخر يتفق عليه أكثر هذا المجلس .

المادة ١٠ ـ يتألف مجلس الشورى من سبعين عضواً منهم الذين سيذكرون إما باوصافهم أو بأشخاصهم والباقي يتفق على تعيينهم مجلس الوزراء ، وحضرة الإمام ، والأعضاء المعينون من الآن هم :

(أ) أعضاء مجلس الوزراء .

(ب) مديرو الوزارات .

(ج) المستشارون العموميون .

(د) القائمة (٢) التي يصطلح على تسميتها (قائمة الموظفين الشوريين)

المرفقة بهذا والتي ستتلى مع بقية القوائم ، كل هؤلاء يكونون أعضاء في مجلس الشورى المؤقت بحكم وظائفهم .

المادة ١١ ـ يتألف مجلس الوزراء على النحو الآتي في القائمة المرفقة رقم (١) .

المادة ١٢ ـ تتألف هيئة مديري الوزارات على النحو الآتي في القائمة المرفقة رقم (٢) .

المادة ١٣ ـ تتألف هيئة الموظفين الشوريين على النحو الآتي في القائمة المرفقة رقم (٣) .

المادة ١٤ ـ تنتهي مهمة مجلس الشورى المؤقت بمجرد انتهائه من وضع الدستور ودعوة الجمعية التأسيسية للانعقاد وفي هذه الحالة يتحول أعضاؤه من غير أي إجراء جديد إلى أعضاء الجمعية التأسيسية ، كما سبقت الإشارة إلى ذلك .

المادة ١٥ ـ بمجرد الانتهاء من إقرار الدستور يجب على الحكومة القائمة أن تقدم استقالتها لحضرة جلالة الإمام ، وعليه هو أن يدعو من يشاء لتأليف حكومة جديدة حسب توصيات الدستور المشار اليه آنفاً .

المادة ١٦ ـ عند تأليف الحكومة الجديدة ، يجب أن تجتمع الجمعية التأسيسية فوراً للغرض الآتي :

بما أن اليمن لم تتهيأ بعدُ طباعُها للمعارك الانتخابية وليس من مصلحتها ذلك في أول عهدها بالدستور فلأعضاء الجمعية التأسيسية أن يتحولوا من غير إجراء جديد إلى أعضاء في الهيئة الشرعية الجديدة التي سوف تسمى (مجلس النواب) أو غير ذلك من الأسماء وذلك لدورة واحدة فقط لعدد السنوات التي سيحددها الدستور وليكن ذلك بشرطين اثنين :

أ ـ أن لايرى أكثرية الأعضاء والإمام خلاف ذلك .

ب ـ أن لايكون من الشعب اعتراض ظاهر معتبر .

المادة ١٧ - بما أن اختصاصات المسئولين للفترة المؤقتة لم تفصل في هذا الميثاق تفصيلا كاملا فيجب فيما عدا مانص عليه فعلا أن تكون اختصاصات الجميع كما هو الحال في مصر ، والعراق ، بين الملك ، والحكومة ، والمجلس النيابي ، على أنه يجب في الوقت نفسه المبادرة إلى وضع الدستور اليمني ، في مدة لاتزيد عن سنة واحدة لتستقر الأمور نهائياً .

المادة ١٨ - يشرع في تأسيس حرس وطني في الحال من الشباب المثقف وغيرهم للاستعانة بهم على حفظ الأمن وتنوير الأفكار ويكون رئيسهم هو مدير وزارة الدفاع ووكيله مدير وزارة الداخلية ويتبعان معاً رئاسة مجلس الوزراء وتقدر له معاشات محترمة على أن يقطع بمجرد مايسرحون عندما يتم الاستقرار .

المادة ١٩ - تبليغ الجامعة العربية ودولها حالا بالعهد الجديد ويطلب إلى تلك الدول الشقيقة أن تبعث للحكومة اليمنية الجديدة كل منها (أولا) عدداً من الطائرات للاستعانة بها على حفظ الأمن وعلى سبيل الاستعارة أو الإيجار لمدة قصيرة و (ثانياً) يطلب منها حالا وبإلحاح انتداب خبراء للاستعانة بهم على تنظيم جميع أنواع الإدارات الحكومية .

المادة ٢٠ - تؤلف حالا لجنة تسمى اللجنة المالية لضبط مالية الدولة وحصرها ويكون من أعضائها رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية ، ومدير المالية ، ووزير العدل ، ووزير الداخلية ورئيس مجلس الشورى ووكيله ومستشار الدولة العام ، وأعضاء آخرين يجوز أن يكونوا من الوزراء وغيرهم تعينهم الحكومة وتكون اللجنة تحت إشراف حضرة الإمام ويكون الجميع مسئولين بالتضامن عن مالية الدولة حتى تنظم الأحوال ويعين ديوان محاسبة على النحو الموجود بمصر وغيرها ويتخلى طرف أعضاء اللجنة وتحل نهائياً .

المادة ٢١ - إذا ثبت على شخص مهما علت منزلته اختلاس شيء من أموال الدولة أو محاولته ذلك ، سواء كان بالانفراد أو بالاشتراك مع آخرين ، فإنه يحاكم أمام مجلس الشورى ويجب أن تحدد عقوبته بمدد قاسية وعقوبات حاسمة مما يجيزه الشرع الشريف على درجة خيانته بأتم صورة رادعة زاجرة .

المادة ٢٢ - جميع وظائف الدولة الرئيسية وتعيين الموظفين فيها يكون باقتراح الوزير المختص ويقدمه إلى الإمام للنظر فيه والموافقة عليه أو الأمر بإعادة النظر فيه .

المادة ٢٣ - حضرة الإمام .

يلقب بـ « صاحب الجلالة الإمام » و « الملك » باعتبار الأوضاع .

المادة ٢٤ - ويلقب رئيس الوزراء بـ « حضرة صاحب الدولة » والوزراء ومستشارو الدولة بـ « حضرة صاحب المعالي» .

المادة ٢٥ - يكون (للدولة) مستشارون عموميون وخصوصيون أما الأولون فيكون لهم درجة (وزير ممتاز) ويكون لهم حضور جلسات (مجلس الوزراء) ويكونون أعضاء في (مجلس الشورى) ولايزيد عددهم على خمسة وأما الآخرون فيكونون يمنيين ويكون عددهم حسب حاجة « الدولة » وتحدد الحكومة درجتهم وحقوقهم وواجباتهم ويلقب المستشار العام بـ « حضرة صاحب المعالي ، المستشار العام للدولة اليمانية » ويعين أول مستشار عام للدولة حضرة صاحب المعالي« » والباقون تعينهم الحكومة بموافقة الإمام فيما بعد وكلما دعت الحاجة إلى ذلك .

المادة ٢٦ - يجب الإسراع إلى تحسين حالة الجيش الذي هو رمز الأمة وفخارها بأن تزاد مرتبات كل فرد منهم وضابط وآمر إلى الدرجة التي تضمن للجندي اليمني من الاعتبارات ما يعطى لسائر الجيوش الحديثة من الملابس والتجهيزات وغيرها .

المادة ٢٧ - يجب الاسراع إلى إزالة الظلم والطغيان عن الرعايا في طريقه أخذ الواجبات وإسقاط البواقي الكاذبة .

المادة ٢٨ - يجب القضاء على روح الرشوة والمحسوبية في الدولة وعدها من الخيانات الكبرى مع إقامة نظام حديث كامل في جميع دوائر الحكومة يطارد الفوضى ويمنع التلاعب بمصالح الأمة ويكفل راحة الموظفين .

المادة ٢٩ - تصان أموال الناس جميعاً وأعراضهم وأرواحهم إلا في أمر شرعي ويصير أفراد الشعب اليمني في درجة واحدة من حيث المساواة المطلقة إلا ما كان للمواهب والأعمال ويكون الكل تحت حكم الشريعة السمحة الصحيحة وتجري أحكامها على الصغير والكبير بدون فارق .

المادة ٣٠ - تكفل حرية الرأي والكلام والكفاية والاجتماع في حدود الأمن والقوانين .

المادة ٣١ - يجب تأسيس مجالس للألوية والبلديات على نحو ما هو موجود في البلدان العربية .

المادة ٣٢ - يجب العمل على محاربة الجهل والفقر والمرض في غير هوادة وبكل ما تسمح به وسائل الدولة ، والعمل بأسرع مايمكن على تيسير أسباب المواصلات وإنعاش الزراعة التي هي أساس اقتصاديات اليمن .

المادة ٣٣ - يجب الاتصال بالعالم المتمدن بواسطة السلك الدبلوماسي والقنصلي لفائدة اليمن خاصة وللتعاون على إسعاد الجنس البشري عامة عملا بتعاليم ديننا وتقاليدنا العربية .

المادة ٣٤ - يكون تعيين الممثلين للدولة في الخارج باقتراح وزير الخارجية وتقديمه إلى الإمام للنظر فيه والموافقة عليه .

المادة ٣٥ - يجب المبادرة إلى تعيين ممثلين سياسيين باسرع مايمكن في البلاد العربية الشقيقة وينبغي البرهان على التعاون مع الجامعة العربية إلى أقصى حد ممكن .

المادة ٣٦ - يجب الضرب على يد كل من تحدثه نفسه بالتعرض لإرادة الأمة بإحداث أدنى سبب يخل بالامن العام أو يسبب أدنى ضرر للدولة في الداخل والخارج .

المادة ٣٧ - تجب العناية التامة بالمهاجرين اليمنيين خارج البلاد والعمل على إعادة من يمكن أن تنتفع به البلاد في الداخل .

المادة ٣٨ ـ بما أن التركة التي خلفتها حكومة العهد الماضي ثقيلة ومعقدة تقتضي وقتاً ، ومجهوداً جباراً فالحكومة تهيب بالشعب اليماني أن يلتزم الهدوء والسكينة وأن يتذرع بالصبر والتضحية في سبيل المجد وإقامة عهد جديد وسعيد .

المادة ٣٩ ـ يسمى هذا النظام (الميثاق الوطني المقدس) ويوافق الجميع على أن من خان أو حاول أن يخون معنى من معانيه بنية سيئة يكون خائناً لله والمسلمين وتجرى عليه الأحكام اللائقة به .

ملحق الميثاق المقدس

المادة ١ ـ يكون الطلب بإلحاح من فضيلة الأستاذ السيد الفضيل الورتلاني المعروف عندنا جميعاً بفضائل يقدرها له الإمام والمأموم أن يضيف إلى سلسلة أعماله المشكورة قبوله لأن يكون مستشاراً عاماً للدولة من المستشارين العموميين المنصوص عليهم في المادة (٢٥) من هذا الميثاق .

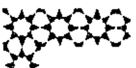
المادة ٢ ـ من تبين عنه من أفراد أسرة الإمام يحي قبول رغبة الأمة الممثلة في هذا الميثاق والتزم كل ما جاء فيه فله ما لأمثاله من أبناء الأمة وعليه ما على مثله أيضاً .

المادة ٣ ـ يكون تعيين القاضي عبد الله بن حسين العمري وزير دولة .

المادة ٤ ـ ستعنى حكومة العهد الوطني الجديد بمكافأة الأحرار والوطنيين الذين ضحوا بأموالهم وجهودهم في سبيل خدمة الشعب اليمني الذي يقدر لهم هذه التضحيات الكريمة وبهذا يتم الملحق وهو أربع مواد والله ولي الأمر كله وبيده التوفيق .

القائمة (١) مجلس الوزراء للحكومة اليمنية

السيد علي بن عبد الله الوزير	رئيس مجلس الوزراء
السيد حسين بن محمد الكبسي	نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية
الشيخ محمد نعمان	وزير الداخلية
السيد حسين بن علي عبد القادر	وزير الدفاع
السيد عبد الرحمن حسين الشامي	وزير الشؤون الاجتماعية
القاضي محمد راغب بك	مستشار عام
الشيخ عبد الوهاب نعمان	وزير الصحة
السيد علي بن حمود	وزير العدل
القاضي أحمد بن أحمد الجرافي	وزير الاقتصاد والمناجم
الحاج الخادم بن أحمد غالب	وزير المالية
السيد عبد القادر بن عبد الله	وزير الأوقاف
القاضي محمد محمود الزبيري	وزير المعارف
السيد أحمد بن أحمد المطاع	وزير التجارة والصناعة
الأستاذ أحمد محمد نعمان	وزير الزراعة
السيد حسين بن علي الويسي	وزير المواصلات
السيد علي بن إبراهيم	وزير الأشغال
الأمير علي بن يحيي	وزير دولة
القاضي عبد الله عبد الإله الأغبري	وزير دولة
الشيخ علي بن محسن	وزير دولة



القائمة (٢) مديروا الوزارات

السيد محمد بن حسين عبد القادر	مدير وزارة العدل
السيد زيد بن علي الموشكي	مدير وزارة الداخلية
الأستاذ محي الدين العنسي	مدير وزارة الخارجية
السيد أحمد بن محمد أحمد باشا	مدير وزارة الزراعة
الأستاذ أحمد بن حسن الحورش	مدير وزارة المعارف
الشيخ محمد صالح المسمري	مدير وزارة الشؤون الاجتماعية
الشيخ أحمد بن قاسم العنسي	مدير وزارة المالية
الشيخ ناشر عبد الرحمن	مدير وزارة الصحة
السيد يحي أحمد زبارة	مدير وزارة المواصلات
الحاج عبد الله حسن السنيدار	مدير وزارة الأشغال
الشيخ عبد العزيز بن منصور نصر	مدير وزارة الأوقاف
الشيخ محمد مكي بن يحي زكريا	مدير وزارة الاقتصاد والمناجم
الرئيس جمال جميل	مدير وزارة الدفاع

القائمة (٣) الموظفون الشوريون

الأمير إبراهيم	رئيس مجلس الشورى
الشيخ حسن الدعيس	وكيل أول
القاضي عبد الرحمن الإرياني	سكرتير أول لمجلس الشورى
القاضي محمد أحمد الجرافي	سكرتير ثاني لمجلس الشورى
الأستاذ أحمد البراق	مدير مكتب رئيس مجلس الوزراء
السيد العلامة أحمد الكحلاني	رئيس هيئة كبار العلماء

السيد محمد بن محمد زباره	وكيل
السيد العلامة قاسم الوجيه	الحاكم الأول
السيد محمد يحيي الذاري	الحاكم الثاني
السيد يحيي محمد عباس	رئيس الاستئناف
القاضي محمد بن أحمد الحجري	رئيس ديوان المحاسبة
الشيخ عبد الله عثمان	مدير الأمن العام
عبد الله عبد الوهاب نعمان	سكرتير الأمن العام
القاضي أحمد بن علي العنسي	مدير دار الكتب
السيد عبد الله بن علي الوزير	مدير الدعاية والنشر
السيد محمد أحمد المطاع	وكيل الدعاية والنشر
السيد أحمد محمد الشامي	سكرتير مجلس الوزراء
السيد محمد بن محمد بن اسماعيل	سكرتير الشؤون الاجتماعية
السيد أحمد بن عبد الرحمن الشامي	مدير أملاك الحكومة
القاضي حسين بن أحمد السياغي	وكيل أملاك الحكومة
الصفي أحمد محبوب	رئيس هيئة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر
القاضي عبد الله الشماحي	وكيل
الحاج علي محمد السنبدار	مدير الجمارك
الشيخ جازم الشيخ	مدير جمارك تعز
عبد السلام صبره	مدير بلدية صنعاء
الاستاذ زيد عنان	مدير إدارة المهاجرين
القاضي يحيي السياغي	مفتش وزارة العدل
السيد حسين الحبشي	مفتش التجارة والصناعة
الحاج عزيز يعنى	رئيس الحرس الملكي

القائمة (٤) كبار الموظفين غير الشوريين

القاضي عبد الله حسين العمري	وزير دولة
السيد العلامة زيد عقيات	محافظ صنعاء وأمير لوائها
السيد محمد بن أحمد الوزير	أمير لواء عمران
السيد محمد بن حسين الوادعي	أمير لواء الشام (صعدة)
السيد حسين الحوثي	أمير لواء حجة
القاضي حسين بن علي الحلالي	أمير لواء الحديدة
السيد محمد بن أحمد باشا	أمير لواء تعز
الشيخ علي محمد نعمان	أمير لواء وادع والبيضاء
القاضي محمد عبد الله الشامي	أمير لواء إب



ملحق رقم (٩)

الاتحاد اليمني الأول

آمالنا وأمانينا



مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

في فجر اليوم الذي صغناه من أنفاسنا وعرقنا ، ومن ذروة الشوامخ التي شيدناها بكفاحنا وسواعدنا ، وعلى مقربة من حرم الغاية المقدسة التي أنفقنا في طريقها العمر ، واستهلكنا في سبيلها الحياة ، نزف الى الملايين من أبناء اليمن السائرين في بيدائه ، الكادحين في سهوله ووديانه ، القابعين في كهوفه وأكواخه ، المبعثرين الحائرين المتطلعين الى السماء ينشدونها ضوء القمر ، ويستجدنها المعجزة ؛ والى مئات الألوف من اليانيين المنتشرين في مشارق الأرض ومغاربها ، الباحثين عن الحياة ، المكافحين في سبيل البقاء المجاهدين في سبيل العزة والكرامة والطمأنينة ، الطائرين في كل سماء ، السابحين في كل بحر ، المتوغلين في كل شعب ، المقتحمين لكل صعب .

إلى الذين عاهدوا الله أن يعيشوا كراما أحرارا ، وأن يظلوا أوفياء لمبادئهم يتمسكون بها الى آخر رمق في الحياة . إلى هؤلاء جميعاً نزف بشرى نجاحهم ، وانبلاج صباحهم ، وظهور الفجر الصادق الذي نسجوا أشعته من أطباق أرواحهم .

هذا هو اليوم الذي آن فيه لمبادئنا أن تظهر ، ولجراحنا أن تجبر ، ولأمانينا أن تنصر ، هذا هو اليوم ، وهذه هي المبادئ والأهداف التي سعينا لأجلها طويلا ، وحملنا ثقيلا ، وجوزينا عليها جزاءاً جميلا ، فقد تم التفاهم والاتفاق بين أبناء اليمن على تحديد أهدافهم وغاياتهم ، وعلى التكتل والتضامن حول هذه الأهداف والغايات ، بحيث يكون أبناء اليمن الأبرار على قلب رجل واحد تحكمهم المثل الوطنية العليا ، وتساوي بينهم على اختلاف طبقاتهم وقبائلهم ومشاربهم ، بحيث يثبتون ثبات الجبال أمام الرياح الهوج ، ويلتفون حول مبادئهم المقدسة الخالدة التي استنبطوها من أحاسيس الشعب ، واستلهموها من شرائع السماء والأرض .

وقد كان لابد من هذا الاتجاه فإن اليمن اليوم تكتنفها الأخطار وتحاك حولها المؤامرات ، وتهب من حولها الأعاصير وتمتد إلى مروجها الخضر وكنوزها البكر أعناق الطامعين ، فلو لم يجتمع رجال اليمن حول مبادئ ثورية محددة تضمن سعادة الشعب وحريته واستقلاله ، وتهيء له أن يكون شعباً قوياً متحداً مطمئناً ، فإن الله وحده الذي يعلم ما يمكن أن تتعرض له اليمن من خطوب جسام .

لذلك فنحن ندعو أبناء الشعب جميعاً أن يتكتلوا حول هذه المبادئ وأنيؤمنوا بها إيمانا صادقاً عميقاً قائماً على أساس الفهم والإدراك ، وأن يجندوا أنفسهم لنشرها وشرحها ، والتبشير بها ، وأن يتأكدوا أن هذه المبادئ الثورية مأخوذة من صميم الشريعة الإسلامية ، وأن يضع كل منهم يده في يد أخيه في حب وثقة وإيثار وتضحية لا من أجل شخصه ولكن من أجل هذه المبادئ مادام يعتنقها ويؤمن بها ويدفع ضريبة الإيمان بها جهاداً بالنفس والمال .

وإننا إذ ندعو الناس إلى الإخاء والتضامن والتكتل على أساس هذه المبادئ الثورية التي يكون الحكم فيها للشعب فانما نحاول إنقاذ اليمن من التيارات الشخصية الخطرة التي بدأت تعصف بأبنائنا ذات اليمين وذات الشمال ، فهذا يعطي اليمن لزيد ، وذاك يهبها لعمرو ، وهذا يضعها في المزاد بسوق الطامعين والمستعمرين ، أما المبادئ والغايات المقدسة فلا تكاد تذكر أو تعتبر ، لكأن الشعب اليمني بوطنه

العظيم ، وكنوزه الغالية وعروبته العريقة وإنسانيته وآدميته إنما هو سلعة حقيرة تباع وتشترى .

لذلك ، فإن (الاتحاد اليمني) وكل من ينتمي إليه أو يؤمن معه بهذه الفكرة وبهذه المبادئ الثورية الخالدة التي جاهدنا من أجلها طويلا ، يعلن أن هذه المبادئ الوطنية هي المحور الذي تتجه إليه قلوبنا ، وترتبط به مصائرنا ، لأجلها نغضب ولأجلها نرضى ، باسمها نحب ، وفي سبيلها نكره ، نسالم من سالمها ونحارب من حاربها ، وإن الشعب نفسه ليعلم أننا لسنا **طلاب ملك ولاجاه ولا مال** ، وإنما نحن أصحاب عقيدة ملكت علينا حياتنا ومشاعرنا وأهواءنا ، وشردتنا من أوطاننا ، وقاسينا من أجلها العذاب المر ؛ كما يعلم الله والشعب أننا لانضمر عداءاً شخصياً ولاحقداً ولاضغينة على أحد .

لذلك فإنا ندعو الشعب كله حكاما ومحكومين أن يبدؤوا عهداً جديداً من الود والصفاء على أساس هذه المبادئ التي هي جديرة أن تعطي كل ذي حق حقه كائناً من كان .

ياأبناء الشعب إن الوطن شيء كبير ضخم أكبر من أشخاصنا ، وأكبر من خيالاتنا وأحلامنا ، ومن شهوتنا وأغراضنا . إنه أكبر من الحكومات ، وأكبر من الحكام وأقوى من الجيوش والأسلحة وأقوى من الحياة وأقوى من الموت .

لذلك فمبادئنا المنتزعة من كيان هذا الوطن العظيم هي التي يجب أن تقدس ، وهي التي يجب أن ترهب ، وهي التي يجب أن تكون معيار الخير والشر ، ومقياس الوفاء والخيانة والإحسان والإساءة ، وميزان العدل والظلم والنقص والكمال ..

وإذن فلا جرم أن نقيس الأشخاص على أساسها ، وأن نعطيهم من نصرتنا وحبنا وتقديرنا على قدر ما أعطوا هذه المبادئ من رعايتهم وإيمانهم ونصرتهم . فأية شخصية حكومية أو شعبية آنسنا منها الإيمان بهذه المبادئ والتقيد بها ، فإننا سنرتبط بها برباط الوفاء والصدق ، ونسير معها في طريق الهدف المشترك لانألوا في ذلك جهدا ولا نغمط حقا ، ولاننحرف قيد شعرة عما رسمنا لأنفسنا وأنفقنا فيه أعمارنا من منهاج واضح مستقيم .

(سعادة الشعب ، وحكم الشعب ، وحرية الشعب ، المساواة بين أبناء الشعب والعمل بشريعة الله التي أكرم الله بها هذا الشعب) .

﴿ فطرةَ اللهِ التي فطرَ الناسَ عليها ، لاتبديلَ لخلقِ الله ذلك الدينُ القيِّمُ ولكنَّ أكثرَ الناسِ لايعلمون ﴾ .

فالى أبناء اليمن جميعاً نتقدم بنظام الشورى الذي جاء به دين محمد بن عبد الله ، عليه أفضل الصلاة والسلام ، وبين أيدي أبناء الشعب نضع قلوبنا مكشوفة واضحة صريحة ، تنبض صادقة بهذه الأماني الغوالي ، ونقسم لهم بجميع المقدسات ، أننا نعمل في سبيل هذه المبادئ الشوروية وحدها منذ بدأت حركتنا حتى الآن ، ومنذ الآن حتى نلقى الله .

وليعلموا أنا لا نتقيد بحرفية هذا النظام ، وإنما نتقيد بالجوهر الذي يضمن حقوق الشعب . وإننا لنقبل المقترحات لتعديل صورة هذا النظام ، على ألا تعدل هذه الصورة إلا بعد عام كامل من صدور هذه النسخة ، وذلك لكي يتاح لنا دراسة كافة المقترحات دراسة وافية مع رجال التشريع المختصين ، ومع رجال الشعب الأمناء ، وإننا لنناشد أبناء الشعب أن يتدارسوا هذه المبادئ وأن يتفهموها ، وأن يشرحوها ويبشروا بها .

إنها مبادئ تسعد الحكام والمحكومين ، وترفع شأن الوطن الغالي بين الأوطان ، وتنتقل باليمن من حال الى حال ، إذا التف حولها الشعب وسعى اليها بحكمة وأناة وصبر ونظام وتضحية وإقدام .

ليست شتائم ، وليست عدوانا ، وليست حقداً ولاضغينة ، وليست كفراً ولا إلحاداً ، وليست خطراً داهماً ولا موتاً زؤاماً ، وإنما هي الطريق الى النجاة نجاة الشعب ونجاة الحكام ، والطريق الى العزة ، عزة الأمة وعزة الدولة ، وحل للمشكلة ، المشكلة التي تخنق الملايين وتسير بهم الى الانقراض والاضمحلال .

فعليك ياابن اليمن أن تعتنق هذه المبادئ فإنها إرادة الله التي فرضها عليك ، وكلمته وشريعته ، لاتخف منها فإنها العلاج الوحيد من الخوف ، إنها التي

سـوف ترد المهـاجر الى وطنـه ، وسـوف تطعم من جـاع ، وتعـز من ذل ، وتعلم من جهل وتجمع ما تشتت ، وتبني ما انهار وتهـدم ، ستحول الكره الى حب ، والخصومـة إلى أخوة والحرب الشعواء الى أمن وسلام .

سيقول اليمنيون جميعاً إننـا نؤمن بهـذه المبـادئ لأنهـا لاتسيء الى أحـد ، ولكن ليعلم كل فرد أينا كان أن الإيمان وحـده لايكفي ، فلابـد أن يكون الإيمـان صـدقـاً محسوساً ، لايكفي أن تحشو هـذه المبـادئ في رأسـك وتحجزهـا في زاويـة الهـواجس والوساوس ، لابد أن تعمل ، والعمل هو :

١ ـ أن تقسم بينك وبين الله أو بينك وبين زملائك أنك مرتبط بميثـاق حقوق الشعب حتى آخر رمق من الحياة .

٢ ـ أن تعتبر نفسك في الاتحاد سراً أو علنـا ، وأن تعـد نفسـك لتلقي القرارات والارشادات من جهات التوجيه في الاتحاد ، وتعمل بها وتطبقها تطبيقا كاملا .

٣ ـ أن تـدفـع اشتراكاً شهريـاً الى أقرب فرع إليـك من فروع الاتحــاد دون أن تنتظر أحداً يطالبك به .

٤ ـ أن تدعو الى الإخاء والمحبة والاتحاد ، وأن تحارب كل من يـدعو الى فرقـة ، أو يثير عصبية من أي نوع بين أبناء اليمن ، فإن كل من يسعى بالقول أو بالفعل أو بالكيد لتمزيق الشعب فـإنـه عـدو الشعب كلـه ، نحـاربـه قبل أن نحـارب الأبـالسـة والشياطين .

وإلى صاحب الجلالـة الإمـام أحمـد المعظم نقـدم هـذا المنهج الـذي انتهجنـاه في دعوتنا ، وجعلنا ذروة النظام الذي ننشده هي حقوق الإمام على الشعب تسليما منـا بحق صاحب الجلالة ، وإيمانا بأن هذا الحق في مصلحة العرش ومصلحة الشعب معاً ، واعترافا منا بأن الإمام هو رمز البلاد ، واجبه المقـدس أن يحمي حقوقهـا ، ويسعـد أبناءها ويشرف على حياتهم الإشراف العادل الحكيم الرحيم .

وإنا لنعتقد أن كل من يوهم الناس أن مصلحة العرش وحقوقه تناهض مصلحة الشعب فهو عدو للشعب وللعرش ، أو مرتزق يتملق أو خائن يمكر ويغش ، وسنكشف القناع عن هؤلاء الأعداء جميعاً . وسنبرهن لصاحب الجلالة أنا أقرب إليه بهذا المنهاج الذي نقدمه وبهذه الصراحة ، وبهذا النصح من كافة الأدعياء والأذناب والجهلة والمرتزقين .

يا صاحب الجلالة إننا نجلك ونكبر شخصيتك العظيمة ، ونؤمن بعقلك الكبير ، ونظرك البعيد ، ولهذا كله تقدمنا بهذه المبادئ الى جلالتك واثقين أنها سترضيك ، وإن أغضبت الأذناب والخونة والأعداء والمتربصين .

محمد محمود الزبيري

رئيس الاتحاد اليمني بمصر

نظام حكم الشورى

بسم الله الرحمن الرحيم

الباب الأول
الإمام

١ ـ الإمام هو رئيس الدولة ، يتولى سلطته في حدود هذه التشريعات المأخوذة من كتاب الله وسنة رسوله .

٢ ـ بما أن ذاته مصونة ، فمجلس الوزراء هو المهيمن على مصالح الدولة ولهذا فتوجيهات الإمام في شئون الدولة يجب لنفاذها أن يوقع عليها رئيس الوزراء والوزير المختص . وأوامره شفهية كانت أو كتابية لاتعفي الوزراء من المسؤولية .

٣ ـ الإمام هو القائد الأعلى للجيش اليمني .

٤ ـ الإمام يولي ويعزل الموظفين على الوجه الذي ستبينه الأحكام .

٥ ـ الإمام يتولى السلطة التنفيذية بواسطة وزرائه ، ينشئ الوزارات والمصالح ، يعين الممثلين السياسيين ويقيلهم ، ويوقع على المعاهدات ويعلن الحرب .

٦ ـ إلى الإمام أو من ينيبه تقدم أوراق الاعتماد من الممثلين السياسيين الأجانب لدى الدولة اليمنية .

٧ ـ للإمام الحق في الإشراف على مجلس الوزراء واقتراح كل مايريد من مشروعات على اختلاف أنواعها .

٨ ـ للإمام الحق في الإشراف على أموال الدولة ومناقشة أعمال أي شخص ذي علاقة بها .

٩ ـ له السمع والطاعة على جميع أفراد الشعب في حدود أحكام شريعة الاسلام .

١٠ ـ يجب أن يكون معروفاً أن جلالة الإمام يمارس سلطاته كلها عن طريق وزرائه .

١١ ـ تضع الوزارة المرسوم فيوقعه الوزير المختص ورئيس الوزراء ويقدمه الى جلالة الإمام لتوقيعه ، وهذا في حالة عدم اجتماع مجلس الشورى ، أما اذا كان المجلس منعقداً فسيعرض المرسوم عليه لمناقشته والموافقة عليه .

الباب الثاني

مجلس الوزراء

١ ـ على مجلس الوزراء تقع المسؤولية ، وله السلطان الحقيقي الكامل على شؤون الدولة الداخلية والخارجية .

٢ ـ الوزراء مسؤولون بالتضامن أمام مجلس الشورى عن السياسة العامة للوزارة ، وكل وزير مسؤول عن أعمال وزارته .

تشكيل الوزارة

٣ ـ جلالة الإمام هو الذي يكلف رئيس الوزراء بتشكيل الوزارة حسب ماهو متبع في الأنظمة الشورية .

٤ ـ رئيس الوزراء هنا يختار زملاءه من أهل الكفاءة وذوي الاستعداد للاصلاح .

٥ ـ يرفع رئيس الوزراء قائمة بأسماء زملائه الى جلالة الامام لتوقيعها واعتمادها .

٦ ـ مسؤولية الوزراء

المسؤولية هنا ثلاثة أنواع :

(آ) ـ **المسؤولية السياسية :** وذلك أن الوزراء مسؤولون بالتضامن عن سياسة الحكومة العامة ، وكذلك عن أعمال الإمام ، فإذا كانت سياسة الوزارة العامة

لا تتفق مع وجهة نظر مجلس الشورى وجب استقالة الوزارة كلها ، أما إذا خذلها المجلس في أمر تعتبره ثانوياً ليس من صلب السياسة العامة فإنها لا تستقيل ، وإذا عارض مجلس الشورى الوزارة في أمر أساسي من صلب سياستها ، ولكن الوزارة تعتقد أن مجلس الشورى قد جانب الصواب ، وأن الشعب يؤيدها في سياستها هذه ، فهنا لاتستقيل الوزارة بل تستصدر أمرا إماميا بحل مجلس الشورى ، وإجراء انتخابات جديدة ، فإذا جاء المجلس الجديد معارضاً أيضاً لسياسة الوزارة وجب عليها الاستقالة ، أما إذا أيدها هذا المجلس الجديد في سياستها فإنها تستمر في عملها .

وعلى كل حال فثقة المجلس بالوزارة ضرورية ، فاذا نزع المجلس هذه الثقة وجب عليها الاستقالة .

(ب) ـ **المسؤولية المدنية :** الوزراء مسؤولون عن تصرفاتهم الخاصة أمام المحاكم العادية ، كما تأمر به تعاليم الاسلام .

(جـ) ـ **المسؤولية الجنائية :** لمجلس الشورى حق اتهام الوزراء فيما يقع بينهم من الجرائم في تأدية وظائفهم والمجلس هو الذي يحاكمهم حسب الطريقة التي تنظم بتفصيل أشمل في تشريع خاص يوضع لذلك .

٧ ـ تأثير الوزارة على مجلس الشورى .

بما أن لمجلس الشورى حق السيطرة على الوزراة وأعمالها ، فلابد من إيجاد وسائل تمكن الوزارة من حماية نفسها ، وأهم حقوق الوزارة هي :

(آ) حق دعوة المجلس للانعقاد .

(ب) حق تأجيل الانعقاد لمدة لا تزيد على شهر .

(جـ) حق رفض الدورة .

(د) حق طلب بحث بعض الأمور في المجلس لمدة معينة .

(هـ) حق طلب سرية الجلسات في أمور تراها خطيرة .

(و) حق حل المجلس .



الباب الثالث

السلطة التشريعية

١ ـ هي سلطة مكونة من جلالة الإمام ومجلس الشورى .

٢ ـ لجلالة الإمام الحق في اقتراح القوانين .

٣ ـ بعد موافقة مجلس الشورى على القوانين ترفع الى جلالة الإمام للتصديق عليها . فإذا لم يوافق على التصديق عليها أعادها الى مجلس الشورى مشفوعة بأسباب اعتراضية ، فاذا وافق المجلس عليها مرة ثانية وجب التصديق عليها ونفاذها .

٤ ـ مجلس الشورى هو المجلس الذي تتمثل فيه الأمة اليمنية ، والشعب ينتخب ثلاثة أرباع أعضائه بحيث يكون لكل خمسين ألف يمني نائب واحد . أما الرابع فيعينه جلالة الإمام من ذوي الكفاءات ، ويختارهم الإمام من قائمة الأسماء التي ترفعها الوزارة الى جلالته .

٥ ـ تجري الانتخابات طبقا لقانون خاص ينظمها .

٦ ـ تستمر العضوية في مجلس الشورى ثلاث سنوات ولايجوز إخراج أي عضو من المجلس الا إذا صدر منه ما يوجب اخراجه بقرار من المجلس نفسه حسب نظام خاص يوضع لذلك فيما بعد .

٧ ـ المجلس هو الذي ينتخب رئيسه ووكيله وهيئة مكتبه .

٨ ـ اختصاصات مجلس الشورى

(آ) ـ سن القوانين للدولة اليمنية . فله اقتراحها ، ومناقشتها والتصويت عليها ، وقراراته بالاغلبية المطلقة .

(ب) جلساته علنية ومحاضر اجتماعاته تنشر ولاتكون سرية الا في أحوال استثنائية معينة .

(جـ) على مجلس الشورى في خلال الثلاث سنوات الأولى أن يقوم بوضع أحكام نظام شامل للبلاد ، ولو بالاستعانة بنخبة من رجال البلاد فيفصلون ماأجمله هذا النظام المحدود ، بحيث يصبح نظاماً كاملاً شاملاً يضاهي قوانين الأمم الحديثة على أن يكون نظاما مأخوذاً من شريعة الله وملائماً لروح العصر .

الباب الرابع

الحريات

١ ـ معنى الحرية في إجمالها ان يعيش الإنسان حراً لاتقيده إلا شريعة الله . فلا يعبد أحدا إلا الله ، ولايخاف أحدا سواه ولايتخذ من دونه أربابا .

٢ ـ الفرد يتمتع بالحرية التي وهبها الله له حسب الشريعة الاسلامية الغراء . فلأجل الفرد قامت الشرائع كلها ، لأنه وحده المخلوق المسؤول . والغرض من تشريع أي حكم وإنشاء أي هيئة هو سعادة هذا الفرد وضمان عزته وكرامته وحريته . والدولة لاتنشأ إلا لصالح الأفراد . فلا بد أن يكونوا أحراراً في تنشيط مواهبهم والنشاط من لوازم التضامن الاجتماعي والتقدم الانساني ، وعندما تتحقق حرية وسعادة الفرد تتحقق حرية وسعادة المجموع .



الحقوق الفردية

المساواة ـ الحرية

١ ـ المساواة المدنية

هي مساواة أبناء اليمن جميعا أمام القانون الاسلامي وأمام القضاء وفي الضرائب وفي تولي وظائف الدولة المختلفة بحيث يكون الشرط الوحيد هو الكفاءة .

٤ ـ الحرية الفردية : وهي نوعان :

(آ) ـ الحرية الخاصة بمصالح الفرد المعنوية وتلك هي حرية الفكر ، حرية الاجتماع ، وتأليف الجمعيات ، حرية الصحافة والتعليم ، كل هذه الحريات يمارسها أبناء اليمن في حدود شريعة الإسلام الغراء .

(ب) الحرية الخاصة بمصالح الفرد المادية . وهي حرية الفرد في أن يمتلك ويتجر ويقوم بأي عمل صناعي . حريته في سكنه فلا يدخله أحد إلا طبقا لأحكام الشريعة الغراء ، حريته في أن يقيم في البلاد ويتنقّل فيها ويغادرها متى شاء ويعود إليها متى شاء ، حريته في أن يعيش آمناً على نفسه مطمئناً فلا يقبض عليه ولا يحبس إلا بعد محاكمة عادلة وطبقا لشريعة الله فلا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على التشريع .

والخلاصة : هي مساواة أبناء اليمن جميعاً أمام الشريعة الاسلامية والقضاء وفي وظائف الدولة وفي كل حق وكل واجب بغض النظر عن المناطق والقبائل والمذاهب .



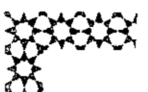
ملحق رقم (١٠)

مَطالِبُ الشعب

محمد محمود الزبيري وأحمد محمد نعمان

٢١/ ٢/ ١٩٥٦م





مطالب الشعب

۲۱ / ۲ / ١٩٥٦

باسم الشعب اليمني المجيد ..

يعلن الأحرار الدستوريون المطالب القومية

١ ـ الملك يملك ولايحكم .

٢ ـ تأليف حكومة انتقالية من أبناء الشعب تقوم بإجراء انتخابات لجمعية تأسيسية .

٣ ـ تلتزم الحكومة الانتقالية بالميثاق الوطني المرفق بهذا كدستور مؤقت أمام الشعب الممثل في الجمعية التأسيسية .

مهات الحكومة الانتقالية

أولا ـ تلتزم الحكومة الانتقالية بتنفيذ المطالب العاجلة الآتية :

أ ـ المحافظة على استقلال اليمن وحريتها ووحدتها .

ب ـ تطهير اليمن من الظلم والرشوة والاختلاس والفساد مع إعطاء الموظفين المرتبات التي تغنيهم عن الرشوة .

ج ـ تنظيم الجيش وتحسين أحواله في طعامه وسكنه وملبسه وسلاحه ومعاشه حتى يكون في غنى عن التنافيذ قادراً على القيام بمهمته الطبيعية كحارس أمين للبلاد .

د ـ التحقيق في إجراءات الإعدام وإدانة المسؤولين عنها وتسليم دية الشهداء الذين أعدموا بعد الانقلاب الأول والثاني إذا رضي بالدية ورثتهم ، وتعويض عائلاتهم عن النكبات التي حلت بهم وإعادة ما نهب من أموالهم .

(هـ) إلغاء الخطاط والتنافيذ والتخمين وجعل الزكاة أمانة في اليمن كلها .

(و) إلغاء البقايا .

(ز) إلغاء الاحتكار وإطلاق حرية التجارة .

(ح) إعلان تحريم قطع الرؤوس وزج الناس في السجون إلا بحكم قضائي صادر من محكمة مختصة .

(ط) إطلاق سراح المسجونين السياسين والرهائن .

ثانياً ـ تتقدم الحكومة الانتقالية بمشروعات قوانين ، إلى الجمعية التأسيسية لتنظيم الإدارة العامة ، وإنشاء مجالس إقليمية وبلدية وقروية في الألوية والمدن والقرى لتمارس كافة الشؤون المحلية على أساس النظام اللامركزي ، حتى تتفرغ الحكومة والجمعية التأسيسية لمهامهاالأساسية وهي وضع الدستور ورسم السياسة العليا للدولة والقيام بالمشروعات القومية .

ثالثاً ـ يحدد النظام اللامركزي الذي تنشأ بموجبه المجالس الاقليمية ملحقاً خاصاً بالميثاق الوطني .

مهمات الجمعية التأسيسية

(أ) تقوم الجمعية التأسيسية بوضع دستور للبلاد يحقق المبادئ الجوهرية الواردة في الميثاق الوطني المرفق بهذا .

(ب)تمارس الجمعية التأسيسية السلطة التشريعية كبرلمان مؤقت حتى تنتهي من وضع الدستور ويقره الشعب ويصبح نافذاً .

(ج) تستعين الجمعية التأسيسية بالمشرعين العرب في صياغة الدستور .

(د) بعد إقرار الدستور تجري الحكومة الانتقالية انتخابات البرلمان طبقاً لنصوص الدستور وقانون الانتخابات .

هـ ـ جميع القرارات والقوانين الصادرة أثناء الفترة الانتقالية تعرض على البرلمان بعد إقرار الدستور ليقرها أو يلغيها أو يعدلها حسب الضرورة وملاءمتها لنصوص الدستور .

الميثاق الوطني

١ ـ اليمن دولة برلمانية مستقلة ذات سيادة تامة غير قابلة للتجزئة ولا للتنازل عن أية منطقة منها ، والشعب اليمني ، باعتباره صاحب السيادة ، له وحده حق تقرير مصيره بنفسه .

٢ ـ الوطن اليمني جزء من الوطن العربي الأكبر والشعب اليمني جزء من الأمة العربية الكبرى ، وسوف يكافح في سبيل تحقيق الوحدة العربية المنشودة .

٣ ـ يولد الناس أحراراً ويجب أن يعيشوا أحراراً تجمعهم الأخوة القومية في الوطن .

٤ ـ لكل فرد يمني حق تمتع بكافة أنواعها دون تمييز بسبب مذهبي أو إقليمي أو قبلي أو نسب أو وضع اجتماعي أو اقتصادي أو سياسي .

٥ ـ لكل فرد الحق في الحياة والحرية والأمن والطمأنينة والسلامة في شخصه وأهله وماله ، ولا يجوز استعباد أي شخص ولا تعذيبه ولا تعريضه لعقوبة قاسية أو وحشية أو مخلة بالكرامة .

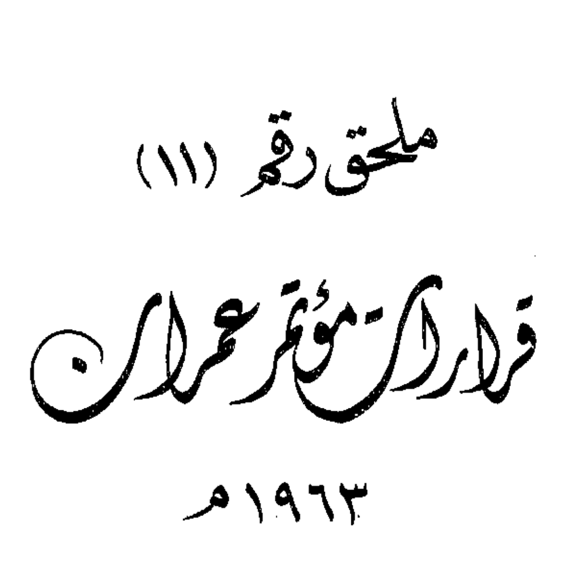
٦ ـ كل الناس سواسية أمام القضاء ولهم الحق في أن يحميهم بالتساوي دون أي تفريق ، كما يحميهم حماية متساوية ضد أي تمييز يخل بهذا الميثاق وضد أي تحريض على تمييز كهذا .

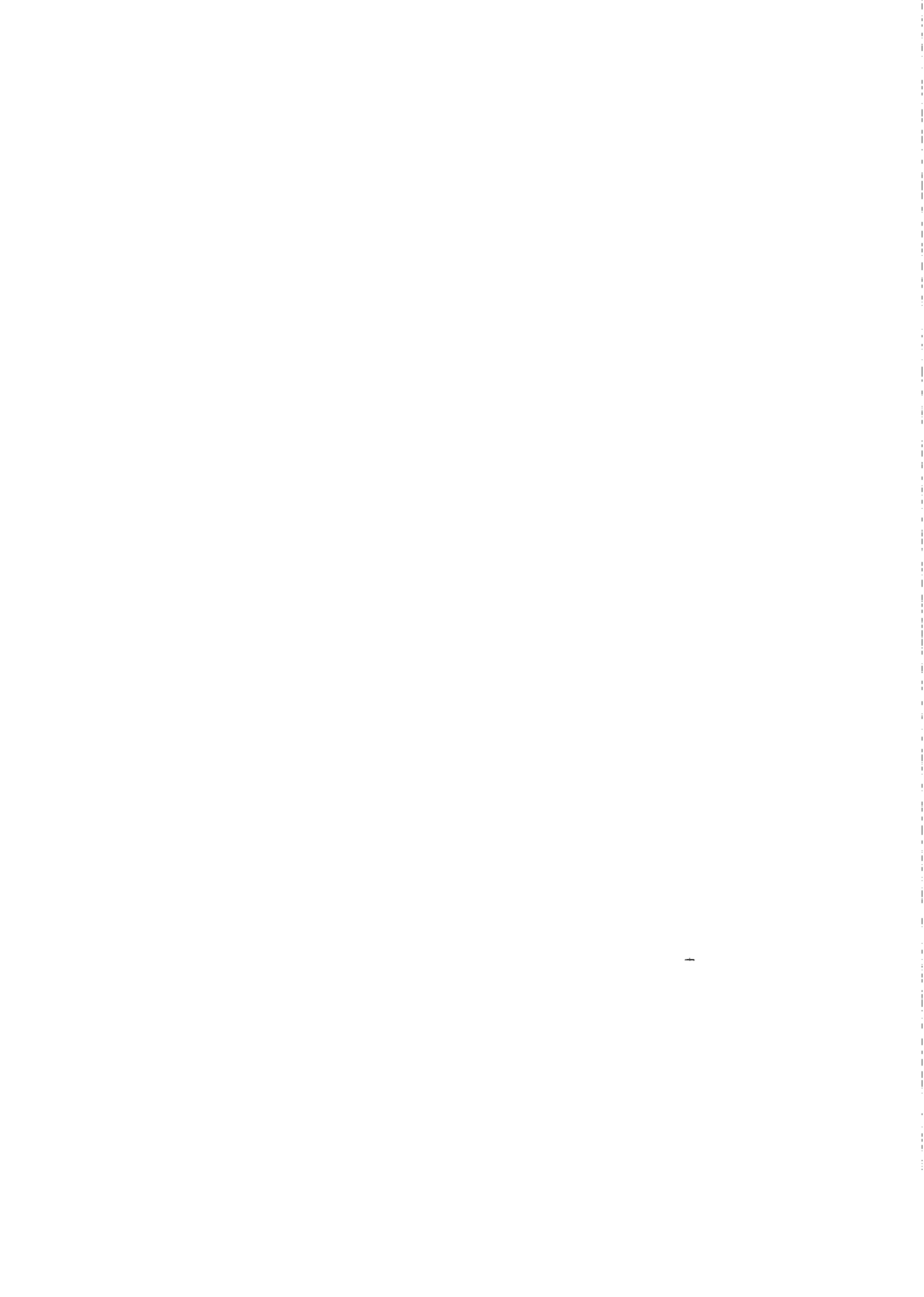
٧ ـ لا يصح اتهام إنسان أو حبسه أو القبض عليه إلا في الأحوال التي يبينها القانون بشرط أن تتبع إجراءاته ،وكل من ينفذ أمرا استبدادياً مخالفاً للقانون أو يأمر به أو يوعز بتنفيذه يستحق العقاب .. وعلى كل إنسان يستدعى ، أو يقبض عليه طبقاً للقانون أن يطيع حالاً وإذا عصى أو قاوم استوجب العقاب .

٨ ـ لكل شخص الحق في أن يلجأ إلى المحاكم الوطنية لإنصافه من أعمال فيها اعتداء على حقوقه أو كرامته .

٩ ـ لكل إنسان الحق ـ على قدم المساواة ـ في أن تنظر قضيته أمام محكمة مستقلة نزيهة ، نظراً عادلاً علنياً سواء أكان ذلك للفصل في حقوقه أو التزاماته أو الاتهامات الجنائية الموجهة إليه .

١٠ ـ لا يصح عقاب أي إنسان من جراء عمل أو امتناع عن عمل إلا إذا كان ذلك يعتبر جرماً في نظر القانون وقت ارتكاب الفعل . ولاتقع عليه عقوبة أشد من تلك التي كان يجب توقيعها وقت ارتكاب الجرم .


ملحق رقم (١١)
قرارات مؤتمر عمران
١٩٦٣م



مؤتمر عمران

١٩٦٣ م

القسم العظيم

بسم الله الرحمن الرحيم

نحن معشر اليمانيين القادمين من كل أنحاء اليمن ، الممثلين لكل مناطقها وفئاتها وقبائلها ، والمعبرين عن شرفها وكرامتها ، المتطلعين إلى مستقبلها الصاعد المشرق ، والمودعين لظلام ماضيها العاجز الحزين . نقسم بالله العلي العظيم وبكل مقدساته ، أنا قد صممنا بعد هذا المؤتمر التاريخي الأكبر أن نصبح إخوة متعاونين ، وأن نحافظ على وحدة الوطن ، ونحارب كل أنواع الانقسام والتمييز ، وأن نحتكم إلى شريعة الله ، وإلى المؤتمر الشعبي فيما شجر بيننا ، وأن نجعل الدين الإسلامي أساساً لحياتنا الخاصة والعامة ، ومصدراً للتقنين والتشريع ، ومعياراً للسلوك الفردي والجماعي ، ونوراً في طريقنا الثوري التقدمي الصاعد ؛ وأن نلتف حول جمهوريتنا حتى آخر قطرة من دمائنا ، وأن نكون متضامنين في سبيل تنفيذ كافة قرارات المؤتمر الشعبي ، وأن ندافع عن كل من يتعرض لأي أذى من الاعداء بسبب حضوره وعمله في المؤتمر ، وأن نقوم بكل واجب وجهتنا إليه قرارات المؤتمر الشعبي . ونحن المؤتمرين نقرر على بركة الله وبهدايته وتوفيقه ، أننا شعب يدخل أبواب التاريخ من جديد ، وهو متحمل تبعات جسام من أجل التطور والتقدم الثوري ، وأنه إذا كان قد أرغم على التوقف عن أعمال الحياة دهراً طويلاً ، فإنه يشعر بأن عليه أن يعوض ما فاته من تقدم ورقي وأن يلحق بركب الحياة مستمداً قوته من ماضيه العريق وطاقاته الكامنة ،

ومن سر الأنظمة الجماعية التعاونية التي جاء بها الإسلام وأقرتها الأمم التقدمية الحديثة . وسوف يعمل المؤتمر على إرشاد الجماهير الشعبية وتوجيهها لكي تبني الحياة الاجتماعية والاقتصادية والزراعية والتعليمية والصحية والدفاعية بناء جماعياً تعاونياً ، يساعد الحكومة على تحقيق أهدافها الثورية في أوساط الشعب بيد الشعب ، كما يساعد الشعب ، على تنفيذ أهدافه في أوساط الأجهزة الحكومية . .ونحن المؤتمرين قد قررنا القرارات الآتية :

١ ـ يؤكد المجتمعون في المؤتمر إيمانهم بالجمهورية وتمسكهم بها كنظام في اليمن لا بديل له ، بل ولا محيص عنه ، حتى تتبدل الأرض ومن عليها ، لأنها هي النظام الذي جاء به الإسلام ، ولأن الملكية مرفوضة في كتاب الله وشريعته ، ولذلك فإنهم يعاهدون الله على نصرة النظام الجمهوري وتدعيمه إلى آخر قطرة من دمائهم ، يوالون من يواليه ويعادون من يعاديه ، ويعتبرون أعداءه اليهود والاستعمار والرجعية وكل من يصر على إفساد النظام الجمهوري وتشويه عظمته بالاستغلال والانحراف أو التمييز بين المواطنين أو حرمانهم من حقهم في العدل والحرية والشورى ، وإذا كان الشعب سيحارب الأعداء والمتسللين من الخارج فكذلك يعاهد على صيانة النظام الجمهوري من كل زيغ قد يحدث داخل الأجهزة الحكومية عملاً بقوله عز وجل : ﴿ يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ولو على أنفسكم أو الوالدين والأقربين ﴾ .

٢ ـ يقرر المجتمعون بأنهم وجميع من يمثلونهم من جماهير المدن والقرى والقبائل متضامنون فيما بينهم ، فالعدل لهم جميعاً وهو حق مقدس . فهم متناصرون على هذا الحق ويد واحدة على كل من خالفه ، وعند الخلاف عليه فيما بينهم كفئات أو قبائل أو الخلاف فيما بينهم وبين أي مسؤول حكومي ، فإنهم يعاهدون الله على ألا يلجؤوا إلى سلاح ولا إلى الخيانة ، وإنما يرجعون إلى تحكيم شريعة الله بواسطة الهيئة الدائمة للمؤتمر وهي بدورها تتصل بالجهات المختصة في الدولة .

٣ ـ يضمن المؤتمر لإخوانهم الفارين والشاردين الذين غرر بهم أعداء الشعب ، الأمان وصيانة أعراضهم وأموالهم وعدم مؤاخذة أي فرد منهم بما اقترف من قبل عقد

المؤتمر ، وإعلان الأمان لهم . وهذا عهد يعاهد المؤتمر عليه الله عهداً أكيداً لا ينقض ولا يحل ، وعلى إخواننا الشاردين الاستجابة لنداء المؤتمر بعودتهم إلى بلدهم ووطنهم آمنين مطمئنين لا يمسهم سوء ولا مكروه ، ولا ينالهم أذى ، لهم ما لنا وعليهم ما علينا ، وليكونوا عند حسن الظن بهم من احترام المواثيق والعهود وألا يحدثوا حدثا ؛ ولاينقضوا عهداً ، وليعملوا باخلاص في سبيل تدعيم جمهوريتهم العادلة المتمشية مع كتاب الله وسنة رسوله ، والمقيمة لشريعة الاسلام العاملة من أجل إسعاد الشعب ورخائه . ومن نقض هذا العهد والميثاق فهو خائن لله ولرسوله ولوطنه ويستحق العقوبة بحسب ما يقترفه ، والمؤتمر يقوم باسم الشعب ضد من يخون أو يغدر بهذا الميثاق .

٤ ـ قرر المؤتمر تكوين جيش شعبي قوامه ثمانية وعشرون ألف مقاتل من جميع أبناء الشعب تحت قيادة شعبية يقوم بمواجهة كل متمرد لا يستجيب لنداء المؤتمر الشعبي ، وذلك بجانب القوات المشتركة الرسمية ومقره الرئيسي مدينة (عمران) الخالدة .

٥ ـ طالب المؤتمر إعادة النظر في المرتبات من أول مسؤول إلى آخر مسؤول ما عدا من مرتبه ثلاثون ريالا ، ونقرر أن يكون الخصم كالآتي :

(أ) من فوق (٣٠) ريال إلى (١٠٠) يخصم (١٥) .

(ب) من (١٠٠) إلى (١٥٠) يخصم (٢٥) والوزراء وأعضاء مجلس الرئاسة يخصم ما فوق (٢٠٠) وتبقى لهم ثابتة .

(ج) لايجوز أن يزيد مرتب أعلى موظف في الدولة عن (٢٠٠) ريال .

وهذا مؤقت ينتهي بانتهاء المشاكل العسكرية .

٦ ـ إن المؤتمر يعلن استنكاره الشديد للعدوان البريطاني الاستعماري على بلادنا في حريب ويؤيد الحكومة فيما اتخذته وتتخذه ضد بريطانيا من إجراءات سياسية في المجال الدولي أو حربية للدفاع عن المناطق المعتدى عليها ، وإننا نحن معشر المجتمعين بقبائلنا وعلمائنا وضباطنا وجنودنا وشبابنا ، لنشهد الله والعالم أجمع وهيئة

الأمم بأننا لن نقف مكتوفي الأيدي ضد العدوان البريطاني ، وإننا نتابع جهود حكومتنا الثورية ، فإن أجدت وسائلها السياسية لوقف هذا العدوان ، وإلا فإننا سنقاتل العدوان بالمثل عملا بقوله تعالى ﴿ ومَن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم ﴾ وبالكلمة العربية الخالدة نسالم من يسالمنا ونعادي من يعادينا .

٧ ـ إن شعبنا اليمني الوفي الذي يستفزه العدوان البريطاني السعودي لينظر في إعجاب وإكبار إلى موقف الجمهورية العربية المتحدة من ثورته ووقوفها إلى جانبه للدفاع عن حدوده وبذلها التضحيات الغالية في سبيل حريته ونهضته وهو يعاهد الله على الوفاء لهذا الدم العربي الغالي ، وسوف يربط مصيره بمصير هذا الشعب العربي الشقيق لتحقيق الأخوة العربية الإسلامية عملا بكتاب الله وسنة رسوله .

٨ ـ يوجه المؤتمر بمناسبة انعقاده تحيته الصادقة وثقته البالغة إلى الرئيسين العظيمين الرئيس جمال عبد الناصر والرئيس عبد الله السلال ويؤكد للعالم تأييدهما والسير وراءهما ، ويحتقر الدعايات المعادية وسخافاتها وإشاعاتها ، ويرجو للرئيس السلال الشفاء العاجل لكي يعود إلى ممارسة واجباته ويبذل أقصى جهوده لإصلاح الأجهزة الحكومية ، كما يرجو منه العناية الكاملة بتنفيذ ما يتعلق بالحكومة من قرارات المؤتمر وتوصياته .

٩ ـ يراقب المؤتمر في قلق بالغ ما تذيعه محطة عدن الاستعمارية ، وتروجه عن الدعوة الانفصالية المذهبية التي يروج لها المدعو عبد الرحمن البيضاني ، وعن الدس الوضيع بين اليمن والجمهورية العربية المتحدة ، ويناشدون كل محطات الإذاعة بالقاهرة وكل وسائل الاعلام فيها أن ترد على هذه الدعوة المسمومة ، وتدين المدعو عبد الرحمن البيضاني بما يستحق حتى تطمئن خواطر أبناء الشعب .

١٠ـ يناشد المؤتمر ضمائر كل دول العالم وشعوب العالم وهيئة الأمم وكل المنظمات التابعة لها ، ويلفت أنظار الجميع إلى الفظائع المنكرة والاعتداءات الظالمة والمؤتمرات الإجرامية ، التي يقوم بها الاستعمار البريطاني والرجعية ضد جمهوريتنا العربية وضد وحدة الشعب وأمنه وسلامته وكل ذلك من أجل أن يستنزفوا دمه وثروته ويعطلوا

حركته ويعوقوا تقدمه ويحرموه من حقه الطبيعي في اختيار المصير الجمهوري الذي ارتضاه .

كما يؤكد المؤتمر أن الجمهورية العربية المتحدة ، إنما جاءت بقواتها إلى اليمن لكي تحمي حدوده من العدوان السافر ، وتساعد شعبنا على أن يأخذ حقه في الحياة حراً مطمئناً آمناً من كل عدوان خارجي ، وهي بذلك تعبر عن الضمير الانساني الشريف وعن كل القيم الانسانية الفاضلة .

١١- يطالب المؤتمر جميع الشعوب العربية الشقيقة وكل المنظمات العربية والإسلامية الحرة ، أن تؤازر الجمهورية العربية اليمنية على نيل حقها وصيانة حريتها ووحدتها ، وأن تساعدها بكل الوسائل ضد كل أنواع العدوان ، ضد كل المؤامرات الاستعمارية والرجعية ، وأن تطالب حكوماتها على الأقل بقطع العلاقات مع الحكومة البريطانية والسعودية إذا كانت جادة في نصرة حقنا نحن عرب اليمن في الحرية والتقدم والرخاء لتستطيع اليمن السير في ركب الحياة الحديثة جنباً إلى جنب مع شعوب الأمة العربية الناهضة ، وللمساهمة في الخطى النضالية نحو الوحدة العربية الشاملة ولاسترداد حقوق عرب فلسطين المغتصبة .

١٢- يتابع مؤتمر عمران بفخر واعتزاز موقف المؤتمر العمالي وحزب الشعب الاشتراكي في جنوبنا اليمني ، في نضاله المتواصل ضد الاستعمار والانفصاليين ،راجياً لها النجاح ومؤيداً كل مساعيها الوطنية .

١٣- يؤيد مؤتمر عمران قرار الحكومة الذي اتخذته ضد المدعي عبد الرحمن البيضاني ، من سحب الجنسية اليمنية ومنعه من دخول أرض الجمهورية العربية اليمنية ، كما يقر المؤتمر إدانته وكل من يتعاون معه بأي شكل من الأشكال بالخيانة العظمى للشعب اليمني .

١٤- بناء على أن الثورة قد رسخت واستقرت ، وأن الجمهورية قد أصبحت في ضمان القوى الشعبية التي لا تقهر ولا تتقهقر ولا تخون ولا يعجزها تعقب الخائنين ، فإن من حق هذه الجماهير أن تحترم الجمهورية رغبتها في تحويل محكمة الشعب

العسكرية بصنعاء إلى محكمة شرعية يختار لها مجموعة من علماء الشرع الأحرار من كافة المناطق يتولون محاكمة جميع المتهمين الذين لم تصدر ضدهم أحكام أو من يتهم فيما بعد ، ويجب أن يكون حكم هذه المحكمة الشرعية نهائياً متحرراً من كل نفوذ غير نفوذ الشريعة السماوية المطهرة لضمان حق الإنسان الأساسي من أن لا جريمة إلا بنص ولا عقوبة إلا بعد محاكمة عادلة .

١٥- يطالب المؤتمر برفع القيادات العسكرية من المناطق التي لا تحتاج عمليات عسكرية في القضوات والنواحي ، وأما المناطق التي يلزم بقاؤها فيجب أن تنحصر مهمتها في الشؤون العسكرية فقط على أن يتحمل إدارة شؤون هذه المناطق العمال والحكام والشرطة .

١٦- يطالب المؤتمر أعضاء مجلس الرئاسة بأن يؤدوا الأمانة التي في أعناقهم نحو شعبهم وبلادهم ، وسيحاسبهم على كل تقصير ، كما يطالب المؤتمر باعتبار مجلس الشيوخ الأعلى هو المجلس الشعبي الذي يمثل الشعب ، على أن تضم إليه اللجنة المركزية ومجموعة أخرى من العلماء العاملين وذوي الرأي الصالح باختيار مجلس الشيوخ نفسه ويسمى مجلس الشورى اليمني ، ويتولى مناقشة وتوجيه المسؤولين في أجهزة الدولة على أن يكون مجلساً دائماً للبلاد ، ويبقى أعضاءه الحاليون ومن سينضم اليهم بصورة مؤقتة حسب الدستور إلى أن يتم الانتخاب العام في البلاد ، كما يطالب المؤتمر بتحديد المسؤوليات وتكوين جهاز لمراقبة الموظفين الذين يخلون بواجبات وظائفهم ومحاكمة كل من ينحرف عن واجبه أو يثبت عنه محسوبية أو رشوة أو ظلم أو أي شيء يضر بمصالح الشعب .

١٧- يجب على الحكومة تنفيذ رغبات الشعب اليمني المتمثلة في القرارات الصادرة في مؤتمر عمران الخالد .

١٨- نطالب بتخصيص معتقلات سياسية .

١٩- إلغاء عقوبات العهد البائد وأساليبه المنافية لشريعة الإسلام العادلة .

٢٠- إعادة النظر في الرتب العسكرية التي منحت منذ قيام الثورة ولا يجوز منحها إلا لمستحقيها عن جدارة وذوي الماضي الشريف .

٢١ـ تنتخب الهيئة العامة للمؤتمر أمانة عامة للمؤتمر تتولى التعقيب على تنفيذ قرارات المؤتمر سواء ما كان منها واجباً حكومياً أو شعبياً ، وتتألف الأمانة العامة من العلماء والمشايخ والشباب المستقيم ويكون مساعد الرئيس والسكرتارية ضمن أعضائها .

٢٢ـ يؤكد المؤتمر أن أعضاءه جميعاً ، ومجلس شورى المؤتمر ، والأمانة العامة ، ورئاستها ، كلها مؤقتة تنتهي صلاحياتها بعد إجراء الانتخابات ، يحل محلها في الجلسة القادمة للمؤتمر ولا يمنع هذا أن يرشح الجميع أو البعض أنفسهم للانتخابات مرة أخرى .

٢٣ـ يعقد المؤتمر جلساته الدورية كل ستة أشهر ويجوز للأمانة العامة استدعاء مجلس شورى المؤتمر في أي وقت تراه عند الضرورة .

٢٤ـ على الأمانة العامة أن تصدر خلال ستة أشهر قانوناً للمؤتمر ومشروع ميثاق دائم ليتم إقراره في المؤتمر القادم بعد مناقشته .

٢٥ـ للأمانة العامة أن تستعين لتنفيذ قرارات المؤتمر بتأليف لجان من كافة الفئات وعليها أن تنشر تعاليم المؤتمر على جميع المواطنين ، وأن تساعدهم على تطبيقها بصورة ثابتة منظمة وأن تضع القوانين واللوائح التي تساعدها على التنفيذ .

٢٦ـ نعاهد الله على أن ينصح كل منا في العمل لله ولرسوله وللحكام الجمهوريين الإسلاميين وعامتهم ، وأن نكون يداً واحدة مع الحق آمرين بالمعروف ناهين عن المنكر أينما كان ، وممن كان ، مقيمين لكتاب الله وسنة رسوله وأن يحمي كل منا الآخر مما يحمي منه نفسه وولده وأهله مهما كان ، مستقيماً على كتاب الله وسنة رسوله وعن طريق الحق ، ومن خان العهد هذا فكلنا حرب عليه فينتقم الله منه والله عزيز ذو انتقام .

٢٧ـ نطالب رئيس الجمهورية بالدستور وأن يكون لنا مجلس الوزراء بدلاً من المجلس التنفيذي ويعين له صلاحيات كاملة وعلى أبي الأحرار أن يتعين مجلس الوزراء ونحن نحمله هذه المسؤولية بالنيابة عنا ونشدد بسرعة التنفيذ .



ملحق رقم (١٢)

قرارات

مؤتمر «خمر» للسلام

٢ - ٥ مايو عام ١٩٦٥



من أجل اليمن العزيزة .

وفي سبيل شعبها العظيم .

وإذعاناً لقداسة الشريعة الإسلامية الغراء التي تدعو الى حقن دماء المسلمين على أساس الحق والعدل .

وحياطة لكرامة هذا الشعب والحفاظ على مقوماته كشعب حي يبني ويعمر .

وإيقافا لعوامل التخريب والتدمير في ربوع اليمن ، والتمزق والتناحر بين أبناء الشعب .

وسعيا وراء المودة والإخاء والصداقة الشريفة النبيلة مع الأشقاء والجيران .

ووفاء لدماء الشهداء الذين سقطوا صرعى بأيدي المخربين والمعتدين وهم يعملون للسلم في بلادهم .

وحسما لأسباب المآسي التي تثكل النساء وتيتم الأطفال وتشوه الرجال ..

من أجل هذا كله قامت الدعوة لعقد مؤتمر سلام بين أبناء اليمن يضعون فيه الحلول السلمية للخلافات القائمة بينهم ، ويمدون يد المودة والصداقة لجيرانهم حتى يعيش أبناء اليمن في سلام يعمرون أرضهم ويبنون بلادهم .

ولضمان هذا السلام المأمول ودوام استمراره وحياطته من عوامل التخريب والإرباك ، تحددت الوسائل التي تكفل ذلك السلام وتصونه وتحميه في مطالب محددة دقيقة واضحة .

ومن أجل تنفيذها والالتزام بها في الداخل والخارج ، انعقد مؤتمر السلام الذي حضره كل رجالات اليمن من كل قبيلة ومنطقة في مدينة خمر ، بين يومي أول ورابع محرم الحرام عام الف وثلاثمائة وخمسة وثمانين هجرية الموافق مابين الثاني والخامس من مايو سنة ١٩٦٥ م ، وهو المؤتمر الذي دعا إليه أبو الأحرار وشهيد اليمن القاضي محمد محمود الزبيري .

اليوم ونحن نجتمع في هذا المؤتمر الكبير ، يطل علينا الله سبحانه وتعالى من علياء سمائه لينظر ماذا نحن صانعون بأنفسنا وبلادنا ..

تقرر مايلي :

أولاً ـ تشكيل هيئة دائمة للسلم الوطني ، وتتولى الاتصال بشتى الطرق والوسائل ببقية القبائل المغرر بها ، سواء بالاتصال المباشر أو المراسلة ، للتوصل معهم إلى التفاهم الأخوي التام الذي يؤدي إلى إقرار السلام والوئام ووحدة الكلمة ، كما تتولى تقديم الاقتراحات اللازمة إلى الحكومة للقيام بالإجراءات اللازمة لتساعدهم على نجاح مهمتهم .

وتتألف الهيئة من تسعة أعضاء ، خمسة من المشايخ وأربعة من العلماء .

ثانياً ـ يمنح مؤتمر السلام اليمني الثقة للوزارة القائمة .

ثالثاً ـ يؤكد المؤتمر على رئيس الوزراء الالتزام بالبرنامج الذي أعلنه رئيس الوزراء مع الاهتمام بما يلي :

(أ) العمل بمختلف السبل والوسائل لإنهاء حالة الحرب وإقرار السلام .

(ب) تنظيم يحدد العلاقات مع الشقيقة الكبرى الجمهورية العربية المتحدة على هدى قرارات المؤتمر وروحه .

(جـ) السعي لإيقاف حالة التوتر في العلاقات مع الجيران .

(د) إنشاء الجيش الوطني ودعم قوى الأمن .

(هـ) تنمية ودعم الاقتصاد الوطني .

(و) العمل على تصحيح الأوضاع في جميع الأجهزة والدوائر الحكومية باختيار الأكفاء المخلصين ذوي النزاهة والاستقامة .

رابعاً ـ يؤكد المؤتمر ضرورة المبادرة بإرسال وفود الى الدول العربية جميعاً من أجل التعاون على إنهاء حالة الحرب وإقرار السلام في اليمن .

خامساً ـ قرر المؤتمر تنفيذ المطالب الأساسية التي وضعها شهيدنا العظيم أبو الاحرار الاستاذ محمد محمود الزبيري ورفاقه المستقيلون في ٢ ديسمبر سنة ١٩٦٤ م وهذه هي المطالب الأساسية التي يجب أن تقوم الدولة على أساسها :

١ ـ تعديل الدستور .

٢ ـ اقامة مجلس جمهوري .

٣ ـ تأليف مجلس الشورى .

٤ ـ إعلان قيام تنظيم شعبي شامل .

٥ ـ تكوين جيش وطني قوي .

٦ ـ تأليف مجلس دفاع وطني .

٧ ـ تشكيل محكمة شرعية عليا تتولى محاكمة العابثين بأموال الدولة ومقدرات الشعب .

سادساً ـ تكوين لجنة متابعة تنفيذ قرارات المؤتمر تتولى المهام الآتية :

(أ) مراقبة الحكومة والتعاون معها لتنفيذ قرارات المؤتمر .

(ب) العمل على اتخاذ الخطوات الكفيلة بانتخاب مجلس الشورى في أسرع وقت ممكن لا يتعدى ثلاثة أشهر .

(ج) مزاولة اختصاصات مجلس الشورى المنصوص عليها في الدستور المعدل حتى يتم تشكيل المجلس .

سابعاً ـ يحيي المؤتمر نضال الجنوب اليمني في سبيل الحرية والخلاص من أغلال الاستعمار ، ويهيب بالمنظمات الشعبية والقوى الوطنية لتوحيد كلمتها وضم صفوفها .

ثامناً ـ يشكر المؤتمرون بإسم الشعب اليمني الجمهورية العربية المتحدة على ماقدمته من عون للثورة اليمنية ولشعب الجمهورية العربية اليمنية ، ويقدسون الدماء الزكية وأرواح الشهداء الطاهرة التي حققت المعاني السامية للأخوة العربية .

تاسعاً ـ يرحب المؤتمر في تقدير وامتنان بالقرار الأخوي الذي أصدره المؤتمر الاسلامي المنعقد في مكة المكرمة ، وذلك بالسعي لإقرار السلام في اليمن .

نص القسم الذي أقسمه المؤتمرون :

« نقسم بالله العظيم ثم نقسم بشرفنا وشرف شعبنا وشرف قبائلنا وشرف جيشنا . أن نحافظ على وحدة الوطن . ووحدة الكلمة . ووحدة الصف . ووحدة القلوب إخوة متعاونين . وأن ننفذ قرارات مؤتمر السلام . وأن نجند أنفسنا ومن نمثلهم لتحقيق وتنفيذ هذه القرارات مهما كانت التضحيات والله على مانقول شهيد » .

١٩٦٥ / ٥ / ٥



الدستور المؤقت

بسم الله الرحمن الرحيم

قرار جمهوري رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٥

باسم الأمة ،

رئيس الجمهورية ،

بناء على القرارات التي أصدرها المؤتمر الشعبي للسلام ، المنعقد في مدينة خمر .

وعلى ما أقرته لجنة المتابعة الدائمة لقرارات المؤتمر الشعبي .

قرر :

مادة (١)

يصدر الدستور المؤقت للجمهورية العربية اليمنية ، الذي وضعه المؤتمر الشعبي للسلام .

مادة (٢)

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ صدوره .

صدر بالقصر الجمهوري بصنعاء .

٧ محرم الحرام لسنة ١٣٨٥ ﻫ

الموافق ٨ مايو سنة ١٩٦٥ م

المشير

عبد الله السلال

رئيس الجمهورية والقائد الأعلى للقوات المسلحة

الباب الأول

نظام الدولة

مادة (١)

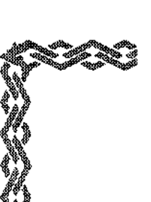
اليمن دولة عربية إسلامية ، مستقلة ذات سيادة ، وهي جمهورية ديمقراطية برلمانية ، والشعب اليمني جزء من الأمة العربية .

مادة (٢)

الشعب مصدر السلطات جميعا ويزاول سلطاته عن طريق نوابه في مجلس الشورى .

مادة (٣)

الإسلام دين الدولة ، والشريعة الاسلامية مصدر القوانين جميعا .



الباب الثاني

السلطات

المجلس الجمهوري

مادة (٤)

المجلس الجمهوري هو الذي يمثل رئاسة الدولة .

مادة (٥)

رئيس الجمهورية هو رئيس المجلس الجمهوري والقائد الأعلى للقوات المسلحة ويختار مجلس الشورى أعضاء المجلس الجمهوري .

مادة (٦)

يوقع رئيس الجمهورية على القوانين التي يقرها مجلس الشورى .

مادة (٧)

توقيعات رئيس الجمهورية على القوانين والقرارات يجب أن يسبقها توقيع رئيس الوزراء والوزير المختص .

مادة (٨)

للمجلس الجمهوري حق اقتراح القوانين وإحالتها إلى مجلس الوزراء لدراستها ثم تعرض على مجلس الشورى لاتخاذ قرار بشأنها .

مادة (٩)

لاترفع التقارير الى رئيس الجمهورية الا من رئاسة مجلس الوزراء .

مادة (١٠)

تصدر جميع القرارات والأوامر والتوجيهات عن طريق مجلس الوزراء .

مادة (١١)

للمجلس الجمهوري حق تخفيف أحكام الإعدام بأغلبية جميع أعضائه في غير حالات القصاص الشرعي .

مادة (١٢)

يستقبل رئيس الجمهورية رؤساء الدول الأجنبية عند زيارتهم الرسمية لليمن ، ويودعهم عند مغادرتهم الأراضي اليمنية وله أن ينيب عنه من يشاء .

مادة (١٣)

يستقبل رئيس الجمهورية ممثلي الدول الأجنبية عند تقديم أوراق اعتمادهم ، ويوقع أوراق اعتماد ممثلي الدولة في الخارج بناء على قرار من مجلس الوزراء .

مادة (١٤)

مجلس الشورى هو الذي يرشح رئيس الجمهورية بعد مضي المدة المحددة في الدستور الدائم .

مادة (١٥)

توجه استقالة رئيس المجلس الجمهوري وأعضاء المجلس الى مجلس الشورى .

مجلس الشورى

مادة (١٦)

مجلس الشورى هو الهيئة التشريعية العليا في الدولة .

مادة (١٧)

يتألف مجلس الشورى من تسعة وتسعين عضوا

مادة (١٨)

يتولى مجلس الشورى الاختصاصات التالية :

١ ـ وضع الدستور الدائم للدولة لعرضه على الاستفتاء العام في نهاية فترة الانتقال .

٢ ـ مراقبة أعمال السلطة التنفيذية .

٣ ـ اصدار القرارات والتشريعات والقوانين لتنظيم الدولة .

٤ ـ اقرار المعاهدات والاتفاقيات التي تعقدها الحكومة .

٥ ـ اقرار الميزانية العامة للدولة .

٦ ـ لمجلس الشورى حق سحب الثقة من الحكومة ، واعفاء رئيس الوزراء عن منصبه بأغلبية ثلثي الأعضاء .

٧ ـ لمجلس الشورى أن يسحب الثقة من أعضاء المجلس الجمهوري بأغلبية ثلثي أعضاء مجلس الشورى .

مجلس الوزراء

مادة (١٩)

مجلس الوزراء هو السلطة التنفيذية والادارية العليا في الدولة .

ويتولى الاختصاصات التالية :

١ ـ الهيمنة على جميع المخططات التنفيذية والادارية بما في ذلك حق التوظيف والعزل وتنفيذ المخططات التي تضعها لجنة المتابعة الدائمة لقرارات مؤتمر السلام .

٢ ـ اعداد القرارات والقوانين لتنظيم أجهزة الدولة وتحقيق البرامج الانشائية وتطوير الاقتصاد الوطني ودعم الجيش وقوى الأمن وتحقيق العدالة الاجتماعية الاسلامية بين المواطنين .

مادة (٢٠)

رئيس مجلس الوزراء يختار وزراءه ويطلب الثقة بهم من مجلس الشورى على ضوء برنامج يتقدم به لمجلس الشورى .

مادة (٢١)

ينيب رئيس مجلس الوزراء من يختاره من أعضاء المجلس للقيام بأعماله أو بمهمة محدودة سواء في داخل الدولة أو خارجها .

مادة (٢٢)

مجلس الوزراء مسئول بالتضامن عن السياسة العامة للدولة .

المؤتمر الشعبي

مادة (٢٣)

يؤلف المواطنون تنظيماً شعبياً سياسياً يتولى حشد القوى الشعبية لحماية الثورة والمبادئ الأساسية للدستور ، وتحقيق أهداف الثورة في تقدم الشعب وحريته ووحدته ورفاهيته .

مادة (٢٤)

يسمى التنظيم الشعبي السياسي (المؤتمر الشعبي) .

مادة (٢٥)

تتولى اللجنة الدائمة لمتابعة قرارات مؤتمر السلام المنعقد في (خمر) مهام الهيئة التأسيسية للمؤتمر .

مادة (٢٦)

تختار اللجنة الدائمة لمتابعة قرارات مؤتمر السلام أمانة عامة للمؤتمر .

مادة (٢٧)

الأمانة العامة للمؤتمر هي أعلى مراكز التنظيم الشعبي السياسي وهي التي تضع دستور المؤتمر ولوائحه الداخلية .

مجلس الدفاع الوطني

مادة (٢٨)

مجلس الدفاع الوطني هو الذي يتولى وضع الخطة الشاملة لحماية الوطن ، وحماية الأمن الداخلي والخارجي للبلاد ، وبناء الجيش الوطني الحديث والجيش الشعبي .

مادة (٢٩)

يتكون مجلس الدفاع الوطني بقرار من المجلس الجمهوري واقتراح مجلس الوزراء .

القوات المسلحة

مادة (٣٠)

الدولة وحدها هي التي تنشىء « قوات مسلحة » ولا يجوز لأية هيئة أو جماعة انشاء تشكيلات عسكرية ، أو شبه عسكرية .

مادة (٣١)

تنظم الدولة وفقا للقانون ، تدريب الشباب تدريبا عسكريا ، كما تنظم الحرس الوطني .

مادة (٣٢)

تعلن وتنظم التعبئة العامة وفقا للقانون .

مادة (٣٣)

يعين القانون شروط الخدمة العسكرية وترقية الضباط في القوات المسلحة .

مادة (٣٤)

يعين نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة بقرار من المجلس الجمهوري ، بناء على اقتراح من مجلس الوزراء ، ويتلقى الأوامر من المجلس الجمهوري .

الإدارة المحلية

مادة (٣٥)

تقسم الدولة إلى وحدات إدارية ، ويعاد تنظيم الوحدات الحالية حسب ظروف المناطق ، وطبقا للمصلحة العامة ، ويبين القانون طريقة التنظيم الجديد .

مادة (٣٦)

يعمل مجلس الوزراء طبق القانون على تهيئة الوحدات الادارية وتدريبها على ممارسة الحكم المحلي .

البَاب الرّابع

السلطة القضائية

مادة (٣٧)

القضاة مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون ، ولا يجوز لأية سلطة أن تتدخل في القضايا أو في شئون العدالة .

مادة (٣٨)

يرتب القانون جهات القضاء ويعين أختصاصاتها .

مادة (٣٩)

جلسات المحاكم علنية الا إذا قررت المحكمة جعلها سرية مراعاة للنظام والآداب العامة .

مادة (٤٠)

القضاة غير قابلين للعزل ، وذلك على الوجه المبين في القانون .

مادة (٤١)

يعين القانون شروط تعيين القضاة ، ونقلهم وتأديبهم .

المحكمة الشرعية العليا

مادة (٤٢)

تشكل محكمة شرعية عليـا بقرار من المجلس الجمهوري بنـاء على ترشيح من مجلس الوزراء وتمارس المهام الآتية :

١ ـ محاكمة العابثين بنظام الدولة وأموالها ومقدراتها من المسئولين وغيرهم .

٢ ـ محاكمة المتهمين بالجرائم السياسية .

٣ ـ تشكيل المحاكم الادارية في الألوية والاشراف عليها .

البَاب الخامس

الحقوق والواجبات

مادة (٤٣)

الجنسية اليمنية يحددها القانون ولا يجوز اسقاطها من يمني ، أو الاذن في تغييرها أو سحبها لمن اكتسبها الا في حدود القانون .

مادة (٤٤)

اليمنيون لدى القانون سواء ، وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة بلا تمييز بينهم .

مادة (٤٥)

لا جريمة ولا عقوبة الا بقانون ، ولا عقاب الا على الافعال اللاحقة لصدور القانون الذي ينص عليها .

مادة (٤٦)

العقوبة شخصية .

مادة (٤٧)

لا يجوز القبض على أحد أو حبسه الا وفق أحكام القانون .

مادة (٤٨)

حق الدفاع أصالة أو بالوكالة يكفله القانون .

مادة (٤٩)

كل متهم في جناية يجب أن يكون له من يدافع عنه .

مادة (٥٠)

لا يجوز إبعاد يمني عن الأراضي اليمنية ، أو منعه من العودة اليها .

مادة (٥١)

لا يجوز أن يحظر على يمني الإقامة في جهة ما ، ولا أن يلزم بالإقامة في مكان معين الا في الأحوال المبينة في القانون .

مادة (٥٢)

تسليم اللاجئين السياسيين محظور .

مادة (٥٣)

للمنازل حرمة ، ولا يجوز مراقبتها ولا دخولها الا في الأحوال المبينة في القانون وبالكيفية المنصوص عليها فيه .

مادة (٥٤)

حرية المراسلة وسريتها مكفولة في حدود القانون .

مادة (٥٥)

حرية الرأي والبحث العلمي مكفولة ، ولكل يمني حق التعبير عن آرائه ونشرها بالقول والكتابة والتصوير أو غير ذلك في حدود القانون .

مادة (٥٦)

حرية الصحافة والطباعة والنشر مكفولة في حدود القانون .

مادة (٥٧)

التعليم في حدود القانون والنظام العام والآداب .

مادة (٥٨)

التعليم حق لليمنيين جميعا تكفله الدولة بانشاء مختلف أنواع المدارس والمؤسسات الثقافية والتربوية ، والتوسع فيها تدريجيا .

مادة (٥٩)

تشرف الدولة على التعليم العام والخاص ، وينظم القانون شئونه .

مادة (٦٠)

العمل حق لليمنيين ، وتعمل الدولة لتوفيره .

مادة (٦١)

إنشاء النقابات حق مكفول وللنقابات شخصية اعتبارية ، وذلك على الوجه المبين في القانون .

مادة (٦٢)

حق التجمعات والتظاهرات مكفول في حدود القانون .

مادة (٦٣)

إنشاء المنظمات الثقافية والاجتماعية والتعاونية والعلمية حق مكفول ولكل منها شخصية اعتبارية ، وذلك على الوجه المبين في القانون .

مادة (٦٤)

الرعاية الصحية حق لليمنيين جميعاً تكفله الدولة بإنشاء مختلف أنواع المستشفيات والمؤسسات الصحية والتوسع فيها تدريجياً .

مادة (٦٥)

الدفاع عن الوطن واجب مقدس ، وإنشاء الخدمة العسكرية شرف لليمنيين جميعاً .

مادة (٦٦)

مراعاة النظام والآداب العامة واجب على اليمنيين جميعاً.

مادة (٦٧)

أداء الضرائب والتكاليف العامة واجب طبق القانون ، وينظم القانون إعفاء الدخول الصغيرة من الضرائب بما يكفل عدم المساس بالحد الأدنى اللازم للمعيشة .

مادة (٦٨)

الملكية الخاصة مصونة ، وينظم القانون أداء وظيفتها الاجتماعية .

مادة (٦٩)

الثروات الطبيعية سواء على سطح الأرض أو في باطنها ، أو في المياه الاقليمية وجميع مواردها وقواها ملك للدولة ، وهي التي تكفل حسن استغلالها لمصلحة الشعب وفقا للقانون .

مادة (٧٠)

لليمنيين حق تقديم شكاوى إلى جميع هيئات الدولة عن مخالفة الموظفين العموميين للقانون أو إهمالهم واجبات وظائفهم .

الباب السادس

أحكام عامة

مادة (٧١)

مدينة صنعاء عاصمة الجمهورية العربية اليمنية .

مادة (٧٢)

يبين القانون العلم الوطني والأحكام الخاصة به ، كما يبين القانون شعار الدولة والأحكام الخاصة به .

مادة (٧٣)

لا تسري أحكام القوانين إلا على ما يقع من تاريخ العمل بها ، ولا يترتب عليها أثر فيما وقع قبلها ومع ذلك يجوز لغير المواد الجنائية النص في القانون على خلاف ذلك بأغلبية أعضاء مجلس الشورى .

مادة (٧٤)

تنشر القوانين في الجريدة الرسمية خلال أسبوعين من تاريخ إصدارها .

مادة (٧٥)

كل ما قررته القوانين والقرارات والأوامر واللوائح من أحكام قبل صدور هذا الدستور يبقى نافذاً ، ومع ذلك يجوز لمجلس الوزراء ومجلس الشورى إلغاؤها أو تعديلها وفقاً للقواعد والاجراءات المقررة في هذا الدستور .

مادة (٧٦)

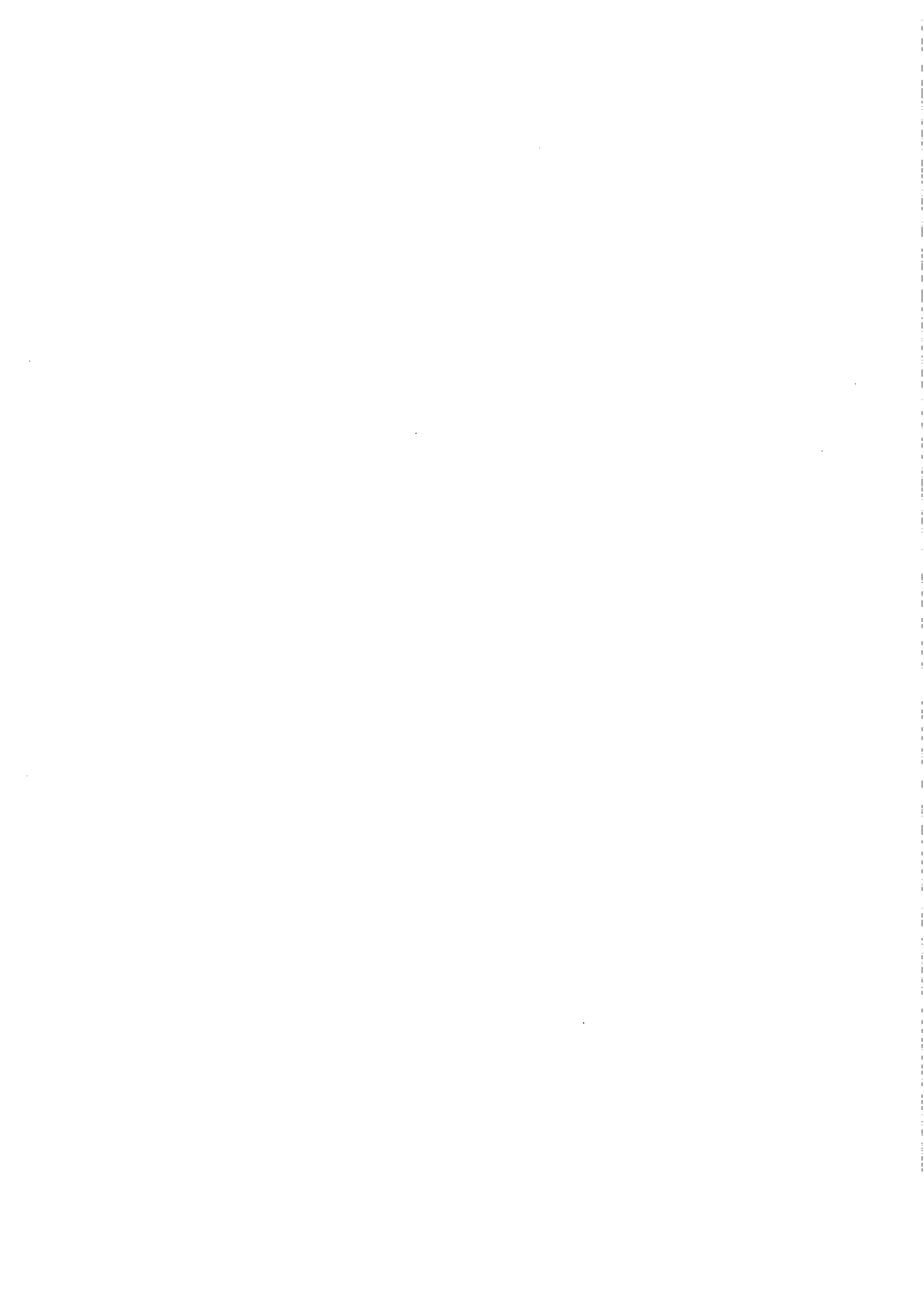
يحدد القانون مرتب رئيس وأعضاء المجلس الجمهوري ، ورئيس وأعضاء مجلس الوزراء .

مادة (٧٧)

لا يجوز لرئيس الجمهورية أو رئيس الوزراء أو أي من أعضاء المجلس الجمهوري أو مجلس الوزراء أثناء قيامهم بمهام مناصبهم أن يزاولوا مهنة حرة ، أو أن يشتروا أو يستأجروا شيئاً من أموال الدولة أو يؤجروها ، أو يبيعوها شيئاً من أموالهم ، أو أن يقايضوها عليه بأية طريقة مباشرة أو غير مباشرة .

مادة (٧٨)

فترة الانتقال عامان ابتداء من تاريخ أول محرم الحرام ١٣٨٥ هـ الموافق ٢ مايو ١٩٦٥ م .



تشكيل المجلس الجمهورى

قرار جمهوري رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٥

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت

وبناء على ما قررته لجنة المتابعة للمؤتمر الشعبي .

قرر

مادة (١)

يؤلف المجلس الجمهوري من القاضي عبد الرحمن بن يحيي الارياني والشيخ نعمان بن قايد بن راجح نظراً إلى تقرير اللجنة الاكتفاء بعضوين بعد استقالة اللواء العمري والشيخ محمد علي عثمان .

مادة (٢)

يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره ، وينشر في الجريدة الرسمية .

المشير

عبد الله السلال

رئيس الجمهورية والقائد الأعلى للقوات المسلحة

صدر بالقصر الجمهوري بصنعاء

في ١١ محرم ١٣٨٥ هـ

الموافق ١٢ مايو ١٩٦٥ م

اللائحة الداخلية للجنة الدائمة
لمتابعة قرارات مؤتمر السلام

الباب الأول

مهام اللجنة الدائمة للمتابعة

مادة (١)

يحدد القرار السادس من قرارات مؤتمر السلام مهام اللجنة الدائمة بما يلي : ـ

أولاً : مراقبة الحكومة والتعاون معها لتنفيذ قرارات المؤتمر .

ثانياً : العمل على اتخاذ الخطوات الكفيلة بانتخاب مجلس الشورى في أسرع وقت ممكن لا يتعدى ثلاثة أشهر .

ثالثاً : مزاولة اختصاصات مجلس الشورى المنصوص عليها في الدستور المؤقت حتى يتم تشكيل المجلس .

وهذه هي مهام مجلس الشورى كما تنص المادتان الخامسة والثامنة عشرة في الدستور المؤقت .

(أ) اختيار أعضاء المجلس الجمهوري .

(ب) وضع الدستور الدائم للدولة لعرضه على الاستفتاء العام في نهاية فترة الانتقال .

(ج)مراقبة أعمال السلطة التنفيذية .

(د) اصدار القرارات والتشريعات والقوانين لتنظيم الدولة .

(هـ) إقرار المعاهدات والاتفاقيات التي تعقدها الحكومة .

(و) إقرار الميزانية العامة للدولة .

(ز) حق سحب الثقة من رئيس الوزراء وأعضاء المجلس الجمهوري أو مجلس الوزراء بأغلبية الثلثين .

مادة (٢)

تنص المادتان الخامسة والعشرون والسادسة والعشرون من الدستور المؤقت على مهام أخرى للجنة الدائمة هي كما يلي : -

أولاً : تتولى اللجنة الدائمة لمتابعة قرارات مؤتمر السلام المنعقد في خمر مهام الهيئة التأسيسية للمؤتمر الشعبي .

ثانياً : تختار اللجنة الدائمة لمتابعة قرارات مؤتمر السلام أمانة عامة للمؤتمر الشعبي .

الباب الثاني

النظام الداخلي

مادة (٣)

تنتخب اللجنة الدائمة لمتابعة قرارات مؤتمر السلام رئيساً لها وأميناً عاماً .

مادة (٤)

للرئيس أن يرشح وكيلين عنه من أعضاء اللجنة .

مادة (٥)

يرشح الأمين العام أربعة مساعدين له .

مادة (٦)

للجنة حق الاعتراض على المرشحين لوكالة الرئاسة ومساعدة الأمانة وترشيح أعضاء آخرين .

مادة (٧)

يتولى الرئيس رئاسة الجلسات وإدارة المناقشات وإليه توجه الاقتراحات عن طريق الأمانة العامة .

مادة (٨)

الأمانة العامة متضامنة تتولى استلام الرسائل والمقترحات وترتيبها بحسب أسبقيتها الزمنية وتسجيلها في سجل خاص وتقديمها لرئيس اللجنة قبل انعقاد الجلسة للمناقشة .

مادة (٩)

تعد الأمانة العامة جدول أعمال الجلسة وتجهز البيانات اللازمة المتعلقة بما سيبحث في اللجنة .

مادة (١٠)

توجه الدعوة لأعضاء اللجنة قبل اثني عشر ساعة من موعد الجلسة ويوقع على الدعوة الرئيس والأمين العام .

مادة (١١)

لعضو اللجنة أن ينيب عنه في التصويت أحد أعضاء اللجنة وليس شخصاً من خارج اللجنة .

مادة (١٢)

مقر الاجتماع بمجلس الشورى في صنعاء وفي حالات الاضطرار يمكن عقده في أي مكان آخر .

الباب الثالث

نظام الجلسات

مادة (١٣)

تنعقد الجلسة بحضور ثلاثة أرباع الأعضاء .

مادة (١٤)

إذا لم يكتمل النصاب في الجلسة أُجل الاجتماع اثني عشر ساعة أخرى ثم تنعقد الجلسة بالأغلبية المطلقة .

مادة (١٥)

القرارات بأغلبية الحاضرين إلا في القرارات التي تتطلب أغلبية ثلثي الأعضاء .

مادة (١٦)

يفتتح الرئيس الجلسة ويتلو على الأعضاء محضر الجلسة السابقة ويوقع عليه الرئيس والأمين العام بعد الموافقة عليه ، ثم يقرأ الأمين العام ما ورد من الرسائل أو البرقيات ثم يبدأ المجلس بمناقشة جدول الأعمال .

مادة (١٧)

لايجوز المناقشة في موضوع غير وارد في جدول الأعمال إلا بناءً على طلب من الحكومة أو من خمسة من أعضاء الهيئة وموافقة الأغلبية على ذلك .

مادة (١٨)

للأمانة العامة وبموافقة الرئيس حق السماح لغير أعضاء اللجنة في مشاهدة جلسات اللجنة إذا اقتضت المصلحة ذلك ، وليس للزائرين حق الاشتراك في النقاش أو ابداء الرأي أو التصويت .

مادة (١٩)

لرئيس اللجنة أن يطلب من الزائرين مغادرة الجلسة في أي وقت يراه .

مادة (٢٠)

لا يجوز لأحد أن يتكلم في الجلسة إلا بعد أن يأذن له الرئيس بالكلام .

مادة (٢١)

لرؤساء اللجان والمقررين حق الكلام في الموضوعات الصادرة عن لجانهم كلما طلبوا ذلك .

مادة (٢٢)

يجب على المتكلم أن لا يكرر أقواله ، ولا أقوال غيره وأن لا يخرج عن الموضوع المطروح للبحث ، ولرئيس المجلس وحده أن يلفت نظره إلى ذلك .

مادة (٢٣)

إذا نبه الرئيس المتكلم في جلسة واحدة إلى شيء مخالف للنظام واللائحة ، ثم صدر منه ما يوجب التنبيه مرة ثانية في الجلسة ذاتها فمن حق الرئيس منعه عن الكلام في الموضوع نفسه ، حتى تنتهي الجلسة .

الباب الرابع

اللجان

مادة (٢٤)

تكون اللجنة من أعضائها اللجان الآتية :

(أ) لجنة وضع مشروع الدستور الدائم للدولة .

(ب) لجنة وضع مشروع قانون الانتخاب ، والإعداد لانتخاب أعضاء مجلس الشورى بطريقة يتفق عليها .

(ج) لجنة الإشراف على سير أعمال الدوائر الحكومية وتصفية الجهاز الحكومي .

(د) اللجنة العسكرية .

(هـ) اللجنة المالية والاقتصادية .

مادة (٢٥)

للجنة المتابعة حق تكوين لجان أخرى إذا رأت ذلك .

مادة (٢٦)

لكل لجنة الحق في الاستعانة بمن تراه مفيداً لها من غير أعضاء لجنة المتابعة .

البَاب الخامس

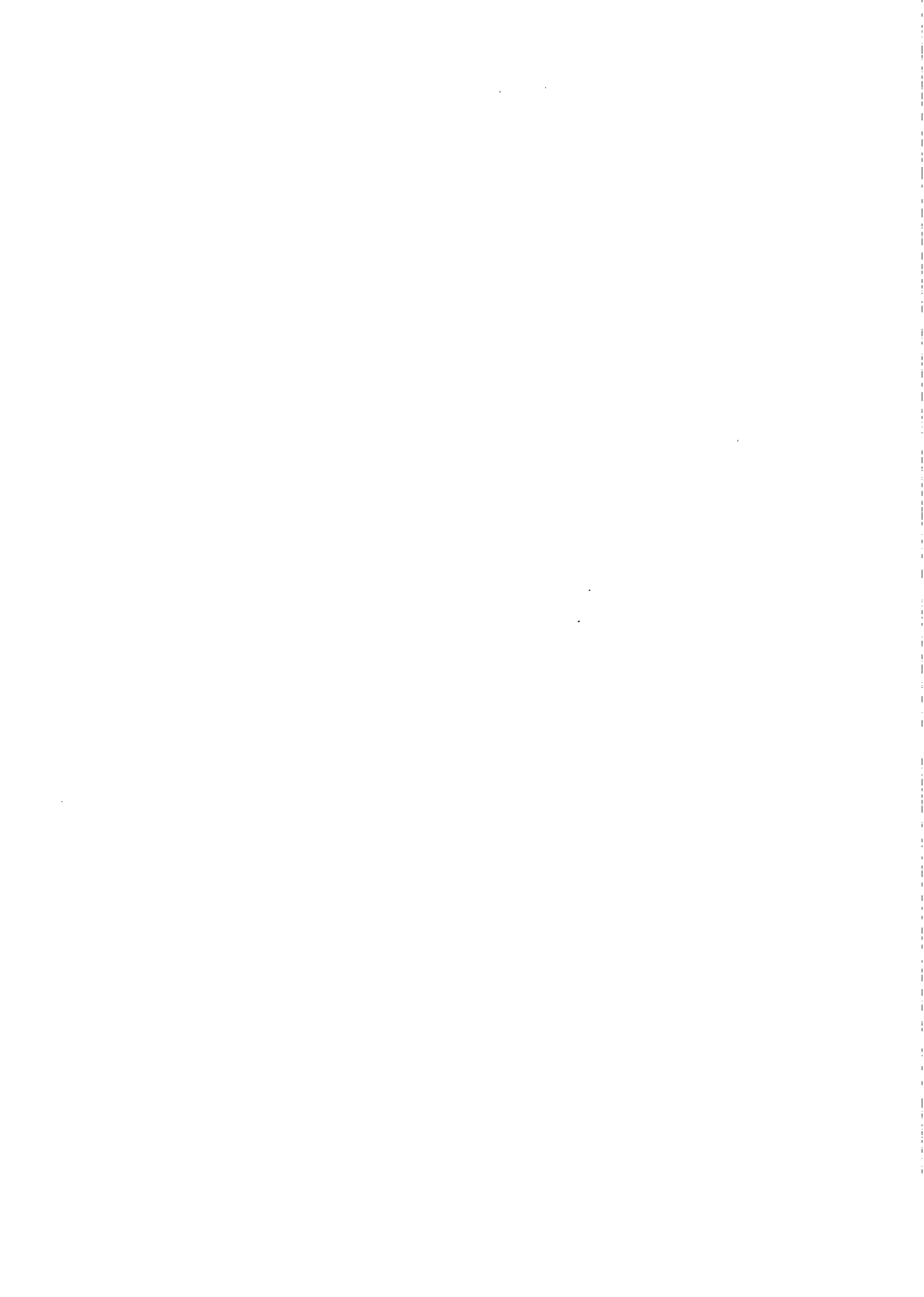
اقرار القوانين والقرارات

مادة (٢٧)

تحيل لجنة المتابعة مشروعات القوانين والاقتراحات إلى اللجان المختصة لدراستها وإعادتها إليها مشفوعة برأي اللجنة المختصة .

مادة (٢٨)

إذا أقرت لجنة المتابعة قانوناً بأغلبية الأصوات أرسل إلى مجلس الوزراء ليصدر به قرار من المجلس الجمهوري ، ويجب أن يصدر القرار في مدة لا تتجاوز أسبوعاً واحداً ، فإذا انقضت المدة المذكورة دون صدور القرار اعتبر قانوناً وأصدر .



ملحق رقم (١٣)

ميثاق الطائف

١٠ آب - أغسطس عام ١٩٦٥م



ميثاق الطائف

بسم الله الرحمن الرحيم

من أجل اليمن العزيزة ، وفي سبيل إسعاد شعبها الأبي ، وإذعانا للشريعة الاسلامية الغراء ، وتجنباً لاستمرار المأساة التي أنزلت باليمن المحن والكوارث ، وإيماناً بمبدأ حق الشعب اليمني في تقرير مصيره واختيار النظام الذي يرتضيه بدون أي مؤثر خارجي ، فقد قرر الموقعون أدناه ٠٠ الذين يمثلون مختلف فئات الشعب وقبائل اليمن وعاهدوا الله على الالتزام بالمبادئ التالية :

أولاً ـ نصرة دين الله وإعلاء كلمته ، والتقيد بتعاليم الشريعة الإسلامية السمحاء .

ثانياً ـ وضع مصلحة اليمن ووحدة أراضيه فوق كل اعتبار .

ثالثاً ـ التعاون بنية صادقة وتصميم مخلص على وقف المأساة التي تعيشها اليمن ، وإيجاد الحلول لتوحيد جهود الشعب اليمني للحفاظ على أمن البلاد وسلامتها .

رابعاً ـ وقد أعطى المجتمعون عهدا أمام الله بأن لا يحمل أحد منهم لا هو ولا من يمثله سلاحا ، بقصد الاعتداء والتآمر على أخيه اليمني .

خامساً ـ نسيان الماضي البعيد والقريب بآلامه وأحزانه ، وشروره وآثامه ، ونبذ الاحقاد التي خلّفتها السنون ، لينعم اليمن العزيز على قلوبنا جميعا بشعب موحد متضامن ، تسوده روح المودة والإخاء ، قادر على بناء مستقبله والسير ببلده ـ بمساعدة شقيقاته العربيات ـ إلى ذرى المجد والتقدم والرقي .

سادساً ـ إفساح المجال أمام الشعب اليمني ليعلن إرادته الحرة في تقرير مصيره واختيار نظام الحكم الذي يرتضونه ، بعيداً عن كل مؤثر خارجي ، وبعد انسحاب القوات المسلحة للجمهورية العربية المتحدة وإيقاف المساعدات السعودية .

وتحقيقا لهذه المبادئ فإن المجتمعين يعتقدون جازمين ـ بعد أن تدارسوا جميع الظروف والملابسات التي أحاطت بالنزاع القائم في اليمن ـ بأنه لا مخرج واقعيا من هذه المأساة الا بالمرور بفترة انتقال ، تبنى على الأسس التالية ، وهم يرجون جميع الوسطاء الذين يسعون مخلصين لإحلال السلام في ربوع اليمن مساعدتهم على تحقيقها ، وهي :

١ ـ إقامة دولة اليمن تحت اسم « الدولة اليمنية الإسلامية » وتقوم على أحكام الشريعة الاسلامية الغراء ، ويسير أعمال هذه الدولة بصورة مؤقتة :

أ ـ مجلس دولة يقوم باختصاصات رئيس الدولة ، ويتألف من سبعة الى ثمانية أعضاء ، وتمثّل فيه جميع الفئات اليمنية .

ب ـ مجلس وزاري يقوم باختصاصات السلطة التنفيذية ، ويتألف من ثمانية عشر الى أربعة وعشرين وزيراً ، وتمثل فيه العناصر الواعية من مختلف الفئات اليمنية .

ج ـ مجلس شورى يوجه ويشرف على أعمال مجلس الوزراء ويساعده في أداء مهمته ، ويتألف من ثمانين عضواً ، وتمثل فيه جميع الفئات اليمنية .

٢ ـ مهمة هذه الأجهزة الحكومية المؤقتة هي :

أ ـ توطيد الأمن الداخلي والإشراف على سحب القوات المسلحة للجمهورية العربية المتحدة ، وإيقاف المساعدات السعودية .

ب ـ التهيئة لإجراء استفتاء عام في اليمن ينبثق عنه تقرير النظام الأساسي للحكم .

والمجتمعون يدعون جميع اخوانهم في اليمن على اختلاف نزعاتهم ومبادئهم ، الى الانضمام اليهم للخروج باليمن العزيزة من هذه المأساة ، على أساس المبادئ الواردة في هذا الميثاق ، وإعلانهم تمسكهم بها ، وموافقتهم على هذا الميثاق لحل هذه المشكلة .

وإلى أن يتم تجاوب الفئات اليمنية غير الممثلة في هذا الاجتماع على ذلك ، فان المجتمعين سينسقون العمل فيما بينهم ، ومع من سينضم اليهم باذلين جهدهم ، متضامنين للتوصل إلى تحقيق ما جاء في هذا الميثاق .

وهم يتطلعون في فترة الانتقال وما بعدها ـ بعد تمام الاتفاق بين جميع الفئات اليمنية المختلفة ـ إلى المساعدة المادية التي تقدمها الجمهورية العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وجميع دول الجامعة العربية ، وذلك ليتمكن الشعب اليمني من بناء بلده وتطويره .

سائلين المولى سبحانه وتعالى أن يوحد كلمة العرب والمسلمين لما فيه صلاح دينهم ودنياهم والله ولي التوفيق وهو حسبنا ونعم الوكيل .

الطائف : ١٠ آب ١٩٦٥ م ـ ١٣ ربيع الثاني ١٣٨٥ هـ

التواقيع

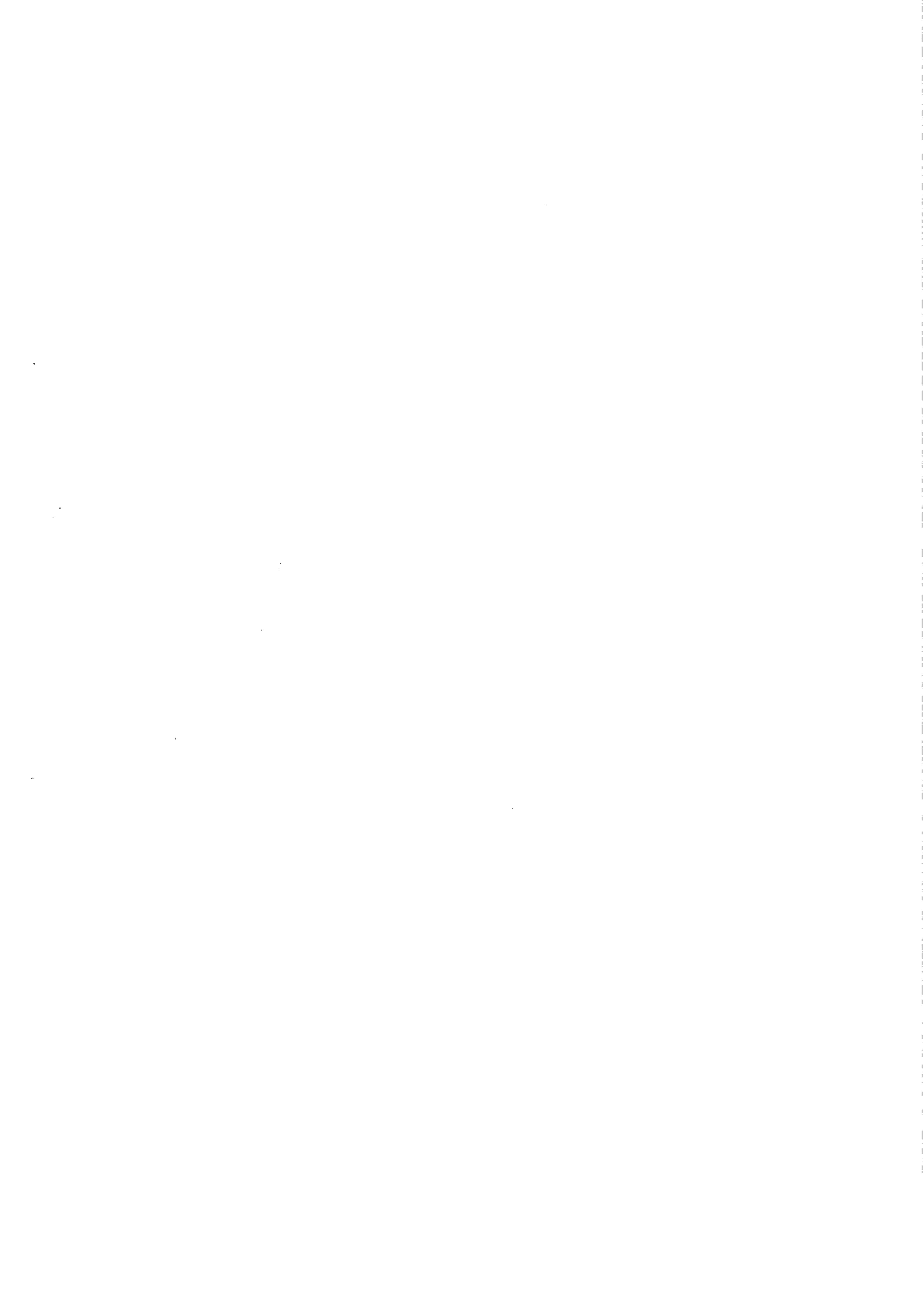
٥٤١ توقيعا يمثلون مشايخ وعلماء ورجالات اليمن من الملكيين والجمهوريين وكتلة الوسط



ملحق رقم (١٤)

إتفاقية جدة

٢٤ آب (أغسطس) عام ١٩٦٥م



اتفاقية جدّة

بسم الله الرحمن الرحيم

في الثاني والعشرين من آب (اغسطس) عام ١٩٦٥ ، وصل إلى ميناء جدة الرئيس جمال عبد الناصر رئيس الجمهورية العربية المتحدة قادماً لزيارة بلده وأهله في المملكة العربية السعودية ، بدعوة من أخيه جلالة الملك فيصل آل سعود ملك المملكة العربية السعودية ، ووصلاً وتعزيزاً لمحادثات سبقت بين الجمهورية العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية ، تسعى للسلام ومن أجله الى صيانة روح الوحدة العربية والمبادئ العربية .

ولقد كان جلالة الملك فيصل آل سعود في لقاء أخيه الرئيس جمال عبد الناصر ، ترحيبا ومحبة ، تنبعان من طبيعة العلاقات التي ربطت على مجرى التاريخ آمال وأماني الشعبين العربيين في المملكة العربية السعودية والجمهورية العربية المتحدة .

ولقد دارت خلال الأيام الثلاثة التي قضاها الرئيس جمال عبد الناصر في جدة ، محادثات بينه وبين صاحب الجلالة الملك فيصل ، سادها الشعور المخلص بأمانة المسؤولية التاريخية ، وبمقتضيات المرحلة الحاضرة من النضال العربي الشامل .

ولقد اشترك في هذه المحادثات عن الجمهورية العربية المتحدة السيد زكريا محي الدين نائب رئيس الجمهورية العربية المتحدة ، السيد أنور السادات رئيس مجلس الأمة في الجمهورية العربية المتحدة ، السيد حسن صبري الخولي الممثل الشخصي لرئيس الجمهورية العربية المتحدة ، السيد يحي عبد القادر سفير الجمهورية العربية المتحدة في المملكة العربية السعودية ، السيد أحمد شكري سفير الجمهورية العربية المتحدة في اليمن .

وعن المملكة العربية السعودية سمو الأمير سلطان بن عبد العزيز وزير الدفاع والطيران . ومعالي الدكتور رشاد فرعون ، وسعادة السيد عمر السقاف وكيل الخارجية ، ومعالي الشيخ محمد علي رضا سفير المملكة بالقاهرة .

ولقد كانت الأهداف الكبرى التي توخاها جلالة الملك فيصل والرئيس جمال عبد الناصر طوال المحادثات بينهما ، هي التمكين للإرادة الحرة اليمنية وحماية كل المكاسب الوطنية للشعب اليمني ، وتوفير الاستقرار على الأرض اليمنية ، لكي يستطيع شعبها المجيد أن يبدأ عملية بناء حياته شرفاً وتقدماً لنفسه وللأمة العربية كلها .

ومن ناحية أخرى فلقد وضع الجانبان أمامهما ضرورة وضع العلاقات بين المملكة العربية السعودية والجمهورية العربية المتحدة حيث كانت ـ وينبغي أن تكون دائماً ـ قرباً وتعاوناً وثيقاً ، يقدران على خدمة أماني الشعبين ، وعلى خدمة أمّتهما العربية ، وعلى الإسهام الخلاق في تعزيز وتأكيد السلام العربي والحق العربي والأمل العربي حيث يكون .

ولقد توصل الجانبان بتوفيق الله ورعاية من لدنه إلى اتفاق يحقق كل هذه الأهداف ويصونها ويستجيب إلى الأماني الصادقة التي علقتها جماهير الشعوب العربية على اجتماع جدة ويفي بأمانة الإسلام والقومية .

وتدعيماً وتوثيقاً لهذه الخطوة المباركة ، فإن الرئيس جمال عبد الناصر قد وجه الدعوة إلى جلالة الملك فيصل ليقوم بزيارة الجمهورية العربية المتحدة .

وفيما يلي نص اتفاقية جدة ، التي انبثقت عن المباحثات بين الملك والرئيس ، وكانت منطلق مؤتمر حرض :

إن الهدف الذي قصد إليه الرئيس جمال عبد الناصر والملك فيصل في مباحثاتها التي تمت في جدة أيام ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٧ ربيع الثاني ١٣٨٥ (الموافق ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤ آب ١٩٦٥) هو التمكين للإرادة الحرة للشعب اليمني ، حتى تكون قادرة على خدمة الآمال الكبيرة التي تحدو هذا الشعب العربي المجيد ، وتوفير جو السلام الذي يعطي هذه الآمال موضوعياً المناخ الملائم للنمو والازدهار ـ هذا فضلاً عن إزالة

كل سبب للخلاف الطارئ بين الجمهورية العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية ، وتوثيق الروابط التاريخية بين شعبيها ،وتأكيد الحرص على الرغبة الأكيدة في صون هذه الروابط من مضاعفات أي سبب للخلاف .

وفيما يخص علاقات الجمهورية العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية بالموقف الحالي في اليمن ، فإن الملك فيصل والرئيس جمال بعد الناصر - بعد الاتصال بكل ممثلي الشعب اليمني وقواه الوطنية والتعرف على رغباتها - يريان أن طريق الحق والأمان لمواجهة المسؤولية تجاه الشعب اليمني ، وضماناً للهدف الذي قصد إليه من الاجتماع ، يتحقق على النحو التالي :

١ - يقرر ويؤكد الشعب اليمني رأيه في نوع الحكم الذي يرتضيه لنفسه وذلك في استفتاء شعبي في موعد اقصاه ٢٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٦ .

٢ - تعتبر المدة الباقية حتى تاريخ الاستفتاء فترة انتقالية بقصد الاعداد والترتيب للاستفتاء المذكور .

٣ - تتعاون المملكة العربية السعودية والجمهورية العربية المتحدة في تشكيل مؤتمر انتقالي ، يتكون من خمسين عضواً ويمثل جميع القوى الوطنية وأهل الحل والعقد للشعب اليمني ، بعد التشاور مع الفئات اليمنية المختلفة حسب ما يتم الاتفاق عليه . ويجتمع المؤتمر المذكور في مدينة حرض يوم ٢٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٥ ، وعلى هذا المؤتمر القيام بالمهام التالية :

أ - تقرير طريقة الحكم في فترة الانتقال وحتى إجراء الاستفتاء الشعبي .

ب - تشكيل وزارة مؤقتة تباشر سلطات الحكم خلال فترة الانتقال .

ج - تقرير شكل ونظام الاستفتاء الذي سيتم في موعد اقصاه ٢٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٦ .

٤ - تتبنى الحكومتان قرارات المؤتمر الانتقالي اليمني المذكور وتدعمانها ، وتتعاون في انجاح تنفيذها . وتعلنان من الآن قبولهما لوجود لجنة محايدة منهما معاً للمتابعة والاشراف على الاستفتاء ، وذلك فيما إذا قرر المؤتمر ضرورة لوجود مثل هذه اللجنة المحايدة .

٥ ـ تقوم المملكة العربية السعودية على الفور بإيقاف كافة عمليات المساعدة العسكرية بجميع أنواعها أو استخدام الأراضي السعودية للعمل ضد اليمن .

٦ ـ تقوم الجمهورية العربية المتحدة بسحب كافة قواتها العسكرية من اليمن في ظرف عشرة شهور ابتداء من يوم ٢٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٥ .

٧ ـ توقف الاشتباكات المسلحة في اليمن فوراً وتشكل لجنة سلام مشتركة من الجانبين تقوم بما يأتي :

أ ـ مراقبة وقف إطلاق النار بواسطة لجان خاصة للمراقبة .

ب ـ مراقبة الحدود والموانىء وإيقاف المساعدات العسكرية بجميع أنواعها ، أما المساعدات الغذائية فتتم تحت إشرافها . وللجان المراقبة المذكورة أن تستخدم وسائل التنقل اللازمة ، ويمكن لها أن تستخدم بحرية الأراضي اليمنية ، كما يمكنها أن تستخدم الأراضي السعودية ـ إذا دعت الضرورة لذلك ـ التي توصلها لنقط المراقبة التي سوف يتفق عليها .

٨ ـ تتعاون المملكة العربية السعودية والجمهورية العربية المتحدة وتعملان إيجابياً على تأمين تنفيذ هذا الاتفاق ، وفرض الاستقرار في الأراضي اليمنية حتى إعلان نتيجة الاستفتاء ، وذلك بتخصيص قوة من الدولتين تستخدمها اللجنة عند اللزوم للقضاء على أي خروج على هذا الاتفاق أو أي عمل على تعطيله أو إثارة القلاقل في سبيل نجاحه .

٩ ـ بغية دفع التعاون بين الجمهورية العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية إلى التقدم ، واجتياز المرحلة الحالية إلى الوضع الطبيعي كما كانت وكما ينبغي أن تكون عليه العلاقات بين البلدين ، يتم اتصال مباشر بين الرئيس جمال عبد الناصر وجلالة الملك فيصل لتلافي حدوث أي مصاعب تقف في طريق تنفيذ هذا الاتفاق .

☆☆☆

ملحق رقم (١٥)

مجموعة رسائل يمنية إلى الجانب السعودي



بسم الله الرحمن الرحيم

صاحب الجلالة الملك المعظم فيصل بن عبد العزيز

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

في هذه اللحظات الحاسمة التي تمر بها القطر العربي في اليمن الحبيب .. وتطلع العرب والمسلمين في كل مكان الى ما ستسفر عنه محادثات جلالتكم مع سيادة الرئيس جمال عبد الناصر آملة ان تكون النتائج في مستوى المسئولية التاريخية حيال المصالح الانسانية والاسلامية والعربية في وقف الحرب في اليمن .. ووضع حد لمأساته الدامية التي تهدر بها طاقات الامة العربية كلها .. ليحل السلام محل الحرب .. والاخاء محل العداء .. والبناء محل الخراب .. والاستقرار محل الاضطراب .. والرفاهية محل الشقاء والجمال بدلا من التشويه

انكم يا صاحب الجلالة مع سيادة الرئيس جمال عبد الناصر تعرفون ان الشعب اليمني قد توحدت كلمته وارادته في ضرورة احلال السلام في اليمن [illegible] السلام .. [illegible] هذه في مناسبات كثيرة .. [illegible] عن [illegible] الجميع .. [illegible] في سبيل الدعوة الى السلام استشهد الكثير وعلى رأسهم شهيد اليمن المعظم محمد محمود الزبيري .. والظلال [illegible] وجوب اقرار السلام بوسائل السلام بعد ان جربت كل الوسائل الاخرى .. ثم انعقاد مؤتمر الطائف الذي اتاح لممثلي الفئات اليمنية المختلفة ان يجتمعوا في مدينة الطائف .. بين [illegible] و[illegible] على ميثاق السلام الذي [illegible] اليوم [illegible] اجتمعوا السلام والاستقرار في اليمن .. و[illegible] الشعب اليمني [illegible]
[illegible] .. وفي جو الامن والحرية الكاملة

[illegible] .. انها فرصة [illegible] في هذه المناسبة ان [illegible] بأن [illegible] في الداخل والخارج قد ابلغونا مواقفهم التامة .. وما [illegible] توصلنا اليه في مدينة الطائف .. وقد وصل الاخ محمد احمد نعمان من القاهرة عن طريق بيروت .. وابلغنا موافقة اخواننا في القاهرة على ميثاق السلام .. الذي وقعه ممثلو الفئات اليمنية المختلفة في الطائف .. والاعضاء مرافقة القاضي عبد الرحمن بن يحيى الارياني .. والاستاذ احمد محمد نعمان .. والاستاذ محسن العيني

وعلى هذا فان ما يأتي من [illegible] ميثاق الاتفاق الطائف فانما هو من ظروف غير طبيعية .. وفي هذه الحال فانه من الضروري السماح لهم بالانتقال الى بيروت لاستطلاع رأيهم الحقيقي البعيد عن تلك الظروف غير الطبيعية والمرتبكة .

واننا لعلى ثقة من علم جلالتكم وسيادة الرئيس جمال عبد الناصر تقدرون حقيقة الظروف والملابسات التي ادت الى المأساة اليمنية .. ومدى الخطورة التي تترتب على عدم علاج [illegible] بالطرق السلمية لا في اليمن وحدها بل على الكيان العربي كله ..
ولذلك فكلنا امل ورجاء في ان لا ينتهي هذا الاجتماع الا بحل جذري وحاسم لا ينتج عنه اي مشاكل او كوارث جديدة في المستقبل .. تحل به النعمة والاخوة العربية الاسلامية لخير اليمن وخير العرب والمسلمين جميعا
وفقكم الله الى ما فيه الخير وسدد خطاكم .. ونرجو ان تتقبلوا خالص التحية والاحترام والتقدير

الوفد الشعبي الجمهوري اليمني
[illegible]

٢٥ ربيع الثاني ١٣٨٥هـ
٢٣/٨/١٩٦٥م

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرة صاحب الجلالة الملك فيصل المعظم ... المعظم الله

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

انكم تعرفون المحن الدامية التي مرت ببلادنا بما فيها من [illegible] واليوم ونحن [illegible] اكثر من [illegible] اليمن وامنها واستقلالها، وان [illegible] لها ونهاية [illegible] الآلاف من القتلى بالالاف [illegible] النزيف الدموي، واهدار الامكانيات العربية [illegible]

ونحن [illegible] على [illegible] لهذه المأساة التي تهدد الكيان العربي من اساسه ..

[illegible] السلام في ربوع اليمن، فاننا [illegible] ما ذكرتم [illegible] من قبل، من وجوب وقف القتال، والاحتكام الى حق الشعب اليمني في [illegible] بعيداً عن اي مؤثر خارجي كائناً من كان، [illegible] في مؤتمر [illegible] الذي [illegible] المؤتمر الصحفي المنعقد [illegible]

ايماناً منا بان كلمتكم [illegible] بمثابة عهد للشعب .

لذلك فاننا نؤيد قيام نظام انتقالي، تتولى الشعب اليمني وتمكينه من تقرير

مصيره وتستهدف نظام الدولة اليمن الاسلامية في كيانها جديد يتكون من :

- مجلس الدولة الاعلى الذي يحل محل رئيس الدولة [illegible] جميع الفئات اليمنية
- مجلس وزراء
- مجلس شورى

وسيتولى مجلس الشورى [illegible] الانتقال الذي [illegible] اليمن [illegible] الى الوضع النهائي الذي [illegible] الشعب في استفتاء حر

واننا لنقدر [illegible] جلالتكم التي التزمتم بها لما في ذلك من الشعب اليمني [illegible] الحق في تقرير مصيره دون اي مؤثر خارجي، [illegible] لجميع ممثلي الشعب [illegible] يلتقون باسم اليوم [illegible] جميعاً [illegible] وناظرين فقط الى المستقبل، [illegible] اليمن [illegible]

صورة
« ج »

[illegible] جهود جلالتكم لاقرار السلام، وتمكين الشعب اليمني من حقه في تقرير المصير .

ونحن على ثقة تامة من [illegible] حكمتكم، واخلاصكم في توحيد كلمة اليمنيين جميعاً على هذا الاساس . والماضي الاسود لا يعود . والحاضر الذي لا يبقى، والمستقبل [illegible] الشعب .

وتسهيلاً لتحقيق هذا اخترنا لجنة منا تنقل رأينا الى جلالتكم والى المسؤولين في المملكة في حدود هذه الاسس .. وتتكون اللجنة من :

الشيخ احمد [illegible] السيد ابراهيم علي الوزير . الشيخ علي بن ناجي القوسي الشيخ نعمان بن قايد بن راجح . الشيخ احمد ناصر الذهب . الشيخ سنان ابو لحوم . السيد حسين المقدمي . السيد محمد عبدالله الفسيل

واملنا كبير ان تنتهي المأساة في اليمن بما فيه خير الجميع .

ونعتذر يا صاحب الجلالة [illegible] اسمى عبارات التقدير والاجلال .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته [illegible] / ١١ ربيع الثاني [illegible]

الموافق / ٧ اغسطس [illegible]

ملحق رقم (١٦)

المجلس الوطني

الدستور الدائم

للجمهورية العربية اليمنية

عام ١٩٧٠ م



الجمهورية العربية اليمنية
المجلس الوطني

بسم الله الرحمن الرحيم

دستور
الجمهورية العربية اليمنية

الدستور الدائم

« الباب الأول »

« الدولة »

مادة (١) ـ اليمن دولة عربية إسلامية ذات سيادة تامة ، لايجوز التنازل عن سيادتها أو التخلي عن أي جزء من أراضيها ؛ وهي جمهورية شورية نيابية ، والشعب اليمني شعب عربي مسلم ، وهو جزء من الأمة العربية والإسلامية .

مادة (٢) ـ الإسلام دين الدولة ونظامها ، واللغة العربية لغتها الرسمية .

مادة (٣) ـ السيادة المطلقة والحاكمية ، وهي بإرادة الله تعالى وديعة للأمة التي هي مصدر السلطات تمارسها بحق الاستخلاف .

مادة (٤) ـ الشريعة الإسلامية مصدر القوانين جميعاً .

مادة (٥) ـ لايجوز التخلي عن النظام الجمهوري أو المساس به أو السماح بالخروج عنه ، وعلى الشعب مسؤولية حمايته والدفاع عنه .

مادة (٦) ـ الوحدة اليمنية حق مشروع لكل أبناء اليمن الطبيعية وعليهم جميعاً تحقيقها بالوسائل المشروعة .

« الباب الثاني »

« المقومات الأساسية للمجتمع »

مادة (٧) ـ التضامن الاجتماعي أساس المجتمع .

مادة (٨) ـ الأسرة أساس المجتمع ، وقوامها الدين والأخلاق وحب الوطن .

مادة (٩) ـ تكفل الدولة السرية العامة والخاصة في حدود نظام الإسلام وآدابه ، كما تكفل الأمن والطمأنينة وتكافؤ الفرص لجميع المواطنين .

مادة (١٠) ـ التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية وتوفير المستوى اللائق من المعيشة أركان أساسية لبناء المجتمع وتقدمه تكفلها الدولة وترعاها .

مادة (١١) ـ ينظم الاقتصاد اليمني وفقاً لنصوص مرسومة تراعى فيها مبادئ العدالة الاجتماعية وتهدف إلى تنمية الإنتاج وتطويره ورفع مستوى المعيشة على أن لايتعارض مع نظام الإسلام الاقتصادي أو سيادة البلاد واستقلالها .

مادة (١٢) ـ النشاط الاقتصادي الخاص حر ، على أن لا يضر بمصلحة المجتمع أو يخل بأمن الناس ، أو يعتدي على حريتهم أو كرامتهم ...

مادة (١٣) ـ الملكية الخاصة مصونة ولا تنزع إلا للمصلحة العامة ومقابل تعويض عادل وعاجل .

مادة (١٤) - الثروات الطبيعية على سطح الأرض أو في باطنها أو في المياه الإقليمية وجميع مواردها وقواها ملك للدولة وهي التي تكفل حسن استغلالها لمصلحة الأمة .

مادة (١٥) - للأموال العامة حرمتها ، وحمايتها واجب على كل مواطن .

مادة (١٦) - عدالة الإسلام الاجتماعية أساس الضرائب والتكاليف العامة .

مادة (١٧) - توفر الدولة لأفراد المجتمع خدمات التأمين الاجتماعي والصحي ، كما تكفل لهم المعونة في حالة المرض والشيخوخة والعجز عن العمل مع الفقر .

مادة (١٨) - تشجع الدولة التعاون بالادخار وترعى المنشآت التعاونية بمختلف صورها .

مادة (١٩) - تكفل الدولة وفقاً للقانون دعم الأسرة أو حماية الأمومة والطفولة .

مادة (٢٠) - تكفل الدولة تضامن المجتمع في تحمل الأعباء الناجمة عن الكوارث والمحن العامة .

مادة (٢١) - الوظائف العامة تكليف للقائمين بها ، ويستهدف موظفو الدولة في أداء أعمالهم المصلحة العامة وخدمة الأمة ، ولايولى الأجانب في الوظائف العامة إلا في الأحوال التي يبينها القانون .

« الباب الثالث »

الحقوق والواجبات العامة

الفصل الأول

مادة (٢٢) ـ اليمنيون متساوون في الحقوق والواجبات العامة بدون تمييز .

مادة (٢٣) ـ الجنسية اليمنية يحددها القانون ، ولا يجوز إسقاطها عن يمني ولا الإذن بتغييرها وسحبها ممن اكتسبها الا في حدود القانون .

مادة (٢٤) ـ لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص ، ولا عقاب إلا على الأفعال اللاحقة لصدوره .

مادة (٢٥) ـ العقوبة شخصية فلا تزرُ وازرة وِزْرَ أخرى .

مادة (٢٦) ـ السجن عقوبة وهو وسيلة لإصلاح المجرم وتربيته تربية صالحة ، ويكفل القانون تحقيق هذه الغاية .

مادة (٢٧) ـ المتهم بريء حتى تثبت إدانته ، ولا يقضى بالعقاب إلا بعد محاكمة شرعية عادلة ينظم القانون إجراءاتها ويكفل لها حرية الدفاع .

مادة (٢٨) ـ حرية الأقوال والأفعال مكفولة في حدود نظام الإسلام وآدابه .

مادة (٢٩) ـ حرية المراسلات البريدية والبرقية والهاتفية مصونة وسريتها مكفولة ، فلا يجوز مراقبتها أو إفشاء سريتها أو تأخيرها إلا في الأحوال التي يبينها القانون وبالإجراءات المنصوص عليها فيه .

مادة (٣٠) ـ لا يجوز إبعاد يمني من الأراضي اليمنية أو منعه من العودة إليها .

مادة (٣١) ـ لدور العبادة ودور العلم حرمة لا يجوز المساس بها إلا في الحالات التي تستدعيها دواعي الأمن ، كما يبينها القانون وبالكيفية المنصوص عليها فيه .

مادة (٣٢) ـ للمساكن حرمة فلا يجوز مراقبتها ولا دخولها بغير إذن أهلها ، إلا في الأحوال التي يبينها القانون وبالكيفية المنصوص عليها فيه .

مادة (٣٣) ـ المصادرة للأموال محظورة ، ولا تكون إلا بناء على حكم قضائي .

مادة (٣٤) ـ تسليم اللاجئين السياسيين محظور .

مادة (٣٥) ـ التعليم حق لليمنيين جميعاً تكفله الدولة بإنشاء مختلف أنواع المدارس والمؤسسات الثقافية والتربوية والتوسع فيها بحسب الإمكانيات ، وتهتم الدولة خاصة بنمو الشباب البدني والعقلي والخلقي طبقاً لتعاليم الدين الحنيف .

مادة (٣٦) ـ الرعاية الصحية حق لليمنيين جميعاً تكفله الدولة بإنشاء مختلف أنواع المستشفيات والمؤسسات الصحية والتوسع فيها بحسب الإمكانيات .

مادة (٣٧) ـ لكل يمني الحق في العمل وفي اختيار نوعه في حدود الآداب العامة للبلاد ، والعمل حق وشرف وواجب على كل مواطن تقتضيه الكرامة ويستوجبه الخير العام وتقوم الدولة على توفيره للمواطنين وعلى عدالة شروطه .

مادة (٣٨) ـ لايجوز فرض عمل إجباري على أحد إلا في الأحوال التي يعينها القانون لضرورة قومية وبمقابل عادل .

مادة (٣٩) ـ الحزبية بجميع أشكالها وإنشاء الأحزاب السياسية محظورة .

مـادة (٤٠) ـ حريـة تكوين الجمعيـات والنقـابـات على أسس وطنيـة سليمـة مكفولة وفقـاً للشروط والأوضـاع التي يبنيهـا القـانون ، ولا يجوز إجبـار أحـد على الانضمام إلى أي جمعية أو نقابة .

مادة (٤١) ـ للأفراد حق الاجتماع دون حاجة لإذن أو إخطـار سـابق ، ولا يجوز لأحد من قوات الأمن حضور اجتماعاتهم الخاصة .

والاجتماعات العامة والمواكب والتجمعات مباحـة وفقـاً للشروط والأوضـاع التي بينها القانون ، على أن تكون أغراض الاجتماع ووسائلـه سليمـة ولا تنـافي الآداب ولا تخل بالأمن .

مادة (٤٢) ـ أداء الضرائب والتكليف العامة واجب وفقاً للقانون .

مادة (٤٣) ـ الجهـاد في سبيل الله والـدفـاع عن الوطن واجب مقـدس وأداء الخدمة العسكرية شرف والتجنيد إجباري وفقاً للقانون .

« الفصل الثاني »

« الحقوق الإنسانية »

مادة (٤٤) ـ يجب أن تراعي الدولة في سياستها الحقوق الإنسانية للبشر جميعاً بصفة متساوية داخل البلاد وخارجها وهي :

١ ـ للدماء والأموال والأعراض حرمتها ، ولايجوز المساس بها إلا فيما نصت عليه الشريعة الإسلامية .

٢ ـ للنساء والأطفال والشيوخ والمرضى والجرحى والأسرى حرمة ، لايجوز المساس بها إلا في الأحوال المنصوص عليها في أحكام الشريعة الإسلامية .

٣ ـ لايجوز تعذيب السجناء جسمانياً أو معنوياً .

٤ ـ للجائع والعاري والجريح والمريض حق الرعاية وتكفل لهم جميع الحقوق الإنسانية كما تكفل الحقوق للشارد والأسير بما يتفق مع المواثيق والمعاهدات الدولية ولايتعارض مع الشريعة الإسلامية .

مادة (٤٥) ـ لا يجوز للدولة أن تفرق في الحقوق الإنسانية بسبب الدين أو الجنس أو اللغة أو الوطن أو المهنة .

« الباب الرابع »
« السلطات »

الفصل الأول
« مجلس الشورى »

مـادة (٤٦) ـ مجلس الشـورى هـو الهيئـة التشريعيـة التي تنفرد بممارسة سلطة من القوانين وفقاً للمادة الثالثة من البـاب الأول من هذا الدستور .

مادة (٤٧) ـ يخص القانون بالإضافة إلى المواد المسندة إليه صراحة بمواد أخرى من الدستور بتحديد القواعد التي تخص المسائل الآتية :

- الحقوق الفردية والجماعية المنصوص عليها في الباب الثاني والباب الثالث من الدستور .
- تنظيم التقاضي و نظام القضاء .
- الضمانات الأساسية الممنوحة لموظفي الدولة المدنيين والعسكريين .
- إنشاء المؤسسات العامة .
- التعليم .

مـادة (٤٨) ـ يتولى مجلس الشورى مراقبة أعمال السلطة التنفيذية كما هو مبين في الدستور .

مـــادة (٤٩) ـ يتـــألف مجلس الشـــورى من أعضـــاء ينتخبـــون بطريـــق الانتخـاب العـام المبـاشر الحر المتســاوي السري ، ولرئيس المجلس الجمهوري أن يعين عشر الأعضاء من العلماء الشرعيين وذوي الخبرات والكفاءات العالية .

مادة (٥٠) ـ عضو مجلس الشورى يمثل الأمة جمعاً ويرعى المصلحـة العـامـة ولا سلطان لأي هيئة عليه في عمله بالمجلس أو لجانه . ولايجوز أن تقيد وكالتـه بقيـد أو شرط . وعليه أن يمارسها بهدى من دينه وشرفه وضميره .

مادة (٥١) ـ يتألف مجلس الشورى من مائة وخمسة وأربعين عضواً .

مادة (٥٢) ـ يحدد القانون طريقة الانتخابات وتوزيع الدوائر الانتخـابيـة ، كما يحدد أحوال عدم الأهلية لعضوية مجلس الشورى والوظـائف التي يمتنع الجمع بينهـا وبين العضوية وفي الشروط الواجب توافرها في الناخبين .

مـادة (٥٣) ـ يجب أن يتضمن قـانـون الانتخـاب نصـوصـاً تكفـل المبــادئ التالية :

١ ـ سلامة الانتخاب .

٢ ـ حق المرشحين في مراقبة العمليات الانتخابية .

٣ ـ عقاب العابثين بإرادة الناخبين .

مادة (٥٤) ـيشترط في عضو مجلس الشورى :

أ ـ أن يكون من أبوين وجدين يمنيين .

ب ـ أن تتوافر فيه شروط الناخب وفقاً لقانون الانتخاب .

جـ ـ ألاّ يقل سنه عن خمسة وعشرين عاماً .

د ـ أن يجيد اللغة العربية قراءة وكتابة .

هـ ـ ألا يكون متزوجاً أو يتزوج أثناء عضويته من أجنبية .

و ـ أن يكون مستقيماً أخلاقاً وسلوكاً ، محافظاً على الشعائر الدينية والعادات الوطنية .

ز ـ ألا يكون قد صدر ضده حكم في قضية مخلّة بالشرف .

مادة (٥٥) ـ مدة مجلس الشورى أربع سنوات شمسية تبدأ من تاريخ أول اجتماع ، وتجري الانتخابات العامة لتجديد المجلس خلال الستين يوماً السابقة لانتهاء مدته ، فإن لم يكن الانتخاب قد تم عند انتهاء مدة المجلس ، أو تأخر لسبب من الأسباب يبقى المجلس قائماً . حتى يتم انتخاب المجلس الجديد لمدة لا تزيد عن ثلاثة أشهر ، ولا يجوز أن تمتد مدة المجلس إلا للضرورة في حالة حرب يستحيل معها إجراء انتخابات عامة ويكون هذا المد بقانون .

مادة (٥٦) ـ يدعو رئيس المجلس الجمهوري مجلس الشورى لأول اجتماع يلي الانتخابات العامة للمجلس في خلال أسبوعين من إعلان نتائج الانتخابات . فإن لم يصدر قرار الدعوة خلال تلك المدة اعتبر المجلس مدعواً للاجتماع في صباح اليوم التالي للأسبوعين المذكورين . فإن صادف هذا اليوم عطلة رسمية اجتمع المجلس في صباح أول يوم يلي تلك العطلة .

مادة (٥٧) ـ يعتبر مجلس الشورى في حالة انعقاد دائم . ويجتمع المجلس حتماً في كل عام من مطلع شهر مارس حتى نهاية شهر مايو ومن أول اكتوبر حتى نهاية شهر ديسمبر . ويحدد رئيس المجلس مواعيد الاجتماع في غير هاتين الفترتين بقرار منه وهو ملزم بدعوة المجلس لاجتماع غير عادي إذا طلب ذلك ثلث أعضاء المجلس أو رئيس المجلس الجمهوري أو الحكومة للنظر في جدول أعمال محدد .

مادة (٥٨) ـ إذا خلا محل أحد أعضاء مجلس الشورى قبل نهاية مدته لأي سبب من الأسباب اختير بدلاً عنه بالطريقة المنصوص عليها في الدستور خلال شهرين من تاريخ إعلان المجلس هذا الخلو .

وتكون مدة العضو الجديد حتى نهاية مدة سلفه . وإذا وقع الخلو في خلال الستة الأشهر السابقة على انتهاء مدة المجلس فلا يجري انتخاب عضو بديل .

مـادة (٥٩) - مقر مجلس الشـورى العـاصمـة صنعـاء ، ويجـوز في الظروف الاستثنائيـة أن يعقـد جلسـاتـه في أي منطقـة أخرى داخل الجمهوريـة ، وكل اجتماع يعقده المجلس في غير المكان المعين له غير مشروع ، والقرارات التي تصدر فيه بـاطلـة بحكم القانون .

مادة (٦٠) - قبل أن يباشر عضو مجلس الشورى أعمـالـه في المجلس أو لجـانـه يؤدي أمام المجلس في جلسة علنية اليمين الآتية : « أقسم بـالله العظيم أن أكون متمسكاً بكتاب الله وسنـة رسولـه ، مخلصاً لـديني ولوطني وأمتي ، وأن أحـافـظ على النظـام الجمهـوري ، وأن أحترم دستـور البـلاد وقـوانينهـا ، وأن أكـون أمينـاً حـريصـاً على حريات الأمة ومصالحها وأموالها وكرامتهـا ، وأن أقوم بمهمـة النيـابـة بشرف وصـدق وإخلاص والله على ما أقول شهيد » .

مادة (٦١) - يختار مجلس الشورى في أول جلسة لـه رئيسـاً ووكيلين وأمينـاً عاماً من بين أعضائه لمدة المجلس وإذا خلا مكان أي منهم اختار المجلس من يحل محله إلى نهاية مدته . ويكون الإنتخاب في جميع الأحوال بالأغلبية المطلقـة للحـاضرين ، فإن لم تتحقق هذه الأغلبية في المرة الأولى أعيد الانتخاب بين الاثنين الحائزين لأكثر الأصوات ، فإن تسـاوى مع ثـانيهما غيره في عـدد الأصوات اشترك معهما في انتخـاب المرة الثانية ، ويكون الانتخاب في هذه الحالة بالأغلبية النسبية ، فـإن تسـاوى أكثر من واحـد في الحصـول على الأغلبيـة النسبيـة تم الاختيـار بينهم بـالقرعـة . ويرأس الجلسة الأولى لحين انتخاب الرئيس أكبر الأعضاء سناً .

مادة (٦٢) - يؤلف خلال الأسبوع الأول من اجتماعه اللجان اللازمة لأعمالـه ويجوز لهذه اللجان أن تباشر صلاحيتها خلال عطلة المجلس تمهيداً لعرضها عليه عنـد اجتماعه .

مادة (٦٣) - جلسات مجلس الشورى علنية ويجوز عقدها سرية في الحـالات الاستثنائية بناء على طلب رئيسه أو رئيس المجلس الجمهوري ، أو الحكومـة ، أو عشر أعضائـه ، وتكون منـاقشـة الطلب في جلسـة سريـة يقرر المجلس فيهـا مـا إذا كانت المناقشة في الموضوع المطروح أمامه تجري في جلسة علنية أو سرية .

مـادة (٦٤) ـ يختص مجلس الشورى بـالفصل في صحـة عضـويـة أعضـائـه . ولكل نـاخب أو مرشح أن يقـدم إلى أمـانـة المجلس خلال عشرين يومـاً من تـاريخ إعلان نتائج الانتخابات في دائرته الانتخابية ، أو من توفر أسباب عدم الجمع أو عـدم الأهلية طعناً يبين فيه الأسباب القانونيـة لعـدم صحـة نيـابـة المطعون فيـه ومـدعمـاً بالأدلة ، وتختص محكمة عليا يعينها القانون بـالتحقيق في صحـة الطعون المقـدمـة إلى مجلس الشـورى ، وذلـك بنـاء على قرار من المجلس ، وتعرض نتيجـة التحقيـق على المجلس للفصل في الطعن ، ولا تعتبر العضوية باطلـة إلا بقرار يصـدر بـأغلبيـة ثلثي عدد أعضاء المجلس .

مادة (٦٥) ـ مجلس الشورى هو المختص بقبول الاستقالة من عضويته .

مـادة (٦٦) ـ يشترط لصحـة اجتماع مجلس الشـورى حضـور أكثر من نصف أعضائه مع استبعاد الأعضاء الذين أعلن خلو مقـاعـدهم وتصـدر القرارات بـالأغلبيـة المطلقة للأعضاء الحاضرين ، وذلك في غير الحالات التي تشترط فيها بموجب الدستور أو اللائحة الداخلية للمجلس أغلبية خاصة ؛ وعند تساوي الأصوات يعتبر الأمر الذي جرت المداولة في شأنه مرفوضاً .

مادة (٦٧) ـ حق التصويت لأعضاء مجلس الشورى حق شخصي ، وليس لهم الاقتراح مـالم يكـونـوا حـاضرين في الجلسـة ، ولايجـوز التصـويت بـالـوكالـة وتجري الانتخابات بالتصويت السري وتحدد اللائحة الداخلية الطرق الأخرى للتصويت .

مادة (٦٨) ـ لايؤاخذ عضو مجلس الشورى بحال من الأحوال بسبب الوقـائع التي يطلع عليها ويوردها ، أو الأفكار والآراء التي يبديها في عمله بـالمجلس أو لجـانـه أو بسبب التصـويت في الجلسـات العلنيـة أو السريـة ، ولا يطبـق هـذا الحكم على ما يصدر من العضو من قذف أو سب .

مـادة (٦٩) ـ يتمتع النواب بـالحصـانـة أثنـاء دورات الانعقـاد ، ولايجوز أن تتخـذ نحـو العضـو إجراءات التحقيـق أو التفتيش أو القبض أو الحبس أو أي إجراء جزائي آخر إلا بإذن المجلس فيما عدا حالة التلبس بالجريمة ؛ وفي هـذه الحـالـة يجب

إخطار المجلس فوراً . لايجوز القبض على عضو المجلس في غير أوقات الانعقاد إلا بموافقة مكتب المجلس ، إلا في حالة التلبس بالجريمة ويوقف اعتقال العضو أو السير في الإجراءات الجزائية ضده إذا طلب ذلك المجلس ولاتطبق أحكام الفقرتين السابقتين في هذه المادة إلا في الحالات الجنائية . وفي جميع الأحوال إذا لم يصدر المجلس قراراً في طلب الإذن خلال شهر من تاريخ وصوله إليه اعتبر ذلك بمثابة الإذن .

مادة (٧٠) ـ لمجلس الشورى وحده المحافظة على النظام والأمن داخل أبنية المجلس ويقوم بذلك رئيسه . ويكون للمجلس حرس خاص يأتمر بأمر رئيس المجلس ولا يجوز لأي قوة مسلحة أخرى دخول المجلس أو الاستقرار على مقربة من أبوابه إلا بطلب من رئيس المجلس .

مادة (٧١) ـ تعين بقانون مكافآت عادلة لأعضاء مجلس الشورى تكفل لهم الاستقلال في عملهم ، وفي حالة تعديل هذه المكافآت لاينفذ هذا التعديل إلا على المجلس الجديد .

مادة (٧٢) ـ يضع مجلس الشورى لائحته الداخلية متضمنة نظام سير العمل في المجلس ولجانه وتشكيل واختصاصات مكتب المجلس وعدد اللجان السنوية وتشكيلها واختصاصاتها مع عدم المساس بحق المجلس في إنشاء لجان خاصة مؤقتة كما تحدد اللائحة أصول المناقشة والسؤال والاستجواب والتصويت وسائر الصلاحيات المنصوص عليها في الدستور كما تبين الجزاءات التي تقرر على مخالفة العضو للنظام أو تخلفه عن جلسات المجلس أو اللجان بدون عذر مشروع . للائحة الداخلية قوة القانون ولايجوز تعديلها إلا وفقاً للأصول المذكورة فيها .

مادة (٧٣) ـ يشكل المجلس ضمن لجانه السنوية لجنة خاصة لبحث العرائض والشكاوى التي يتقدم بها فرد أو جماعة ، وعلى اللجنة الاستيضاح عن كل شكوى من الجهات المختصة وإعلام صاحبها بالنتيجة . ولايجوز تقديم العرائض والشكاوى إلى المجلس إلا مكتوبة . ولا يجوز لعضو مجلس الشورى أن يتحيز في قضية ما مع أحد الخصمين أو يتدخل بشأنها لدى أي من السلطتين القضائية والتنفيذية .

مـادة (٧٤) - يحـق لمجلس الشـورى في كل وقت أن يـؤلف لجـان تحقيـق أو يندب عضواً أو أكثر من أعضـائـه للتحقيق في كل أمر للتثبت من وقـائع أو أوضـاع تهم الصالح العام ، كما أنه يجب عليه ذلك بناء على طلب ثلث أعضائـه ؛ ويجب على الوزراء وجميع موظفي الدولة تقديم المساعدات والشهـادات والوثـائق والبيـانـات التي تطلب منهم . ولايحق لأي وزير أن يمتنع عن الحضور للرد على الأسئلة الموجهة إليه من الأعضاء .

مـادة (٧٥) - لرئيس الوزراء والوزراء حق حضور جلسـات مجلس الشـورى ولجانـه ، ويسمح لهم كلمـا طلبوا الكلام ، ولهم أن يستعينوا بمن يريـدون من كبـار الموظفين ، وللمجلس أن يحتم على الوزير المختص الحضـور للرد على أسئلـة الأعضـاء ، وعند مناقشة أمر يتعلق بوزارته كما يجب إشعار الحكومة بجدول أعمال المجلس ولجانـه للعلم . وتخصص بالأولوية جلسة من كل أسبوع ، لأسئلة الأعضاء وردود الحكومة .

مادة (٧٦) - لمجلس الشورى إبداء رغبات للحكومة في المسـائل العـامـة وإن تعـذر على الحكـومـة الأخـذ بهـذه الرغبـات وجب أن تبين للمجلس أسبـاب ذلـك ، وللمجلس أن يعقب مرة واحدة على بيان الحكومة .

مادة (٧٧) - يجب أن تتقدم كل وزارة بعد خمسة عشر يومـاً على الأكثر من تشكيلها ببرنامجها إلى مجلس الشورى للحصول على الثقـة بـالأغلبيـة المطلقـة لأعضـاء مجلس الشـورى ، وإذا كان المجلس في غير دور انعقـاده العـادي ، فيـدعى إلى اجتماع غير عادي وتبدأ المناقشات بشأن الاقتراع على الثقـة بعـد مرور ثمـان وأربعين سـاعـة على قراءة البرنـامـج ، ويجري الاقتراع بعـد مرور أربـع وعشرين سـاعـة على انتهـاء المناقشـة ، ولمجلس الشورى أن يبـدي مـايراه من ملاحظـات بصـدد برنـامج الوزارة دون ان يؤدي ذلك إلى حجب الثقة .

مادة (٧٨) - يجوز بناء على طلب موقع من عشرة أعضاء طرح موضوع عام على مجلس الشورى للمناقشة لاستيضاح سياسة الحكومة في شأنه وتبـادل الرأي فيـه ، ولسائر الأعضاء حق الاشتراك في المناقشة .

مـادة (٧٩) - لكل عضـو من أعضــاء مجلس الشـورى أن يـوجــه إلى رئيس مجلس الوزراء وإلى الوزراء استفسارات لاستيضاح الأمور الداخلة في اختصـاصهم ، وللسائل وحده حق التعقيب مرة واحدة على الإجابة .

مـادة (٨٠) - يراقب مجلس الشورى أعمـال الحكـومـة . وتكـون الحكـومـة وأعضاؤها مسؤولين عن أعمالهم أمام مجلس الشورى الذي يناقش بيـانـاتهم السيـاسيـة وتقاريرهم .

مادة (٨١) - لمجلس الشورى حق سحب الثقة من الحكومة أو أعضـاء منهـا ، ولا يجوز عرض سحب الثقة إلا بعـد استجواب موجـه إلى الحكومـة أو إلى الوزير ، ويكون الطلب بناء على اقتراح موقع من عشر أعضاء من المجلس .

ولايجوز للمجلس أن يصـدر قراره في الطلب قبل ثلاثـة أيـام ، على الأقـل من تقديمه ، ويكون سحب الثقة من الحكومة أو من الوزير بأغلبية أعضاء المجلس .

مادة (٨٢) - لرئيس الوزراء أن يطرح أمام مجلس الشورى الثقة بـالحكومـة وذلك بمناسبة عرض برنامجه أو بمناسبة عرض أي بيان للحكومة عن السياسة العـامـة للدولة .

مـادة (٨٣) - يجب أن يقـدم رئيس الوزراء إلى رئيس المجلس الجمهوري فوراً استقـالـة الحكـومـة ، إذا سحب مجلس الشـورى الثقـة بهـا . مـع مراعـاة حكم المـادة (٧٩) .

وإذا قرر مجلس الشورى سحب الثقـة بـأحـد الوزراء أعتبر معتزلاً للـوزارة من تاريخ قرار عدم الثقة ويقدم استقالته فوراً .

مـادة (٨٤) - لكل عنصر من أعضــاء مجلس الشـورى أن يـوجــه إلى رئيس الوزراء أو إلى الوزراء استجوابات بشأن من الشؤون الداخلة في اختصاصاتهم ، وعلى رئيس الوزراء والوزراء الإجابة على أسئلة الأعضاء ويكون ذلك وفقاً لما تنص عليـه اللائحة الداخلية . ولاتجري المناقشة في الاستجواب إلا بعد خمسة أيام من يوم تقديمه وذلك في غير حالة الاستعجال بموافقة الوزير .

مـادة (٨٥) ـ لايصدر قـانون إلا إذا أقره مجلس الشورى مـع مراعـاة أحكام المواد (٦١ و ......) .

مـادة (٨٦) ـ لعضو مجلس الشورى وللحكـومـة حـق اقتراح القـوانين ، وكل مشروع قانون رفضه مجلس الشورى لا يجوز تقديمه ثانية في دور الانعقاد ذاته .

مـادة (٨٧) ـ يحـال كل مشروع قـانون إلى اللجنـة المختصـة أولا ، وبعـد أن تبدي اللجنة رأيها فيه ، تتم قراءة مشروع القانون في المجلس مشفوعـاً برأي اللجنـة ، وتجري فيه المنـاقشـة ويؤخـذ الرأي عليـه مـادةمـادة ، ثم يقرأ مشروع القـانون مرة أخرى على المجلس ويؤخذ الرأي ككل في رفضه أو الموافقة عليه .

وتحدد اللائحة الداخلية الإجراءات العاجلة لمشروعات القانون التي يطلب فيهـا النظر على وجه الإستعجال .

مادة (٨٨) ـ تحال مشروعـات واقتراحـات القوانين إلى لجـان تشكل خـاصـة لدراستها وفحصها وإبداء الرأي وذلـك إذا مـا طلبت الحكومـة أو المجلس ذلـك فـإذا رأى المجلس بعد ذلك النظر فيها اتبع فيها حكم المادة السابقة .

مــادة (٨٩) ـ لعضـو مجلس الشـورى وللحكـومــة حـق اقتراح التعــديـل ، وللحكومة بعد بدء المناقشة أن تعترض على كل تعديل لم يعرض مقـدمـاً على اللجنـة المختصة .

مـادة (٩٠) ـ يصـدر رئيس المجلس الجمهوري كل مشروع قـانون وافق عليـه مجلس الشورى خلال خمسة عشر يومـاً من رفعـه إليـه وتخفض هـذه المـدة إلى خمسـة أيـام في حـالـة الاستعجــال . ويكـون تقرير صفــة الاستعجــال ، بقرار من مجلس الشورى بأغلبية الأعضاء الذين يتـألف منهم ، ولا تحسـب أيـام العطلـة الرسميـة من مـدة الإصـدار ، فـإذا مضت المــدة المقررة لـلإصــدار دون أن يطلـب رئيس المجلس الجمهوري إعادة النظر في مشروع القـانون ، اعتبر قـانونـاً ، ويجـب على رئيـس المجلس الجمهوري إصداره فوراً .

مـادة (٩١) - لرئيس المجلس الجمهوري مرة واحـدة إذا وجـد ضرورة لإعـادة النظر في مشروع قـانـون أو في بعض مـواده إعـادتـه إلى مجلس الشـورى ضمن المـدة المحددة لإصداره ، وذلك بقرار معلل ، ويجب على المجلس أن يجري مداولـة جـديـدة على ضوء الأسباب التي تضمنها قرار الإعادة .

فإذا أقره مجلس الشورى ثانية بموافقة ثلثي الأعضـاء الـذين يتـألف منهم المجلس اعتبر قانوناً ، ويجب على رئيس المجلس الجمهوري إصداره فوراً .

مادة (٩٢) - لرئيس المجلس الجمهوري أن يحل مجلس الشورى بقرار يبين فيه أسبـاب الحل بموافقـة مجلس الوزراء على أنـه لايجوز حل المجلس للأسبـاب ذاتهـا مرة أخرى .

ويجب أن يشتمـل القرار بحـل مجلس الشـورى على دعـوة النـاخبين لإجراء انتخابات جديدة في ميعـاد لايقل عن عشرين يومـاً ولا يزيـد على ستين يومـاً من تاريخ الحل ، وعلى تحديد ميعاد لاجتماع المجلس الجديـد في خلال خمسـة عشر يومـاً التالية لإعلان نتائج الانتخابات ؛ فإن لم تجر الانتخابات خلال تلـك المـدة يستعيـد المجلس المنحل كامل سلطتـه الـدستوريـة ويجتمع فوراً ويستمر في أعمـالـه كأن الحل لم يكن .

ولا يجوز حل مجلس الشـورى خـلال السنـة التي تلي انتخـابـه أو خـلال الستـة الأشهر الأخيرة لمدة المجلس الجمهوري .

كما لا يجوز ممـارسـة حق حـل مجلس الشـورى في الأحـوال والظروف التي تنص عليها المادة .

مادة (٩٣) - يجب أن ينظم لكل جلسة يعقدهـا مجلس الشورى محضر ينشر برمته في الجريدة الرسمية فيما عدا محـاضر الجلسـات السريـة التي يجب المحـافظـة على سريتها بصفة خاصة ، ولا يجوز منع نشر وإذاعـة المنـاقشـات العلنيـة للمجلس بـأي وسيلة من الوسائل .

مادة (٩٤) ـ لا يجوز لعضو مجلس الشورى أثناء مدة عضويته أن يعين أو أن يكون عضواً متفرغاً في مجلس إدارة شركة أو أن يسهم في التزامات تعقدها ، الحكومة أو المؤسسات العامة ، ولا يجوز له خلال تلك المدة كذلك أن يشتري أو يستأجر مالاً من أموال الدولة أو أن يؤجرها أو يبيعها شيئاً من أمواله أو يقايضها عليه ، مالم يكن ذلك بطريق المزايدة أو المناقصة العلنيتين ، أو بالتطبيق لنظام الاستملاك للمصلحة العامة وفقاً لما ينص عليه القانون .

مادة (٩٥) ـ لايمنح أعضاء مجلس الشورى أوسمة أو نياشين أثناء مدة عضو يتهم ويستثنى من ذلك العضو الذي يشغل وظيفة لاتتنافى مع عضويته .

مادة (٩٦) ـ كل من يرشح نفسه لعضوية مجلس الشورى له الحق في طلب الإجازة اللازمة للقيام بحملة الانتخابات .

مادة (٩٧) ـ لا يجوز منع أحد من تقلد عضويته مجلس الشورى متى توافرت فيه الشروط المقررة ويحظر فسخ عقد العمل أو فصل الموظف والمستخدم بسبب ممارسة هذا الحق .

« الشؤون المالية »

مادة (٩٨) - إنشاء الضرائب العامة أو تعديلها أو إلغاؤها لايكون إلا بقانون ، ولايعفى أحد من أدائها كلها أو بعضها إلا في الأحوال المبينة في القانون ، ولا يجوز تكليف أحد بأداء غير ذلك .

مادة (٩٩) - ينظم القانون القواعد الأساسية العامة لجباية الأموال العامة وإجراءات صرفها .

مادة (١٠٠) - لايجوز للحكومة عقد قرض أو كفالته ، أو الارتباط بمشروع يترتب عليه إنفاق مبالغ من خزانة الدولة في خلال سنة أو سنوات مقبلة إلا بموافقة مجلس الشورى .

مادة (١٠١) - يعين القانون قواعد منح المرتبات ، والمعاشات ، والتعويضات والإعانات والمكافآت التي تقرر على خزانة الدولة ، وينظم حالات الاستثناء منها والسلطات التي تتولى تطبيقها .

مادة (١٠٢) - لايجوز منح احتكار أو امتياز باستثمار شيء من موارد الثروة الطبيعية للبلاد أو استغلال مرفق عام إلا بقانون ولمدة محدودة .

مادة (١٠٣) - الاحتكار المضر بالأفراد والجماعات في كل ما يتعلق بضروريات الحياة ممنوع منعاً باتاً .

مادة (١٠٤) - يبين القانون الأحكام الخاصة بحفظ أملاك الدولة وإدارتها وشروط التصرف فيها ، والحدود التي يجوز فيها النزول عن شيء من هذه الأملاك .

مادة (١٠٥) ـ تعد الحكومة الميزانية العامة ، ولمجلس الشورى وحده حق إقرارها .

مادة (١٠٦) ـ السنة المالية تعين ابتداء وانتهاء بقانون .

مادة (١٠٧) ـ تعد الحكومة مشروع الميزانية السنوية الشاملة لإيرادات ونفقات الدولة وتقدمه إلى مجلس الشورى قبل انتهاء السنة المالية بشهرين على الأقل لفحصها وإقرارها .

مادة (١٠٨) ـ تكون مناقشة الميزانية والتصويت عليها في مجلس الشورى مادة مادة ، ولايجوز تخصيص أي إيراد من الإيرادات العامة لوجه معين من وجوه الصرف إلا بقانون .

مادة (١٠٩) ـ يجوز أن ينص قانون الميزانية على تخصيص مبالغ معينة لأكثر من سنة واحدة إذا اقتضت ذلك طبيعة المصرف على أن تدرج في الميزانيات المتعاقبة الاعتمادات الخاصة بكل منها أو توضع لها ميزانية استثنائية لأكثر من سنة مالية .

مادة (١١٠) ـ لايجوز أن يتضمن قانون الميزانية أي نص من شأنه إلغاء ضريبة موجودة أو إنشاء ضريبة جديدة أو تعديل الضرائب المقررة بزيادة أو نقصان .

مادة (١١١) ـ

١ ـ ليس لمجلس الشورى أثناء المناقشة للميزانية أن يزيد في تقدير مجموع الواردات أو النفقات المقترحة عليه في مشروع الميزانية لا بطريقة التعديل ، ولا بطريقة الاقتراح المقدم على حدة .

٢ ـ للجنة المختصة أن تعدل مشروع الميزانية بشرط مراعاة الفقرة الأولى من هذه المادة .

٣ ـ يجوز لمجلس الشورى بعد إقرار الميزانية أن يقر قوانين من شأنها إحداث نفقات جديدة وموارد لها .

مادة (١١٢) ـ تصدر الميزانية العامة بقانون .

مادة (١١٣) ـ إذا لم يصدر قانون الميزانية قبل بدء السنة المالية عمل بميزانية السنة السابقة إلى حين صدوره وتجبى الإيرادات وتنفق المصروفات وفقاً للقوانين المعمول بها في نهاية السنة السابقة .

مادة (١١٤) ـ تجب موافقة مجلس الشورى على كل اقتراح يترتب عليه نقل أي مبلغ من باب إلى آخر من أبواب الميزانية ، وكذلك على كل مصروف وارد بها أو زائد في تقديراتها .

مادة (١١٥) ـ لا يجوز بحال تجاوز الحد الأقصى لتقديرات الإنفاق الواردة في قانون الميزانية أو القوانين المعدلة له .

ولا يجوز أن يتضمن قانون الميزانية نصاً يسمح للحكومة بهذا التجاوز .

مادة (١١٦) ـ الحساب الختامي لميزانية الدولة لكل سنة يجب أن يقدم إلى مجلس الشورى خلال الأربعة الأشهر التالية لانتهاء السنة المالية للنظر فيه وإقراره بقانون .

مادة (١١٧) ـ الميزانيات المستقلة ، والملحقة وحساباتها الختامية تجري عليها الأحكام الخاصة بالميزانية العامة للدولة ، وحسابها الختامي .

مادة (١١٨) ـ ينظم القانون الأحكام الخاصة بميزانية المؤسسات والهيئات المحلية الأخرى ذات الشخصية المعنوية العامة وحساباتها الختامية .

مادة (١١٩) ـ

١ ـ ينشأ بقانون ديوان للمحاسبات يكفل القانون استقلاله ويلحق بمجلس الشورى ويتولى نيابة عن المجلس الرقابة السابقة على مشروعية تصرفات الحكومة التي تتضمن التزامات مالية كما يتولى الرقابة اللاحقة على إدارة ميزانية الدولة .

٢ ـ يقدم الديوان إلى مجلس الشورى تقريراً سنوياً عاماً يتضمن آراءه وملاحظاته ، وبيان المخالفات المرتكبة ، والمسؤولية المترتبة عليها ، وذلك في بدء كل دورة عادية . أو كلما طلب مجلس الشورى ذلك .

٣ ـ يحدد بقانون يعد مشروعه مكتب المجلس كادر ديوان المحاسبات ، واختصاصات ، أعضائه وحصانتهم وطريقة تعيينهم والشروط الواجب توافرها فيهم وكيفية الرقابة على المعاملات .

٤ ـ يشترك ديوان المحاسبات بالطريقة التي يحددها القانون في الإدارة المالية للهيئات التي تشترك فيها الدولة أو تقدم لها مساعدات مالية .

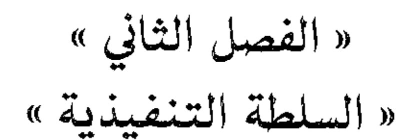
٥ ـ ميزانية ديوان المحاسبات جزء من ميزانية مجلس الشورى .

مادة (١٢٠) ـ يجب على الحكومة أن تتقدم إلى مجلس الشورى ببيان عن الحالة المالية للدولة مرة على الأقل في خلال كل دور من أدوار انعقاده العادية .

مادة (١٢١) ـ ينظم القانون النقد والمصارف ، ويحدد المقاييس والمكاييل والموازين .

مادة (١٢٢) ـ الزكاة ركن أساسي من أركان الإسلام ، وعلى الدولة العمل على تحصيلها وصرفها في مصارفها .

مادة (١٢٣) ـ للأوقاف حرمتها ، وترعى الدولة حسن استقلالها وصرفها في مصارفها وفقاً لنصوص الواقفين .



« الفصل الثاني »
« السلطة التنفيذية »

مادة (١٢٤) - يمارس السلطة التنفيذية نيابة عن الأمة المجلس الجمهوري ومجلس الوزراء ضمن الحدود المنصوص عليها في الدستور .

« الفرع الأول »
« المجلس الجمهوري »

مادة (١٢٥) - المجلس الجمهوري هو الذي يمثل رئاسة الدولة .

مادة (١٢٦) - رئيس المجلس الجمهوري هو رئيس الدولة والقائد الأعلى للقوات المسلحة وهو الذي يمثل الدولة في الداخل والخارج .

مادة (١٢٧) - يشترط لمن ينتخب رئيساً أو عضواً للمجلس الجمهوري أن يكون من أبوين وجدين يمنيين بلغ من العمر « ٤٠ » عاماً عارفاً بالشرعيات مستقيماً أخلاقاً وسلوكاً محافظاً على الشعائر الدينية الإسلامية والعادات الوطنية سليم الحواس والأطراف شجاعاً في غير تهور أكثر آرائه الإصابة ، وألا يكون متزوجاً أثناء مدة دراسته أو عضويته من أجنبية .

مادة (١٢٨) - يتكون المجلس الجمهوري من ثلاثة أشخاص يرشحهم مجلس الشورى وتنتخبهم الأمة .

مادة (١٢٩) - يرشح مجلس الشورى ستة أشخاص لرئاسة وعضوية المجلس الجمهوري ويعرض المرشحون على المواطنين لانتخاب ثلاثة منهم .

ويتم الترشيح في مجلس الشورى بناء على اقتراح ثلثي أعضائه على الأقل ، ولا يعرض أحد من المرشحين على المواطنين إلا الحاصلون على أصوات ثلثي أعضاء مجلس الشورى .

فإذا لم يحصل أحد من المرشحين على الأغلبية المشار إليها ، أعيد الترشيح مرة أخرى بعد ثلاثة أيام من تاريخ التصويت الأول ، ويعرض المترشح الحاصل على الأغلبية المطلقة لأعضاء المجلس على المواطنين .

ويعتبر المرشح عضواً في المجلس الجمهوري بحصوله على أكثر الأصوات لعدد من أعطوا أصواتهم في الانتخاب ، وتكون الرئاسة للعضو الحاصل على أكثر الأصوات وعند تساوي الأصوات تكون الرئاسة أو العضوية للأكبر سناً .

يعلن رئيس مجلس الشورى نتيجة الانتخاب .

مادة (١٣٠) - رئيس المجلس الجمهوري هو الذي يحدد المهام التي يجب أن يقوم بها كل من عضوي المجلس الجمهوري .

مادة (١٣١) - ليس لرئيس المجلس الجمهوري أن يبت في أمر هام دون موافقة عضوي المجلس ، وتتخذ قرارات المجلس بالأغلبية ولا تجوز الإنابة في التصويت .

مادة (١٣٢) - مدة المجلس الجمهوري ثلاث سنوات شمسية تبدأ من تاريخ إعلان نتيجة الانتخاب ، ويجوز إعادة الانتخاب لمن كان عضواً .

مادة (١٣٣) - مدة رئاسة المجلس هي المدة المحددة للمجلس وكل تعديل في هذه المادة لايسري على المجلس القائم أو رئاسته .

مادة (١٣٤) - لا يجوز الجمع بين رئاسة أو عضوية المجلس الجمهوري وعضوية مجلس الشورى .

مـادة (١٣٥) ـ يؤدي رئيس وأعضـاء مجلس الشورى قبل أن يبـاشروا مهـام منصبهم اليمين الآتية : « أقسم بالله العظيم أن أكون متمسكاً بكتاب الله وسنـة رسولـه مخلصاً لديني ووطني وأمتي وأن أحافظ على النظام الجمهوري وأن أحترم دستور البلاد وقوانينها وأن أكون أميناً حريصاً على حريات الأمـة ومصـالحهـا وأموالها وكرامتهـا وأن أبذل جهدي وكل مالدي من قوة للمحافظة على سيادة واستقلال الوطن والدفاع عن سلامة أراضيه والله على ماأقول شهيد . »

مـــادة (١٣٦) ـ يحـــدد القـــانـــون مرتب رئيس وأعضـــاء المجلس الجمهـــوري ولا يسري تعديل المرتب في أثناء مدة المجلس الجمهوري التي تقرر فيها التعديل .

ولا يجـوز لرئيس أو عضـو المجلس الجمهـوري أن يتقــاضى أي مرتب أو مكافـأة أخرى .

مـادة (١٣٧) ـ لا يجـوز لرئيس أو عضـو المجلس الجمهـوري أثنـاء مـدتـه أن يزاول ولو بطريق غير مباشر مهنة حرة أو عملاً تجاريـاً أو مـاليـاً أو صنـاعيـاً أو أن يشتري أو يستأجر شيئاً من أموال الدولة ولو بطريق المزاد العلني أو أن يؤجرهـا أو يبيعها شيئاً من أمواله أو يقايضها عليه .

مادة (١٣٨) ـ قبل انتهاء مدة المجلس الجمهوري بستين يومـاً تبـدأ الإجراءات لاختيار مجلس جمهوري جديد ويجب أن يتم اختياره قبل انتهـاء المـدة بـأسبوع على الأقل فإذا انتهت هذه المدة دون أن يتم اختيار المجلس الجديد لأي سبب كان ، استمر المجلس السابق في مباشرة مهـام منصبـه بتكليف من مجلس الشورى ولمـدة لاتتجـاوز تسعين يوماً .

على أنه يجوز لمجلس الشورى تجديد هـذه المـدة في حـالـة حرب يستحيل معهـا إجراء انتخابات .

مـادة (١٣٩) ـ إذا حـدث مـــانـع مـؤقت يحـول دون مبـــاشَرة رئيس المجلس الجمهوري لاختصاصاته ينيب عنه أحد أعضاء المجلس الجمهوري .

مادة (١٤٠) ـ إذا انتهت مدة مجلس الشورى في الشهر الذي تنتهي فيه مـدة

المجلس الجمهوري يبقى المجلس ليمارس مهامه إلى ما بعد انتهاء الانتخابات النيابية واجتماع المجلس الجديد على أن لا تتجاوز هذه المدة الإضافية تسعين يوماً .

مادة (١٤١) ـ في حالة استقالة رئيس المجلس الجمهوري أو عجزه الدائم عن العمل أو وفاته يتولى الرئاسة عضو المجلس الجمهوري الحاصل على أكثر الأصوات وعند تساوي الأصوات تكون الرئاسة للأكبر سناً ، ثم يقرر مجلس الشورى خلو منصب العضو الذي تولى الرئاسة ويعتبر خلفاً المرشح الذي حاز على الترتيب الرابع من نتيجة الانتخابات العامة للمجلس الجمهوري وإذا تعذر فالخامس ثم السادس ثم إذا تعذر مرة أخرى فيتم اختيار الخلف بالطريقة المنصوص عليها في الدستور في مدى ستين يوماً من تاريخ خلو المنصب ، وتتبع نفس الطريقة فيما إذا خلا منصب أحد عضوي المجلس الجمهوري ولا تدوم مدة العضو الجديد إلا إلى نهاية مدة سلفه .

مادة (١٤٢) ـ توجه استقالة رئيس المجلس الجمهوري وأعضاء المجلس الجمهوري إلى مجلس الشورى .

مادة (١٤٣) ـ لا تبعة على رئيس أو عضو المجلس الجمهوري إلا في أحوال خرق الدستور أو الخيانة العظمى أو أي عمل يمس باستقلال البلاد وأمنها .

أما تبعته فيما يختص بالجرائم العادية فهي خاضعة للقوانين العادية .

ولا يكون اتهامه بسبب خرق الدستور أو الخيانة العظمى أو أي عمل يمس باستقلال البلاد وأمنها إلا بناء على اقتراح مقدم من ثلث أعضاء مجلس الشورى على الأقل ولا يصدر قرار الاتهام إلا بأغلبية ثلثي المجموع الكلي لأعضائه .

ولا يجوز محاكمته عن إحدى التبعات المنصوص عليها في الفقرة الأولى من هذه المادة إلا أمام المحكمة العليا وفقاً لأصول خاصة بالاتهام والمحاكمة يصدر بها قانون ذي صفة دستورية وماعدا ذلك فهو خاضع للمحاكم العادية .

ويتوقف رئيس المجلس الجمهوري عن عمله بمجرد صدور قرار الاتهام ، ويتولى صلاحيات رئيس المجلس الجمهوري مؤقتاً عضو المجلس الجمهوري الحاصل على أكثر الأصوات فإذا استوت فالأكبر سناً ماعدا الصلاحيات المنصوص عليها في المواد ...

أما إذا كان قرار الاتهام موجهاً إلى المجلس الجمهوري ككل ، فيتولى رئيس مجلس الشورى ووكيلا مجلس الشورى صلاحيات المجلس الجمهوري مؤقتاً ماعدا الصلاحيات المنصوص عليها في المواد ...

أما إذا كان الاتهام موجهاً إلى أحد عضوي المجلس الجمهوري فيتوقف عن عمله بمجرد صدور قرار الاتهام ويبقى منصبه خالياً حتى صدور قرار المحكمة العليا وفي كل الأحوال إذا حكم بالإدانة فيقضى بالعزل مع عدم الإخلال بالعضوية .

مادة (١٤٤) - يضع المجلس الجمهوري بالاشتراك مع الحكومة ، السياسية العامة للدولة ، في جميع النواحي السياسية ، والاقتصادية والاجتماعية والإدارية وفقاً لأحكام الدستور ويشرف على تنفيذها وفقاً لأحكام الدستور .

مادة (١٤٥) - يعين رئيس المجلس الجمهوري رئيس الوزراء ويعفيه من منصبه ويعين رئيس المجلس الجمهوري الوزراء ويعفيهم من مناصبهم بناء على اقتراح من رئيس الوزراء .

مادة (١٤٦) - لرئيس المجلس الجمهوري حق دعوة مجلس الوزراء للانعقاد وحضور جلساته ، وتكون له رئاسة الجلسات التي يحضرها ، كما أن له حق طلب تقارير من الحكومة ومن أعضائها .

مادة (١٤٧) - لرئيس المجلس الجمهوري حق إصدار القوانين وطلب إعادة النظر في مشروعات القوانين وهو الذي يأذن للحكومة بتقديم مشروعات واقتراحات القوانين إلى مجلس الشورى .

مادة (١٤٨) - لا ينفذ حكم الإعدام إلا بتصديق من رئيس المجلس الجمهوري وله حق العفو عن العقوبة أو تخفيضها إذا كان في ذلك مصلحة عامة ، أما العفو الشامل فلا يتم إلا بقانون .

مادة (١٤٩) - لايجوز لرئيس المجلس الجمهوري ، ولا بقانون العفو أو التخفيف في الحدود الشرعية والقصاص .

مــادة (١٥٠) ـ إذا حــدث فيما بين أدوار انعقــاد مجلس الشـورى أو في فترة حلـه ، مـايـوجب الإسراع في اتخـاذ تـدابير لا تحتمـل التـأخير ، جـاز لرئيس المجلس الجمهوري بعد موافقة مجلس الوزراء أن يتخذ في شأنها قرارات تكون لها قوة القـانون على أن لا تكون مخالفة للدستور أو للتقديرات المالية الواردة في قانون الميزانية .

ويجب عرض هذه القرارات على مجلس الشورى في خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ صدورها إذا كان المجلس قـائمـاً ، وفي أول اجتماع لـه في حـالـة الحل أو انتهـاء الفصل التشريعي ، فإذا لم تعرض زال ماكان لها من قوة القانون من تاريخ تنفيذهـا بغير حاجة إلى إصدار قرار بذلك .

أمـا إذا عرضت ولم يقرهـا المجلس زال مـاكان لهـا من قوة القـانون من تـاريـخ تنفيذها إلى تـاريخ الاعتراض إلا إذا رأى المجلس اعتماد نفـاذهـا في الفترة السـابقـة أو تسوية ما ترتب من آثارها بوجه آخر .

مــادة (١٥١) ـ يضـع رئيس المجلس الجمهوري بقرارات جمهـوريــة اللـوائـح اللازمـة لتنفيـذ القوانين بمـا لا يتضمن تعـديـلاً فيهـا أو تعطيـلاً لهـا ، أو إعفـاء من تنفيذها ، وله أن يفوض غيره في إصدارها .

ويجـوز أن يعين القـانـون أداة أدنى من القرارات الجمهـوريـة لإصــدار اللـوائـح اللازمة لتنفيذها .

مادة (١٥٢) ـ يضع رئيس المجلس الجمهوري بقرارات اللوائح اللازمـة لترتيب المصالح والإدارات العامة بما لايتعارض مع القوانين .

مادة (١٥٣) ـ رئيس المجلس الجمهوري هو الذي يبرم المعـاهـدات وتكون لهـا قوة القانون بعد الموافقة والتصديق عليها من مجلس الشورى ونشرهـا وفقـاً للأوضـاع المقررة .

مـادة (١٥٤) ـ رئيس المجلس الجمهوري هـو الــذي يعلن الحرب أو حــالــة الطوارئ ويقبل الهدنة أو الصلح بعد موافقة مجلس الشورى .

مادة (١٥٥) - يتولى رئيس المجلس الجمهوري إصدار المعاهدات والقوانين والقرارات التي يوافق عليها مجلس الشورى .

مادة (١٥٦) - كل ما يصدر عن رئيس المجلس الجمهوري من قرارات تنفيذية ووسائل تتصل بأمور الدولة يجب لنفاذها أن يشترك معه في التوقيع عليها رئيس الوزراء والوزير المختص ماعدا قرار تعيين رئيس الوزراء وقبول استقالته .

مادة (١٥٧) - يعتمد رئيس المجلس الجمهوري الممثلين السياسيين للدولة في الخارج وفقاً للقانون ويقبل اعتماد ممثلي الدول الأجنبية والمنظمات الدولية لديه .

مادة (١٥٨) - يعين رئيس المجلس الجمهوري كبار الموظفين المدنيين والعسكريين على الوجه المبين في القانون بناء على اقتراح من الوزير المختص ويوافق عليه مجلس الوزراء .

« الفرع الثاني »
« الحكومة »

مادة (١٥٩) ـ الحكومة هي الهيئة التنفيذية والإدارية العليا للدولة .

مادة (١٦٠) ـ تتكون الحكومة من رئيس الوزراء وعدد من الوزراء . يحدد القانون عدد الوزارات واختصاصاتها وتنظيماتها .

مادة (١٦١) ـ يشترط فيمن يعين وزيراً أن يكون من أبوين وجدين يمنيين بلغ من العمر ثلاثين عاماً مستقيماً أخلاقاً وسلوكاً محافظاً على الشعائر الإسلامية والعادات الوطنية وأن لا يكون متزوجاً أو يتزوج أثناء توليته مهام منصبه من أجنبية .

مادة (١٦٢) ـ يتولى رئيس الوزراء رئاسة جلسات المجلس ويدير السياسة العليا للحكومة ويضع الخطوط الموجهة لها ، وهو المسؤول عنها وهو الذي يحافظ على وحدة الإدارة السياسية والإدارية ويوجه نشاط الوزراء وينسقه .

مادة (١٦٣) ـ رئيس الوزراء والوزراء مسؤولون أمام مجلس الشورى مسؤولية تضامنية عن أعمال مجلس الوزراء وتبعة السياسة العامة للحكومة وكل وزير مسؤول أمام مجلس الشورى مسؤولية فردية عن أعمال وزراته .

مادة (١٦٤) ـ يتولى كل وزير الإشراف على شؤون وزارته ويقوم بتنفيذ السياسة العامة للحكومة فيها .

مادة (١٦٥) - استقالة رئيس الوزراء أو إعفاؤه من منصبه تعني استقالة سائر الوزراء أو إعفاؤهم من مناصبهم .

مادة (١٦٦) - لا يجوز للوزير أثناء توليته الوزارة أن يلي أي وظيفة عامة أخرى أو أن يزاول ولو بطريق غير مباشرة مهنة حرة أو عملاً تجارياً أو مالياً أو صناعياً .

كما لا يجوز له أن يسهم في التزامات تعقدها الحكومة أو المؤسسات العامة أو أن يجمع بين الوزارة والعضوية في مجلس إدارة أي شركة .

ولا يجوز له خلال تلك المدة كذلك أن يشتري أو يستأجر مالاً من أموال الدولة ولو بطريق المزاد العلني أو أن يؤجرها أو يبيعها شيئاً من أمواله أو يقايضها عليه .

مادة (١٦٧) - عند استقالة الوزارة . أو إقالتها أو حجب الثقة عنها تكلف الوزارة بتصريف الشؤون ما عدا التعيين والغزل حتى تشكل الوزارة الجديدة .

مادة (١٦٨) - قبل أن يتولى رئيس الوزراء أو الوزراء صلاحيتهم يؤدون أمام رئيس المجلس الجمهوري اليمين الآتية :

« أقسم بالله العظيم أن أكون متمسكاً بكتاب الله وسنة رسوله مخلصاً لديني ولوطني وأمتي ، وأن أحافظ على النظام الجمهوري وأن أحترم دستور البلاد وقوانينها وأن أكون أميناً حريصاً على حريات الأمة ومصالحها وأموالها وكرامتها والله على ماأقول شهيد . »

مادة (١٦٩) - يحدد القانون مرتبات رئيس الوزراء والوزراء .

مادة (١٧٠) - تتبع رئيس الوزراء مباشرة الهيئة العليا للرقابة والتفتيش في الدولة .

مادة (١٧١) - تمارس الحكومة الاختصاصات الآتية :

١ - توجيه وتنسيق ومراجعة أعمال الوزراء والمؤسسات والهيئات العامة .

٢ ـ إصدار القرارات الإدارية والتنفيذية وفقاً للقوانين والقرارات وكفالة ومراقبة تنفيذها .

٣ ـ إعداد مشروعات القوانين والقرارات لتنظيم أجهزة الدولة وتحقيق البرامج الإنشائية وتطوير الاقتصاد اليمني وتحقيق العدالة الاجتماعية الإسلامية .

٤ ـ تعيين وعزل الموظفين طبقاً للقوانين .

٥ ـ إعداد مشروع الميزانية العامة للدولة تمهيداً لتقديمها إلى مجلس الشورى .

٦ ـ توجيه السياسة الخارجية للدولة بما يضمن سلامتها .

٧ ـ الإشراف على جميع المؤسسات العامة .

٨ ـ متابعة تنفيذ القوانين والمحافظة على أموال الدولة ومصالحها في الداخل والخارج وحماية حقوق المواطنين .

٩ ـ الإشراف على تنظيم وإدارة نظم النقد والائتمان وأعمال التأمينات للدولة وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية .

١٠ ـ عقد القروض ومنحها في حدود السياسة العامة للدولة .

١١ ـ النظر في القضايا التي يقترح رئيس الوزراء أو أحد الوزراء بموافقة الرئيس عرضها على مجلس الوزراء .

١٢ ـ النظر في القضايا الأخرى التي ينص عليها القانون .

مادة (١٧٢) ـ مداولات مجلس الوزراء سرية ولا تعتبر جلساته ، قانونية إلا بحضور ثلثي أعضائه وتصدر قراراته بموافقة ثلثي الحاضرين وعند تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي منه الرئيس وتلتزم الأقلية برأي الأغلبية مالم تستقل . وترتفع قرارات المجلس إلى رئيس المجلس الجمهوري للتصديق عليها في الأحوال التي تقتضي صدور قرار جمهوري في شأنها .

مادة (١٧٣) ـ لمجلس الشورى حق إحالة الوزراء إلى المحاكمة بتهمة ارتكابهم الخيانة العظمى أو عما يقع منهم من جرائم في تأدية أعمال وظائفهم .

ويكون قرار مجلس الشورى باتهام الوزير بناء على اقتراح مقدم من خمس أعضائه على الأقل ولا يصدر قرار الاتهام إلا بأغلبية ثلثي أعضاء المجلس .

يوقف الوزير المتهم عن العمل تلقائياً فور صدور قرار الإحالة إلى المحاكمة إلى أن يفصل في أمره .

ولا يحول انتهاء خدمته دون إقامة الدعوى عليه أو الاستمرار فيها .

يحدد القانون مسؤولية الوزراء المدنية والمالية والجزائية ويبين إجراءات اتهامهم ومحاكمتهم أمام المحكمة العليا وذلك دون إخلال بتطبيق القوانين الأخرى في شأن ما يقع منهم من أفعال أو جرائم عادية .

مادة (١٧٤) ـ لا يجوز الجمع بين الوزارة وعضوية مجلس الوزراء .

« الشؤون العسكرية »

مادة (١٧٥) ـ السلام هدف الدولة وسلامة الوطن أمانة في عنق كل مواطن .

مادة (١٧٦) ـ ينشأ مجلس أعلى للدفاع برئاسة رئيس المجلس الجمهوري ويتولى وضع الخطة الشاملة للدفاع والمحافظة على الأمن الداخلي والخارجي للبلاد ويبين القانون اختصاصاته الأخرى .

مادة (١٧٧) ـ الخدمة العسكرية ينظمها القانون .

مادة (١٧٨) ـ الدولة وحدها هي التي تنشئ القوات المسلحة وهيئات الأمن العام وفقاً للقانون .

ولا يجوز لأية هيئة أو جماعة إنشاء تشكيلات عسكرية أو شبه عسكرية .

مادة (١٧٩) ـ تنظم الدولة وفقاً للقانون تدريب الشباب تدريباً عسكرياً .

مادة (١٨٠) ـ التعبئة العامة والجزئية ينظمها القانون .

مادة (١٨١) ـ يعين القانون شروط الخدمة والترقي للضباط في القوات المسلحة .

مادة (١٨٢) ـ يحظر على كل فرد في القوات المسلحة والأمن الانتماء إلى أي حركة سياسية أو حزبية أو إلى أي تجمع عنصري أو طائفي .

«الإدارة»

مادة (١٨٣) - تقسم أراضي الجمهورية إلى وحدات إدارية ، ويعين القانون عددها وتقسيماتها وحدودها ، كما ينظم القانون توزيع الاختصاصات لرؤساء الوحدات الإدارية ورؤساء المصالح فيها .

مادة (١٨٤) - تعمل الحكومة على تهيئة الوحدات الإدارية لممارسة الحكم المحلي .

مادة (١٨٥) - تشكيل مجالس الهيئات الممثلة للوحدات الإدارية على اختلاف أنواعها واختصاصاتها وعلاقاتها بجهات الحكومة يبينها القوانين .

ويجب أن تراعى في هذه القوانين المبادئ التالية :

أولاً : - اختيار أعضاء هذه المجالس بطريق الانتخابات العامة الحرة المباشرة السرية إلا في الحالات الاستثنائية التي يبيح فيها القانون تعيين أعضاء غير منتخبين .

ثانياً : - اختصاص الهيئات الممثلة للوحدات الإدارية بكل مايهم الوحدات التي تمثلها وتساهم في تنفيذ الخطة العامة للدولة . ولها أن تنشئ وتدير المرافق والمشروعات الاقتصادية والاجتماعية والصحية والتربوية وذلك على الوجه المبين في القانون .

ثالثاً : - نشر ميزانياتها وحساباتها وتنظيم أحوال المحاسبة الخاصة بها .

رابعاً : - علنية الجلسات في الحدود التي يحددها القانون .

مادة (١٨٦) - يحدد القانون الرقابة على أعمال المجالس الممثلة للوحدات الإدارية .

« الفصل الثالث »

« السلطة القضائية »

مادة (١٨٧) ـ القضاء سلطة مستقلة .

مادة (١٨٨) ـ القضاة مستقلون ، لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون ولا يجوز لأي سلطة التدخل في القضايا أو شؤون العدالة .

مادة (١٨٩) ـ لا يتولى القضاء إلا من كان عالماً بأحكام الشريعة الإسلامية حسن السلوك والسمعة وتوفرت فيه الشروط اللازمة لتولي هذا المنصب وفقاً للقانون .

مادة (١٩٠) ـ شرف القضاة وضميرهم وتجردهم ونزاهتهم ضمان لحقوق الناس وحرياتهم .

مادة (١٩١) ـ يمارس القضاة في الدولة .

١ ـ المحكمة العليا .

٢ ـ محكمة التمييز .

٣ ـ المحاكم الأخرى .

مادة (١٩٢) ـ يرتب القانون جهات القضاء ودرجاتها ويعين اختصاصاتها .

مادة (١٩٣) ـ جلسات المحاكم علنية ، إلا إذا قررت المحكمة في الأحوال الإستثنائية التي يبينها القانون جعلها سرية مراعاة للنظام العام أو الآداب .

مادة (١٩٤) ـ تصدر الأحكام في جلسة علنية ويجب أن تكون مكتوبة ومعللة .

مـادة (١٩٥) ـ حـق التقـاضي مكفـول للنــاس ويبين القــانـون الإجراءات والأوضاع اللازمة لممارسة هذا الحق .

مـادة (١٩٦) ـ قبـل أن يتـولى القـاضي عملـه يقسم بـالله العظيم أن يحكم بين الناس بالعدل ويحترم أحكام الشريعة الإسلامية والقوانين .

مادة (١٩٧) ـ القضاة غير قابلين للعزل إلا في الحالات التي يحددها القانون .

مــادة (١٩٨) ـ يعين القــانــون شروط تعيين القضــاة ونقلهم ، وتــأديبهم وترقيتهم ، والضمانات الخاصة بهم .

مادة (١٩٩) ـ النيابة العامة مؤسسة قضائية واحدة يترأسها وزير العدل .

مادة (٢٠٠) ـ النيابة العامة هي التي تحرس العدالة وتتولى الدعوى العمومية باسم المجتمع وتشرف على شؤون الضبط القضـائي وتسهر على تطبيق أحكام الشريعـة الإسلامية والقوانين الجزائية المستمدة منها ومتابعة مخالفتها وتنفيذ الأحكام الجزائية .

مادة (٢٠١) ـ ينظم القانون وظيفة النيابة العامة ، واختصـاصـاتهـا وصلتهـا بالقضاء ، ويعين الشروط والضمانات الخاصة بمن يتولون وظائفها .

مــادة (٢٠٢) ـ يكـون للقضــاء مجلس أعلى ينظمــه القــانـون ويبين اختصاصاته ، وعليه السهر على تطبيق الضمانات الممنوحـة للقضـاة من حيث التعيين والترقية والنقل والعزل وفقاً للقانون .

مادة (٢٠٣) ـ ينظم القانون ترتيب المحاكم العسكرية ، وبيان اختصـاصـاتهـا والشروط الواجب توافرها فيمن يتولون القضاء فيها .

مادة (٢٠٤) ـ يجب تقنين أحكام الشريعة الإسلامية المتعلقة بـالمعـاملات بمـا لايخالف نصاً ولا إجماعاً ، ويعين القانون هيئة شرعية .

مـادة (٢٠٥) ـ تطبـق المحـاكم ، بشـأن القضـايـا التي تنظر فيهـا أحكام هـذا الـدستور وقوانين الـدولـة وإذا لم يـوجـد فيهما حكم تصدر المحـاكم حكمهـا في القضيـة المنظور فيها وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية .

مادة(٢٠٦) - ينظم القانون الفصل في الخصومات الإدارية بواسطة هيئة أو محكمة خاصة يبين القانون نظامها وكيفية ممارستها للقضاء الإداري شاملاً صلاحياتها ، بالنسبة إلى القرارات الإدارية المخالفة للقانون .

مادة (٢٠٧) - يرتب القانون الهيئة التي تتولى إبداء الرأي القانوني للوزارات والمصالح العامة ، وتقوم بصياغة مشروعات القوانين والقرارات واللوائح .

كما يرتب تمثيل الدولة وسائر الهيئات العامة أمام جهات القضاء .

مادة (٢٠٨) - يجوز بقانون إنشاء مجلس دولة يختص بوظائف القضاء الإداري والإفتاء والصياغة المنصوص عليها في المادتين السابقتين ويحل محل الهيئات المذكورة فيها .

مادة (٢٠٩) - ينظم القانون البت في الخلاف على الاختصاص بين جهات القضاء .

مادة (٢١٠) -

١ - لايجوز تقييد حرية الفرد بحبس أو نحوه إلا بموجب قانون صريح ومع مراعاة القواعد المنصوص عليها فيه ، والقضاء وحده هو الذي يقرر حرمان الفرد من حريته .

٢ - كل من يقبض عليه بصفة مؤقتة بسبب الاشتباه في ارتكابه جريمة ، يجب أن يقدم في خلال أربع وعشرين ساعة من القبض عليه على الأكثر ، إلى القاضي الذي يجب أن يبلغه بأسباب القبض ، وأن يستجوبه ويمكنه من إبداء دفاعه واعتراضاته ، وعلى القاضي أن يصدر فوراً أمراً مسبباً باستمرار القبض أو أن يأمر بالإفراج عنه .

٣ - ولا يجوز لأجهزة الأمن استناداً إلى سلطاتها الخاصة أن تستمر في الحجز على أي فرد بعد انتهاء الأربع والعشرين ساعة للقبض عليه إلا بقرار قضائي ، وينظم القانون الأحكام التفصيلية الخاصة بذلك .

٤ - يجب أن يخطر فوراً أحد أقارب المقبوض عليه أو من يكون محل ثقته بكل قرار قضائي يتضمن الأمر بالقبض أو امتداده .

« الفصل الرابع »

« المحكمة العليا »

مادة (٢١١) -

١ ـ تؤلف المحكمة العليا من سبعة أعضاء ينتخبهم مجلس الشورى من قائمة تحوي أربعة عشر اسماً ينتقي هذه القائمة رئيس المجلس الجمهوري ممن توافرت فيهم المؤهلات الكافية للقيام بعبء هذا المنصب على أن يكونوا ممن قد مارس القضاء أو التدريس الجامعي أو ما يعادله وعلى أن يكون اثنان منهم ممن لهم إلمام كاف بالشؤون الدستورية وبلغوا من العمر أربعين عاماً شمسية .

٢ ـ يجري الانتخاب في جلسة خاصة في أول دور انعقاد لمجلس الشورى وبقائمة واحدة تتضمن سبعة أسماء ، وذلك خلال عشرة أيام منذ وصول القائمة إلى مجلس الشورى . ويفوز بالانتخاب من حاز أصوات الأكثرية المطلقة من مجموع أعضاء المجلس ، فإن لم تحصل هذه الأكثرية يعاد الانتخاب ويكتفى بأكثرية الحاضرين ، فإن لم تحصل يعاد الانتخاب ثالثة ويكتفى حينئذ بالأكثرية النسبية .

مادة (٢١٢) -

١ ـ يبقى عضو المحكمة العليا في منصبه ثلاث سنوات من تاريخ إعلان نتيجة الانتخاب ، ويجوز إعادة انتخابه .

٢ ـ لا يفصل عضو المحكمة العليا عنها إلا بقرار معلل من ثلثي أعضاء مجلس الشورى .

مادة (٢١٣) ـ تنتخب المحكمة العليا بأكثرية أعضائها المطلقة رئيساً من أعضائها لثلاث سنوات .

مادة (٢١٤) ـ يقدم عضو المحكمة العليا استقالته إلى مجلس الشورى .

مادة (٢١٥) ـ

١ ـ عندما يشغر منصب عضو من أعضاء المحكمة العليا لسبب ما ، ينتخب مجلس الشورى خلفاً له من قائمة تتضمن ثلاثة أضعاف العدد الشاغر ينتقيها رئيس المجلس الجمهوري .

٢ ـ يجري الانتقاء والانتخاب وفقاً للشروط وللأصول المذكورة في المادة ...

مادة (٢١٦) ـ يقسم رئيس وأعضاء المحكمة العليا أمام مجلس الشورى في جلسة خاصة يحضرها رئيس المجلس الجمهوري اليمين الآتية : « أقسم بالله العظيم أن أكون متمسكاً بكتاب الله وسنة رسوله مخلصاً لديني ووطني وأمتي وأن أحترم دستور البلاد وقوانينها وأن أقوم بواجبي بتجرد وأمانة ».

مادة (٢١٧) ـ تنظر المحكمة العليا وتبت بصورة نهائية في الأمور الآتية :

أ ـ دستورية القوانين والقرارات التي لها قوة القانون وفقاً ...

ب ـ محاكمة رئيس وأعضاء المجلس الجمهوري والوزراء .

ج ـ التحقيق في طعون الانتخابات الخاصة بأعضاء مجلس الشورى وفقاً للمادة ...

مادة (٢١٨) ـ قرارات المحكمة العليا تنشر في الجريدة الرسمية فوراً ولاتقبل الطعن بأي وجه من أوجه الطعن . وهي ملزمة للسلطات العامة ولجميع السلطات الإدارية والقضائية .

مادة (٢١٩) ـ يحدد قانون ذو صفة دستورية قواعد تنظيم وعمل المحكمة العليا والإجراءات التي تتبع أمامها .

« الفصل الخامس »

« رقابة دستورية القوانين »

مادة (٢٢٠) ـ يجب أن تتطابق القوانين والقرارات التي لها قوة القانون مع أحكام الدستور والمبادئ العامة للإسلام .

مادة (٢٢١) ـ

١ ـ إذا اعترض عشر أعضاء مجلس الشورى أو الحكومة على دستورية قانون بالنسبة لشكله أو موضوعه أو أرسله رئيس المجلس الجمهوري إلى المحكمة العليا لنفس الغرض ، يوقف إصداره إلى أن تصدر المحكمة العليا قرارها فيه خلال واحد وعشرين يوماً ، وإذا كان للقانون صفة الاستعجال وجب على المحكمة أن تبت فيه خلال خمسة أيام .

٢ ـ يجب على المحكمة العليا أن تصدر قرارها في خلال المدة المحددة في هذه المادة ...

فإذا قررت أن القانون مخالف للدستور ، أعيد إلى مجلس الشورى لتصحيح المخالفة الدستورية .

٣ ـ إذا اعترض على دستورية قانون فإن ذلك يوقف مدة الإصدار .

مادة (٢٢٢) ـ

١ ـ لكل من مجلس القضاء الأعلى ومحكمة التميز وخمسة عشر ناخباً أن يقيموا أمام المحكمة العليا مباشرة دعوى تتضمن طلب إبطال القوانين والقرارات التي لها قوة القانون إذا رأوا عدم دستوريتها .

٢ ـ يسقط حق إقامة دعوى الإبطال مباشرة أمام المحكمة العليا بعد انقضاء ستين يوماً على نشر القانون أو القرار الذي له قوة القانون في الجريدة الرسمية .

٣ ـ لا يجوز إعادة إقامة الدعوى المذكورة في الفقرة الأولى من هذه المادة لنفس الأسباب التي سبق للمحكمة العليا أن أصدرت على أساسها قراراً بدستوريته .

٤ ـ إذا قررت المحكمة العليا إبطال قانون أو قرار له قوة القانون لعدم دستوريته يقف سريان مفعوله من تاريخ صدور قرار المحكمة ، وفي حالات الضرورة يجوز للمحكمة العليا أن تصدر قراراً مفصلاً بالتاريخ الذي يصير فيه الإبطال سارياً ، على أن لا يتجاوز تسعين يوماً من تاريخ صدور القرار .

« الفصل السادس »

« تعديل الدستور »

مادة (٢٢٣) ـ

١ ـ لرئيس المجلس الجمهوري بموافقة مجلس الوزراء ولأعضاء مجلس الشورى طلب تعديل الدستور بتغيير أو حذف حكم أو أكثر من أحكامه أو إضافة أحكام جديدة إليه على أن يتم ذلك وفقاً للشروط الآتية :

أ ـ يجب أن يذكر في طلب التعديل المواد المطلوب تعديلها والسبب الداعي إلى هذا التعديل .

ب ـ إذا كان الطلب مقدماً من أعضاء مجلس الشورى يجب أن يوقعه الثلث فأكثر من مجموعهم .

جـ ـ يناقش المجلس طلب التعديل من حيث المبدأ ، ويصدر قراره في شأنه بأغلبية مجموع أعضائه المطلقة فإذا رفض الطلب اعتبر الرفض نهائياً ، ولا يجوز إعادة اقتراح طلب تعديل المواد قبل مرور سنة .

د ـ إذا وافق مجلس الشورى على مبدأ التعديل اعتبر ذلك رغبة فيه .

هـ ـ يناقش المجلس بعد ثلاثة أشهر من إقراره رغبة التعديل المواد المراد تعديلها مادة مادة ، فإذا وافق على التعديل ثلثا مجموع أعضائه أدخل في طلب الدستور وأصبح نافذاً من تاريخ هذه الموافقة .

٢ ـ ويجب على أعضاء مجلس الشورى إعادة القسم على الدستور المعدل خلال أسبوعين من إقراره .

مادة (٢٢٤) ـ لايجوز أن تكون النصوص المتعلقة بالمبادئ الإسلامية أو النظام الجمهوري ، وكذلك الحقوق الأساسية أو مبادئ الحرية والمساواة المنصوص عليها في هذا الدستور موضع تعديل .

مادة (٢٢٥) ـ لا يجوز اقتراح تعديل هذا الدستور قبل مرور سنة شمسية على العمل به .

الباب الخامس
أحكام عامة وانتقالية
الفصل الأول
أحكام عامة

مادة (٢٢٦) ـ مدينة صنعاء عاصمة الجمهورية العربية اليمنية .

مادة (٢٢٧) ـ يبين القانون العلم الوطني والأحكام الخاصة به ، كما يعين شعار الدولة ونشيدها الوطني والأحكام الخاصة بها .

مادة (٢٢٨) ـ لا تسري أحكام القوانين إلا من تاريخ العمل بها ، ولا يترتب عليها أثر فيما وقع قبل هذا التاريخ ، ويجوز في غير المواد الجزائية النص في القانون على خلاف ذلك بموافقة أغلبية الأعضاء الذين يتألف منهم مجلس الشورى .

مادة (٢٢٩) ـ تنشر القوانين في الجريدة الرسمية خلال أسبوعين من يوم إصدارها ، ويعمل بها بعد شهر من تاريخ نشرها ويجوز مد هذا الميعاد أو قصره بنص خاص في القانون .

مادة (٢٣٠) ـ كل ماقررته القوانين والقرارات والأوامر واللوائح من أحكام قبل صدور هذا الدستور يظل سارياً مالم يعدل أو يلغى وفقاً للقواعد والإجراءات المنصوص عليها في هذا الدستور ، وبشرط ألا يتعارض مع نص من نصوصه .

مادة (٢٣١) ـ يحدد بقانون الوضع القانوني للأجانب وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية ، ومبادئ القانون الدولي .

مادة (٢٣٢) ـ تضمن الدولة لغير المسلمين طبقاً للشريعة الإسلامية احترام نظام أحوالهم الشخصية .

« الفصل الثاني »

« أحكام إنتقالية »

مـادة (٢٣٣) - يجب أن يصدر قـانون مسؤوليـة رئيس وأعضـاء المجلس الجمهوري والوزراء وأصول محـاكمتهم وكل القـوانين المتعلقـة بتـأسيس وعمـل الهيئـات والمؤسسات الجديـدة التي يقررهـا هـذا الـدستور خلال سـتة أشهر منـذ تنفيـذه ، كما تصدر في خلال سنتين من هذا التاريخ على الأكثر القوانين الأخرى التي ينص عليهـا هذا الدستور .

مادة (٢٣٤) -

أ - يجب تعميم التعليم الإبتدائي في كافة أنحاء الجمهوريـة خلال عشر سنوات على الأكثر من تنفيذ أحكام هذا الدستور ، مع ملاحظة العمل لمحو الأمية في البلاد .

٢ً - يوضع لذلك برنامج مفصل على مراحل ويقر مع اعتماداته بقانون .

٣ً - جميع الحكومات المتعاقبة على الحكم خلال السنوات المذكورة ملزمـة بتنفيـذ البرنامج الموضوع لبلوغ هذه الغاية .

مـادة (٢٣٥) - خلال سنتين منـذ تنفيـذ هـذا الـدستور يجب تنظيم السجل المدني وتسجيل المواطنين كافة .

مـادة (٢٣٦) - يظل المجلس الوطني المؤقت قـائمـاً ويمـارس أعمـالـه المنصوص عليها في القرار الدستوري رقم (١) لسنـة ١٩٦٩ م حتى تعلن نتـائج انتخـابـات مجلس الشورى المنتخب بمقتضى هذا الدستور وإلى أن يعقد أول اجتماع له .

مادة (٢٣٧) ـ لا تنتهي مدة المجلس الجمهوري الحالي إلا عند إعلان نتائج الانتخاب المنصوص عليه في المادة ...

مادة (٢٣٨) ـ لتأليف المحكمة العليا أول مرة يقدم رئيس المجلس الجمهوري قائمة بأسماء من يرشحهم لعضويتها وفقاً للمادة ... خلال ثلاثة أشهر منذ انتخابه .

المادة (٢٣٩) ـ تمارس لجنة مكونة من رئيس محكمة الاستئناف العليا رئيساً وعضوين يعينهما رئيس المجلس الجمهوري وعضوين آخرين يختارهما المجلس الوطني المؤقت الاختصاصات المخولة للمحكمة العليا بمقتضى المادة ... من هذا الدستور حتى يتم تشكيل المحكمة العليا المذكورة .

مادة (٢٤٠) ـ لا يجوز تعطيل أي حكم من أحكام هذا الدستور إلا أثناء قيام حالة الطوارئ أو الحرب في الحدود التي يبينها القانون ولا يجوز بأي حال تعطيل انعقاد مجلس الشورى في تلك الأثناء أو المساس بحصانة أعضائه .

مادة (٢٤١) ـ ينتهي العمل بالدستور المؤقت وجميع تعديلاته الصادرة في ... بالقرار الجمهوري رقم (   ) لسنة ٦٤م بصدور هذا الدستور ، كما تلغى جميع الدساتير السابقة .

وضع المجلس الوطني هذا الدستور وأقره في

جلسته المنعقدة في مدينة صنعاء يوم .....

/ /٩٠ الموافق / /٧٠ م وعهد إلى

رئيسه بإصداره ونشره في الجريدة الرسمية

ملحق رقم (١٧)

اتفاقية القاهرة

عام ١٩٧٢م



بيان محادثات القاهرة

شعوراً بالمسؤولية عن سلامة أرض اليمن العزيزة ومستقبل أجيالـه ، ورغبـة في إحلال وتوطيد دعائم السلام في ربوع بلادنا ، وحرصاً على تصفية المشاكل القائمة بين شطري اليمن وإزالـة أسبـابها ، وتعـزيـزاً لعـلاقـات الأخـوة بين أبنـاء اليمن بشمالـه وجنوبه ، وتدعيماً لروابط الكفاح المشترك بينهما ، وحرصاً على حمـايـة اليمن من نفوذ الاستعمار والاستعمار الجديد ، وعلى حماية المكتسبات التي حققها الشعب اليمني بنضاله الطويل ؛ ولوضع طاقات بلادنا في خـدمـة أغراض التنميـة والتطور ومن أجل توفير الشروط الضـامنـة لخلق المنـاخ الملائم لإقـامـة الوحـدة بين شطري اليمن ، ومن أجل المساهمة في معركة المصير العربي ضد التحالف الامبريالي الصهيوني .

وانطـلاقـا من بيـان لجنـة التـوفيـق العربيـة الصـادر بتـاريـخ ٦ رمضـان سنة ١٣٩٢ هـ الموافق ١٣ أكتوبر (تشرين أول) سنة ١٩٧٢ م ، وتوطئة لتحقيق اتفاق الـوحـدة المـوقـع بتـاريـخ ٢١ رمضـان سنـة ١٣٩٢ هـ المـوافـق ٢٨ أكتـوبر (تشرين أول) سنة ١٩٧٢ م .

فقـد تم الاتفـاق بين حكـومتي الجمهـوريـة العربيـة اليمنيـة وجمهـوريـة اليمن الديمقراطية الشعبية على مايلي :

١ ـ سحب الحشود وفتح الحدود .

٢ ـ انسحاب الجانبين من المناطق التي تم الاستيلاء عليها بعد ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٧٢ م .

٣ ـ عودة جميع النازحين إلى شمال اليمن وجنوبه الراغبين بالعودة إلى أماكنهم .

٤ ـ إيقاف ومنع جميع الأعمال التخريبية والنشاطات السلبية من الجانبين .

٥ ـ إغلاق معسكرات التدريب وتصفية الأعمال العدوانية من الجانبين .

٦ ـ تسوية المشاكل التي تؤثر على العلاقات بين الطرفين .

٧ ـ تعيين ممثلين شخصيين عن رئيسي الدولتين لمتابعة تنفيذ الاتفاق بين الجانبين .

٨ ـ يعقد اجتماع لرئيسي الدولتين في ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٧٢ م .

٩ ـ يتم تنفيذ هذا الاتفاق في مدة أقصاها شهر واحد .

عن :	عن :
جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية	الجمهورية العربية اليمنية
السيد علي ناصر محمد	السيد محسن العيني
رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع	رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية .

اتفاقية الوحدة بين شطري اليمن
الموقعة بجامعة الدول العربية
بتاريخ ٢٨ / ١٠ / ١٩٧٢ م

إن حكومتي الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ،

باسم شعب اليمن الواحد ،

وباسم الأمة العربية ،

وانطلاقا من واقع المسؤولية التاريخية والمسؤولية القومية ،

وإيمانا بأن شعب اليمن وأرضه وحدة واحدة لا تقبل التجزئة والانقسام ،

وأن هذه الحقيقة قد أثبتت نفسها على مر التاريخ برغم كل محاولات ترسيخ الانفصال وخلق الحواجز والسدود والحدود .

ووفاء لنضال وتضحيات الشعب اليمني على طول التاريخ في سبيل القضاء على نظام الإمامة الملكي المتخلف في شمال الوطن والسيطرة الاستعمارية في جنوبه ،

وحرصاً على تعزيز وتدعيم النضال الوطني التقدمي في اليمن ،

وتأكيداً بأن الوحدة اليمنية هي الأساس في بناء مجتمع يمني حديث يضمن الحريات الديمقراطية لكافة القوى الوطنية المعادية للاستعمار والصهيونية ، وهي الأساس لبناء اقتصاد وطني مستقل ولحماية استقلال وسيادة اليمن من أي تدخل أو عدوان خارجي .

وتأكيداً بأن الوحدة اليمنية الشاملة بالإضافة إلى أنها قضية المصير الحتمي ، هي قضية التقدم والحضارة والازدهار للشعب اليمني .

وثقة بأن الوحدة اليمنية الشاملة ، فوق أنها أمل كل يمني على طول رقعة اليمن ، هي حاجة أساسية لتوطيد دعائم الاستقلال وبناء اقتصاد وطني مستقل ، وهي أيضا ضرورة قومية لأنها تمكن اليمن من المساهمة في الكفاح الذي تخوضه الأمة العربية ضد التحالف الإمبريالي الصهيوني ، كما أنها تشكل خطوة جادة نحو تحقيق وحدة الأمة العربية بأسرها .

وتجاوباً مع الجهود الصادقة التي بذلتها لجنة التوفيق العربية المشكلة بقرار مجلس جامعة الدول العربية رقم ٢٩٦١ بتاريخ ١٩٧٢/٩/١٣ م ، من أجل تسوية الخلافات بين شطري اليمن ، وهي الجهود التي تمثل اهتمام الأمة العربية بواقع شعب اليمن ومستقبله .

وعملا بأحكام المادة التاسعة من ميثاق جامعة الدول العربية ،

فقد اتفقت الحكومتان على قيام دولة موحدة ، تجمع شطري اليمن ، شماله وجنوبه ، وذلك وفقاً للأسس والمبادئ الواردة فيما بعد .

المبادئ والأسس لقيام وحدة يمنية
بين كل من الجمهورية العربية اليمنية
وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية

شكل الدولة :

المادة ١ :

تقوم وحدة بين دولتي الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية تذوب فيها الشخصية الدولية لكل منهما في شخص دولي واحد وقيام دولة يمنية واحدة .

المادة ٢ :

يكون للدولة الجديدة :

(أ) علم واحد وشعار واحد .

(ب) عاصمة واحدة .

(ج) رئاسة واحدة .

(د) سلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية واحدة .



نظام الحكم :

المادة ٣ :

(أ) نظام الحكم في الدولة الجديدة نظام جمهوري وطني ديمقراطي يقوم على أساس الاقتراع الحر المباشر لكافة أفراد الشعب اليمني .

(ب) يضمن دستور الوحدة جميع الحريات الشخصية والسياسية والعامة للجماهير كافة ولمختلف مؤسساتها ومنظماتها الوطنية والمهنية والنقابية ، وتتخذ جميع الوسائل الضرورية لكفالة ممارسة الحريات .

(ج) تضمن دولة الوحدة حماية جميع المكاسب التي حققتها ثورتا سبتمبر وأكتوبر .

وسائل تحقيق الوحدة وقيام الدولة الجديدة :

المادة ٤ :

كخطوة أولى نحو تحقيق الوحدة تتخذ الإجراءات اللازمة نحو عقد مؤتمر قمة يجمع رئيسي الدولتين للنظر في الإجراءات الفورية اللازمة لإتمام الوحدة على أن يعقد هذا المؤتمر في الموعد الذي يحدده رئيسا الحكومتين .

المادة ٥ :

يختار كل من رئيسي الدولتين ممثلاً شخصياً له ، يشرف هذان الممثلان على أعمال اللجان الفنية الواردة في المادة ٧ .

المادة ٦ :

تستمر جامعة الدول العربية في تقديم مساعداتها اللازمة لإنجاح هذه الوحدة بناء على رغبة الدولتين .

المادة ٧ :

يشكل مؤتمر القمة للدولتين اللجان الفنية المشتركة من عدد متساو من ممثلي



الـدولتين لتـوحيـد الأنظمـة والتشريعـات القـائمـة في كل منهما . وتحـدد فترة زمنيـة أقصاها سنة لانتهاء هذه اللجان من المهام المعهود بهـا إليهـا . وتبـدأ هـذه السنـة من تاريخ توقيع هذا الاتفاق .

المادة ٨ :

تشكل اللجان الفنية المشتركة من ممثلي الدولتين على مستوى عـال ومن المختصين ويحق لهذه اللجان تكوين لجان فرعية لتسهيل أعمالها .

وتتألف هذه اللجان من :

١ ـ لجنة الشؤون الدستورية ، وتختص بوضع مشروع الدستور .

٢ ـ لجنـة الشؤون الخـارجيـة والتمثيل الـدبلومـاسي والقنصلي ، وتختص بتوحيـد إدارة السياسة الخارجية للدولتين ووضع الأسس للسياسة الخارجية للـدولـة الجـديـدة الموحدة .

٣ ـ لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية ، وتختص بـالشؤون الاقتصـاديـة والجمـارك والتنمية الاقتصادية والنظام النقدي الموحد وميزانية الدولة .

٤ ـ لجنة الشؤون التشريعية والقضـائيـة ، وتختص بتوحيـد التشريعـات ووضع الأنظمة الموحدة للقضاء .

٥ ـ لجنـة شؤون التربيـة والثقـافـة والإعـلام ، وتختص بشـؤون التعليم في كافـة مراحله والثقافة والإعلام .

٦ ـ لجنة الشؤون العسكرية ، وتختص بالدفاع والقوات المسلحة وتوحيدها .

٧ ـ لجنة الشؤون الصحيـة ، وتختص بـالشؤون العلاجيـة والمستشفيـات ومـا إلى ذلك .

٨ ـ لجنـة الإدارة والمرافق العـامـة ، وتختص بنظـام الحكم المحلي ومرافق الـدولـة وتسييرها .

المادة ٩ :

عند انتهاء لجنة الشؤون الدستورية من وضع مشروع الدستور يطرح من قبل الدولتين على المجالس التشريعية المختصة للموافقة عليه طبقا للأنظمة الدستورية لكل منهما .

المادة ١٠ :

(أ) يقوم رئيسا الدولتين بتفويض من السلطتين التشريعيتين في الشطرين ، بتنظيم عمليتي الاستفتاء على الدستور وانتخاب سلطة تشريعية موحدة للدولة الجديدة طبقا للدستور الجديد .

(ب) تنفيذاً لذلك يشكل رئيسا الدولتين لجنة وزارية مشتركة تضم إلى عضويتها وزيري الداخلية في كلا الشطرين لكي تقوم بالإشراف على هذه الأعمال وذلك خلال ستة أشهر على الأكثر من تاريخ موافقة السلطات التشريعية في الدولتين على مشروع الدستور .

ويكون لهذه اللجنة كافة الصلاحيات اللازمة للقيام بمهمتها .

(ج) يدعو رئيسا الدولتين جامعة الدول العربية لإيفاد ممثلين عنها للمشاركة في أعمال اللجنة .

المادة ١١ :

تحل المجالس التشريعية في الدولتين فور إقرار مشروع الدستور الجديد بالاستفتاء الشعبي .

المادة ١٢ :

في حالة موافقة الشعب على مشروع الدستور يعلن قيام الدولة الجديدة فوراً طبقا للدستور .

المادة ١٣ :

يعمل بأحكام الدستور الجديد فور إقراره .

أحكام ختامية :

المادة ١٤ :

تنفيذاً لما ورد في بيان لجنة التوفيق وعملا بأحكام المواد السابقة ، يقرر الطرفان التزامهما الكامل بهذه الأحكام وتنفيذها .

المادة ١٥ :

حررت هذه الوثيقة من ثلاث نسخ ، تسلم كل طرف النسخة الخاصة به وتحفظ النسخة الثالثة لدى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية .

وقع هذه الوثيقة المندوبون المفوضون بذلك :

عن جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية	**عن الجمهورية العربية اليمنية**
السيد علي ناصر محمد	السيد محسن العيني
رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع	رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية
السيد عبد الله الخامري	السيد أحمد جابر عفيف .
عضو اللجنة المركزية ووزير الإعلام	وزير التربية والتعليم

عن لجنة التوفيق العربية :

السيد محمد سليم اليافي	رئيس اللجنة ، الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية .
السيد إبراهيم المزهودي	المندوب الدائم للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لدى جامعة الدول العربية .

السيد سعد الدين نويرات	سفير الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية في صنعاء .
السيد نشأة الحسيني	المندوب الدائم للجمهورية العربية السورية لدى جامعة الدول العربية
السيد حمد عيسى الرجيب	المندوب الدائم لدولة الكويت لدى جامعة الدول العربية .
السيد حسن فهمي عبد المجيد	المندوب الدائم لجمهورية مصر العربية لدى جامعة الدول العربية .

وقع هذا الاتفاق بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية يوم السبت ٢١ من رمضان ١٣٩٢ هجرية الموافق ٢٨ أكتوبر (تشرين أول) ١٩٧٢ ميلادية .

ملحق رقم (١٨)

بيان طرابلس

نوفمبر عام ١٩٧٢



البيان المشترك عن لقاء القمة اليمني المنعقد بمدينة طرابلس

في الفترة من ٢١ شوال ١٣٩٢ هـ الموافق ٢٦ نوفمبر ١٩٧٢ م إلى ٢٣ شوال ١٣٩٢ هـ الموافق ٢٨ نوفمبر ١٩٧٢ م .

وفاء لنضال الشعب اليمني وشهدائه لبناء يمن موحد مستقل ، وحرصاً على إزالة كل العراقيل التي تقف عقبة في طريق وحدة اليمن ، وشعوراً بالمسؤولية التاريخية تجاه الأمة العربية ، وعملاً بأحكام المادة ٤ من اتفاقية الوحدة ، وتلبية للدعوة الكريمة التي وجهها الأخ العقيد معمر القذافي لرئيسي دولتي اليمن ، اجتمع الأخ القاضي عبد الرحمن الارياني رئيس المجلس الجمهوري في الجمهورية العربية اليمنية ، والأخ سالم ربيع علي رئيس مجلس الرئاسة لجمهورية اليمن الديموقراطية الشعبية ، في طرابلس في الفترة من ٢١ شوال ١٣٩٢ هجرية الموافق ٢٦ نوفمبر ١٩٧٢ م ، إلى ٢٣ شوال ١٣٩٢ هـ الموافق ٢٨ نوفمبر ١٩٧٢ م . وشارك لقاء القمة اليمني الزعيم العربي الكبير الأخ معمر القذافي رئيس مجلس قيادة الثورة في الجمهورية العربية الليبية .

وقد بحث الرئيسان في اللقاء التاريخي العظيم أوضاع اليمن بصفة عامة ، والاقتتال الأخير على وجه الخصوص . وقد أكد الرئيسان على ضرورة الإسراع في تنفيذ اتفاقية الوحدة وبيان رئيسي الوزراء في شطري اليمن نصاً وروحاً ، وتوفير كل الظروف الملائمة لبناء اليمن الموحد في ظل المحافظة على منجزات ثورتي ٢٦ سبتمبر و ١٤ أكتوبر ، وتوفير مناخ ديمقراطي كامل ، وذلك حرصاً على استقلال اليمن وبناء مجتمع متطور يسير في طريق التقدم والاشتراكية .

وأكد على ضرورة العمل من أجل القضاء التام على مخلفات نظام الإمامة والنظام الاستعماري في اليمن وحكم السلاطين الاقطاعي ، كطريق وحيد لحل معضلات الإنسان اليمني .

وحرصاً من الرئيسين اليمنيين على خلق الظروف الملائمة لسرعة إنجاز أعمال اللجان المشتركة اتفقا على الأسس التالية :

(١) يقيم الشعب العربي في اليمن دولة واحدة تسمى (الجمهورية اليمنية) .

(٢) للجمهورية اليمنية علم واحد .

(٣) مدينة صنعاء عاصمة الجمهورية اليمنية .

(٤) الإسلام دين الدولة ، وتؤكد الجمهورية اليمنية على القيم الروحية وتتخذ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع .

(٥) اللغة العربية هي اللغة الرسمية للجمهورية اليمنية .

(٦) تهدف الدولة إلى تحقيق الاشتراكية مستلهمة التراث الإسلامي العربي وقيمه الإسلامية وظروف المجتمع اليمني . وذلك بتطبيق العدالة الاجتماعية التي تحظر أي شكل من أشكال الاستغلال ، وتعمل الدولة عن طريق إقامة علاقات اشتراكية في المجتمع على تحقيق كفاية الانتاج وعدالة في التوزيع بهدف تذويب الفوارق سلمياً بين الطبقات .

(٧) الملكية العامة للشعب أساس تطوير المجتمع وتنمية وتحقيق كفاية الإنتاج ، والملكية الخاصة غير المستغلة مصونة ولا تنزع إلا وفقاً للقانون وبتعويض عادل .

(٨) نظام الحكم في الجمهورية اليمنية وطني ديمقراطي .

(٩) ينشأ تنظيم سياسي موحد يضم جميع فئات الشعب المنتجة صاحبة المصلحة في الثورة ، للعمل ضد التخلف ومخلفات العهدين الإمامي والاستعماري وضد الاستعمار القديم والجديد والصهيونية .وتشكل لجنة مشتركة لوضع النظام الأساسي ولوائحه مستهدية بالنظام الخاص بإقامة الاتحاد الاشتراكي العربي في الجمهورية العربية الليبية وعلى ضوء مناقشته من قبل فئات الشعب .

(١٠) يعين دستور الجمهورية اليمنية حدودها .

إن الرئيسين يؤكدان حق الإنسان اليمني في أن يحيا على أرضه حراً كريماً يتفيأ ظلال العدالة والمساواة تحقيقاً لمضامين الدين الإسلامي التقدمية والإنسانية ويعتبر أن هذه المضامين التي ترفض استغلال الإنسان لأخيه الإنسان بكل أشكاله أساساً لأي تقدم حضاري في الوطن العربي .

لقد ناقش الرئيسان وأعربا عن دعمهما لنضال الشعب الفلسطيني المسلح من أجل استعادة أراضيه كما يعتبران وحدة المقاومة والكفاح المسلح الفلسطيني ضرورة حتمية لمواجهة العدو الصهيوني ولمواجهة المؤمرات الاستعمارية والرجعية التي تتعرض لها القضية الفلسطينية والقضية العربية . كما أعربا عن دعمهما التام للبلدان العربية المحتلة أراضيها من قبل العدو الصهيوني في نضالها من أجل تحرير هذه الأراضي ، وعلاوة على ذلك فقد أكد الرئيسان على أن تحقيق الوحدة اليمنية وإقامة الدولة اليمنية التقدمية الواحدة سيشكل دعماً قوياً لنضال الشعب العربي الفلسطيني ولنضال البلدان العربية من أجل تحرير فلسطين والأراضي العربية المحتلة وسيقوي النضال العربي التحرري ضد الاستعمار والصهيونية .

لقد استعرض الرئيسان الوضع في الخليج العربي ، وأعربا عن تأييدهما لشعب الخليج العربي وكفاحه من أجل حريته ووحدة أراضيه ومن أجل حماية عروبته من كل المطامع الاستعمارية .

وقد اتفق الرئيسان على محاربة النشاط المحموم في جنوب البحر الأحمر وعلى اتخاذ جميع الوسائل الكفيلة بحماية الجزر اليمنية الواقعة في هذا البحر .

كما عبرا عن إيمانهما بضرورة قيام الحركة العربية التقدمية الواحدة كأساس لتحقيق الوحدة العربية التقدمية الشاملة . وعند استعراضهما للوضع الدولي أكدا مساندتهما وتأييدهما لكفاح الشعوب في آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية ، كما أدانا سياسة الاستعمار والاستعمار الجديد والتمييز العنصري .

هذا وقد اتفق الرئيسان أيضاً على ما يلي :

أولاً :

تنفيذاً للمادة السادسة من الاتفاق المعقود بين حكومتي الشطرين تشكل اللجان الفنية المشتركة على النحو التالي :

١ ـ لجنة الشؤون الدستورية

١ ـ حسين الحبيشي .

٢ ـ محمد أنعم غالب .

٣ ـ محمد أحمد السياغي .

٤ ـ إسماعيل الوزير .

٥ ـ أحمد علي المطري .

٦ ـ عبد السلام خالد .

٧ ـ عبد الملك الطيب .

٨ ـ محمد عبد الله الفسيل .

٩ ـ عبد الله الخامري .

١٠ ـ الدكتور عبد الرحمن عبد الله .

١١ ـ الدكتور محمد جعفر .

١٢ ـ عمر الجاوي .

١٣ ـ طه علي صالح .

١٤ ـ ناجي بريك .

١٥ ـ أحمد سعيد باخبيرة .

١٦ ـ عثمان مهدي .

٢ ـ لجنة الشؤون الخارجية والتمثيل الدبلوماسي والقنصلي

١ ـ غالب علي جميل

٢ ـ أحمد الارياني

٣ ـ علي محسن حميد

٤ ـ محمد صالح عولقي

٥ ـ مطلق عبد الله

٦ ـ سالم باجميل

٣ ـ اللجنة الاقتصادية والمالية

١ ـ عبد الله الأصنج

٢ ـ عبد الكريم الارياني

٣ ـ عبد الوهاب محمود

٤ ـ أحمد عبده سعيد

٥ ـ محمد خادم الوجيه

٦ ـ عبد العزيز عبد الغني

٧ ـ علي لطف الثور.

٨ ـ محمد سعيد عبد الرحمن

٩ ـ محمد عبد الوهاب جباري

١٠ ـ عبد الله حمود الحسيني

١١ ـ محمود عبد الله عشيش

١٢ ـ فرج بن غانم

١٣ ـ نصر ناصر علي

١٤ ـ فاروق ناصر علي

١٥ ـ صالح أحمد النينو

١٦ ـ خالد حريري

١٧ ـ محمد صالح الوالي

١٨ ـ عفيف عبد الله إبراهيم

١٩ ـ عبد الرحمن البصري

٢٠ ـ صالح بازغيفان

٢١ ـ عبد الله حسن

٤ ـ لجنة الشؤون التشريعية والقضائية

١ ـ غالب راجح

٢ ـ عبد الله عوض

٣ ـ محمد علي المطاع

٤ ـ محمد بن محمد الشامي

٥ ـ عبد القادر مكرم

٦ ـ محمد أحمد الجرافي

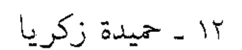
٧ ـ أسعد بن أسعد طاهر

٨ ـ طه علي صالح

٩ ـ الشيخ عبد الله محمد حاتم

١٠ ـ علي عوض أحمد

١١ ـ عمر البار



١٢ ـ حميدة زكريا

١٣ ـ علي سليمان

١٤ ـ عبد الواسع سلام

٥ ـ لجنة شؤون التربية والثقافة والإعلام

١ ـ أحمد جابر عفيف

٢ ـ محمد اليريمي

٣ ـ عبد الله عطية

٤ ـ محمد الربادي

٥ ـ عبد العزيز اليوسفي

٦ ـ عبد الودود سيف

٧ ـ علي الرزاقي

٨ ـ أحمد هاجي

٩ ـ علي حمود عفيف

١٠ ـ محمود الكتري

١١ ـ أحمد عبد الله عبد الإله

١٢ ـ سعيد النوبان

١٣ ـ عبد الله فاضل فارع

١٤ ـ الدكتور جعفر الظفاري

١٥ ـ سلطان عبده ناجي

١٦ ـ فوزية محمد جعفر

١٧ ـ راشد محمد ثابت

١٨ ـ عبد الله الملاحي

١٩ ـ عبد الله شرف

٢٠ ـ علي أسعد عبد الخالق

٦ ـ لجنة الشؤون العسكرية

١ ـ علي الضبعي

٢ ـ حمود بيدر

٣ ـ محمد خميس

٤ ـ عبد الوهاب الشامي

٥ ـ علي أبو لحوم

٦ ـ عبد الله الحمدي

٧ ـ عبد الواحد السياغي

٨ ـ محمد صالح مطيع

٩ ـ الملازم أول هادي أحمد ناصر

١٠ ـ الرائد أحمد صالح عبده

١١ ـ الرائد أحمد سالم عبيد

١٢ ـ الرائد أحمد صالح حاجب

١٣ ـالنقيب محمد عبد الله البطاني

١٤ ـ الملازم أول أحمد محمد حاجب

٧ ـ لجنة الشؤون الصحية

١ ـ محمد عبد الودود

٢ ـ عبد الله الجنداري



٣ ـ عبد الرحمن إسحاق

٤ ـ الدكتور عبد العزيز الدالي

٥ ـ توفيق حاتي

٦ ـ عبد الله أحمد

٨ ـ لجنة الإدارة والمرافق العامة

١ ـ عبد الله الكرشمي

٢ ـ حسين المقبلي

٣ ـ يحي البشاري

٤ ـ أحمد الويسي

٥ ـ أحمد الرعيني

٦ ـ علي أبو الرجال

٧ ـ محمد الحيمي

٨ ـ أحمد شجاع الدين

٩ ـ مصطفى عبد الخالق

١٠ ـ فارس سالم

١١ ـ علي حسين موسى

١٢ ـ خالد فضل منصور

١٣ ـ محمد صالح قطيش

١٤ ـ محمد بن محمد عبادي

١٥ ـ أمذيب صالح

١٦ ـ محمد غالب

ثانياً :

يطلب الرئيسان إلى الأخ معمر القذافي رئيس مجلس قيادة الثورة في الجمهورية العربية الليبية تعيين ممثل شخصي له ، يشارك في أعمال الممثلين الشخصيين للرئيسين .

ثالثاً :

يطلب الرئيسان إلى أمين عام جامعة الدول العربية أن يعين مندوباً عن الجامعة في كل لجنة من اللجان الفنية الواردة أعلاه . وأن يعين ممثلاً شخصياً له مقيماً في اليمن لمشاركة الممثلين الشخصيين للرؤساء الثلاثة للمساعدة في عملهم .

رابعاً :

على لجنة الدستور أن تفرغ من إعداده في أقرب وقت ممكن .

ويعبر الرئيسان عن شكرهما العميق للأخ العقيد معمر القذافي رئيس مجلس قيادة الثورة الذي شارك مشكوراً في إنجاح الإجراءات الفورية لتنفيذ اتفاقية الوحدة وللإخوة أعضاء مجلس قيادة الثورة في الجمهورية العربية الليبية وللشعب الليبي الشقيق على حسن الاستقبال وكرم الضيافة وعلى مشاعرهم الأخوية الصادقة تجاه الشعب اليمني ، كما يعبران عن شكرهما للجهود التي بذلتها لجنة التوفيق العربية من أجل إنهاء حالة التوتر والاقتتال التي كانت سائدة في اليمن ، وللجهود التي بذلها رئيسا جمهورية مصر العربية والجمهورية العراقية وممثلاهما الشخصيان من أجل حقن الدماء اليمنية وإنجاح اتفاقية الوحدة .

وبالله التوفيق

التوقيع

عن الجمهورية العربية اليمنية	عن جمهورية اليمن الديموقراطية الشعبية
القاضي عبد الرحمن الارياني	سالم ربيع علي

بسم الله الرحمن الرحيم
البيان المشترك

في مدينة الجزائر بتاريخ شعبان ١٣٩٣ هـ الموافق ٤-٩-١٩٧٣ م التقى رئيسا شطري اليمن سيادة القاضي عبد الرحمن بن يحيى الارياني وسيادة سالم ربيع علي .

وقد استعرضا في هذا اللقاء سير أعمال اللجان المشتركة المنبثقة عن اتفاقية القاهرة وطرابلس لإعادة الوحدة اليمنية حيث وجدا أن المدة الزمنية التي حددت لانجاز هذه اللجان أعمالها لم تكن كافية .

وانطلاقاً من روح المسؤولية التاريخية وإيماناً بحق الشعب اليمني في استعادة وحدته بعد انتفاء مبررات التجزئة بزوال الحكم الإمامي من الشمال والاحتلال البريطاني من الجنوب ، اكد الرئيسان اليمنيان حرصهما الشديد على تنفيذ الاتفاق واستمرار اللجان المشتركة في أعمالها إلى النهاية . على أن تترك لممثليهما الشخصيين الصلاحيات في تحديد المواعيد المنظمة لمواصلة أعمال اللجان .

واتفق الرئيسان اليمنيان على وجوب توفير المناخ الملائم لهذه اللجان المشتركة في أعمالها ، وذلك عن طريق إيقاف التدريب والتخريب في كل أنحاء اليمن ، وعدم السماح للعناصر المخربة بالنشاط تحت أي اسم ، وعدم مدها أو تدريب عصاباتها أو تشجيعها وإغلاق معسكراتها .

والتقت وجهة نظر الرئيسين حول وجوب الانصراف الكامل إلى بناء البلد وتطويرها في كلا الشطرين .

إن إعادة الوحدة اليمنية مطلب شعبي لايمكن التفريط فيه ، وأمل لكل يمني لايمكن بأي حال التساهل في العمل من أجل بلوغه .

وإذا كانت الوحدة العربية هي قدر الأمة ومصيرها ، فإن في إعادة الوحدة للشعب اليمني قدره وأمله وطريقه إلى تحقيق الاستقرار والحرية والرخاء والتقدم ، ومدخله الرئيسي إلى الإسهام الفعلي في بناء صرح الوحدة العربية المنشودة . ولذا فإن الرئيسين يؤكدان في اللقاء بأنهما لن يدخرا جهداً في سبيل تحقيق ذلك .

ويؤكد الرئيسان حرصهما على أن تظل الدول العربية الشقيقة ممثلة في الجامعة العربية ، وبالأخص منها الجمهورية العربية الليبية وجمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية ، موجودة من خلال الممثلين الشخصيين للأمين العام للجامعة العربية وللرئيس معمر القذافي وللرئيس هواري بومدين في كل المحادثات ومتابعة لكل أعمال اللجان إيماناً منهما بأن قضية إعادة وحدة اليمن أرضاً وشعباً لا تهمهما والشعب اليمني فقط وإنما هي قضية يجب أن تهتم بها الأمة العربية كلها .

وهما يكلفان ممثليهما الشخصيين بترتيب اللقاءات مع الممثلين الشخصيين للرئيسين الليبي والجزائري والأمين العام للاطلاع على ما اتفق عليه لكي تكون المشاركة فعلية في تحقيق هذا الهدف العظيم .

يرجو الرئيسان من الله العون والتوفيق وتسديد الخطى نحو إعادة وحدة اليمن أرضاً وشعباً .

وبالله التوفيق ..

القاضي عبد الرحمن بن يحيى الارياني	سالم ربيع علي
رئيس المجلس الجمهوري ، الجمهورية العربية اليمنية	رئيس مجلس الرئاسة ، جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية

ملحق رقم (١٩)

النظام الأساسي للاتحاد اليمني

١٨/٢/١٩٧٣م



النظام الأساسي للاتحاد اليمني

الباب الأول

المبادئ والأهداف

مادة ١ - المحافظة على النظام الجمهوري ، والتمسك بمبادئ ثورة ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٦٢ م ، وصيانة ماتحقق منها ، والعمل على تحقيق مالم يتم تحقيقه تحقيقاً كاملاً .

مادة ٢ - تطبيق مبادئ الدستور وتعميق مفاهيمه وترسيخ الديمقراطية ، حتى يصبح النظام الجمهوري العادل ، جزءاً من حياة الشعب عقيدة وأخلاقاً وسلوكاً .

مادة ٣ - تحقيق الوحدة اليمنية أرضاً ، وشعباً ، وحكماً ، وترسيخها ؛ والعمل على حل الخلافات والتناقضات بين أبناء الشعب ، عبر الحوار الأخوي ، دون اللجوء إلى العنف ، وتضييق الفوارق سلمياً بين جميع فئات الشعب .

مادة ٤ - تحقيق تقدم الشعب اليمني ، ورفاهيته ، وصيانة سيادته وحريته ، وإحياء التراث اليمني والعربي والإسلامي ، وتطبيق مبادئ الدين الإسلامي عقيدة وأخلاقاً وسلوكاً .

مادة ٥ - تنمية الإحساس الوطني وبلورة الشخصية اليمنية ، ووقايتها من التميع والذوبان لكي يسهم الشعب اليمني إيجابياً في تحقيق الوحدة العربية ، وفي استيعاب الحضارة الإنسانية ، وإنمائها منفتحاً على أفكار العصر وعلومه ، مسترشداً بتراثه الحضاري وعقيدته الإسلامية ، حتى لا تجمده الأفكار المتزمتة ، أو تجرفه الأفكار المتطرفة .

مادة ٦ - تحقيق العدالة الاجتماعية المستلهمة من التراث الإسلامي ، وحق تكافؤ الفرص أمام جميع المواطنين ؛ حتى يتحقق للشعب مجتمع الرفاهية والعدل ، دون أن يقع الشعب تحت قبضة طبقة ، أو فئة ، أو حزب ، أو فرد .

« الباب الثاني »

مهام الاتحاد اليمني

مادة ٧ ـ تعبئة الرأي العام اليمني لتحقيق مبادئ وأهداف الاتحاد اليمني .

مادة ٨ ـ تنظيم جماهير الشعب وتجميع فئاته ... وتمكينها من المشاركة في الحكم ومراقبة السلطات العامة ، والتعاون معها في تطبيق القوانين ، وإنجاح خطة التنمية ، والحيلولة دون وقوع الشعب ، أو بعض مناطقه تحت دكتاتورية طبقة ، أو فئة ، أو حزب أو فرد .

مادة ٩ ـ تنظيم وتوجيه ودفع كل الطاقات لتنتج وتبدع ؛ وذلك بإنشاء المنظمات النقابية ، والرياضية ، والاجتماعية ، والثقافية ، والتعاونية ، والعلمية ، والأدبية ، والإشراف على سير أعمالها ، وتوجيه نشاطاتها توجيهاً وطنياً سليماً ، لخدمة الوطن ومقاومة السلبية والانتهازية والارتجال .

مادة ١٠ ـ إعداد كفاءات سياسية للاضطلاع بمهام الحكم على النهج الديمقراطي الوطني السليم وفقاً لمبادئ الدستور وأهداف الاتحاد اليمني .

مادة ١١ ـ رفع مستوى المرأة اليمنية في مختلف المجالات .. على أن يكون لها من الحقوق وعليها من الواجبات ما تكفله الشريعة الإسلامية .

« الباب الثالث »

أسلوب العمل داخل الاتحاد

مادة ١٣ ـ الالتزام بالأسلوب الديمقراطي داخل تنظيمات الاتحاد ، وعلى جميع المستويات ، واحترام آراء الأعضاء وأفكارهم ، واحترام الأقلية لإدارة الأغلبية .

مادة ١٣ ـ اعتماد الصدق والوضوح في اقناع وإطلاع الجماهير على حقائق الأمور لكسب ثقتها ، والقضاء على البلبلة والفتنة .

مادة ١٤ ـ الاعتراف بالخطأ الشخصي ، أو الجماعي والمبادرة لإصلاحه في الوقت المناسب واجب على كل عضو ، وعلى القيادات والقواعد .

مادة ١٥ ـ فرض السلطة أو ممارسة أي نوع من التعالي على الجماهير ، محرم داخل التنظيم وخارجه .

مادة ١٦ ـ تبيّن اللوائح الداخلية للاتحاد اليمني حقوق العضو وواجباته .

الباب الرابع

عضوية الاتحاد اليمني

مادة ١٧ ـ عضوية الاتحاد اليمني مفتوحة لكل مواطن يمني ، ويشترط لقبولها مايلي :

١ ـ أن يكون يمنياً بلغ من العمر سبعة عشر عاماً .

٢ ـ أن لا يكون منتمياً إلى حزب أو تنظيم آخر .

٣ ـ أن يكون معروفاً بالاستقامة والنزاهة ، متمسكاً بالقيم الروحية والإنسانية .

٤ ـ أن يكون مؤمناً بالنظام الجمهوري ، ومبادئ الدستور ، وبأهداف ومبادئ الاتحاد اليمني .

٥ ـ أن يكون قادراً على تحمل مسؤولياته وواجباته .

٦ ـ أن لا يكون محكوماً عليه في جناية أو جنحة مخلّة بالشرف ، ما لم يكن قد ردّ إليه اعتباره .

٧ ـ أن لا يكون محكوماً عليه في جناية مخلّة بأمن الدولة .

٨ ـ أن لايكون قد سبق فصله من الوظائف العامة تأديباً ، لأسباب مخلة بالواجب ما لم تنقض خمس سنوات من تاريخ الفصل .

٩ ـ أن لايكون مصاباً بمرض عقلي .

١٠ ـ أن لا يكون محجوراً عليه .

« الباب الخامس »
«الهيكل التنظيمي للاتحاد اليمني »

مادة ١٨ ـ يشكل الهيكل التنظيمي للاتحاد اليمني على النحو التالي :

أولاً : الوحدة الأولى وتتألف في نطاق العزلة ، أو الحي ، أو المدينة الصغرى ؛ من عشرين عضواً كحد أدنى ، وتنتخب من بين أعضائها أميناً لها ومساعداً للأمين ، وأميناً للصندوق يكونون قيادة الوحدة .

ثانياً : قيادات الوحدات والمدن تؤلف في مجموعها مؤتمر العزلة أو الحي أو المدينة ، وتنتخب من بين أعضائها قيادة للمؤتمر من خمسة إلى سبعة أعضاء .

ثالثاً : قيادات العزل أو المدن الصغرى ، أو الأحياء ، تؤلف في مجموعها مؤتمر الناحية أو المدينة الكبيرة وتنتخب من بين أعضائها قيادة للناحية أو المدينة الكبيرة ، من سبعة إلى تسعة أعضاء .

رابعاً : قيادات النواحي والمدن الكبرى تؤلف في مجموعها مؤتمر المحافظة ، وتنتخب قيادة للمحافظة تتكون من تسعة إلى أحد عشر عضواً .

خامساً : المؤتمر الوطني وهو أعلى سلطة في الاتحاد اليمني ، ويتألف من مجموع قيادات النواحي والمدن الكبرى في عموم الجمهورية ، ومن مختصين وفنيين ، لا يزيد عددهم على عشرين عضواً ، يختارهم المكتب السياسي ،ويجتمع المؤتمر دورياً في أول يناير من كل عام ، كما يجتمع في حالات غير عادية ، بدعوة من المكتب السياسي ، أو بطلب من ثلثي أعضائه .

مادة ١٩ ـ تتولى قيادات الاتحاد اليمني ، كل على مستواها ، المهام التالية :

أ ـ نشر فكر التنظيم ، وتنفيذ برامجه وتوجيهاته .

ب ـ مراقبة السلطات المحلية والتعاون معها لتطبيق القوانين ، وإنجاح المشاريع الإنمائية ، وتطوير الخدمات العامة ،بالمناقشة والتعرف على حاجات ومشاكل المواطنين ، والعمل على حلها بالصلح أو برفع التوصيات إلى الجهات المختصة .

مادة ٢٠ ـ تختص مؤتمرات الاتحاد اليمني ، كل على مستواها ، بما يلي :

أ ـ انتخاب القيادات المحلية .

ب ـ معالجة قضايا الاتحاد ووضع الحلول لها .

ج ـ دراسة القضايا العامة واقتراح الحلول لها .

مادة ٢١ ـ اللجنة العليا : وتتألف من واحد وثمانين عضواً ينتخبهم المؤتمر الوطني من بين أعضائه ، ومهمتها الأساسية هي :

أ ـ انتخاب أعضاء المكتب السياسي .

ب ـ انتخاب رئيس للاتحاد وهو أعلى سلطة فيه بعد المؤتمر الوطني كما أنه الذي يوجه ويشرف على سياسة الاتحاد ونشاطه على كافة مستوياته التنظيمية .

ج ـ انتخاب الأمين العام من بين أعضاء المكتب السياسي ، وتحدد اللائحة الداخلية للمكتب السياسي اختصاصات الأمين العام .

د ـ المشاركة في انتخابات مجلس الشورى بإعداد قوائم ترشيح لممثلي الاتحاد .

هـ ـ التأكد من تنفيذ قرارات وتوصيات المؤتمر الوطني والإشراف على سير أعمال المكتب السياسي والأمانة العامة .

و ـ مناقشة وإقرار أو تعديل التقرير الختامي والخطة العامة التي أعدها المكتب السياسي وذلك قبل عرضها على المؤتمر الوطني .

ز ـ مناقشة خطة التنمية الشاملة قبل عرضها على مجلس الشورى .

تجتمع اللجنة العليا ، في كل ثلاثة أشهر مرة ، وبدعوة من المكتب السياسي ، أو بناءاً على طلب موقع من ثلث أعضائها .

مادة ٢٢ ـ المكتب السياسي : يتألف المكتب السياسي من أحد عشر إلى خمسة عشر عضواً يكون من ضمنهم أعضاء المجلس الجمهوري ورئيس مجلس الشورى ورئيس مجلس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة بحكم مناصبهم .

وتنتخب الهيئة العليا ، الأعضاء الباقين من بين أعضائها على أن يرشح العضو نفسه أو أن يتم الترشيح لكل واحد منهم على حدة من قبل عشرة من أعضاء اللجنة العليا .

ويجتمع المكتب السياسي مرة في الشهر أو بناء على دعوة من الرئيس كما يحق لأغلبية أعضائه الدعوة لجلسة استثنائية .

ومهمة المكتب السياسي مايلي :

أ ـ تنفيذ قرارات المؤتمر الوطني واللجنة العليا والإشراف على تنفيذها .

ب ـ اختيار مكتب الأمانة العامة من بين أعضائه ويحدد الرئيس لكل منهم اختصاصه .

ج ـ متابعة سير أعمال الحكومة وتنظيم وتطوير القوات المسلحة وقوات الأمن ومتابعة تنفيذ خطة التنمية الشاملة .

مادة ٢٣ ـ الأمانة العامة :

أ ـ هي الجهاز المتفرغ لإنشاء وتطوير الاتحاد اليمني ويتألف من خمسة أعضاء كحد أدنى ومن سبعة أعضاء كحد أعلى .

ب ـ هي السكرتارية الدائمة للمكتب السياسي وتباشر المتابعة اليومية لما يكلفها به أو يدخل ضمن اختصاصاتها .

ج ـ تقوم بقيادة وحدات الاتحاد اليمني ولجانه ومؤتمراته المحلية وتوحيد نشاطاته ونشاطات المنظمات التابعة له وتطويرها وتتابع تنفيذ القرارات والتوجيهات وتشرف على سير أعمال الاتحاد ومنظماته .

د ـ البت في قبول العضوية .

الباب السادس

الإجراءات النظامية

مادة ٢٤ ـ يشكل المكتب السياسي هيئة النظام ويرأسها عضو من أعضائه وتتكون من أعضاء لايقل عددهم عن ثلاثة ولا يزيد عن خمسة أعضاء ومهامها :

١ ـ تتولى محاسبة أي عضو يتهم بالانحراف أو الخطأ الجسيم أو عدم التقيد بنظام الاتحاد اليمني ، على أن تتاح الفرصة الكاملة للمتهم للدفاع عن نفسه .

ويصدر المكتب السياسي اللائحة التي تحدد اختصاصات الهيئة ونظام سير العمل فيها ووضع لائحة الجزاءات وإجراءات محاسبة أعضاء الاتحاد ولاتتم عقوبة الفصل إلا بقرار من المكتب السياسي بناءاً على توصية من هيئة النظام .

٢ ـ تسقط عضوية لجان الاتحاد عن كل عضو فيها يتخلف بدون سبب مقبول عن مزاولة نشاطه باللجنة لمدة أربعة أشهر في السنة وتبين اللائحة الداخلية إجراءات إسقاط العضوية .



الباب السابع

أحكام عامة

مادة ٢٥ ـ تضع الأمانة العامة اللوائح الداخلية لأجهزة الاتحاد اليمني وتبين فيها الاختصاصات وتحدد المسؤوليات ، وتصبح نافذة بعد أن يقرها المكتب السياسي .

مادة ٢٦ ـ للمكتب السياسي أن يحل أي لجنة من لجان النواحي والمحافظات . ويدعو مؤتمرها المحلي إلى الاجتماع لانتخاب لجنة جديدة وذلك بعد موافقة اللجنة العليا .

مادة ٢٧ ـ موارد الاتحاد مصدرها اشتراكات الأعضاء والتبرعات التي يقر قبولها المكتب السياسي ، وتحدد اللائحة الداخلية نسبة الاشتراكات .

الباب الثامن

أحكام مؤقتة

مادة ٢٨ ـ تنشأ هيئة تأسيسية تتألف من واحد وستين عضواً إلى واحد وثمانين عضواً تعلن قيام الاتحاد اليمني ، وتصدر النظام الأساسي له وتزاول جميع اختصاصات اللجنة العليا .

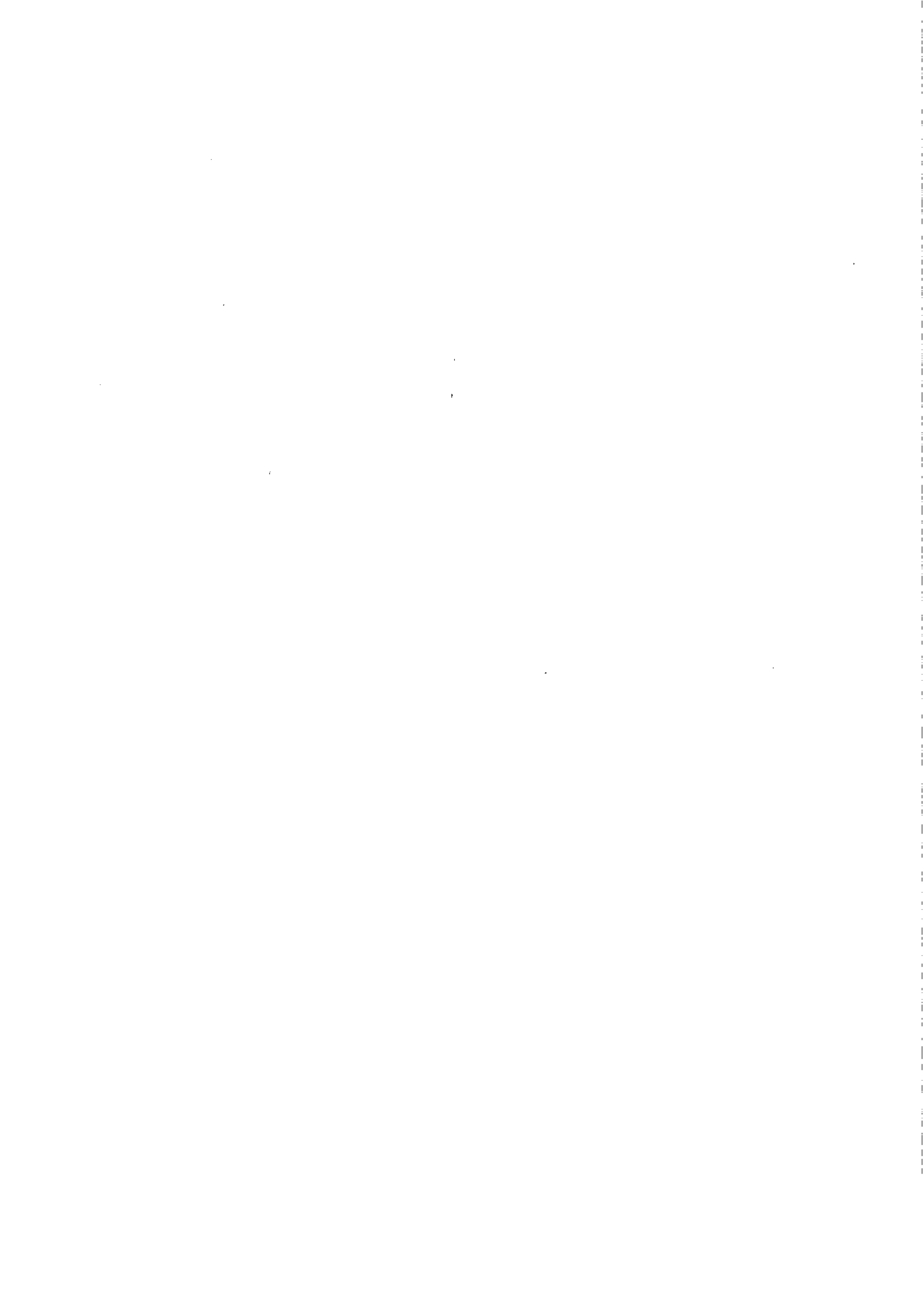
مادة ٢٩ ـ ينشئ المكتب السياسي لجاناً مؤقتة في النواحي والمدن تتولى المهام المنصوص عليها في النظام الأساسي للاتحاد وذلك لمدة سنة يتم فيها تكوين المؤتمرات المحلية .

مادة ٣٠ ـ ينتهي العمل بهذه الأحكام عندما يجتمع المؤتمر الوطني وذلك بعد عام واحد من إعلان قيام الاتحاد اليمني .

ملحق رقم (٢٠)

بيان مؤتمر القمة اليمني بالكويت

٣٠ مارس ١٩٧٩م



مؤتمر القمة اليمني بالكويت

النص الكامل للبيان المشترك الذي صدر عن

رئيسي شطري اليمن في اجتماع القمة الثنائي

٢٨ مارس الى ٣٠ مارس ١٩٧٩

في ضيافة دولة الكويت الشقيقة وتنفيذاً لما ورد في البند ٦ من قرار مجلس جامعة الدول العربية في دورته الاستثنائية ، المنعقد في الكويت في الفترة من ٤ الى ٦ مارس ١٩٧٩ م . واستجابة للمساعي العربية الحميدة ، وحفاظاً على وشائج وصلات الدم والقربى بين الإخوة الأشقاء وحرصاً على المصالح العليا للشعب اليمني والأمة العربية جمعاء .

التقى الرئيسان اليمنيان الأخ المقدم علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية العربية اليمنية ، القائد العام للقوات المسلحة ؛ والأخ عبد الفتاح إسماعيل الأمين العام للحزب الاشتراكي اليمني ورئيس هيئة مجلس الشعب الأعلى في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ، في مدينة الكويت يوم الأربعاء تاريخ٢٨ مارس ١٩٧٩ الى ٣٠ مارس ١٩٧٩ .

وقد استعرض الرئيسان بحضور سمو الشيخ جابر الأحمد الصباح أمير دولة الكويت وبرعايته ومشاركته الإيجابية والمشكورة ، القضايا والمشاكل المطروحة للبحث في هذا اللقاء .

وتجاوزاً لكل الآلام والمصاعب التي سببتها الحوادث المؤسفة الأخيرة بين الشطرين ، وانطلاقاً من روح الأخوة الصادقة والأماني والآمال العريضة والمصالح الحقيقية لجماهير الشعب اليمني بكامله ، وحرصاً منهما على تجسيد المصلحة الوطنية القومية العليا للشعب اليمني ، المتمثلة في حل مختلف المشاكل القائمة واستئصال جذورها ، وحلّها حلاً شاملاً يمنع بقاءها وتجددها ، وينهي نهائياً شبح الحرب

وأسبابها ، ويستأصل دوافع وعوامل عدم الاستقرار والسلام والتقدم في اليمن وعموم منطقتنا ، من خلال تحقيق الهدف الغالي والعزيز على شعبنا اليمني وهو الوحدة اليمنية وتمسكاً بإعادة تحقيق وحدة اليمن التاريخية تلبية لواقع وحدة الشعب اليمني وأرضه ومصيره وفشل كل محاولات تكريس التمزق والتجزئة والانفصال ودفاعاً لتضحيات شعبنا اليمني وثمرة نضالاته الوطنية عبر التاريخ من أجل تحقيق هدفه النبيل في الوحدة ولأن الوحدة اليمنية هي ضرورة قومية هامة خاصة في الظروف العربية الراهنة التي تمر بها قضيتنا القومية وأمتنا العربية كلها بعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد التآمرية والصلح الاستسلامي المنفرد .

ودعماً للاتجاهات الوحدوية القومية ومن أجل مساهمة اليمن بقواها الوطنية البشرية وموقعها الاستراتيجي السياسي والاقتصادي والعسكري في معركة المصير العربي ودعماً لنضال الشعب العربي الفلسطيني ممثلاً بمنظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني من أجل استعادة وطنه وإقامة دولته الوطنية المستقلة عليها ، والدعم التام والثابت للبلدان العربية الشقيقة المحتلة أراضيها من أجل تحريرها ودحر الاحتلال الصهيوني ، واستعادة سيادتها الوطنية العربية وباعتبار الوحدة اليمنية تقوية للتضامن العربي المعادي للامبريالية والصهيونية وتعزيزاً للنضال القومي العربي العادل ضد العدو المشترك المتمثل في التحالف الإمبريالي الأمريكي الصهيوني والخياني ، وتجسيداً للدعوة التي نادى بها اليمن بضرورة قيام الحركة العربية التقدمية الواحدة كأساسٍ لتحقيق الوحدة العربية التقدمية الشاملة ، ولأنها تعتبر تعزيزاً لوحدة النضال العالمي المعادي للامبريالية والصهيونية والفاشية والعنصرية والتمييز العنصري . ومن أجل خدمة أهداف الحرية والسلام في العالم وتنفيذاً لاتفاقية القاهرة وبيان طرابلس ، وتوصيات لجان الوحدة اليمنية وإنجازاً لها في سبيل إقامة وتثبيت نظام جمهوري وطني ديمقراطي في اليمن ، على أساس الاقتراع الحر المباشر لكل أفراد الشعب اليمني ، وإيجاد دستور يضمن جميع الحريات الشخصية والسياسية العامة للجماهير كافة ولمختلف مؤسساتها ومنظماتها الوطنية والمهنية والنقابية ، واتخاذ جميع الوسائل الضرورية لكفالة ممارسات الحريات .

اتفق الرئيسان على ما يلي :

١ ـ تقوم اللجنة الدستورية بإعداد مشروع دولة الوحدة خلال فترة أربعة أشهر .

٢ ـ عند انتهاء اللجنة الدستورية من أعمالها يعقد الرئيسان لقاءً لإقرار الصيغة النهائية لمشروع الدستور الدائم ودعوة كل منهما لمجلس الشعب في الشطرين للانعقاد خلال مدة يتفق عليها الرئيسان من تاريخ إقرارهما للصيغة النهائية التي يقدم بها مشروع الدستور إلى مجلس الشعب في كل من الشطرين للموافقة عليه كمشروع .

٣ ـ يقوم رئيسا الشطرين بعد ذلك بتشكيل اللجنة الوزارية المختصة بالإشراف على الاستفتاء العام على مشروع الدستور وانتخاب سلطة تشريعية موحدة للدولة الجديدة للانتهاء من ذلك في مدة أقصاها ستة أشهر من تاريخ تشكيلها .

٤ ـ يقر الرئيسان التقيد والالتزام الكامل بالنصوص والأحكام الواردة في اتفاقية القاهرة وبيان طرابلس وقرار مجلس الجامعة العربية وتنفيذ القرارات والتوصيات التي توصلت إليها لجان الوحدة .

٥ ـ يتولى رئيسا الدولة في الشطرين متابعة إنجاز عمل اللجنة الدستورية في الموعد المحدد ونتائج أعمال اللجان الأخرى من خلال لقاءات دورية في اليمن في كل شهر .

إن الرئيسين يعبّران عن تقديرهما الكبير وامتنانها للحفاوة وكرم الضيافة التي قوبلا بها من قبل الكويت الشقيق أميراً وحكومةً وشعباً ويعلنان بأن الوحدة اليمنية لن تكون إلا عاملاً من عوامل الاستقرار والأمن والسلام في المنطقة وهي مع وحدة الشعوب وتقدمها وازدهارها ومع إقرار السلم في العالم ·· ترفض التدخل في الشؤون الداخلية للشعوب من قبل الإمبريالية والصهيونية وتشجب الاعتداء مهما كان وتدين العنصرية بكل أشكالها ·· وهي مع سيادة الأوطان وحق الشعوب في اختيار النظام الذي ترغب في بنائه .



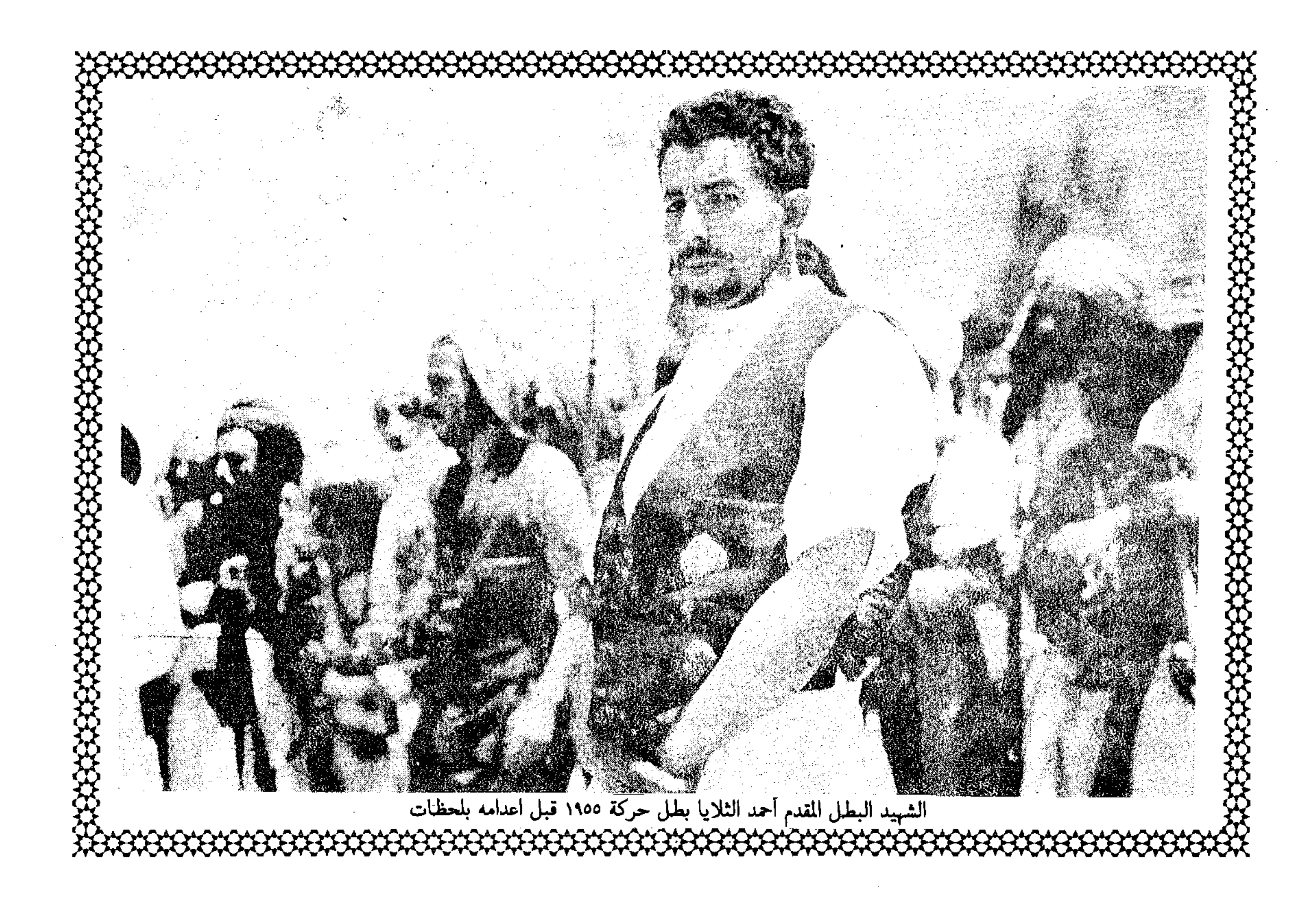
الشيخ حميد بن حسين الأحمر آمن بالجمهورية فذبحه الامام حميد الدين

وأعدم والده الشيخ حسين بن ناصر الأحمر



الشهيد محمد حسين عبد القادر استشهد عام ١٩٥٥

هكذا كان الامام أحمد حميد الدين



الشهيد البطل المقدم أحمد الثلايا بطل حركة ١٩٥٥ قبل اعدامه بلحظات



مجموعة من الضباط الشهداء

الشهيد عبد الرحمن المحبشي

الشهيد محمد الشراعي

الشهيد عبد الله اللقيه

الشهيد صالح الرحبي



كان هذا في عهد الإمام

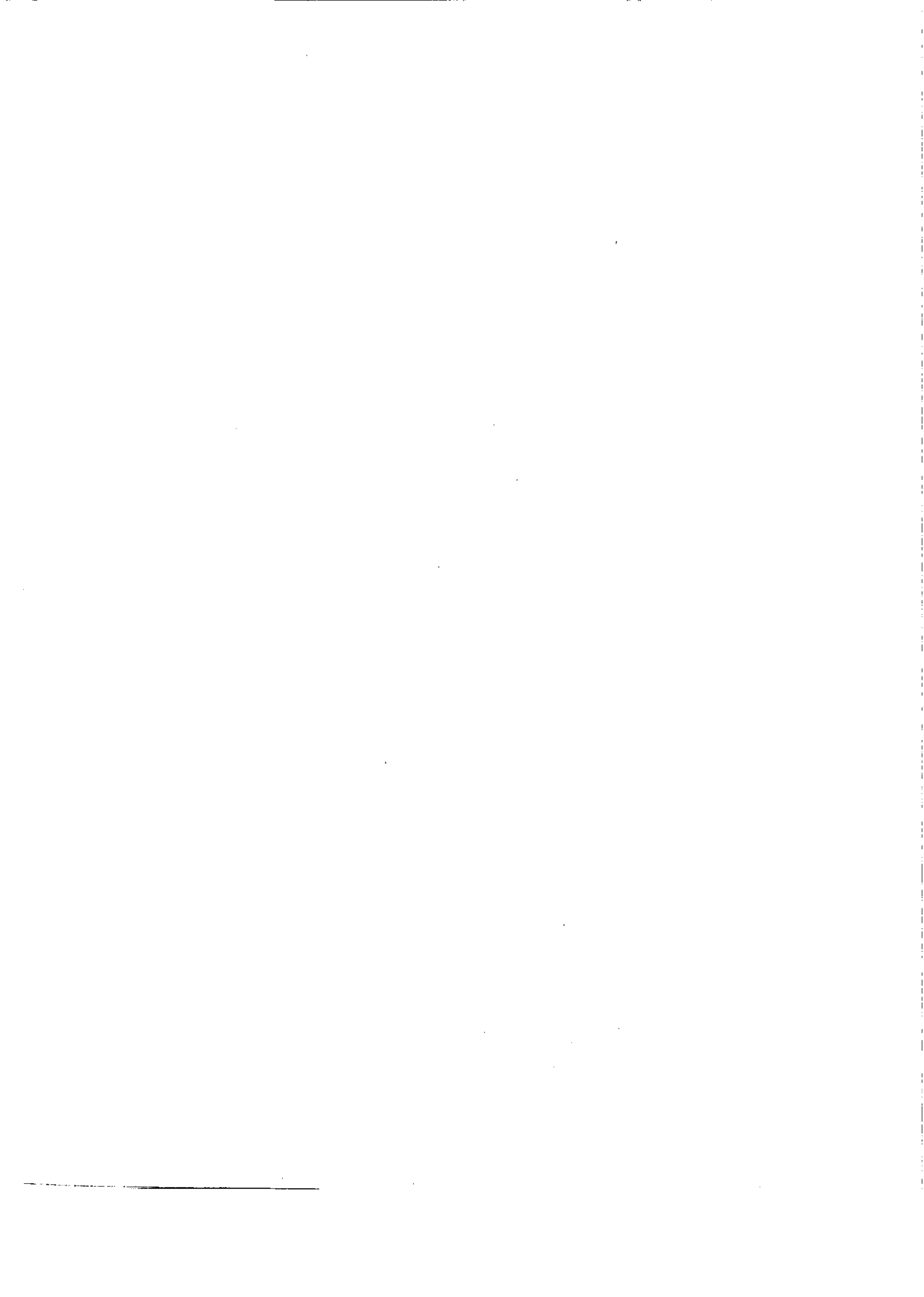
الشهيد الشيخ عبد الرحمن الغولي

من أبطال حركة ١٩٥٥ م

بطل ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢

الشهيد علي عبد المغني

الشهيد البطل محمد الرعيني



المحتويات

الفصل الأول

الفصل الثاني

الفصل الثالث

الفصل الرابع

فهرس الملاحق

نبذة من حياة الأستاذ أحمد جابر عفيف

ولد في مدينة بيت الفقيه بتاريخ ١٩٢٩ م .

وتلقى مبادئه الدراسية في مدرسة بيت الفقيه ثم أخذ الشهادة الابتدائية والإعدادية بالحديدة . وكان من النخبة الممتازة المتفوقة في الدراسة بالحديدة ومن المنتخبين للدراسة في المدرسة الثانوية بصنعاء .

ومن زملائه الأستاذ محسن العيني ، والأستاذ يحي جغمان ، والأستاذ حسين المقدمي ، وغيرهم من رجالات الثورة العسكريين والمدنيين المتخرجين في هذه الدفعة ، ثم عين مدرساً بالحديدة وتدرج في المناصب الآتية :

(١) ـ مديراً مساعداً لمدرسة الحديدة .

(٢) ـ مديراً لمدرسة الحديدة .

(٣) ـ مديراً مساعداً لمكتب معارف لواء الحديدة .

(٤) ـ مديراً لمعارف لواء الحديدة .

(٥) ـ مفتشاً عاماً بوزارة التربية والتعليم .

(٦) ـ مديراً لمستشفى صنعاء .

(٧) ـ مديراً عاماً لوزارة الصحة .

(٨) - نائباً لوزير الصحة بعد ثورة سبتمبر ١٩٦٢ .

(٩) - سفيراً للجمهورية العربية اليمنية في بيروت ودمشق .

(١٠) - رئيساً لشركة المحروقات .

(١١) - وزيراً للتربية والتعليم ورئيساً أعلى للتعليم العالي ، وفي عهده تم إنشاء جامعة صنعاء في عام ١٩٧١ م .

(١٢) - حضوره عدة مؤتمرات ممثلا للجمهورية العربية اليمنية ، ومن أهمها اتفاقية الوحدة بين شطري اليمن المنعقدة في القاهرة ، والتي وقعها بصفته رئيساً لوفد الشطر الشمالي كما حضر وساهم في بيان طرابلس الخاص بالوحدة وكذا مؤتمر القمة اليمني بالكويت .

(١٣) - حضر دورات تدريبية عديدة منها لدى مكتب منظمة الصحة العالمية بالاسكندرية في عام ١٩٥٨ م ، ووزارة التربية والتعليم بالقاهرة في عام ١٩٥٩ .

(١٤) - عين رئيساً لشركة النفط اليمنية للمرة الثانية .

(١٥) - عين رئيساً لمجلس إدارة بنك التسليف للإسكان .

دار الفكر

دمشق



